

العولمة

والتدخل الإنساني لحماية الأقليات



تأليف

د. دهام محمد العزاوي

إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

العولمة
والتدخل الانساني
لحماية الاقليات

العولمة

والتدخل الانساني

لحماية الاقليات

تأليف

د. دهام محمد العزاوي

٢٠١٤

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر

إعداد/ الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

العزاوي، دهام محمد.

العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات . تأليف / دهام محمد العزاوي . ط ١ .

القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢. ص ؛ سم

تدمك ١ ٢٦٦ ٣٨٣ ٩٧٧ ٩٧٨

١- الأقليات - حقوق مدنية

٢ – حقوق الإنسان ٣ – العولمة

أ- العنوان

٣٢٣,٤٢٣

اسم الكتاب: العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات

اسم المؤلف: د/ دهام محمد العزاوي

رقم الطبعة: الأولى

السنة: ٢٠١٤

رقم الإيداع: ٢٠١٢/٢٢٦٣٨

الترقيم الدولي: ١- ٢٦٦- ٣٨٣- ٩٧٧ - ٩٧٨

اسم الناشر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

العنوان: ١٢ش حسين كامل سليم – الماظة – مصر الجديدة

المحافظة: القاهرة

التليفون: ٢٤١٧٢٧٤٩

اسم المطبعة: الدار الهندسية

العنوان: زهراء المعادي – المنطقة الصناعية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾



[سورة النساء : الآية ١]

الإهــداء

الى روح والدي الشهيد
والى ارواح الشهداء الابرار
الذين سطروا بدمائهم الزكية
إن العراق سيتحرر
من براثن الاحتلال
ويعود بلدا عربيا عزيزا مكرما.

المقدمة

اثار مفهوم العولمة الكثير من الاسئلة المشروعة حول بداياته ودوافعه وحدوده وابعاده والقوى التي تقف خلف الترويج له، ثم اسئلة مشروعة اخرى حول الاضرار الناجمة عن توظيف اليات العولمة على دول العالم الثالث او ما تسمى اليوم دول الجنوب، والتي بدأت تسود مجتمعاتها الكثير من مظاهر الفوضى والاضطراب السياسي والاقتصادي والاحتقان الاجتماعي لاسيما تلك المجتمعات التي تتميز بتنوعها الاثني الطائفي والقومي. فماهي المخاطر التي بدا يحملها مشروع العولمة على الوحدة الوطنية لدول العالم الثالث التي باتت الكثير منها تقف اليوم على شفا حفرة من نار الحروب الاثنية المستعرة؟ وما الفائدة التي تجنيها بعض القوى الغربية الكبرى وتحديدا الولايات المتحدة من خلق مناخ دولي قلق ووضع غير مستتب في الكثير من المجتمعات بأثارتها للنعرات العنصرية وتغذيتها لعوامل الكراهية والتصادم بين الجماعات وترويجها للشعارات التي تدعو الاقليات الى التمرد ورفع راية العصيان بوجه النظم السياسية ومحاولة الانفصال وتكوين دويلات هامشية ومستقلة؟

لاشك ان عودة قليلة الى بدايات انتهاء الظاهرة الاستعمارية تساعدنا في التعرف على جوهر المشكلة. اذ ان رحيل الاستعمار الغربي عنوة عن بلدان العالم الثالث وحصولها على (الاستقلال) في النصف الثاني من القرن العشرين لم ينهي تطلعات الدول الراسمالية في العودة وان بثوب جديد لبسط نفوذها وهيمنتها الاستعمارية لاسيما وان القوى الراسمالية ظلت تدرك ان استمرار تنامي قوتها الاقتصادية والتكنولوجية العالمية لا يتحقق دون الهيمنة على مستودعات الطاقة في العالم الثالث. لذا نجد ان الدول الغربية والتي قبلت على مضض بالامر الواقع وسلمت باستقلال غالبية بلدان العالم الثالث، سرعان ما عادت باساليب وطرائق ملتوية للبحث عن منافذ جديدة تتيح لها امكانية التدخل وتحقيق

المصالح. ولما كانت غالبية بلدان الجنوب تتميز بوضع اثني معقد، نجم بشكل اساس من الظاهرة الاستعمارية التي قسمت تلك البلدان بصورة عشوائية وفقا للاعتبارات المصلحية والاهداف الاستراتيجية للدول الاستعمارية. فقد اصبح تحريك ملفات حقوق الانسان والديمقراطية وحماية الاقليات من اهم الوسائل التي انتجتها الدول الغربية للعودة لساحة الهيمنة والنفوذ في العالم الثالث وخير وسيلة لجر مجتمعاتها الى متاهات الصراع والتناحر الذي يبقي للمصالح الغربية ديمومتها.

لقد كانت الارساليات التبشيرية والغزو الفكري المرتبط بها والمساعدات المقدمة لبعض الجماعات المتذمرة في المجتمع وتقريب جماعات اخرى وخصها ببعض الامتيازات على حساب الجماعات الاخرى في المجتمع الوطني من ابرز الوسائل التي اعتمدت عليها الدول الغربية في جهودها الرامية الى بث عوامل الفرقة والانقسام واثارة النعرات القبلية والنزاعات الاقليمية داخل بلدان الجنوب، وهذا مالاحظناه في نماذج الصراعات الاهلية التي حصلت في الكثير من هذه الدول مثل نايجيريا وزائير والسودان والعراق وسيريلانكا والهند وباكستان... الخ. واليوم وبعد ان اصبح الطريق امامها سالكا للانفراد بصنع القرار الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق واحداث الحادي عشر من سبتمبر عم ٢٠٠١، تخطو الولايات المتحدة ومعها بعض القوى الغربية الكبرى لاستكمال مسيرتها الاستعمارية التي ابتدائها في تفكيك وتقسيم بلدان الجنوب بتوظيفها للكثير من الاليات السياسية والاقتصادية الدولية التي احكمت قبضتها عليها وفي مقدمتها الامم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية بهدف اضفاء شرعية على ممارساتها التدخلية وعبر ترويجها لمفاهيم وخطابات جديدة تمهد لها التدخل المباشر مثل نشر الديمقراطية وتشجيع قيم حقوق الانسان وحماية الاقليات واعطاء بعض الجماعات حق تقرير المصير

والتدخل الانساني (وفق ماجاء في مبدا كلينتون عام ١٩٩٢، وخطة بوش عـام ٢٠٠٢) والسيادة المرنة ومكافحة الارهاب وغيرها وقد ترافقت تلك الـشعارات مع دعوات أمريكية وغربية متزايدة لتقييد السيادة وفتح الحدود امـام عمليـات التدخل التي تقوم بها الهيئات والمنظمات والوكالات الدوليـة المكلفـة بمراقبـة انتهاكات حقوق الانسان، بل ان الامر تعدى ذلـك الـى ممارسـات سياسـية وعسكرية واقتصادية اخذت تقوم بها تلك الدول لدعم بعض الفئات والجماعـات وحثها على التمرد وشق عصا الطاعة بدعوى حقها في تقرير المصير، فـضلا عن ارسال قوات للتدخل في سيادة بعض الدول واقامة وجود دائم بدعوى توفير الحماية لبعض الجماعات (المضطهدة) انسانيا مثل شيعة واكراد العراق، مسلمو كوسوفو، مسيحيو تيمور الشرقية وجماعات الفور في غرب السودان وغيرها.

ان خطورة الدعوات الامريكية والغربية في ميدان التدخل الانساني تكمـن في كونها اخذت تجرد مباديء حقوق الانسان من طبيعتها العالمية لتجعلهـا اداة من ادوات العولمة التي باتت تستخدم لخرق اركان السيادة الوطنية للكثيـر مـن بلدان الجنوب ولاسيما تلك التي تعاني من هشاشة اوضاعها الاجتماعيـة بحكـم الظاهرة الاستعمارية التي قسمت حدودها بشكل اعتباطي وفقا لمـصالح القـوى الاستعمارية وبحكم الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان من قبل بعض حكومات العالم الثالث ضد بعض فئاتها وجماعاتها المحلية وهو مادفع الى دخول الكثيـر من تلك الدول في دوامة الحروب والصراعات الداخلية التي استنفدت الكثير من طاقاتها البشرية وقدراتها الاقتصادية وعرضتها لخطر التمزق والانحلال.

ولاشك ان المتمعن في اسباب تلك الصراعات لايمكن ان يغفل الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في تحفيز مشاعر ولمال بعض الجماعات ودفعها لرفع راية التمرد ضد وحدة بلادها الوطنية بترويجها لشعارات حقوق الانسان وحـق تقرير في الوقت الذي يدرك المتتبع ان الخطاب الامريكي الغربي في هذا الميدان

لايعدو ان يكون خطابا تحريضيا غايته الباس التدخلات الانسانية لبوسا شــرعيا يهيء سبل الهيمنة على مصادر الطاقة في بعض الدول ويوفر فرصة محاصرة واضعاف دول اخرى معادية للمصالح الغربية عبر تقييد سـيادتها واخـضاعها لمنهجية التفتيت والشرذمة عبر ايقاظ الثقافات المحلية لبعض الجماعات وتفكيك الرابط الوطني الذي يجمعها، لتاخذ تلك الثقافات دورها كبديل عن الثقافة الوطنية الشاملة للدولة التي ستصبح حينها ساحة للتقاتل والتناحر. ولاشك ان من ينظــر الى هذا الطرح السياسي ويقارنه بمايجري على الساحة الدوليـة مــن اشــعال للحروب والصراعات الداخلية والضغط لمــنح بعــض الاقليـات والجماعــات استقلالها عن دولها الاصلية يدرك خطورة الغرض الامريكي المبيــت مــسبقا للسيطرة على العالم عبر تفتيته ودفع دوله الى التقاتل والتناحر الــداخلي، فهــذه السيطرة لايمكن ان تــتم دون ان يجــري الغــاء او اضــعاف سـيادة الــدول وخصوصيتها الوطنية وتجزئتها الى دويلات مجهرية يــسهل الــسيطرة عليهــا سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، ومن يقرا طروحات المفكرين والسياسين الامريكــان مثل ألفين توفلر وبرنارد لويس وزبينيغيو بريجنسكي بشان تفجير الــدول مــن الداخل وخلق الفوضى وعدم الاستقرار بهدف تسهيل السيطرة الامريكية يــدرك خطورة الدعوات الامريكية القائمة الان في ميدان التدخل الانساني.

ان هذا الكتاب هو محاولة للتذكير بمخاطر الدعوات الامريكيــة لعولمــة مباديء حقوق الانسان واخراجها من طبيعتها العالمية عبر استخدامها كالية مــن اليات التدخل بالضد من القواعد والمباديء الدولية المتعارف عليهــا فــي هــذا الميدان ولاشك ان هذا الامر يفرض مسؤولية دولية للارتقاء بمبــاديء حقــوق الانسان الى مديات ارحب تبعدها عن شبهة التحريــف الــسياسي والاســتخدام الذرائعي الامريكي عبر دعم الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى المعنيــة بحقوق الانسان وتشجيع دورها في الضغط على الدول لحل اشــكالات حقــوق

الانسان بعيدا عن اساليب التهديد والتدخل التي تمارسها الولايات المتحدة باسم الشرعية الدولية. واعتذر ابتداءا للقاري عن كل هفوة علمية وردت في الكتاب والتي ان دلت على شيء فانما تدل على قصور المعرفة التي يشترك فيها كل من حاول ان يدلو بدلوه في ميدان العلوم الانسانية تلك المعرفة التي لاتدع لاحد ان يحوز على كمال الاجتهاد واطلاقية الراي، فلا كمال للعقل البشري، انما الكمال لله وحده ومنه العون والتوفيق.

دكتور وهام العزاوي

طرابلس / الجماهيرية الليبية

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

الفصل الأول

العولمة وظاهرة الاقليات

أولا- العولمة وماهيتها

اختلفت النظرة الى مفهوم العولمة وابعادها باختلاف نظرة الباحثين ومشاربهم الفكرية والايدلوجية، بل انهم اختلفوا في توقيت انطلاقتها، فمنهم من ارجعها الى جذور تاريخية تعود الى الفكر الفلسفي الالماني الذي توجه هيجل بمقولته الشهيرة حول الدولة العالمية المنسجمة والتي تنعدم فيها المتناقضات الأيدلوجية وتبقي حقوق الانسان كأسمى قيمة للدولة العالمية الانسانية[١] ومنهم من ركز على انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، في حين ركز اخرون على ولادة منظمة (الجات) التي فسحت المجال فيما بعد لظهور منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤، والتي سعت الى تكريس مبدا التبادل الحر للسلع والخدمات والمنافع على المستوى العالمي بما يؤدي اليه من ضرورة رفع القيود والحواجز التي تعيق انسيابية رؤوس الاموال والشركات على المستوى العالمي، في وقت ركز اخرون على الثورة المعلوماتية الهائلة التي بدات بنقل الصورة والانماط الفكرية والثقافية، مما جعل من العالم اشبه بالقرية الكونية الواحدة.

والحق ان الالتباس والاضطراب في تحديد مفهوم العولمة يعود لجملة من الاسباب منها:

١- ان لفظ العولمة حديث نسبيا على المستوى الاكاديمي، وأول ما جرى على السنة الصحفيين والاعلاميين بعيدا عن متناول اللغة الاكاديمية التي تعد

---

(١) د. فلاح المحنة، العرب والعولمة، مجلة دراسات، العدد (٤)، المركز العالمي لدراسات الكتاب الاخضر، طرابلس كانون ثان-ديسمبر ١٩٩٩، ص٣٨

اكثر دقة وتحديدا من اللغة الصحفية والاعلامية.

٢ – انقسام الباحثين والأكاديميين بين مروج للعولمة ومعارض لها، فالذين يروجون لها باتوا يأتون بتعاريف تقرن بينها وبين العالمية بحيث تبدو شيئا انسانيا مفروضا لابد من الاستسلام له، ولهذا يعرفون العولمة بانها الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية التي تدفع الى الدخول في طور من اطوار التطور الحضاري وعلى النحو الذي يجعل مصير الانسانية موحدا. اما المعارضون لها فاجتهدوا بتعاريف تحذر بل تنذر من سلبياتها والياتها القسرية على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان المستهدفة منها ولذلك يقدمون تعريفات في غالبها متشائمة لعل اهمها ان العولمة تعني (تعاظم شيوع نمط الحياة الاستهلاكي الغربي، وتعاظم آليات فرضه سياسيا واقتصاديا واعلاميا وعسكريا، بعد التداعيات العالمية التي نجمت عن سقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ومعسكره الاشتراكي وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.[١] ولهذا فانها أي العولمة لا تعدو ان تكون حقبة مهمة من حقب التحول الراسمالي العميق للانسانية جمعاء في ظل هيمنة دول الغرب الراسمالي وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافيء.[٢].

ثالثا– الاختلاف في النظرة الى العولمة، ففي حين ينظر البعض إليها من زاوية اقتصادية، نظر لها اخرون من زاوية سياسية، في حين نظر لها في احيان اخرى من جوانب ثقافية واعلامية. وقد سعى كل فريق الى تقديم حجج واسانيد

---

(١) د. عبد المجيد الصلاحين واخرون، العولمة من منظور شرعي، دار الحامد، عمان ٢٠٠٢، ص ص ٤٢-٤٣.

(٢) د. حميد السعدون، العولمة والدول النامية، مجلة دراسات، العدد (٤) المركز العلمي لدرسات الكتاب الاخضر، طرابلس ١٩٩٩، ص ٥٣.

وتعاريف تؤكد صدق نظرته وحجته[١]. ويختصر لنا الباحث فيليب غوميث الجدل حول ظاهرة العولمة بتأكيده على ان تلك الظاهرة لازالت غير واضحة المعالم لآمن حيث تحديد المفهوم ولا من حيث اختبارها على ارض الواقع. ولذلك فهو يحذر من البالغة بأهمية هذه الظاهرة كظاهرة تلغي التمايز القومي تماما وتتخطى السيادة القومية للدول في قضايا المال والاعلام والثقافة. فالدولة القومية لاتزال المالكة للكلمة الفصل في الكثير من مسائل السياسة والدفاع والاعلام والتجارة الدولية. وعموما فإننا اذا اردنا ان نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلابد ان نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها. الاولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لجميع الناس. الثانية، تتعلق بتذويب الحدود بين الدول. الثالثة تتعلق بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. كل هذه العمليات تؤدي اما الى نتائج سلبية لبعض المجتمعات واما الى نتائج اجابية لبعضها الاخر. وايا كان الاخر فان جوهر العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والسلع والخدمات والمعلومات بين الدول على النطاق الكوني[٢].

ان اختلاف النظرة الى العولمة تدفعنا تبعا لذلك الى تلمس مظاهرها المختلفة وعلى النحو التالي:

أولا– العولمة الثقافية والاعلامية: اذ يبدو لاول وهلة ان مفهوم العولمة الثقافية والاعلامية يتمثل في ترك الحرية المطلقة للثقافات المختلفة ان تعبر عن نفسها وان تنتقل من اطارها المحلي المغلق الى افاق رحبة فسيحة من العالمية وفق فرص متكافئة امام الثقافات كلها، سواء كانت ثقافات شرقية او غربية، اسلامية او هندية او صينية او اوربية، بحيث تتفاعل هذه الثقافات والحضارات

---

(١) عبد المجيد الصلاحين واخرون، مصدر سابق، ص ٤٣.

(٢) د. فلاح المحنة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

فيما يسمى بحوار الحضارات والثقافات، وفق صيغة التاثير والتاثر في اطار من الحرية المطلقة.

وقد ساهم التطور الكبير في تقنيات الاعلام ووسائل الاتصال في نقل الانماط الثقافية والحضارية عبر القارات. ان الكم الهائل من وسائل الاعلام المختلفة كالصحافة المحلية والدولية والمحطات الفضائية والتكنولوجيا الرقمية دفعت الى تدفق هائل للمعلومات والانماط الثقافية للشعوب والامم على المستوى العالمي، مما جعل من العالم بمثابة قرية او مدينة صغيرة على حد تعبير مستشار الامن القومي الامريكي الاسبق بريجنسكي.

ولكن من الواضح ان تلك الصورة التجريدية للعولمة الثقافية والاعلامية تخالف الواقع تماما، اذ ان انتقال المعلومات والانماط الثقافية والحضارية لايتم الا من اتجاه واحد، أي من الغرب الى الشرق دون ان يوازيه تدفق مماثل من الشرق الى الغرب، ولاشك ان عدم التكافؤ في تدفق المعلومات يرجع في جانب اساسي الى التفوق الا علامي الهائل لدى الغرب والى قدرته على تحصين نفسه ضد التاثيرات الثقافية والاعلامية غير الغربية من خلال ما يشيعه من صورة نمطية سلبية عن الاخر المخالف، ايا كانت حضارته، فالعربي المسلم مثلا يظل في الاعلام الغربي ذلك الرجل الارهابي والبدوي الذي يعيش في الصحراء ويركب الجمال، والرجل العاشق للنساء والمهووس جنسيا، اما المجتمعات الاسلامية فهي مجتمعات متخلفة ومتوحشة لا توجد فيها أي فضيلة او احترام لحقوق الانسان، الامر الذي خلق في العقلية الغربية والامريكية صورة نمطية مشوهة يصعب تغييرها[١].

ولهذا بات من الواضح ان الحرية الاعلامية وكثافة التدفق الاعلامي باتت

---

(١) د. دهام العزاوي، صورة الاسلام في الغرب بين التبرير الديني والتوظيف السياسي، مجلة السائل، جامعة ٧ اكتوبر، مصراته- ليبيا مايو-ايار ٢٠٠٩ ص ٥٥.

ملكا للقوى المسيطرة وهي اساسا قوى العولمة، الامر الذي يجعل من الاعلام المرئي والمسموع والمكتوب اعلاما غازيا واختراقيا مهما كانت صورته وكلماته. وفي ذلك ليست مصادرة للهوية والثقافة فحسب وانما مصادرة للاوطان وشعوبها.(١)

ثانيا- العولمة الاقتصادية: وهي تعني حرية انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات بين دول العالم عبر رفع القيود الجمركية والحواجز الاقتصادية التي تضعها الدول، مما يتيح اقامة سوق عالمية واحدة. ولعل ابرز مظاهر العولمة الاقتصادية هي بروز الشركات المتعددة الجنسية والتي تتميز بضخامة مبيعاتها وايراداتها وانتشارها الجغرافي الواسع في مختلف دول العالم، كذلك ظهور التكتلات الاقتصادية الاقليمية والدولية كالاتحاد الاوربي وتجمع دول جنوب شرق اسيا (اسيان) والدول الصناعية السبع، فضلا عن المؤسسات الدولية ذات الطابع المالي والاقتصادي المهيمن مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، حيث تعتبر تلك المؤسسات اهم اذرع العولمة الاقتصادية الجديدة وتعمل الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة لتوظيفها لبسط مزيد من الهيمنة والنفوذ على اسواق دول الجنوب(٢).

ثالثا- العولمة السياسية: وهي التي تدفع نحو ارخاء او اضعاف سلطة الدولة وحدودها السيادية ازاء ما يطرح من اليات تدخلية باسم حماية حقوق الانسان ومنع واضطهاد بعض الجماعات والاقليات عبر وجود عسكري دائم ومنظم، والاشراف على الانتخابات وتنظيم الاستفتاءات وغيرها من الاساليب التي

---

(١) د. عبد الحميد السعدون، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

(٢) د. منير الحمش، الشركات متعدية الجنسية وفرض جدول اعمال اقتصادي وسياسي على الدولة الوطنية، منشور في مجموعة باحثين، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١١٣.

تجرد الدول من حقوقها السيادية ومقوماتها الاعتبارية. ولعل ما بدا يعرف بالتدخل الانساني لحماية حقوق الانسان والاقليات يعد من اهم الاشكال المعتادة والمتكررة للتدخل الغربي الامريكي في الشؤون الداخلية لدول الجنوب.

وقد دفع لإشكاليات سياسية كبيرة تمثلت في استفحال ظاهرة عدم الاستقرار والحروب الاهلية في مجتمعات دول الجنوب لاسيما المعادية للسياسة الامريكيــة، مثلما يحصل اليوم في العراق وافغانستان والسودان وفلسطين ولبنان وإندونيــسيا وسريلانكا وغيرها من البلدان التي اجتاحتها موجه من العنف الطائفي والعرقــي مما دفع بعض الكتاب للتنبؤ بان المرحلة المقبلة ستشهد المزيد من اعمال العنــف في ظل تشبث الولايات المتحدة بأغطية الديمقراطية وحقوق الانــسان واتخاذهــا ذريعة للتقسيم والتفتيت حيال الشعوب والامم المناوئة لها. ان التدخل الانساني في ظل العولمة لايمكن ان يمثل سوى حلقة من حلقات الهيمنــة الإمبرياليــة ولكــن بمسميات وأغطية ومفاهيم تجميلية تبدو ظاهريا مقبولة كالتعاون او الشراكة الدولية ونشر الديمقراطية والتعددية الحزبية ومكافحة الارهاب والقضاء على الدكتاتوريات في العالم وحماية حقوق الانسان والاقليات المقهورة التي تتعرض لا نــواع مــن الابادة الجماعية[١].

ولكنها في حقيقتها لا تعدو ان تكون وسائل واساليب لفرض اجندات التقسيم والتفكيك لتلك الشعوب بهدف اخضاعها لنمط من الانقياد والخــضوع للــسياسات والمصالح الامريكية والغربية المتعلقة بهذه المنطقة او تلك من العالم.

لاشك ان اخطر ما جلبته العولمة هــو نزعتهــا الاســتبدادية وتوجههــا المحموم لتفكيك الشعوب والأمم على أسس عرقية وطائفية لتسهيل سيطرة القوى العالمية الرئيسة على مصائر تلك الشعوب المفككة ودمجها في اطــر وهياكــل

---

(١) د. نداء مطشر السوداني، العولمة واختراق السيادة، مجلة دراسات، العدد (٤) المركز العالمي لدراسات الكتاب الاخضر، طرابلس،١٩٩٩، ص ٦٠.

السوق العالمية بإطار تبعي انقيادي. ورغم ان توظيف قضايا حقوق الانسان وحماية الاقليات في السياسة الدولية ليس أمرا مستحدثا، فانه بات في ظل الواقع الدولي الراهن المتسم بأحادية القطبية من الأمور المعتادة التي يسعى الفقه الدولي المعاصر الى إلباسها لباسا شرعيا وقبولا.

ثانيا- العولمة وأبعاد مشكلة الاقليات:

لاجرم من القول، ان وجود الاقليات (minorities) والمشكلات التي اخذت تتجم عنها لم يعد يقتصر على منطقة جغرافية محددة ولا ينحصر في دولة واحدة وانما هي ظاهرة ذات نطاق عالمي تمتد اثارها لتشمل مجموعة كبيرة من الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء وان كانت حدتها تبرز بشكل اكثر وضوحا في نطاق البلدان النامية او كما تسمي اليوم بلدان الجنوب التي يتميز واقعها بشكل عام بتفاوت اجتماعي واقتصادي وسياسي ملحوظ بين الجماعات المختلفة[1].

ففي الوقت الذي تضم الصين كدولة كبرى من عالم الجنوب ما يقارب ٥٦ مجموعة اثنية ابرزها قومية الهان وتضم اثيوبيا ما يزيد على ٧٠ جماعة عرقية ولغوية، فان ايرلندة الشمالية وهي احدى المقاطعات البريطانية تعاني ايضا من المشاكل المتمثلة بوجود الاقلية الكاثوليكية التي تشكو من تباين فرص المساواة الاجتماعية مع الغالبية البروتستانتية، ويتصف المجتمع الامريكي بتعدد اصوله السلالية والقومية واللغوية وانماط السلوك الاجتماعي التي لازالت ملامحها في كثير من المدن الامريكية الكبرى.

كما يعاني المجتمع البلجيكي كذلك من صراع مستتر بين الجماعتين الرئيسيتين في البلاد وهما الوالون (woollons) الناطقون بالفرنسية والفليمنغ او

(1) Theodor a. coulombs , interodiction to international relations , newjersey, printice-hall ,inc,Englewood cliffis ,1978.p.65 and moin shaker , politics of minorities: some perspectives , Delhi ,ajanta publications 1980.p.1

الفلاندرز (fliming or flenders) الناطقون بالدويتـشية، اذ ان هنـاك تنافـسا وكراهية بين الجماعتين تتصاعد مع استمرار سيطرة الوالون على الامور السياسية في البلاد بالرغم من قلة عددهم بالقياس بالفلاندرز حيث تـشكل نـسبتهم ٣٢% مقابل ٥٦% للاخيرين.

كما تعاني استراليا من مشكلات ذات طـابع اقلـوي، ذلـك ان المجتمـع الاسترالي يتكون من مجاميع اثنية وثقافية مختلفة وفدت الى القارة من شتى اصقاع العالم، حيث تشير الاحصائيات الى وجود مايقارب ١٠٧ جماعة اثنية في عمـوم استراليا الامر الذي يخلق جملة من المشكلات السياسية والاقتصادية بين اسـتراليا والدول التي قدم منها هؤلاء المواطنون، اضافة لوجود الجماعة الاصلية المـسماه (الابوريجينز) المضطهدة من قبل الجماعت الوافـدة لاسـيما البـيض النـاطقون بالانجليزية[١] وغير ذلك من الامثلة على النطاق العالمي.

من هنا يمكن القول ان وجود الاقليات يعد ظاهرة طبيعية في كل مجتمـع انساني ويبدو وجودها اكثر بروزا حيث يتسع الوطن وتتنوع مصادر الاستقرار فيه وتتعدد الاصول الاثنية التي اسهمت في تكوين الجماعة الوطنية والقاء نظرة على خريطة العالم تعطينا دليلا على ان التعدد الثقافي يمثل السمة المميزة لغالبية دول العالم على اختلاف مستوياتها الاقتصادية، فلقد كشفت احدى الدراسات التي اجريت في مطلع السبعينيات من القرن المنصرم على انه من بـين ١٣٢ دولـة مستقلة في العالم لا توجد سوى ١٢ دولة تتمتع بالتجانس الثقافي، بينما تتـراوح درجة التعدد الثقافي بين ١٠-٥٠% فيما تبقى من دول، وذلـك تبعـا لمعـايير التمايز ومقوماته ونسب الجماعات الى بعضها ودرجة تماسك كل منها[٢].

---

(١) د. عبد السلام عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠١ ص ١٦

(2) Theodor a.coulombs , op.cit, p.67

وغالبا ما تتصف الاقليات الاثنية(*) بالتماسك الداخلي وهو ما يطلق عليه احيانا (التعصب الاثني) الذي يرى فيه الدكتور محمد عابد الجابري بانه رابطة اجتماعية- سيكولوجية، شعورية ولاشعورية معا، تربط افراد جماعة ما قائمة على القرابة ربطا مستمرا يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطر يهدد اولئك الافراد: كأفراد او كجماعة[1]. وقد استعمل كل من كارترايت وزاندرا اصطلاح التماسك الاجتماعي (social coherence) في كتابهم الموسوم ديناميكية الجماعة عندما حاولا تحليل تماسك افراد الجماعات الصغيرة الذي يكون اما بدافع الاغراء، أي اغراء الجماعة الصغيرة لأعضائها او بدافع المصالح والاهداف أي المصالح التي لا يحققها اعضاء الجماعة الا من خلال انتسابهم لها[2]، وعليه فان التمسك الشديد من قبل الجماعات الاثنية بالقيم العرقية والثقافية التي احاطت بنشأتها واصولها التاريخية لا يمكن القضاء عليه مهما واجهت من وسائل القمع واساليب القسر وهو ما دلت عليه التجربتان السوفيتية واليوغسلافية بعد انهيار الدولتين السوفيتية واليوغسلافية مطلع التسعينيات من القرن الماضي. فما ان رفع حاجز القهر والاستبداد الذي سلط في الحقب الماضية حتى

(*) يثير مفهوم الاثنية جدلا واسعا بين الكتاب المختصين حول ابعاده وحدوده ولكننا سنتبنى هنا الراي الذي تبناه المفكر الافريقي على مزروعي الذي اعطى مصطلح الاثنية بعدا واسعا وغير محدد ليدلل به على حالات التمايز والاختلاف بين الجماعات سواء باللغة او الثقافة او العرق او القبيلة فهو يعني التمايز بين الجماعات بصرف النظر عن معيار العدد او الحجم من جانب ومعيار اللغة او العرق او القبيلة من جانب اخر. حول ذلك انظر د. عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦

(١) د.محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون – العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ط٣ ١٩٨٢ ص ٢٥٣-٢٥٤

(٢) كارترايت وزاندرا، معجم علم الا جتماع، تحرير دنكن ميتشيل، ترجمة احسان محمد الحسن، دار الرشيد للطباعة، بغداد ١٩٨٠ ص٢٧٧

استشعرت القوميات والجماعات الحاجة الى التعبير عن ذاتيتها وميراثها الثقافي والحضاري.

وبالمقابل يرى الدكتور نديم البيطار بان انعدام الشعور لدى ابناء الجماعة الاثنية بهويتهم الواحدة يضعف من تماسكها ويجعلها عرضة للاختراق الخارجي ويضرب لنا مثلا كيف ان المؤرخين والخبراء البريطانيين يدعون باستمرار ان بريطانيا استطاعت ان تسود الهند بسبب نقص في الشعور بين ابناءها وهو نقص سهل عليها اعتماد الهنود انفسهم في محاربة استقلال الهند، كما ان هؤلاء الخبراء يعترفون في الوقت نفسه بان هذه السيادة قد لاقت نهايتها عندما استيقض هذا الشعور وساهم في استقلال الهند لاحقا[١].

وللأقليات دور في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها الكثير من البلدان لاسيما بلدان الجنوب عبر اثارتها للعنف المتولد في الغالب من التنافس بين الجماعات الاثنية على السلطة السياسية او الموارد الاقتصادية، او نتيجة للشعارات التي تعلنها الجماعة الاثنية المسيطرة والقاضية بتحديد هوية الدولة وفقا لهويتها الثقافية، بما في ذلك استخدام لغتها كلغة رسمية وجعل الدولة بقدر المستطاع رمز وتجسيد لهويتها الثقافية، وهذا ما يؤدي بالطبع الى ردود فعل المجموعات الاثنية الاخرى التي سيضطر افرادها لذلك السبب الى اعتبار انفسهم مقيمين او مواطنين من الدرجة الثانية، ويزداد الامر تفاقما اذا ما سارت الامور الى حد انكار صفة المواطنة عن بعضهم ومن ثم القيام بممارسات تمييزية ضدهم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ولقد اثبتت احدى الدراسات التجريبية التي اجريت على نماذج من ١٩ دولة ان عنف بعض الاقليات متولد في كثير من الحالات عن التمييز الاجتماعي

---

(١) د. نديم البيطار، من التجزئة الى الوحدة: القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩ ص١٥٣

والاقتصادي والسياسي حيث تم تقسيم هذه الدول الى اربع مجموعات اساسية هي دول ذات معدلات مرتفعة للعنف ودول ذات معدلات منخفضة للعنف ودول ذات معدلات متوسطة للعنف ودول لاتكاد تعاني من العنف[١]

ومن العوامل التي تسهل عنف الاقليات ما يتعلق بالتدخل الدولي، ففي اغلب الاحيان تلعب المتغيرات الدولية دورا مؤثرا في تمكين الاقليات من تهديد الاستقرار السياسي لاسيما اذا تلازم هذا التدخل مع انكار النخب الحاكمة حق اقلياتها في التعبير عن رايها، الامر الذي يجعل من عنف الاقليات في مقدمة انواع العنف السياسي الذي تشهده الكثير من الدول اليوم وهو ما يحصل اليوم في كثير من دول العالم حيث اخذت الاقليات تطالب بمطالب سياسية تصل في كثير من الاحيان الى حد الانفصال مدفوعة بتدخلات وضغوط دولية بدات تمارسها بعض القوى الكبرى لتحقيق اهدافها حيال بعض الدول وتحت دعاوى حماية الاقليات وضمان تمتعها بحقها في تقرير المصير، كما ساهمت اليات العولمة الجديدة من تقدم علمي في وسائل الاتصال والاعلام المرئي والمكتوب في تأجيج عنف الاقليات من خلال تسليط الضوء على ما تتعرض له من معاناة واضطهاد وعرض مطالبها على الراي العام العالمي بهدف كسب التعاطف الدولي وتوليد ضغوط سياسية على بعض النظم السياسية المستلبة لحقوقها.

ثالثا- العولمة وتقرير المصير (self-determination):

يعد هذا المبدأ من اهم المبادئ التي اقرتها التشريعات القانونية الدولية وانتظمت في المطالبة به الكثير من التشريعات الداخلية لدول العالم لاسيما

---

(١) د. نيفين عبد المنعم مسعد، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة ١٩٨٨ ص ١٦.

لشعوب العالم الثالث التي ظلت ترزخ لسنوات طويلة تحت الاحتلال ولم تتحصل على مشروعها الوطني المستقل.

وبناءا على هذا المبدأ فقد تمكنت الكثير من شعوب العالم الثالث الحصول على استقلالها السياسي والاقتصادي منذ نهاية الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، الا انه من المؤسف ان الفهم الخاطئ لهذا المبدأ بات مسؤولا اليوم الى حد بعيد عما يسمى (الصحوة الاثنية) التي اخذت تجتاح العالم، اذ ان توسيع نطاق هذا المبدأ بجعله يسري على الاقليات قد جعل كثيرا من الانتماءات السياسية والحدود الدولية محل تساؤل ومحاجاة من قبل الاقليات لاسيما عندما يجتمع لها مقوم واحد او اكثر من مقومات الامة وتتعرض للمعاملة التمييزية من قبل النخب الحاكمة.

ويعد هذا المبدأ في عصرنا الراهن من المبادئ الاساسية في مجمل نظام العلاقات الدولية الحالية ومبدا راسخا من مبادئ القانون الدولي الحديث بحيث ان مراعاته ملزمة في كل مكان وزمان وعن طريقه يمكن تحقيق التحرر القومي والاجتماعي الكامل للشعوب[1].

ومبدا حق تقرير المصير مبدا سياسي قانوني دولي يعني ان لجميع الشعوب تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نماؤها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وقد تكرس هذا المبدأ في العديد من المواثيق والقرارات الدولية، فقد كان من مقاصد الامم المتحدة المعلن عنها في المادة الاولى للميثاق عام ١٩٤٥، تنمية العلاقات الودية بين الامم على اساس الاحترام الذي يقضي بالمساواة بالحقوق بين الشعوب وبان يكون لكل منها حق في تقرير مصيرها. ثم تأكد هذا المبدأ في

---

(١) روزا اسماعيلوفا، المشكلات العرقية في افريقيا الاستوائية: هل يمكن حلها؟ ترجمة سامي الرزاز، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٣ ص ٢٨٢-٢٩٣

المادة ٥٥ والمادة ٧٦ من الميثاق مع تكليف الامم المتحدة بتعزيز حماية حقوق الانسان[(١)]، ومنذ عام ١٩٥٠ اقرت الجمعية العامة حق الشعوب والامم في تقرير مصيرها باعتباره حقا اساسيا من حقوق الانسان، وفي عام ١٩٦٠ اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها المرقم ١٥١٤ حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، حيث اعلنت الجمعية رسميا عن ضرورة القيام سريعا ودون أي شرط بوضع حد للاستعمار بجميع صوره ومظاهره وان لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وهي حرة بمقتضى هذا الحق في تحديد مركزها السياسي وتحقيق نماؤها الاقتصادي والثقافي، كذلك تم التأكيد على هذا المبدأ في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عن الجمعية العامة عام ١٩٦٦، ومن الملاحظ ان مبدا حق تقرير المصير عد من اكثر المبادئ الدولية اثارة للمنازعات الاثنية، حيث ان عدم الاتفاق على تحديد مداه وتعقد الاجماع على تعريف المشمولين به وصعوبة تعريف (الشعوب والامم) اضافة الى تنوع محتواه يجعله على درجة من الغموض وعدم الدقة مما يفسح المجال بالتالي امام الكثير من التفسيرات المتطرفة لاسيما تلك التي تحاول جعل هذا الحق يسري على الاقليات والجماعات الاثنية بقصد تفتيت الدول وبث الفرقة بين شعوبها[(*)]، ومن المؤكد ان القرارات

---

(١) انظر الميثاق المادة ٥٥ الفقرة ج والمادة ٧٦ الفقرة ب.

(*) في عام ١٩٧٠ اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة حق تقرير المصير لثلاث فئات من الشعوب وعلى النحو التالي:

من حق الشعب الذي يعيش في منطقة مستعمرة تقرير مصيره.

للشعب الذي يعيش في اقليم تم اخضاعه بعد اعتماد ميثاق الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ للاحتلال الاجنبي او للضم الذي لم يقره استفتاء شعبي حر وعادل الحق في تقرير المصير، كما هو الحال في استقلال شعب ارتيريا من السيطرة الاثيوبية في مايو – ايار ١٩٩٣.

حالة الدولة الاتحادية التي تم تشكيلها عن طريق الانضمام الطوعي من الجمهوريات الاعضاء =

الصادرة عن الامم المتحدة لتاكيد الحق في تقرير المصير قد اكدت جميعها على مبدا السلامة الاقليمية والوحدة السياسية للدول المستقلة وذات السيادة، ولم يقصد بها اعطاء مثل هذا الحق للجماعات والاقليات الدينية والعرقية لان من شان ذلك ان يخلق فوضى عارمة للنظام الدولي حيث يندر ان تجتمع لدولة ما كل عناصر التجانس ومقوماته وهذا ما تم تأكيده عند صياغة اعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة، حيث ان مبدا حق تقرير المصير ينبغي ان لا يفسر باعتباره يرخص او يشجع أي عمل من شانه ان يمزق او يضعف بصورة كلية او جزئية السلامة الاقليمية او الوحدة السياسية للدول المستقلة وذات السيادة والتي تتصرف على نحو يتماشى مع مبدا المساواة في الحقوق وتقرير المصير...

وبالتالي تملك حكومة تمثل جميع السكان المنتمين الى الاقليم دون تمييز من أي نوع[١] وعلى هذا الاساس فان حق تقرير المصير لا ينطبق على الاقليات الاثنية (القومية واللغوية والدينية) المتعايشة مع باقي السكان دون عنصر القهر والاستعمار، فهذه تنحصر حقوقها الجماعية بالحقوق الثقافية وممارسة الشعائر الدينية المنصوص عليها في المادة ٢٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، ومما لاشك فيه ان الادراك الخاطئ لمبدا حق تقرير المصير بجعله يسري على الاقليات نابع بالدرجة الاساس من ازدياد حدة الجدل حول تفسير نطاق هذا الحق

= والتي ورد صراحة في دساتير كل منها ان لها حق في الانسحاب من الدول الاتحادية. ففي مثل هذه ةالحالة فان الانسحاب سيكون مبررا باعتباره استخدام لحق قائم منذ بدا الاندماج بالاتحاد ومن ابرز الامثلة على ذلك الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغسلافي. وفيما عدا هذه الحالات الثلاث فان مسالة الحق المنفرد في تقرير المصير هي موضع شك بالغ. انظر اسبيورن ايده، سبل حل مشكلات الاقليات حلا سلميا، الامم المتحدة الجمعية العامة، ١٩٩٢م، ص٤١.

(١) اسبيورن ايده، مصدر سبق ذكره ص٢٠

ومن ثم في ايجاد معيار دقيق وحاسم لتحديد أي شعب او جماعة من الناس يحق لها ان تتمتع بحق تقرير المصير؟، فهو مفهوم مرن وغير نهائي، ومن هنا فان الخطورة المتأصلة تبدو واضحة في التفسيرات الغامضة والمراوغة للحق في تقرير المصير، ومنها ما اصبح يعرف الان بمصطلح (حق تقرير المصير الداخلي) الذي بدا يروج له في الكثير من مراكز البحث وصنع القرار الغربي باعتباره حقا من حقوق الاقليات التي تتعرض للاضطهاد والانتهاك والتمييز من قبل بعض الحكومات او الجماعات المسيطرة، فالحق في تقرير المصير لم يعد على تعبير دعاته او انصاره الجدد يقتصر على شعوب العالم غير المستقلة وانما ينطبق على جميع شعوب العالم المستقلة وغير المستقلة بالتساوي، فاذا كانت الشعوب غير المستقلة تناضل لتتخلص من الاستعمار الاجنبي وتنال حقها في تقرير المصير فان معظم شعوب العالم المستقلة وبخاصة في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية تناضل لتتخلص من الاستعمار الذاتي او الاستعباد الداخلي، او الدكتاتورية والقمع وتزييف ارادتها بالانتخابات غير الحرة وغير النزيهة على يد عدد محدود ومتسلط من ابناءها عليها، ثم يمضي الانصار او الدعاة الجدد لحق تقرير المصير للتأكيد على انه يحق لجماعة اثنية معينة ان تطالب بالدعم او الحصول على حق تقرير المصير ومن ثم الاستقلال اذا اثبت ممثلوها ان في اطار المستقبل المنظور لا يحتمل ان تصبح الحكومة ممثلة للسكان قاطبة وتم اثبات ان الاغلبية تمارس سياسة ابادة جماعية ضد (الاقلية)، حينها يمكن اعتبار ذلك بمثابة دعم قوي جدا لمطلب الاستقلال[١].

ولو ادركنا ان النظام الدولي الحالي مسيطر عليه من قبل الدول الغربية المالكة لقدرة التأثير في الشؤون الداخلية للدول الاخرى لاسيما الولايات المتحدة

---

(١) حسني عايش، المفهوم الجديد لحق تقرير المصير، صحيفة الراي الاردنية، ٧ / ١٢ / ١٩٩٣.

لتبين لنا المدى الذي يمكن ان تلعبه هذه الدول في دغدغة مشاعر بعض الجماعات او الاقليات وحثها على التمرد عبر الترويج لفكرة حق تقرير المصير الداخلي واقناع المجتمع الدولي بذلك، ويمكن القول ان منطقتنا العربية هي من اكثر المناطق التي بات فيها حق تقرير المصير يأخذ مداه في التطبيق العملي للسياسة الامريكية لاسيما في جنوب السودان وشمال العراق وغيرها من المناطق العربية التي باتت مستعرة بحركات التمرد والعصيان ويمكن هنا الاشارة الى ما ذكره المستشرق الامريكي برنارد لويس في كتابه المعنون مستقبل الشرق الاوسط عام ٢٠٠٠ من ان القوى الخارجية لها مصالح استراتيجية في الشرق الاوسط وستتدخل حتما، ففي هذه المنطقة قد لا تشكل الحروب بين الدول الخطر الأكبر إنما الحروب داخل الدول وان الدول العربية هي الاكثر عرضة للتفكك لاسيما بعد تسرب حق تقرير المصير، وقد أيده في تلك الرؤية كل من مستشار الامن القومي الامريكي الاسبق بريجنسكي وستروب تاليوت مساعد وزير الخارجية في عهد الرئيس الامريكي جورج بوش ففي حين دعا بريجينسكي الى اعادة فهم وتقييم الاحداث والازمات العالمية واعتبار السيطرة على الارض ومشاعر العزة القومية والحرمان القومي والديني لدى الجماعات محور النزاعات السياسية في العالم في المستقبل المنظور، فان تاليوت اكد في مقال له بعنوان (حق تقرير المصير في عالم معتمد على نفسه)على وجود قضايا قومية في الشرق الاوسط تريد الحرية لا نها تشكل اغلبية في مناطقها واقلية في بلدانها وهذا ما ينطبق على الاكراد وغيرهم، وهو ما يعني ان حق تقرير المصير سيشكل حصان طروادة للسياسة الامريكية في الكثير من المناطق الاستراتيجية والحيوية لمصالحها في العالم.

رابعا - العولمة والتحديث (modernization)

لا خلاف على ان ظاهرة التعدد الثقافي والتنوع الاثني هي وكما ذكرنا مسبقا ظاهرة طبيعية عالمية شملت في اثارها كل المجتمعات تقريبا بحكم متغيرات عديدة اهمها المرحلة الاستعمارية وتفكك الامبراطوريات الكبيرة التي كانت تتشكل من اكثر من قومية او اقلية وظهور دول جديدة بعد الحرب العالمية الاولى ، اصبحت تضم مجاميع اثنية متنوعة ومتعددة ، ولاشك ان التعدد الاثني لايعد بالضرورة مؤشرا لما اذا كان عنصرا مهددا للاستقرار السياسي ام لا ، بقدر ارتباط الامر بظهور عوامل اخرى ساهمت على راي العديد من الباحثين في تكريس ظاهرة الاقليات منها على سبيل المثال بروز التصنيع السريع والاستخدام الامثل للوسائل العلمية والتقنية ووسائل الاعلام والنقل في تطوير المجتمعات التقليدية ونقلها الى مرحلة جديدة من العصرنة والتقدم ، وتحقيق تحولات واسعة في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وهو ما اصبح يعرف بعامل التحديث.

اذ باتت دراسته تمثل انعكاسا للاهتمامات المتزايدة لعملية التغيير في المجتمعات الانتقالية والتي تمر بفترة من التطور من التقليدية الى الحداثة ، حيث يعد التقليد مناقضا لمفهوم التحديث الذي يعني مجموعة الافكار والمعايير والقيم والمؤسسات ونماذج السلوك الجديدة الوافدة الى المجتمع من الخارج، او تلك التي ابتكرها المجتمع من خلال حركة تجديد او احياء داخلي[1].

وتختلف النظرة الى التحديث باختلاف المنطلقات النظرية للباحثين فيذهب ابتر apter على سبيل المثال الى اعتبار التحديث ظاهرة تنتج عن الانهيار الجزئي في بنى المجتمع التقليدية وهي عملية مهيأة من اجل تحقيق التصنيع، فالتحديث يتعلق بانتشار واستعمال ونقل ادوار الانماط الصناعية من تلك السائدة في بيئاتها

---

(١) عبد الغفار رشاد، التقليد والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٨٤ ص ٢٥.

الى بيئات غير صناعية، ومن اجل ان تتحقق عملية التحديث براي ابتر لابد لها من توفر شرطين لازمين كحد ادنى، اولهما نظام اجتماعي يستطيع ان يجدد ويبتكر بصورة مستمرة دون خوف الانهيار او التحلل ويندرج تحت معنى التجدد والابتكار المعتقدات التي تخص القبول بالتغيير وان تكون البنى الاجتماعية من التنوع درجة بحيث تتميز بطابع المرونة وعدم الجمود في وجه مثل هذا التغيير، وثانيا اطار اجتماعي بإمكانه ان يقدم المهارات والمعرفة الضروريتين من اجل الحياة في عالم متقدم تكنولوجيا[1]، فالتحديث المقترن بالتقدم الصناعي يوفر بلا ريب وسائل ذات اثار واسعة المدى في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع بصورة عامة، ذلك انه يحقق نوعا من الاستقرار في الروابط الاجتماعية ويدفع باتجاه زوال قيم واساليب الحياة التقليدية ويحل مكانها طرزا للحياة تكون مقبولة عند عدد كبير من افراد المجتمع. والامر الذي لا غرابة فيه ان التطور التقني وتطور الاتصالات والتنقل يسهل الى حد بعيد انضاج المواقف السياسية وضمور السياسات الفرعية التي قد تبقى موجودة هنا وهناك مما قد يعرض الوحدة الوطنية للتفتيت، كما انه يساعد على زيادة الاتصال بين الافراد والجماعات وذلك بربط المجموعات الاجتماعية المنعزلة في المناطق النائية بعضها بالأخر والخروج بأفرادها من افقهم الذهني الضيق.

والتحديث رغم انه يبدو في كثير من الاحيان طموحا تسعى مختلف المجتمعات الى بلوغه وتحقيقه، ورغم كل ايجابياته على صعيد الوحدة الوطنية الا ان العناصر الايجابية المرتبطة به تبدو في لحيان كثيرة ومن وجهة نظر بعض الباحثين ذات اثار سلبية، حيث يرى البعض ان التقدم العلمي قد ساعد بلدان الجنوب على ان تكتسب وعيا بظروف التخلف التي تعيشها مقارنة اياها بمستويات المعيشة

(1) David apter ,the politics of modernization , chicago university of Chicago press 1965.

في البلدان المتقدمة، الا ان عملية لكتساب الوعي كانت معقدة حيث انها ايقظت الجماعات المنعزلة وربطت بعضها بالبعض الاخر لتتكاتف من اجل تحررها وتحقيق ذاتها[١] فترافق التحديث مع شعور بعض الجماعات بهويتها الذاتية قد ادى الى اثارة الاحساس بالولاءات التحتية والى الوعي المتزايد بالاختلافات الثقافية وبمظاهر التباين والتمايز بين الجماعات الاثنية في المجتمع، وعليه يبدو ان الثورة الثقافية التي اخذت تجتاح العالم عبر وسائل الاتصال مثل الانترنيت والقنوات الفضائية والانتقال الحديث قد عملت من وجهة النظر هذه على تحطيم اسوار العزلة الجغرافية وعرضت بالتالي الاذهان لتيارات جديدة من الفكر كان من نتيجتها نمو الوعي الاثني وانتقاله الى مرحلة الرغبة في التعبير عن نفسه سياسيا[٢].

وفي الاتجاه نفسه يذهب عدد من الكتاب الى ان استقلال العالم الثالث قد عزز من حدة المنافسة بين الجماعات الاثنية، ذلك انه -الاستقلال- قد قوض الاساس الموحد لتلك الجماعات في نضالها ضد الاستعمار وبالتالي فان الاتجاه نحو التصنيع واستيراد التقنية الحديثة قد عمل على خلق فرص سياسية ومكاسب اقتصادية راحت الجماعات الاثنية تتنافس للحصول على قدر منها[٣].

وهكذا فقد اسهم التحديث وما ارتبط به من سهولة حراك الايدي العاملة في تأكيد الخصوصية الثقافية للجماعات المختلفة، فعلى سبيل المثال فان صاحب المشروع وهو يبحث عن تحقيق اعلى الارباح سوف يعمل على كسر احتكار

---

(١) د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد ١٩٨٥ ص ص ١٤٥ - ١٤٩

(٢) فيبي مار ووليم لويس (تحرير)، امتطاء النمر: تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبدالله جمعة الحاج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٦ ص ٢٠٨

(٣) د. ابراهيم احمد نصر الدين، الاندماج الوطني في افريقيا والخيار السوداني، المستقبل العربي، العدد ٦٣، ١٩٨٤ ص ٣٨

بعض الاقليات بنوعيات معينة من الاعمال من خلال جلبه للعمالة الرخيصة، الامر الذي يخلق حالة من المنافسة المقرونة بالتمايز الثقافي، كما ان التعبئة الاجتماعية والمتضمنة التعرض الى الجوانب الحديثة مثل الاعلام والتكنولوجيا والتغير بأنواع وانماط العمل والانتاج بالإضافة للتعليم والتغير بالدخل وغيرها والتي تحدث بشكل مكثف لاسيما في المدينة تخلق حالة من المنافسة والتداخل بين الفئات الاثنية المختلفة، وبما ان التعرض للوعاء الحديث بما له من انعكاس على الموقع في العملية الانتاجية والوظيفة والدخل ونسبة التعليم والفرص، لا تتم بشكل متساو للأفراد او للمجموعات والفئات الاثنية فان النتيجة هي حدوث اختلافات وتفاوتات – ربما نسبية – بين فئة او طائفة واخرى، ونتيجة لعدم تصحيح هذه الهوة بل تراكمها مع الوقت واحتمال قيام الدولة والسياسيين باستغلالها يبدا الوعي الاثني بالتبلور بين الفئات(١).

وعليه نجد ان التقدم العلمي في ميدان الاتصالات والمواصلات ونقل تكنولوجيا الصورة المرئية والمكتوبة قد افضى وفقا لهذه الآراء الى زيادة تمسك الاقليات بالمثاليات الثقافية المميزة لها والى زيادة تكريس الشعور بالانتماء الاثني والاحتفاظ بالولاءات التحتية.

ولكن ينبغي التأكيد على ان التحديث برغم هذه الاراء التي لا تخلو من الصحة يساعد على المدى البعيد في تعزيز فرص الاندماج والوحدة الوطنية لما له من اثار عميقة في تفكيك البنى التقليدية (الطائفية، العشائرية، الاقليمية) لصالح البنى الحديثة (بنى المجتمع المدني) التي تساعد على تحقيق الوحدة الوطنية من خلال تعزيز فرص التلاحم والتفاهم بين ابناء الجماعات الاثنية المختلفة داخل اطار الوطن الواحد.

---

(١) د. نيفين مسعد، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨ ص٣.

الفصل الثاني

الاقليات في المنظور الاسلامي

أولا - حدود الاقليات

قبل التطرق الى المنظور الاسلامي للجماعات الدينية او ما يسمى اصطلاحا اليوم (الاقليات)، لابد من التطرق الى مفهوم الاقليات ذاته من حيث تعريفه وأبعاده وحدوده والآراء الفكرية التي اعطيت حوله ولابد من التأكيد هنا على ان عدم الاتفاق هو السمة الملازمة للباحثين والكتاب في محاولتهم تحديد مفهوم الاقلية، وربما يرجع ذلك بشكل اساسي الى نسبية المفهوم وديناميته، علاوة على عدم استقرار حال الاقليات على صيغة واحدة واختلاف احوالها من بلد لأخر لا سباب تاريخية او جغرافية او سياسية او اقتصادية او اجتماعية، والاقليات التي هي موضع دراستنا عرفتها اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات التابعة للأمم المتحدة بانها جماعة غير مسيطرة في الشعب تملك رغبة في الاحتفاظ بتقاليدها الاثنية والدينية واللغوية الثابتة او خصائصها التي تميزها بوضوح عن بقية الشعب[(١)]، ويبدو ان هذا التعريف يركز على السمات الاثنية او الطبيعية لمفهوم الاقلية أي بمعنى طبيعة الاقلية اللغوية او الدينية او القومية دون الخوض في طبيعة ادوارها السياسية وعلاقاتها الاجتماعية.

وهناك نفر من الكتاب والباحثين من يستخدم مصطلح الاقلية للدلالة على معنى اجتماعي سوسيولوجي يركز على العلاقة الاجتماعية والتفاعل مع غيرها ولهذا يحددها Klinloch بانها جماعة مختلفة عن الاغلبية، حسب افتراضات

---

(1) Simpson & Winger , racial& cultural minorities and analysis of prejudice & discrimination ,new York ,third edition.1965 p.19.

مرتبطة بمعايير جسمانية او ثقافية او اقتصادية او سلوكية، ونتيجة لذلك تعامل وتضبط بصورة سلبية، وهناك عوامل اساسية، مجتمعية، وجماعية وفردية تتسبب في مثل هذه العلاقة، يمكن حصرها في ابعاد رئيسية:

١- البعد التاريخي: بمعنى كيف ظهرت الاقليات وتطورت في مجتمع ما؟ وماهي اصولها او اسسها وتطورها؟

٢- البعد الديمغرافي بمعنى ماهي نسبتها بالنسبة للاغلبية وماهو توزعها الجغرافي والمهن التي تعتاش منها واحوالها الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بجماعات الاغلبية؟

٣- البعد المؤسسي: ما هي المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع التي تدعم الاتجاهات وتضبط العلاقات بين جماعات الاقلية. على سبيل المثال العزل او الابعاد السياسي، اللامساوة في المرتبات، فرص تعليم غير متساوية، الصورة النمطية المتداولة في الاعلام عن الاقليات، التفرقة القضائية، التمييز الاجتماعي وغيرها، فكل هذه تشكل مجالات للضبط المؤسساتي للاقلية تمنعها او تتيح لها فرص الاندماج في المجتمع

٤- البعد الحركي – الاجتماعي: بمعنى ماهي ردود فعل الاقلية تجاه الاغلبية حيال وضعها الاجتماعي المتدني في مرحلة زمنية معينة؟

٥- الانواع الرئيسية لعلاقة الجماعة: ماهي النتائج الناجمة عن علاقة الجماعة وخصائصها المتغيرة ويتضمن ذلك تفاعل الاقلية مع الاغلبية وكذلك تفاعل الاقليات مع بعضها البعض. ويشير الدكتور حيدر ابراهيم الى ان هناك مداخل متعددة لدعم الابعاد الاجتماعية السابقة منها:

١- المدخل الفسيولوجي المتعلق بالجينات الوراثية والاختلافات الهرمونية للاقليات وتاثيرات العمر والفروق في مستويات الذكاء والعلاقة بين

شكل الجسم والسلوك الاجتماعي

٢- مدخل سيكولوجي ويركز على انماط وعوامل الشخصية والفـروق الاثنية والطبيعية وغيرها.

٣- المدخل الاجتماعي: ويركز على اهمية الخصائص المجتمعية مثل قيم جماعة الاغلبية، الاسـاس الاقتـصادي للمجتمـع، اثـار التطـور الاقتصادي، انماط بناء الاسرة[١]. ان البعد الاجتماعي السابق الـذي قدم لتوضيح مفهوم الاقلية قد لايجد صداه عند كتاب اخرين فالدكتور وليم سليمان قلادة يرى ان مصطلح الاقلية والاغلبية قد فقد الى حـد كبير بعده الاجتماعي وكـذلك مـضمونه الـديني واصـبحت هـذه المصطلحات تفهم بمعنى سياسي واقتصادي، فيقال احـزاب الاقليـة والاقلية المستاثرة بالجزء الاكبر من الدخل القومي وهكذا[٢].

وعلى اية حال فاذا كان بعض هؤلاء الباحثين والكتاب قد استخدم مفهوم الاقلية للإشارة الى بعض المضامين السياسية والاجتماعية (كالأحزاب والطبقات الاجتماعية) فان هذا الاستخدام على صحته لايتلائم مع ما يعنينا هنا من السمات الاثنية او الطبيعية او الثقافية لمفهوم الاقلية.

وحتى ضمن هذا الاطار فانه لا يوجد معيار مطلق او ثابت لتحديد مـداه، اذ ان مفهوم الاقلية بات يتسم بالمرونة وصعوبة التحديد لأنه ينحـصر اساسـا بوضع جماعة معينة داخل دولة او مجتمع ما، كـذلك فانـه يتـسم بالحركيـة

---

(١) د. حيدر ابراهيم علي ود. ميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر بيروت ٢٠٠٢ ص ٢٦.

(٢) د. وليم سليمان قلادة، حوار علمي حول الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، السياسة الدولية، العدد ٩٢، القاهرة ١٩٨٨ ص٢٨١.

وكذلك humayun kapir , minorities in ademocracy

والديناميكية، بمعنى انه غير جامد، ذلك انه عرضة للتغيير المستمر بفعل عوامل متعددة كالاندماج او الانصهار ضمن الاغلبية العددية في الدولة او الهجرة والارتحال الى مناطق اخرى او بفعل التهجير القسري او بفعل الانفصال عن الدولة وتأسيس كيان مستقل او الاندماج بدولة اخرى مجاورة وغيرها من العوامل التي تجعل الاعتماد على معيار محدد لتحديد هذا المفهوم غير مكتمل من الناحية العلمية والموضوعية.

ومع ذلك دأب بعض الكتاب الى تحديد معايير معينة يمكن ان تنطبق على مفهوم الاقليات، لعل ابرزها المعيار العددي (عدد الاقلية بالقياس الى المجموع العام لسكان الدولة) ومعيار الاهمية الاجتماعية او السوسيولوجية فضلا عن معيار المشاعر[١].

ففيما يتعلق بالمعيار العددي فقد ذهب البعض الى عدّه الفيصل الحاسم في مدى قوة وضعف الصراع والتنافس القائم باستمرار بين الاقلية والاغلبية، فارتفاع النسبة العددية للأقلية يولد لديها احساسا بالقوة النسبية تجعلها اكثر استجابة لطموحات المغالين من ابناءها والذين يبالغون في المطالب الخاصة بالاقلية. وعلى العكس، كلما تدنت نسبة الاقلية في المجتمع، كلما كان الطرفان (الاقلية والاغلبية) اقرب الى العقلانية في المواقف والسلوكيات، ففي صفوف الاقلية تتحكم النظرة الواقعية ويضمحل دور المتطرفين، اما في صفوف الاغلبية فيكون الاطمئنان على الذات اكبر فيزداد الاستعداد للتسامح[٢].

من هذا الاساس (معيار العدد) اتجه البعض الى التأكيد على ان الاقلية هي

---

(١) د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ وما بعدها

- Srinager,India,1968 p.32-33

(٢) عوني فرسخ، مخطط التفتيت: التحدي الاميريالي الصهيوني المعاصر، دار المستقبل، القاهرة ١٩٨٥ ص ٤٤.

(جماعة تحتل مرتبة ادنى من الناحية العددي مقارنة ببقية سكان الدولة، ويكون لها مركز غير مهيمن، ويكون افرادها من مواطني الدولة، ويتميزون بخصائص اثنية او دينية او لغوية تختلف عن تلك التي يتميز بها بقية السكان، ويظهرون - وان بشكل ضمني – شعورا بالتضامن يوجه نحو المحافظة على ثقافتهم او دينهم او لغتهم)(١).

مقابل ذلك شدد البعض الاخر على ان الاهمية الحقيقية للأقلية لا تكمن في عددها وانما في وضعها الاقتصادي او السياسي، حيث يشير د. وليم سليمان قلادة الى ذلك بقوله (نحن لا نضع هنا نصب اعيننا الاهمية الديمغرافية للأقليات المعينة بقدر ما نأخذ بنظر الاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي)(٢).

وفي هذا المعنى اشارة واضحة الى بعض الجماعات التي يطلق عليها احيانا (الاقليات الاستراتيجية) والتي نجدها في اغلب الاحيان، ورغم قلة عددها، تحتل موقعا مهيمنا في الكثير من الدول كالموارنة في لبنان، والتوتسي في بوروندي ورواندة والتغرين في اثيوبيا... الخ.

اضافة الى ذلك اشار البعض الى معيار المشاعر الذي يركز على ان الشعور بالانتماء الى جماعة ما او التحرر من هذا الشعور يشكل الاساس في تحديد وضع الاقلية(٣) ومهما يكن من امر، فان الاختلاف والتباين في تحديد مفهوم الاقلية لا ينبغي ان يصدنا عن تحديد بعض الخصائص او السمات التي

---

(١) اسبيورن ايده، السبل والوسائل الممكنة لحل مشاكل الاقليات حلا سليما، دراسة مقدمة الى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات (الدراسة الثانية)، الجمعية العامة للامم المتحدة، ١٩٩١، ص ٣.

(٢) وليم سليمان قلادة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨ ومابعدها.

(٣) ناظم شفيق الغبرا، الاثنية المسيّسة: الادبيات والمفاهيم، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٣، الكويت، ص ص ٥٣-٥٤.

تجعل من تعريف الاقلية امرا قائما ودون ان يفوتنا التأكيد على ان هذه الخصائص لا تغفل اهمية المعيار العددي كمعيار رئيس في تحديد التعريف وعلى النحو التالي:

١- مجموعة من السكان يقل عددها مقارنة ببقية سكان الدولة.

٢- تتصف بخصيصة او مجموعة خصائص مميزة لها عن بقية السكان

٣- التمييز والمفاضلة هو الاساس الذي يحكم في غالب الاحيان علاقتها بالأغلبية او النظام السياسي الحاكم.

٤- الشعور التضامني بين ابناءها والرغبة في المحافظة على الخصائص المشتركة من السمات المميزة لها.

ان القاء نظرة على هذه العناصر تدفعنا للقول ان الاقلية هي جماعة تقل نسبتها مقارنة ببقية سكان الدولة، تشترك في واحدة او اكثر من المقومات او الخصائص، كاللغة او العرق او الدين أو الثقافة المميزة لها عن بقية السكان، وتمارس ضدها في غالب الاحيان معاملة تمييزية وتحرم من المشاركة في ادارة المجتمع من قبل الاغلبية او النخبة السياسية الحاكمة، وتتميز بوجود شعور تضامني ورغبة في المحافظة على الذات.

ثانيا: رؤية في تسامح الاسلام مع الاخر

ما من شك في ان التعاليم السمحاء التي جاء بها الدين الاسلامي كان لها الاثر البيّن في تلقف جموع الناس لدعوة النبي محمد صلى الله عليه وسلم طواعية ودون اكراه. اذ ان دعوة الاسلام لم تحمل في ثناياها أي اكراه او قسر للناس على قبولها او الانقياد لها، بل كانت الحكمة والمعاملة الحسنة في مقدمة الاساليب التي انتهجها المسلمون الاوائل في نشر دعوتهم والدفاع عنها. قال

تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥]، وهكذا فما ان استقر امر الدين الجديد في جزيرة العرب وتشربت القبائل العربية المعاني الحقيقية للإسلام، حتى اخذ المسلمون الاوائل بعاتق نشر الرسالة الاسلامية الى الاقوام الاخرى انطلاقا من الرسالة العالمية لهذا الدين الجديد، ولم تكد تمضي سنوات طوال حتى اخذت الناس من شتى الامصار والالوان تدخل في دين الله افواجا بل انها احاطت رجال الاسلام الفاتحين بكل رعاية وعطف وترحاب لم يسجل في تاريخ البشرية، لاسيما بعد ان وجدت تلك الاقوام في سماحة الاسلام وعدل تعاليمه وقبوله بالتعددية الدينية ما يبدد المخاوف التي زرعها طغاتها الظالمون وسعوا الى تكريس فكرة العداء للمسلمين بل وناصبوهم العداء.

لقد كان تعاون مسيحيو الشام واقباط مصر مع المسلمين لهزيمة الروم ودخول القبائل العربية في العراق الى جانب جيوش المسلمين لهزيمة الفرس في معركة القادسية ووقوف البربر مع المسلمين لفتح افريقيا دليلا على حجم التعاطف الذي ابدته شعوب البلدان المختلفة مع تعاليم هذا الدين الجديد الامر الذي لم يسجل عبر التاريخ لاي دين او عقيدة عالمية اخرى. وفي هذا الاطار يقول ادمون رباط (لاول مرة في التاريخ انطلقت دولة هي دينية في مبدأها ودينية في سبب وجودها ودينية في هدفها ألا وهو نشر الاسلام عن طريق الجهاد بأشكاله المختلفة من عسكرية وتبشيرية الى الاقرار في الوقت ذاته ان من حق الشعوب الخاضعة لسلطانها ان تحافظ على معتقداتها وتقاليدها وطراز حياتها، وذلك في زمن كان يقضي المبدأ السائد باكراه الرعايا على اعتناق دين ملوكهم وهذه القاعدة لم تندثر في الغرب الا بعد الثورتين الامريكية والفرنسية)(١).

---

(١) نقلا عن فكتور سحاب، من يحمي المسيحيين العرب، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠ اب اغسطس ١٩٨١ ص ١٢٨.

ان تلك الاشارة وغيرها تؤكد بلا لبس ان الاسلام لم يقتحم البلدان بالقوة والسيف ولم يأسر العقول بالإكراه بل كان دينا يحث على عدم اكراه الناس على اعتناق مالا يرغبونه وهناك آيات عظيمة وكثيرة في القران تدل على ان الاسلام هو دين الحرية والتسامح وعدم الاكراه قال تعالى: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. لقد ترتب على موقف الاسلام المتسامح حيال الاخر ان تقررت لاهل البلدان التي هداها الله للإسلام حرية الاعتقاد الديني، وبقيت وفق تعبير د. محمد عماره جزر بشرية لم يدخل اهلها في دين الاسلام حتى توحد الناس قوميا ولم يتوحدوا دينيا(١).

ولقد ترتب على الموقف المتسامح الذي احاط به الاسلام غير المسلمين ان تقررت لهؤلاء كثير من الحقوق عبر مختلف العصور الاسلامية وفي مقدمتها حق العدالة والمساواة وحق الحرية في الاعتقاد الديني.

اولا: حق العدالة والمساواة:

المراد بالمساواة هنا هو ان يخاطب القانون جميع افراد المجتمع على قدم التساوي فلا يكون تمييز لفرد او امتياز لطبقة او اضطهاد لطائفة او تحقير لجنس مادامت الظروف واحدة والقدرات متجانسة(٢) وأساس هذه المساواة في الاسلام، هو ان الناس كلهم متساوون في اصل الخليقة والتكوين، فكلهم مخلوقون من معدن واحد ومادة واحدة هي التراب، قال تعالى: ﴿ وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم

---

(١) د. محمد عمارة، وجها لوجه : الطائفية الدينية والوحدة القومية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣ ايلول ١٩٧٨ ص ٩٩.

(٢) د. عبد الحكيم حسن العيلي، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الاسلام: دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٤ ص ١١٣.

بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾ [الروم: ٢٠]، وكل بني ادم متساوون في النسب، فكلهم اخوة واخوات، اشقاء من اب واحد وام واحدة، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]. وقد ذهب جمهور من الفقهاء الى ان الاسلام حينما اقر هذا المبدأ فانه قد جاء بمبدأ جديد لم يألفه العرب في جاهليتهم ووثنيتهم والتي حفلت بصفات التعالي والتمايز والتفاخر بالالقاب والنظرة المتدنية الى الغير.

وبتثبيته لهذا المبدأ، يكون الاسلام وباعتراف الكثير من المستشرقين قد سبق التشريعات القانونية الحديثة، وقد كان لهذا المبدأ اثر كبير في اجتذاب الكثير من الشعوب والامم نحو الاسلام، وخصوصا بعد ان ادرك المسلمون الاوائل قيمة المعاني العظيمة التي جاء بها القران وسنة النبي محمد ﷺ عن المساواة، حيث اجتهدوا في تفسيرها وتطبيقها على ارض الواقع وبما يتلاءم مع الغاية الالهية القائمة على ان العلو والسمو مرفوض بين البشر الذين خلقوا من طينة واحدة وجبلوا على فطرة واحدة وبالتالي يجب عليهم التعارف والتالف والتراحم مهما تفرقوا مكانا واختلفوا الوانا واجناسا، ذلك ان مقياس التفاضل بينهم انما يكمن في اعمالهم لافي انسابهم او الوانهم[(١)] وقد عبر النبي ﷺ عن هذا المعنى اصدق تعبير في خطبة الوداع بمنى (٦٣٢ ميلادي) حينما قال: **(يا ايها الناس ان ربكم واحد وان اباكم واحد، كلكم لادم وادم من تراب، ان اكرمكم عند الله اتقاكم، وليس لعربي على عجمي ولاعجمي على عربي ولا اسود على احمر ولا لاحمر على اسود الا بالتقوى ألا هل بلغت)**[(٢)].

---

(١) د. عبد الحميد متولي، نظام الحكم في الاسلام مع المقارنة بالمباديء الدستورية الحديثة، دار المعارف، الاسكندرية ١٩٧٤ ص ٣٨٦.

(٢) انظر هذا الحديث في جامع احكام القران للقرطبي، المجلد الثامن ص٢٢٣.

كما خاطب عليه الصلاة والسلام عمومته وقرابته من بني هاشم قائلا: (**يا بني هاشم لا يجيئني الناس بالأعمال وتجيئوني بالأنساب إن أكرمكم عند الله اتقاكم**)[١] كما يروى عنه عليه الصلاة والسلام قوله: (**من آذى ذميا فأنا خصمه**)، وقوله عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع: أوصيكم بأهل ذمتي خيرا[٢].

وتكريسا لمبدأ المساواة فقد أصدر النبي عليه الصلاة والسلام ومنذ وصوله الى المدينة المنورة صحيفة لحل الكثير من المشكلات التي تعترض سبل التعايش بين الناس ومنها مشكلة المواطنة بين اهل المدينة من المسلمين واليهود والمشركين والمنافقين فاعترفت للجميع بحقوق المواطنة الكاملة، حيث جميعهم (يكونون امة من دون الناس) هي الامة السياسية التي يقود لواءها الرسول محمد ﷺ ويشترك افرادها في التعايش المشترك والولاء للدولة الجديدة والدفاع عنها[٣].

لقد شكلت الصحيفة وفقا لتصور د. انطوان نصري ممرة، نمطا أصيلا في التعامل مع الاختلاف الديني، حيث كانت خطة تفاهم وعيش مشترك توافق أهل المدينة بمشاربهم المختلفة على الالتزام بها بما فيها من الاستقلالية الدينية والثقافية[٤] ان ذلك يقدم دليلا على ان الاسلام اولى قضية المساواة اهتماما خاصا، وحرص منذ البداية على صون كرامة الانسان وحقوقه ومنع التمييز الموجه ضده بناءا على لونه وجنسه وطبقته، بل ان الاسلام زاد على ذلك بمنعه التمييز القائم على الحقد او العداء او التآمر: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ

---

(١) ورد في عبد الحميد متولي، المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

(٢) فهمي هويدي، مواطنون لاذميون، دار الشروق، القاهرة، ط٤ ٢٠٠٥، ص ١١١.

(٣) د. راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الاسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣ ص ص ٣١-٣٥

(٤) د. انطوان نصري مسرة، ندوة الاقليات في الوطن العربي: دراسات في البناء الوطني والقومية العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٣-٤، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد ١٩٨٩ ص ٢٥١.

لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨]. وقد اظهر الاسلام عبر العصور تسامحا واعتدالا وعدلا قل نظيره اتجاه المخالفين له في العقيدة من ابناء الجماعات الدينية المغايرة من يهود ونصارى وصابئة وغيرهم، اذ حصل هؤلاء في ظل القانون الاسلامي، على الحماية والامان وتمتعوا طيلة حقبة الدولة العربية الاسلامية، بجميع حقوقهم فامتلكوا منشاتهم الخاصة ومحاكمهم وكنائسهم ومعابدهم ووصلوا الى اعلى المناصب السياسية والادارية في الدولة الاسلامية، ومن يلقي نظرة على التراث الاسلامي في فن الملل والنحل يدهش للكثرة الكثيرة من الاديان والمذاهب والتيارات الفكرية التي تعايشت داخل اطار الاسلام وبين ظهرانية المسلمين، وقد كانت مناظرات اصحابها وقادتها ومفكريها قائمة ومزدهرة مع المتكلمين والمفكرين الاسلاميين، تلك المناظرات التي انعقدت حلقاتها في بلاطات الخلفاء وقصور الموسرين وبيوت الحكمة ومعاهد الدراسة بل وفي المساجد احيانا.

وتلك ولاشك كانت ولازالت من اهم المزايا الكبرى والايجابيات العظمى التي حققها الاسلام وتميز بها عن سائر الرسالات والحضارات البشرية الاخرى[1].

ورغم ان الاسلام لم يعرف في تعامله مع الجماعات الدينية المغايرة ما يعرف بمصطلح الاقليات، انما عرف مصطلح اهل الذمة (أي ذمة رسول الله) الا انه اولى تلك الجماعات اهتماما خاصا ولم يتعامل معها كمشكلة او نتوء في جسد الامة، بل تعامل معها كجزء من نسيج الامة واداة من ادواتها الفاعلة في البناء الحضاري لا يمكن ان تحل مشكلاتها إلا في اطار السياق الحضاري العام للامة

---

(١) د. راشد الغنوشي، ص ٣٠٨.

الاسلامية، وقد وضع الفقه الاسلامي قواعد مرنة واحكام ميسرة للتعامل الايجابي مع اهل الذمة دون حيف او ظلم وقد كان سجل علاقات المسلمين بسائر اهل الطوائف والملل خير شاهد على انسانية الاسلام والمسلمين، حيث لم يسجل طيلة مسار التاريخ الاسلامي أي عملية ابادة جماعية او اضطهاد او انتهاك جماعي لحقوق ابناء الاديان المخالفة في أي من مدن الاسلام او المدن التي فتحها المسلمون، كما قامت به الشعوب الاوربية في ابادة المسلمين في الاندلس او الهنود الحمر في امريكا او ابادة الشعوب العربية الاسلامية في الجزائر وليبيا وفلسطين وكما يحصل اليوم من ابادة جماعية للمسلمين في العراق تحت دعاوى الديمقراطية وتكريس الحرية، وقد حفل التاريخ الاسلامي بالكثير من الشواهد على وصول الكثيرين من اهل الذمة الى اعلى المناصب الادارية في الدولة العربية الاسلامية، ففي الاندلس اصبح الكثير من اليهود وزراء وتولى الكثير من النصارى قيادة الجيش الاسلامي، اما في عهد الخليفة هارون الرشيد فقد وضعت جميع المدارس تحت اشراف ورقابة احد النصارى ويدعى (حنا مسنية)[١].

اما اليهود فقد عاشوا افضل مراحلهم التاريخية في ظل الدولة الاسلامية وهو ما يمكن ملاحظته في شهادات لكثير من المنصفين للتجربة الاسلامية ومنهم مؤرخون يهود اعترفوا ان اليهود لم يعرفوا مرحلة ازدهار لثقافتهم وتامين على على حياتهم طيلة العصور الوسطى كما عرفوها في البلاد الاسلامية، بل لقد أبدى مؤرخون اوربيون عجبهم من ظاهرة كثرة الموظفين والمتنفذين من اليهود والصابئة والنصارى في دواوين الكثير من الحكام والامراء المسلمين سواء على مستوى وزراء او مدراء او مستشارين، حتى كان ذلك مبعث حنق وغيره العامة من المسلمين.

---

(١) د. عبد الحميد متولي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٥.

فهل من نظير لذلك في أي ديمقراطية غربية معاصرة ازاء ما يوجد لديها من اقليات دينية مغايرة لها ولاسيما الاقليات المسلمة التي لازالت في عموم اوربا لايعترف بحقوقها الدينية وتمارس ضدها انواع مختلفة من التمييز والكراهية والتشويه الحضاري؟

ثانيا: مبدأ حرية العقيدة:

انطلق الاسلام في نظرته لحرية العقيدة من اعتبارها شيئا مقدسا يموت الانسان بدونها ويفقد انسانيته حتى وان بقي حيا ياكل ويشرب ويسعى في الارض كسائر الدواب والانعام ومخلوقات الله الاخرى.

فالإسلام جاء ليرفع من كرامة الانسان من حيث هو انسان فأعلى قيمته البشرية وأعاد له كرامته المسلوبة وكفل له الرزق والطيبات وحقق افضليته على كثير من المخلوقات[١].

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾ [الاسراء: ٧٠]، وقد وضع الاسلام كثيرا من النظم والتشريعات التي تخلص الانسان من القيود التي تحيط بحريته فألغى نظام الرق وحرم استعباد الانسان لأخيه الانسان ومنع الظلم بين الناس وفسح المجال للناس ان يكونوا احرار في عبادتهم لله، وفقا للمقتضيات دينهم وعقيدتهم التي يؤمنون بها دون عسف او جور او اضطهاد ديني او سياسي.

---

(١) د. محمد عمارة، الاسلام وحقوق الانسان: ضرورات لاحقوق، سلسلة عالم المعرفة (٨٩) الكويت، ايار ١٩٨٥ ص٦.

قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ [هود: ١١٨]، وقال أيضا: ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٩٩]، فالعقيدة كما يراها الاسلام هي أمر داخي يختص بمشاعر الانسان ونزعاته الباطنية وحريته في التعبير عن مشاعره بممارسات وشعائر دينية علنية ومنتظمة مما لا يجوز معه التعرض لممارسة الناس وشعائرهم الدينية بالنقد والتجريح من قبل ابناء المجتمع الاخرين وعلى النحو الذي يثير الشقاق الاجتماعي والتناحر السياسي الذي يخل في وحدة المجتمع وتماسكه.

وقد اعطى الاسلام لا بناء الجماعات الدينية المغايرة كل الحق في ان يعيشوا في ظل الحضارة الاسلامية امنين مطمئنين، وان لا يكره احد منهم على الدخول في الاسلام ولا تهدم لهم كنيسه ولابيعة، وان يمارسوا طقوسهم بحرية تامة في الاطار القانوني والاخلاقي المسموح به في المجتمع المسلم ويفصح القران في هذا الخصوص عن انطباعات متسامحة ومبادرات سلمية، فهو يطبع في وجدان المسلم احترام الاديان كلها والتصديق بالرسالات والكتب السماوية جميعها، لا فرق بين كتاب واخر ولا بين نبي ونبي. قال تعالى: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وفي هذا الصدد يشير اسماعيل الفاروقي استاذ علم الاديان في جامعة تمبل الامريكية الى ان للمواطن غير المسلم في الدولة الاسلامية حقوق متكاملة في الدعوة الى عقيدته والتصريح بها في الاطار القانوني الذي يخضع له الجميع.

فمثلما للمسلم حق عرض دعوته لغير المسلم فان للأخير الحق نفسه، واذا كان هناك من خشية على ايمان المسلمين فليس من علاج امام هؤلاء سوى

التعمق في إيمانهم(١).

ان تفحص تاريخ المسلمين يقدم دليلا على مصداقية الشواهد التي اتى بها الاسلام في هذا الاتجاه، فقد حكم المسلمون وفق شريعتهم ولكنهم لم ينسوا اطلاقا ان لغيرهم الحق في الحكم والالتزام والتعبد وفق شريعتهم وتقاليدهم الخاصة ايضا، فكانت ارض الاسلام ولازالت بحق ارض الحرية الدينية التي افاء ظلها على جميع ابناء الديانات المغايرة، وقد سار المسلمون ولازالوا على هذا المنهج حتى في حروبهم، اذ كانوا يسمحون لاهل البلدان المفتوحة ان يبقوا على دينهم اذا رغبوا مع أداء الجزية والطاعة للحكومة الاسلامية مقابل حمايتهم واحترام عقائدهم وشعائرهم ومعابدهم(*).

بل وحريتهم في التعبير عن اراءهم في المناقشات والمحاجات الدينية مع المسلمين حيث ذلك ان المسلمون مأمورون باتخاذ العقل والحجة والبرهان سبيلا في الوصول الى الحقيقة وان يكون عمادهم الاقناع وقرع الحجة بالحجة وكما قال تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾ [النحل: ١٢٥] ويخاطب اهل الاديان الاخرى بقوله: ﴿ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [النمل: ٦٤]، وبالرجوع الى الشواهد الاسلامية نجد الكثير من القرائن الدالة على قيم التسامح مع غير المسلمين.

اذ كان كثير من خلفاء بني العباس وغيرهم يعقدون المجالس للمناقشات الدينية فيجتمع عندهم كثير من العلماء المنتمين الى اديان ومعتقدات شتى

---

(١) نقلا عن د. راشد الغنوشي، مصدر سبق ذكره ص ٤٧.

(*) من اروع ما يروى هنا اعطاء الخليفة العادل عمر بن الخاطب لاهل بيت المقدس العهد والامان على انفسهم وكنائسهم وعباداتهم ن اذ يروى إحجامه ﷺ عن الصلاة في كنيسة القيامة احتراما لمشاعر النصارى وحريتهم الدينية.

يتناقشون في شؤون العقائد ويوازنون بين الاديان، كل يدلي برأيه ويبين حجته في حرية وامن وأمان، ولم يكن الخلفاء يحتملون هذه المناقشات فحسب بل يشجعون عليها بالعطايا والهبات بل يشتركون فيها بأنفسهم في احيان كثيرة. وكانت محاولات اقحام السلطة السياسية الى جانب الحوار المذهبي او الديني بهدف ترجيح كفة اجتهاد على اخر تلاقي معارضة واستنكارا من قبل جمهور واسع من المسلمين ولم تعمر تلك المحاولات طويلا حتى اندثرت، ويمكن لنا ان نشير الى محاولات الخلفية المأمون التي سعت الى فرض الفكر المعتزلي على افكار الناس بقوة السيف فما كان من خليفته الواثق سوى التراجع عن منهج التحكم بعقائد الناس والعودة لحرية الايمان والعقيدة الدينية بعد ان وجد في منهج اخيه المامون خروجا عما ثبته الدين وألفه الناس من حرية التعبير والاعتقاد دون اكراه.

وعموما يمكن لنا ان نرصد بعض اوجه التسامح وتقديس حرية العقيدة في الاسلام من خلال آلاتي:

١- نهي الاسلام عن مجادلة اهل الكتاب الا بالتي هي احسن، قال تعالى: ﴿ وَلَا تُجَـٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

٢- حماية اهل الكتاب والمحافظة على اماكن عبادتهم وصيانتها، ويصل حرص الاسلام على حرية العقيدة وعدم الاجبار على تعطيلها، مهما كانت الظروف الى حد انه اذا ما طلب احد من المشركين من مسلم ان يحميه فعليه ان يستجيب له حتى لا يصيبه سوء او اذى وكما قال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ﴾ [التوبة: ٦]، هذا مع المشركين فكيف اذا كان الامر مع اهل الكتاب الذين يشتركون مع المسلمين في مرجعية الهية واحدة.

٣- مصاهرة اهل الكتاب واكل طعامهم لقوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ [المائدة: ٥].

٤- إسناد مناصب قيادية لغير المسلمين داخل الدولة الاسلامية في المجالات السياسية والاقتصادية والادارية، ومن ينظر الى تاريخ وحاضر المسلمين يجده حافلا بالأسماء الكتابية اللامعة التي تسلمت مناصب قيادية رفيعة في الدول الاسلامية وفي كل المجالات.

نخلص مما تقدم ان الاسلام باعتماده قاعد (لا إكراه في الدين) وقبوله بالتعددية الدينية، كان ثورة على المفاهيم السائدة حين نزوله باعتباره اول دين اعطى مشروعية كاملة لحرية العقيدة على الصعيدين النظري والعملي، وقد اكد هذا المعنى المطران ناوفيطوس ادلبي بتأكيده انه (لم يدر بخلد النبي قط ان يفرض شريعته على امة اخرى، وذلك اجلالا منه للوحي المتقدم للنزول وتوقيرا لمشيئة الله الذي اراد ان تتنوع اديان العالم)(١).

فكان امرا عظيما ان تتوافق مشيئة الله في اقرار التنوع والاختلاف بين البشر وعقائدهم مع سنة النبي محمد ﷺ وخلفاءه من بعده في اقرار التعايش والتسامح بين الجماعات المختلفة دينيا سبيلا لبناء المجتمع الاسلامي الرصين.

---

(١) نقلا عن باسيل يوسف، في سبيل حقوق الانسان: مساهمات حول اهمية حقوق الانسان في الوطن العربي والعالم الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٨ ص ٤٦.

الفصل الثالث
الاقليات بين عدم التدخل وحق التدخل الانساني

اولاً- اهداف التدخل الانساني:

مع التطورات الجارية في النظام الدولي، ومع بروز انماط متعددة للعلاقات غير المتكافئة وانعكاس ذلك على المفاهيم النظرية، روج الغرب للاعتبارات انسانية، فثارت نقاشات واسعة في المحافل السياسية والقانونية والدولية عن تطور مفهوم للتدخل الدولي المبرر بمنطلقات انسانية او مايطلق عليه اختصارا (التدخل الانساني)(*) ذلك المفهوم الذي يهتم بتبرير التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما على اساس انساني، سواء جاء مثل هذا التدخل من جانب منظمة دولية او اقليمية او اخذ شكل تحالف يجمع بين عدد من الدول او حتى من جانب دولة واحدة فقط.

واحتل هذا المفهوم اهتماما كبيرا في الساحة الفكرية والتطبيقية حتى خشي

(*) يمكن الاشارة في هذا الصدد الى ان مفهوم التدخل الانساني ليس بالجديد، فقد مورس من قبل الدول الاوربية لاسيما البروتستانتية في حقب تاريخية سابقة على قيام التنظيم الدولي، وتحت ذرائع شتى، منها الدفاع عن الحقوق المنتهكة لبعض الاقليات التي تشكل امتدادا اثنيا للدولة المتدخلة، وبحجة ان الدولة المتدخل في شؤونها لم تضمن لهذه الاقليات الحماية اللازمة وفقا لقوانينها، او كان ابناؤها محل معاملة سيئة او اعتداء غير مبرر ولم تقم السلطات الوطنية بحمايتهم او انصافهم من قبل القضاء في البلد الاجنبي، وقد وسعت الدول الاوربية من هذا المفهوم ليشمل حتى حق التدخل لحماية الاقليات المسيحية المتواجدة في الدولة العثمانية مما يظهر ان الدوافع السياسية وليست الانسانية هي التي كانت وراء عمليات التدخل الانساني.
حول هذا الموضوع انظر:

I. Bronlie , international law and the use of force by states , London: oxford university press , 1963 p. 114

البعض ان يصبح نمطا في العلاقات المستقبلية لاسيما في ظل تزايد دور المساعدات الانسانية مع تعدد اشكالها وتعدد المنظمات التي نعدمها وزيادة الاهتمام الغربي الامريكي بحقوق الانسان مما يوحي بان مبدا التدخل انساني قد بدا يحظى بتأييد المجتمع الدولي[١].

والاكثر خطورة على المسرح السياسي الدولي هو ما يسعى اليه الفقه الدولي المعاصر وما يقدمه من اراء وبحوث ودراسات الى المنظمات الدولية والتي تدفع جميعا باتجاه ابراز او اجازة التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول تجاوزا لسيادتها، تحت شعارات تتنوع حسب الظروف مثل منع المنازعات الاثنية والدفاع عن حقوق الانسان والاقليات، او الحماية من الكوارث الطبيعية او المجاعات او غيرها من مبررات التدخل.

وقد تصاعدت وتيرة هذا التوجه منذ بداية التسعينات من القرن المنصرم، اذ ثبتت نصوص قانونية تبيح التدخل مثلما حدث في مؤتمر باريس للأمن والتعاون الاوربي عام ١٩٩٠، ومؤتمر برلين عام ١٩٩١[٢] وتقارير الامين العام للأمم المتحدة التي تروج للحق في التدخل.

بل ان هذا النوع من المواقف قد مورس فعلا في القرارات الدولية التي اصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي اتجاه الكثير من القضايا الدولية والتي اباحت حق التدخل الانساني، ومنها القرارات المتعلقة بتشكيل محاكم جنائية دولية متخصصة بجرائم الابادة الجماعية والتطهير العرقي

---

(١) عبير بسيوني رضوان، الولايات المتحدة الامريكية والتدخل لحماية حقوق الانسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧ ص ١١٤.

وكذلك Foreign policy , number 90 , spring 1993 pp 3-4

(٢) د. دهام محمد العزاوي، الاقليات والامن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي، دار وائل، عمان ٢٠٠٣، ص ١٧٢.

في يوغسلافيا السابقة ورواندة والقرارات التي اصدرتها الجمعية العامة ومنها القرار القضائي بانشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان، حيث فسح انتهاء الحرب الباردة لهذا المنصب بالظهور بعد ان كان محل خلاف شديد بين الكتلتين الشرقية والغربية، وكذلك القرار الخاص بحقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات اثنية، والقرار ٦٨٨ الذي اصدره مجلس الامن في نيسان ابريل ١٩٩١ بشان اباحة التدخل الامريكي البريطاني في شمالي العراق واقامة مناطق امنة لاكراد وشيعة العراق فضلا عن قراري مجلس الامن المتعلقين بالتدخل الامريكي في الصومال وهايتي وقرار الامم المتحدة بأنشاء المحكمة الجنائية الدولية في ٢٠٠١ والخاصة بمحاكمة المسؤولين عن جرائم الابادة الجماعية وعمليات التطهير العرقي وغيرها من القرارات.

ومجمل القول ان الحماية الدولية لحقوق الانسان قد باتت تضفي الصفة العالمية على انتهاكات حقوق الانسان من اجل تأسيس مفهوم (عولمة الانسان)، وبذلك تخرج قضايا حقوق الانسان من صميم السلطان الداخلي للدول كما ورد في المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة لتصبح ذات طبيعة عالمية.

ولاشك ان خطورة القرارات المتعلقة بالتدخل الانساني تكمن في خضوعها للمنطلقات السياسية والاعتبارات المصلحية للدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة اكثر من خضوعها للمعايير الانسانية او الموضوعية المتعلقة بالمجتمع الدولي، لاسيما في ظل سيادة الاتجاه الغربي في تفسير القانون الدولي المتعلق بمسائل الحماية الدولية لحقوق الانسان[1] ان الامر الاكثر خطورة في موضوع التدخل الانساني، هو ما بدأ الترويج له من اليات جديدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول

---

(١) د. محمد عبد الشفيع عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية: من البعد القانوني الى البعد السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايلول سبتمبر ١٩٩٧ ص ٣٧.

وعبر مفاهيم جديدة مثل حق تقرير المصير لبعض الجماعات والاقليات، ومحاولة منحها الاستقلال على حساب الكيان السياسي للدول القائمة، فضلا عن مفاهيم اخرى لا تقل خطورة مثل مفهوم (الامة الاثنية) و(الديمقراطية الاثنية).

فمفهوم الامة الاثنية يعني ان الاقلية تشكل امة مستقلة قائمة بذاتها وبالتالي فمن المستحسن ان يسمح لا فرادها بالعيش ضمن اطار الدولة، وان لم يسمح لهم بذلك فينبغي ان يحصلوا على استقلال ذاتي شبه تام.

بمعنى اخر محاولة منح الاقليات او الجماعات التي ليست لها دولها الخاصة - بسبب تعايشها واستقرارها في دولة المقر- وضعا رسميا خاصا ومعترفا به دوليا، يختلف عن وضع الدول ويحق لمثل هذه الجماعات ان تكون ممثلة في مؤسسات اقليمية ودولية[1] وليحتاج المرء كثيرا من العناء ليدرك الاثار المترتبة على تعميم مثل هذا المفهوم، اذا ان تعميم مفهوم الامة الاثنية ومايدعو له من النقاء العرقي لابد ان يفضي الى تنافس الاقليات والجماعات فيما بينها للحصول على قدر من الاستقلالية الذاتية الامر الذي يؤدي بالنتيجة الى تعريض الكثير من الدول لخطر التمزق والانهيار.

كما دابت الولايات المتحدة في ذات الوقت بإشاعة مفهوم (الديمقراطية الاثنية) الذي يعني ان لكل جماعة اثنية الحق في التعبير عن ذاتيتها الخاصة وبأسلوب ديمقراطي من حيث استخدامها للغتها ودينها ومواريثها الثقافية، ورغبتها في التعبير عن طموحاتها السياسية بتشكيلها للأحزاب القائمة على اساس عرقي او ديني او طائفي او قبلي.

وقد وجد هذا المفهوم تطبيقاته الاولى في اثيوبيا تلك الدولة الافريقية التي تقطنها اكثر من ٧٠ جماعة عرقية وقبلية، حيث شجعت الولايات المتحدة الجبهة

---

(١) اسبيورن ايده، دراسة حول السبل والوسائل اللازمة لحل مشكلات الاقليات حلا سلميا، صدرت عن الامم المتحدة في اب-اغسطس ١٩٩٣ ص ٨٩.

الشعبية الديمقراطية الاثيوبية بقيادة ميلس زيناوي الذي يتحدر من اقلية التغرين القبلية والتي استلمت السلطة عقب انهيار النظام الشيوعي للرئيس هيلامريام عام ١٩٩١، على تشكيل الاحزاب السياسية على اساس عرقي وقبلي، حيث تم تشكيل اكثر من خمسين حزبا قبليا في اثيوبيا، بل ان الميثاق الجديد اقر بحق كل جماعة قبلية بممارسة حق تقرير المصير عبر النظام الفيدرالي الموسع والـذي ترتـب عليه لاحقا قيام الحكومة الاثيوبية بنقل الموظفين ورجال الدولة كل الى موطنـه او منطقته القبلية، واصبح بوسع كل مقاطعة ان تستخدم لغتها او لهجتها القبليـة في التعليم عوضا عن اللغة الوطنية الامهرية او رديفا لهـا[١] وقـد تعرضـت السياسة الامريكية في اثيوبيا الى انتقادات عنيفة بسبب خلقها لحالة من الفوضى والاضطراب، فالدكتور بطرس بياني احد زعماء المعارضة في جنوب اثيوبيـا يؤكد ان (العرقية مشكلة لغة ومشكلة ثقافة...

ونحن لا نريد ان نوزع التعليم بعدد اللغات العرقية، فلأتوجد منطقة واحد خالصة لجماعة عرقية واحدة، فكل الاقاليم هي مشاعة للجميع..

وان نتيجة ماحصل في يوغسلافيا واضحة وانا اعتقد ان العرقيـة هـي سياسة غير صحيحة[٢] والامرالمهم ان ماجرى في اثيوبيا قد افصح عن سياسـة امريكية مقصودة لا عادة التجربة في مناطق اخرى مثلما حصل في يوغـسلافيا حينما قسمت على اساس عرقي انهى الدولة الشيوعية بين ست دول جديدة بل لم تكتفي الولايات المتحدة بذلك انما كرست مفهوم تجزءة التجزءة حينما جـزءت البوسنة الى ثلاث مقاطعات (صربية ومسلمة وكرواتية) وفي حربها على حركة طالبان عام ٢٠٠١، ثبتت الولايات المتحدة سياستها العرقية الجديدة بإخراجهـا

---

(١) دار الجماهير للصحافة، اثيوبيا تطبق نوعا جديدا من الديمقراطية اسمه الديمقراطية العرقية!!، نشرة فورية، صحيفة الجمهورية، العدد ٢٩، بغداد اذار-مارس١٩٩٤ ص ٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٥

لتوليفة سياسية قائمة على اساس المحاصصة القبلية والعرقية بين قبائل واعراق افغانسان الرئيسة. ولم يكن العراق بمناى عن تلك السياسة التفكيكية حينما جهدت الولايات المتحدة في تجذير مفهوم المحاصصة الطائفية والعرقية في العمل السياسي العراقي بعد احتلالها للعراق في نيسان – ابريل ٢٠٠٣، ابتداءا من مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم الامريكي للعراق بول بريمر في يونيو حزيران ٢٠٠٤، وانتهاءا بالحكومات التي تبعته، حيث بدى الحرص الامريكي على ابراز الهويات الطائفية والعرقية في تلك الوزارات بدلا من الهوية الوطنية للعراق الموحد وهو ما ادخل العراق في نفق مظلم من المشاحنات والتنافسات الطائفية والعرقية بين مكوناته الرئيسة، بدات تنذر بدخوله في الحرب الاهلية مع ما تحمله تلك الحرب من نذر التقسيم لهذا البلد المهم في المنطقة العربية وعموم الشرق الاوسط. والامر المهم من هذا كله هو ان السياسية العرقية التي اخذت تنتهجها الولايات المتحدة انما بدات تخفي وراءها مقاصد وتوجهات امريكية لم تعد مخفية على احد لعل اهمها استخدام تلك السياسة مع ما يرافقها من شعارات تجميلية باسم الديمقراطية وحقوق الانسان لتفتيت الدول وتمزيق الشعوب بهدف تحقيق المصالح الامريكية في المناطق الساخنة من العالم.

وعادة ما يتم التمهيد لتلك السياسة بحملات تشهير تمهد لها الادارة الامريكية ووسائل اعلامها لهذه الدولة او تلك في ميدان الديمقراطية وحقوق الانسان، يتم من خلالها نشر معلومات عن اوضاع حقوق الانسان لبعض الفئات او الجماعات السكانية في دولة معينة وبصورة مبالغ فيها، ثم مايلبث ان يتم تحريض منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية لتبني دراسات وتقارير تتماشى مع ذات المنهج التحريضي للسياسة الامريكية يتم فيها التركيز على القضايا والحالات التي تستثير اهتمام الراي العام العالمي ثم تهيء الساحة الدولية فيما بعد لتقدم تلك الحالات بصيغة مشاريع قرارات ضد هذه الدولة او تلك في

لجان حقوق الانسان وفي الجمعية العامة وفي مجلس الامن[1] وهنا لابد من التذكير من ان الكثير من حكومات دول الجنوب ومنها بعض الدول العربية عادة ما تتصرف بردود فعل سلبية تجاه المعلومات التي تنشر حول اوضاع حقوق الانسان فيها وعلى النحو الذي يخلق نوعا من التوتر في علاقاتها مع بعض الجماعات العرقية والطائفية المتعايشة معها مما يخلق في المحصلة ازمات واضطرابات وربما حروب داخلية تهيء الفرصة امام الولايات المتحدة والدول الغربية للتدخل فيها بشرعية الامم المتحدة وتكييفها لتضطلع بدور مركزي ولتطرح من خلالها رؤى وتصورات جديدة تخل بسيادة الدول وامنها الوطني، منها مثلا ضرورة ممارسة الاقليات لحقها في تقرير المصير عبر انشاء وضع سياسي فيدرالي او كونفيدرالي يقتطع من السيادة الوطنية للدولة او من خلال التصريح بوجود قوات دولية تحت ذريعة حماية بعض الفئات السكانية وانشاء مناطق امنة.

وقد ترافق مع هذا التحول في مفهوم التدخل الانساني تغير مماثل في التخريجات الحديثة للقانون الدولي فيما يتعلق بالسيادة التي لم تعد تحول دون ممارسة هذا النوع من انواع التدخل وعلى غرار ما حصل في مناطق مختلفة من العالم مثل كوسوفو وتيمور الشرقية ويوغسلافيا وافغانستان والعراق...،

مما يؤشر تغيرا مهما في اسلوب واداء وسلوكيات النظام الدولي منذ تسعينيات القرن المنصرم.

ان هذه التخريجات القانونية قد سبقتها اشارات واضحة في الكتابات السياسية والاستراتيجية الامريكية والغربية تدعو الى تجاوز مفهوم السيادة والتدخل طبقا للاعتبارات الانسانية، ففي احدى مقالاته المنشورة في مجلة فورن

---

(١) باسيل يوسف حقوق الانسان والامن القومي العربي، نحو ترابط شمولي في البيئة الدولية الراهنة، مجلة شؤون سياسية، العدد الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، اذار – مارس ١٩٩٤ ص ١٣٠.

افيرز (Foreign A ffairs) يشير بريجنسكي الى انه يتعين علـــى المجتمـــع الدولي ان يسترشد بدرجة اقل بالمفاهيم التقليدية للسيادة، أي ما اذا كانت دولة ما تنتهك سيادة دولة اخرى.

فحسب قوله قد تنشا اوضاع يصبح فيها التدخل الخارجي فـــي الـــشؤون الداخلية لدولة ما امرا له مايبرره لاسيما من حيث النتائج المحتملـــة لا نـــشطة محلية سيكون لها بغير ذلك التدخل تداعيات وانعكاسات دولية.

ويقول جون تشمبان: اذا كان القانون الدولي لايزال يحمي السيادة فـــان هذه السيادة هي سيادة الشعب وليس سيادة العاهل.

ويعلق الدكتور محمود عبد الفضيل على ذلك بقوله: في ظل هذا التفسير الجديد للقانون الدولي يمكن ان تنتهك السيادة بصورة صارخة لاهوادة فيها مـــن جانب قوة محلية او خارجية على السواء.

فيمكن لقوة اجنبية القيام بتنصيب زعيم ما بادعاء ان ذلك النظـــام يخـــدم مصالح الشعب الذي لايستطيع التعبير عن رايه وهو مغلوب على امـــره[(١)] امـــا الرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون فقد ذهب الى ابعد من ذلك حينما دعا الى ضرورة تعديل ميثاق الامم المتحدة وبالشكل الذي يسمح بتثبيـــت نـــصوص جديدة تبيح التدخل الانساني لحماية الاقليات، فهو يـــشير فـــي كتابـــه (امريكـــا والفرصة السانحة) ان ميثاق الامم المتحدة قد اهمل حقوق الاقليات الوطنية مثال ذلك الاكراد، ومواطنو التبت في الصين، وعلى زعماء الـــدول الديمقراطيـــة ان يقوموا بمواجهة هذا النقص باسرع وقت ممكن[(٢)] وفي ذات الاتجاه دعا بعـــض

---

(١) د. محمود عبد الفضيل، السياسة والفكر العربي بين الواقعية والوقوعية او مدرسة الواقعية الجديدة: حدودها وافاقها، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٣، تموز ١٩٩٣، ص١٢.

(٢) ريتشارد نيسكون، امريكا والفرصة السانحة ن ترجمة احمد صدقي مراد، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٣ ص ١٥.

السياسيين والمعلقين الغربيين الى ضرورة تخليص الامم المتحدة من حالة الجمود التي تعانيها من خلال اعطاءها دورا اكبر في ميدان التدخل الانساني للتعامل مع الصراعات الاثنية من خلال العمل العسكري الجماعي والتصريح باستخدام القوة اذا اقتضت الضرورة لفرض (الشرعية الدولية)[1] حتى وان كان على حساب سيادة الدول وسلطانها الداخلي.

حيث يشير وزير الدفاع الايطالي الاسبق فرجينيو روينوني، في احدى مقالاته المنشورة في احدى الدوريات العربية، الى ان النظريات الحديثة وكذلك الرؤية الاكثر اتساما بطابع عالمي للمصادر المشتركة ولحقوق الانسان الاساسية، ضرورة وضع حدود معينة لمبدا سيادة الدولة. ولتجنب اللبس، فان المسائل المتعلقة بالإكراه القانوني للدول فيما يمكن اتباره شؤونا داخلية ينبغي ان تزداد توضيحا عن طريق ابرام اتفاقيات عامة. والمطلوب توضيح ثلاث حالات محتملة على الاقل:

- التدخل لا سباب انسانية لمنع الانتهاك واسع النطاق لحقوق الانسان.
- التدخل لا سباب امنية لوقف الاستعمال الوشيك والمستمر لأسلحة الدمار الشامل.
- التدخل لا سباب بيئية لوقف احواء اطلاق مواد تسبب اضرار شديدة وواسعة النطاق للمناخ والمعالم والارض والبحر[٢].

ان ما سبق يعني ضرورة التفكير في الاحكام التقليدية الواردة في القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة التي تعارض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وجعلها تتلائم مع الطروحات الامريكية والغربية الرامية الى تكييف التوجهات

---

(1) Foreign policy , op.cit , p.p 3-4

(٢) فرجينيو روينوني، اوربا: كيف تسهم في استقرار الشرق الاوسط، منشور في: مجموعة باحثين، ماذا بعد عاصفة الصحراء: رؤية عالمية لمستقبل الشرق الاوسط، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢ ص ٣٢.

السياسية والنظم الاقتصادية للدول التي تقع خارج اطار المنظومة الغربية وجعلها تتلائم مع الطبيعة الجديدة للنظام العالمي ودفع تلك الدول للاندماج طوعا او كرها في حركة وقوانين واهداف ذلك النظام اما عن طريق التكييف الداتي او الاذعاني، بمعنى اخر عليها ان تكسر حدود سيادتها الوطنية امام الشركات المتعددة الجنسية القادمة للنهب واستغلال الثروات وعليها ان تفتح اسواقها امام الاستثمارات الواسعة لتلك الشركات.

اما الدول التي تتأخر او تماطل او ترفض عمليات التكييف فأنها ستخضع بشكل مباشر او غير مباشر لعمليات الحصار والمقاطعة والمساومة السياسية والاقتصادية من جهة وخلق المتاعب لها عبر الاضطرابات الداخلية واثارة عدم الاستقرار السياسي لها من جهة ثانية باسم الديمقراطية وحقوق الانسان واضطهاد بعض الجماعات والفئات الاجتماعية، او بتهمة تهديد السلم والامن الدوليين عبر دعم الارهاب او محاولة امتلاك اسلحة دمار شامل، ولذلك يرى احد الكتاب المنصفين ان حرب الخليج الثانية على العراق عام ١٩٩١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، قد حصلا لمجرد ان العراق قد رفض الانصياع للشروط الامريكية والقيم الغربية، وهي عينة مماثلة لحروب جرت في يوغسلافيا وافغانسان وستجري في المستقبل بين الشمال والجنوب[١] ولاشك ان تلك الحروب يراد من خلالها بث رسالة تهديد الى دول الجنوب قاطبة لاسيما الدول ذات الاهمية، مفادها عدم مناهضة الزعامة الامريكية التي تصبح وكما يؤكد سمير امين، مهددة في حالة خسارتها لنفوذها في هذا العالم،[٢] لاسيما وان عالم الجنوب يعد موطن الثروة ومفتاح الرفاهية وديمومة المكانة الدولية.

---

(١) د. غازي فيصل، الامبريالية الراسمالية وسياسة تفتيت الوطن العربي، مجلة افاق عربية، العدد العاشر ١٩٩٢ ص ١٠٢

(٢) نقلا عن د. مازن الرمضاني، الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الامريكية، مجلة شؤون سياسية، العدد (٢) بغداد ١٩٩٤ ص ٣٢.

ثانيا- التدخل الانساني بين الرفض والمشروعية

يتجاذب مفهوم التدخل وعدم التدخل الانساني الكثير من الاجتهادات الفقهية والقانونية التي ظهرت كافراز لتطور نظرة القانون الدولي ازاء تصاعد حالات التدخل السياسي والعسكري والضغوط الاقتصادية التي اخذت تمارسها بعض القوى الدولية باسم حقوق الانسان وحماية لبعض الجماعات التي تتعرض حقوقها للانتقاص والتمييز، وعلى هذا انبرى الكثير من الكتاب والمفكرين للتصدي لظاهرة التدخل المشفوع بمبررات انسانية واخلاقية مستندين الى حجج واسانيد ملزمة تمنع التدخل او استخدام القوة باي شكل من الاشكال فيما يعد من صميم الاختصاص الداخلي للدول وتعتبره انتقاص او ثلم لمفهوم السيادة الذي اعطته الكثير من المواثيق الدولية ولاسيما ميثاق الامم المتحدة وضعا متميزا في العلاقات الدولية، مقابل ذلك يرى بعض الكتاب والقانونيين ان العصر الذي نعيش فيه قد ارخى كثيرا من مفهوم سيادة الدولة والذي لم يعد له اهمية في ظل التطورات الدولية المتلاحقة في ميدان التكنولوجيا والاتصال والمواصلات وتطور الاسلحة التقليدية وغير التقليدية العابرة لحدود الدول والقارات فتلك التطورات المتسارعة في العلاقات الدولية وبما اخذت تتضمنه من دعوات للانفتاح والتسامح والتعايش بين شعوب الارض ونبذ الكراهية والعنف والارهاب واشاعة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان لم تعد تسمح للنظم الدكتاتورية ان تنتهك حقوق مواطنيها وتستبد في اضطهاد بعض الاقليات والجماعات المغايرة تحت مزاعم السيادة واغطيتها المكشوفة، وعلى هذا فان التدخل الانساني لوقف عمليات الابادة والتهجير والاقصاء التي تتعرض له بعض الجماعات انما ياتي انعكاسا لتطور العلاقات الدولية وتصاعد الشخصية القانونية للمجتمع الدولي ومسؤوليته في وضع حد للانتهاكات المستمرة لقضايا حقوق الانسان، تلك القضايا التي لم تعد من صميم السلطان الداخلي للدول وانما ارتقت الى مصاف

القضايا التي تهم البشرية قاطبة، مما يولد مسؤولية جماعية دولية للتدخل لوقف مايتعرض له الانسان اينما كان وبغض النظر عن لونه وجنسه وعقيدته، من انتهاكات لحقوقه الطبيعية في العيش والفكر والمعتقد.

وبين هذا الراي وذاك تنقسم الاراء الفقهية بشان التدخل الانساني وحدوده والجهات المنفذة له وصلاحيات الدول المتدخلة وغيرها من التناقضات التي سنستعرضها تباعا وعلى النحو التالي:

١- رفض التدخل الانساني: (non-intervention)

يناصره الكثير من فقهاء القانون الدولي، انطلاقا من الكثير من النصوص والفقرات المثبته في المواثيق والاتفاقيات الدولية، واهمها ميثاق الامم المتحدة، وقد جاء مبدا عدم التدخل ليعبر من جهة عن مدى التطور الحاصل في العلاقات الدولية وفي قواعد القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية واصرار المجتمع الدولي على ضرورة ضمان حقوق الدول وحفظ السلم والامن الدوليين من جهة ثانية لاسيما بعد الماسي والكوارث التي حلت بالمجتمع الدولي بعد تلك الحرب.

وتعد السيادة الاساس القانوني الذي استند اليه الفقهاء في تبرير منع التدخل، وفقا لنص المادة ٢/٧ من الميثاق، وشددوا على وجوب التمسك بعدم استخام القوة باي شكل من الاشكال ضد دولة اخرى ومهما كانت المبررات والاعتبارات المقدمة، حتى وان كانت اخلاقية او انسانية، وعلى هذا فقد انتقد بعض الفقهاء مايقدم اليوم من اعتبارات اخلاقية لتسويغ تدخل دولة او مجموعة دول في شؤون دولة اخرى، فتلك الاعتبارت غالبا ماتخفي وراءها مقاصد سياسية يسعى الطرف المتدخل الى تحقيقها تحت اغطية واردية انسانية او اخلاقية.

وقد خلص البروفسور ألفستروم الى هذا الراي، مشددا على رفضه مقولة التدخل الاخلاقي او الانساني من جانب دولة في دولة اخرى واصفا اياه بانه سلوك غير مبرر يمكن ان يعرض استقلال الدولة المتدخل في شؤونها للخطر، من ثم فلايجب ان يسمح به الا في الاحوال الاستثنائية جدا والتي قد تستلزم عملا دوليا

عاجلا فرديا او جماعيا ولكنه بشروط استثنائية ومحددة، منها على سبيل المثال وقوع انتهاكات خطيرة ومنظمة لحقوق الانسان، كالابادة الجماعية وعمليات التطهير العرقي ضد بعض الجماعات، ومنها كذلك استنفاد كل الطرق الدبلوماسية والسلمية لوقف تلك الانتهاكات، حتى يكون التدخل العسكري اخر العلاجات الاضطرارية، ومنها كذلك ان يقوم الاشخاص والجماعات التي تتعرض حقوقها للانتهاك وعمليات الابادة الجماعية بطلب الدعم من جهات خارجية لاستيفاء حقوقهم المغتصبة ووقف سياسات الابعاد والتهميش والابادة التي يتعرضون لها، وان لا يسعى ذلك التدخل الى تغيير الواقع السياسي والاقتصادي للدولة المتدخل في شؤونها وعلى نحو يدفع بالأمور العامة الى التأزم، ويسمح لبعض الجماعات بالانفصال عن جسد الدولة الام وبالتالي تعريض السلامة الاقليمية للدولة لخطر التمزق والحرب الاهلية.

فالتدخل لصالح حماية جماعة او اقلية معينة تتعرض حقوقها للانتقاص والانتهاك لا ينبغي ان يكون باي طريقة كانت على حساب استقرار الدولة المتدخل في شؤونها وسلامة اقليمها ووحدة اراضيها.

فالسماح بحق التدخل الانساني لصالح هذه الجماعة او تلك وما يمكن ان يستتبعه من حق تلك الجماعة في الانفصال عن جسد الدولة الام هو امر غير مقبول لان من شانه ان يفتح الباب واسعا امام صراعات وحروب داخلية واقليمية ودولية لا حدود لها، اذ يندر ان تجتمع لدولة معينة في العالم معالم التجانس التام بين سكانها ووحداتها الاجتماعية، وعلى هذا حرصت الكثير من المواثيق الدولية على تقليل فرص التدخل الدولي لحماية حقوق الانسان وتوفير الملاذ الامن لبعض الجماعات والاقليات التي تتعرض حقوقها للانتقاص والتهميش، ولكنها شددت وحرصت من جانب اخر على الزام الدول التي تعيش في كنفها مجموعات عرقية ودينية مختلفة عن الاغلبية، باحترام حقوق تلك الجماعات في الفكر والمعتقد وحرية التعبير عن تراثها الثقافي، مثلما ورد صراحة في المادة ٢٧ من العهد

الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦، والذي اكد انه لا يجوز في الدول التي توجد فيها اقليات عرقية او دينية او لغوية ان يحرم الاشخاص المنتسبون الى الاقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم او المجاهرة بدينهم، واقامة شعائرهم او استخدام لغتهم بالاشتراك مع الاعضاء الاخرين في جماعتهم[1].

٢- مشروعية التدخل الانساني:

يتمسك انصار هذا الراي بحتمية ولزومية التدخل الانساني لوقف الانتهاكات الخطيرة وحالات الاضطهاد التي يتعرض لها بعض الاشخاص والجماعات في بعض الدول المتهمة بانتهاكها المستمر لحقوق الانسان والتي لا تراعي نظمها السياسية ابسط المعايير الدولية وقواعد القانون الدولي الانساني التي تحث على المساواة في المعاملة بين سكان الدولة وافساح الحرية للجميع للتعبير عن افكارهم ومعتقداتهم.

ووفقا لانصار هذا الراي فقد عرف التدخل الانساني، بانه المساعدة في استخدام القوة بهدف توفير الحماية لمواطني دولة ما، ازاء المعاملة التعسفية والمتجاوزة للحد، والتي لم تراعي (أي هذه الدولة) ان سيادتها ينبغي ان تبنى على اسس من العدالة والحكمة. كما عرفه البعض الاخر، بانه حق دولة ما في ان تمارس سيطرة او ضبطا دوليا على تصرفات دولة اخرى في نطاق سيادتها الداخلية، وذلك متى ما تعارضت تلك التصرفات مع قوانين الانسانية[2] وعلى هذا فقد اجاز انصار هذا الراي الحق في استخدام جميع وسائل القوة لاسيما القوة

---

(١) حول هذه الاراء الفقهية الرافضة لفكرة التدخل الانساني انظر: د. احمد الرشيدي، حقوق الانسان: دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٢٤٩- ٢٥٨.

(٢) نقلا عن المصدر السابق ص ص ٢٤٩ – ٢٥٠.

العسكرية للدفاع عن حقوق الانسان والاقليات المنتهكة الحقوق من قبل بعض الانظمة الدكتاتورية المستبدة والتي تمارس سياسات التطهير العرقي وعمليات الابادة الجماعية، كما حصل في البلقان وتيمور الشرقية وجنوب السودان وغرب السودان (دار فور)، وشمال وجنوب العراق، وغيرها من النماذج التي بدات تضع المجتمع الدولي ومنظماته وهيئاته الدولية والاقليمية في حرج شديد ازاء ماتنقله وسائل الاعلام والفضائيات المرئية من صور القتل ومشاهد التهجير والطرد لالاف من المدنيين الابرياء عن مناطقهم في ظروف انسانية بالغة التعقيد وتحت مبررات عنصرية زائفة.

وقد برر انصار هذا الراي تصاعد تطبيقات التدخل الانساني في السنوات الاخيرة من منطلقات عديدة، لعل اهمها تعاظم الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الانسان وحقوق الاقليات والجماعات الاثنية، وبروز فكرة الحقوق الجماعية بوصفها من الجيل الرابع لحقوق الانسان والتي بدات تفرض على المجتمع الدولي مسؤولية خاصة لحمايتها، فضلا عن تعاظم التطورات التي اخذت تطرا على طبيعة النظام الدولي، والتي افضت الى رسوخ حقيقة جديدة، وهي تبلور الشخصية القانونية للمجتمع الدولي والذي باتت له في عالم اليوم ارادة مستقلة عن ارادات الدول والوحدات المكونة له.

وقد سوغ هذا التطور لبعض الباحثين القول بان ارادة المجتمع الدولي قد اصبحت مصدرا من مصادر الالزام في نطاق العلاقات الدولية، كما بات لهذا المجتمع نظامه القانوني العام والذي يستند الى مجموعة من القواعد الامرة التي يحتج بها لمواجهة الكثير من الاشكاليات القانونية المخالفة لارادته ومنها بطبيعة الحال الاشكاليات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان، والامر المهم الاخر الذي يحتج به انصار التدخل، ان التحولات الدولية المتسارعة في ميدان التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات والتطور في ميدان الاسلحة العسكرية العابرة للحدود

والقارات والتطور في ميدان اجهزة التنصت والتجسس والمراقبة، قد اثرت على مفهوم السيادة الوطنية(**)، حتى دفع البعض الى القول بان فكرة السيادة قد ولى عهدها، وان أي دولة لم تعد بمنأى عن الانغماس في واقع العلاقات الدولية الراهن والذي يتطلب منها التنازل، عن الكثير من القضايا التي كانت تعد من الثوابت الوطنية، ومنها بطبيعة الحال قضايا حقوق الانسان وحماية الاقليات، وما يرتبط بها من ممارسات وسياسات تجنح في احيان كثيرة نحو العنف والاساءة، بمعنى اخر، ان ما يجري في عالم اليوم من تطورات متسارعة ومتعددة الاتجاهات قد زاد من المساحة المشتركة بين ماهو محلي وماهو دولي، ووحّد من الاهتمامات المشتركة لكل من القانون الدولي والقانون الداخلي في الكثير من القضايا لاسيما تلك المتعلقة بحقوق الانسان وحماية الاقليات وقضايا الارهاب العالمي ومتطلبات التنمية والتخلص من اسلحة الدمار الشامل ومكافحة المخدرات واعمال العنف التي تجري في مناطق مختلفة من العالم، وتنعكس بنتائجها السلبية على الامن والسلم الدوليين، وعلى هذا فقد اضحى القانون الدولي يهتم اليوم بالكثير من القضايا والمشكلات التي كانت تعد في السابق من صميم السلطان الداخلي للدول. والامر المهم الاخر الذي يسوقه انصار التدخل، هو ان تجاهل الاشارة المباشرة لحقوق الاقليات والجماعات الاثنية من قبل ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية الاخرى، لايعفي المجتمع الدولي من مسؤوليته في اتخاذ الاجراءات القانونية والسياسية والعسكرية لحماية الاقليات التي تتعرض الى عمليات ابادة جماعية وطرد وتهجير من قبل بعض النظم السياسية العنصرية[١]، تماما مثلما كان حاصلا في عصبة الامم والتي كان

(**) سوف نناقش هذا الموضوع بتفصيل اكثر في الفقرة المتعلقة بمفهوم السيادة والتغيرات الدولية التي طرات عليها.

(١) حول تلك الاراء انظر د. احمد الرشيدي، المصدر نفسه ص ص ٢٥٤- ٢٥٦.

واقع الاقليات يخضع لنظام قانوني موحد وثابت ومعترف به من قبل الدول الاعضاء في العصبة، وعلى هذا يشدد انصار التدخل الانساني على ضرورة ان يصار الى ايجاد نظام حماية دولية خاص بالاقليات يسمح بالتدخل متى ما اقتضت الضرورة بذلك.

اما بخصوص التبريرات القانونية لمبدا التدخل الانساني، فقد اشار انصاره الى الكثير من النصوص القانونية التي تلمح بشكل مباشر او غير مباشر الى حق التدخل الانساني ومنها على سبيل المثال لا الحصر نص المادتين ٥٥ و٥٦ من ميثاق الامم المتحدة اللتين تعترفان صراحة بوجود مصلحة اكيدة للمجتمع الدولي في تعزيز الاحترام الواجب لحقوق الانسان والعمل على الارتقاء بها في كل المجالات من خلال توفير مستوى اعلى للمعيشة والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتيسير الحلول للمشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في امور الثقافة والتعليم والسعي لا شاعة احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية في دول العالم المختلفة، وبلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء، والعمل المشترك بين اعضاء المجتمع الدولي لادراك المقاصد المنصوص عليها انفا.

واستنادا الى احكام المادتين السالفتي الذكر فقد توسع انصار الحق في التدخل الانساني في اعطاء صلاحيات للمجتمع الدولي للتدخل في الشؤون الداخلية والى الحد الذي سوغ لهم اجازة التدخل الدولي لتغيير نظم سياسية واقامة نظم اخرى ديمقراطية وفق منظورهم، مثلما حصل في التدخل العسكري الامريكي في بنما عام ١٩٨٩ وفي هايتي عام ١٩٩٤، والتدخل العسكري الامريكي- البريطاني في في كل من افغانستان والعراق في ٢٠٠١ و٢٠٠٣ على التوالي.

ولاشك ان الامر الخطير الذي يمكن ان يترتب على هذا التكييف القانوني لمفهوم التدخل الانساني هو انه يفتح الباب امام المزيد من حالات التسييس لقضايا ونزاعات دولية، لاسيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار التداخل الحاصل بين مصلحة المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة ومصلحة بعض القوى والاطراف المهيمنة على المنظمة الدولية والتي تسعى الى تحقيق مقاصد سياسية بشرعية دولية، مثلما حصل مع نماذج تدخلية كثيرة قامت بها الولايات المتحدة في مناطق مختلفة من العالم.

ورغم الحماس الذي يبديه انصار هذا الراي، الا انهم يوردون عدة استثناءات او ضوابط على فكرة التدخل الدولي الانساني، ينبغي ان تكون حاضرة عند ممارسة هذا الحق، ومن هذه الضوابط اولا ان لا يتجاوز التدخل الانساني الاعتبارات الانسانية الدافعة نحو التدخل والرامية الى اعادة الاعتبار والاحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

وثانيا : ان لا يسعى التدخل الى احداث تغيير في التوازنات السياسية للمجتمع، وعلى نحو يفيد طرفا داخليا على حساب طرف او اطراف اخرى.

وثالثا، ان يكون اللجوء الى استخدام القوة او التهديد باستخدامها هو الحل الاخير بعد استنفاد الوسائل السلمية والدبلوماسية في حل الصراع او النزاع الدافع للتدخل.

ورابعا، ان يكون اللجوء الى حالات التدخل يتسم بالعدالة في التعامل مع جميع الحالات المماثلة وان يتم الابتعاد عن الانتقائية والازدواجية السياسية التي تدفع الى التغاضي او غض الطرف عن الكثير من الحالات الانسانية المماثلة. خامسا: ان يتم التدخل استنادا الى العمل الجماعي او الارادة الجماعية الدولية والمتمثلة بصدور قرار دولي عن الامم المتحدة او أي منظمة دولية او اقليمية

مختصة، وان لاتنفرد دولة بعينها باتخاذ قرار التدخل وفقا لمصالحها[١].

ومما يؤسف له ان الاعتبارات السالفة الذكر قد ابطلت اندفاع الكثير من الفقهاء المناصرين لهذا الراي بعد ان اخذت الساحة الدولية تشهد ازديادا في التدخل الانساني ولكن ليس لمصلحة المجتمع الدولي وانما لصالح بعض الدول المؤثرة في السياسة الدولية المعاصرة والتي اتسمت سياساتها التدخلية بالكثير من حالات الانتقائية والازدواجية وبالممارسات السلبية التي انعكست بنتائجها على الاستقرار والامن في الكثير من المناطق التي تم فيها مثل ذلك التدخل.

ثالثا- العولمة والتدخل السياسي:

رغم ان هذا العصر يوصف بانه عصر سقوط الايدلوجيات، الا ان هناك كما يبدو سعيا امريكيا غربيا لتنميط الحياة الدولية برؤى وتصورات سياسية واقتصادية تساعد في هيمنة الفكر الراسمالي الامبريالي الغربي[٢] ولاشك ان مما يساعد الغرب الصناعي الراسمالي على ذلك هو امتلاكه لوسائل التقدم العلمي والتكنولوجي، فضلا عن وسائل الاتصال الحديثة عبر الاقمار الصناعية وشبكات الانترنيت التي جعلت من العالم مترابطا الى حد كبير، حيث اصبح لهذه الدول القدرة على اختراق الحدود وتجاوز سيادات الدول الوطنية، الامر الذي ساعدها على تمرير ثقافاتها وانماطها الحضارية[٣] وتسعى الولايات المتحدة باعتبارها اقوى الدول الصناعية الى نشر القيم والمفاهيم الامريكية على نطاق عالمي، وبما يعمق مسار التحول نحو ثقافة عالمية واحدة هي الثقافة الامريكية على حساب الثقافات الاخرى، وفي هذا الصدد يشير مستشار الامن القومي الامريكي

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٢٥٤- ٢٦٦.

(٢) برهان غليون وسمير امين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق ٢٠٠٠ ص ٧٠.

(٣) السيد ياسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨ ص٩.

بريجنسكي الى ان (على الولايات المتحدة وهي تملك النسبة الكبيرة من السيطرة على وسائل الاعلام الدولي، ان تقدم للعالم نموذجا كونيا للحداثة، أي بمعنى نشر القيم الامريكية)[١].

اما الرئيس الامريكي الاسبق نيكسون، فقد دعا في كتابه نصر بلا حرب الى نشر القيم الامريكية اذا ما ارادت امريكا ان تكون زعيمة للعالم. وهكذا وفي ظل تلك التصورات بات من الواضح ان العالم بدات تحكمه اليوم نوع من الايدلوجية الاختراقية تهدف الى:

- شل الدولة الوطنية وتقليص فاعليتها وبما يؤدي الى تفتيتها وبالتالي تمكين شبكات الرأسمالية الجديدة والشركات المتعددة الجنسية من السيطرة والهيمنة وفرض النموذج الثقافي الاستهلاكي الغربي الامريكي.

- السعي الدؤوب للترويج للأفكار الامريكية الغربية وفي كل مناحي الحياة وعبر استغلال السيطرة على معظم وكالات ومؤسسات البث الاعلامي العالمية، مثل وكالات الاسيوشيتد برس ورويترز وفرانس برس وغيرها، حيث يلاحظ ان الولايات المتحدة تتصدر دول العالم في ميدان الهيمنة الثقافية والاعلامية، حيث تحتكر اكثر من ٧٥% من اجمالي الانتاج العالمي من البرامج التلفزيونية و ٩٠% من اجمالي الاخبار المصدرة و ٨٢% من انتاج المعدات الاعلامية والاليكترونية[٢].

ان ما يهمنا في الفقرة الاخيرة، هو التصاعد اللافت في الترويج الايدلوجي الغربي والامريكي للقيم والموروثات الثقافية الغربية على حساب الثقافات العالمية

---

(١) نقلا عن نايف عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢١، تموز يوليو ١٩٩٧ ص ٣١.

(٢) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٩ ص ٢٠٨.

الاخرى، واعتبار تلك القيم بمثابة الاطار الايدلوجي الوحيد في العلاقات الدولية، ولعل من بين ابرز تلك القيم والموروثات هي المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية واقتصاد السوق، حيث يسعى الغرب الى جعلها سمة من سمات العصر الراهن، بعد ان جند كل ماكيناته الاعلامية وطاقاته الاقتصادية وقوته العسكرية وسيطرته السياسية، لفرضها على شعوب ومجتمعات العالم وانطلاقا من الافتراض القائل بان سقوط الاشتراكية قد مثل حدثا مهما لانتهاء عصر الايدلوجيات والتنافس الايدلوجي مما يعني ان الرسمالية، بكل ماتحمله من قيم سياسية وثقافية واقتصادية ستشكل الاساس الايدلوجي الوحيد في العلاقات الدولية [١] والذي ينبغي لدول العالم ان تنتهجه، مما يعني مصادرة الخصوصيات الوطنية وحرية الشعوب والنظم السياسية المختلفة في اتباع الفلسفات الوطنية لمعبرة عن ذاتيتها المستقلة.

وهنا يمكن ان نشير في هذا الصدد الى النتائج التي خرجت بها قمة مجلس الامن الدولي في ٣١ كانون ثان ١٩٩٢ والتي عقدت لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على مستوى رؤساء الدول والحكومات، حيث افضت تلك القمة الى وضع تصورات جديدة للعلاقات الدولية تتماشى في مجملها مع مقتضيات الزعامة الامريكية الغربية. اذ يمكن ان نوجز اهم ما خرجت به تلك القمة من مبادئ لعل في مقدمتها:

١- رفض البناء الايدلوجي كأساس للعلاقات الدولية، بسبب انتهاء عصر الايدلوجيات المتباينة، واذا كان من الضروري وضع اساس ايدلوجي للعلاقات الدولية، فليكن قوامه الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرية الانتخابات ونزاهتها.

(١) مالك عوني، الاستراتيجية الامريكية وموقعها من السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، القاهرة، يناير ١٩٩٧ ص ص ٩٤-٩٨.

٢- التاكيد على اهمية العمل الجماعي ضد الارهاب والنظم المساندة له سواء استدعى هذا العمل فرض العقوبات والحصار الاقتصادي او اللجوء الى القوة العسكرية.

٣- تقوية دور مجلس الامن بصورته الحالية وتوسيع صلاحيات الامين العام للامم المتحدة باعتبارها الالية المنوط بها الحفاظ على السلم والامن الدوليين وترسيخ الديمقراطية وحقوق الانسان.

٤- البدء بتطبيق مبدا (الدبلوماسية الوقائية) التي تتنبا بالازمات وتتصدى لها قبل وقوعها.[1].

من الواضح ان الاطار الظاهر لتلك المبادئ لا يتعارض مع نصوص وروح ميثاق الامم المتحدة، الا ان القراءة بين السطور تلقي الضوء على الغرض السياسي المخفي من تلك المبادي.

فرفضها البناء الايدلوجي يتيح الفرصة امام الدول الغربية والولايات المتحدة لتأكيد وقوفها حيال اي ايدلوجيات جديدة تتعارض مع توجهاتها ومصالحها وايدلوجيتها، بمعنى اخر اعطاء الولايات المتحدة والدول الغربية الاساس القانوني لمعاداة أي نظم او دول تسعى لاعتناق ايدلوجيات مغايرة، واكساب ذلك العداء بما يفرزه من اليات واجراءات اقتصادية وعسكرية، صفة الشرعية الدولية، بسبب تعارضه مع الارادة الدولية الرافضة لتباين الايدلوجيات كأساس للعلاقات الدولية واستنادا لتوصيات مجلس الامن[2].

مما يعني مصادرة حق الدول والمجتمعات في اعتناق الفلسفات الوطنية او القومية التي تتماشى مع طبيعتها، واعطاء هذا الحق للدول ذات النفوذ وعلى

---

(١) اسامة المجذوب، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٩، القاهرة، كانون ثان ١٩٩٢ ص ١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

راسها الاعضاء الدائمون في مجلس الامن لا ملاء فلسفة معينة حتى ولو ادت تلك الفلسفة الى الاضرار بمصالح تلك الدول وتمزيق شعوبها تحت دعاوى الديمقراطية وحقوق الانسان.

ومن الواضح ان التدخل الذي تحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون التشريع او التبرير له بحجة حماية الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم، هو اساسا غير ديمقراطي ولايتماشى مع القوانين الدولية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، كما انه يدفع باتجاه تصاعد موجات العنف والصراع داخل الدول مما يؤدي الى تمزيقها ودخولها في حالة من الفوضى والحروب الاهلية والتي تنتهي بتلك الدول الى ان تكون ساحة لتنافسات اقليمية ودولية تفتت كيان الدولة وتمحو هويتها الوطنية. هكذا يبدو ووفقا للطرح السابق ان الديمقراطية وحقوق الانسان وفق المنظور الامريكي الغربي، باتت بمثابة القدر الايدلوجي المحتوم الذي ينبغي ان تؤول اليه مصائر جميع دول العالم، فهناك على حد تعبير صاموئيل هنتينيغتون ثورة ديمقراطية عالمية مستمرة ومتصلة ستضم في النهاية كل دول العالم. ولاشك ان في مقولة هينتينغتون الاخيرة معاني كبيرة لعل اهمها ان العالم ستسوده ايدلوجيا ارغامية – اختراقية لاتدع امام دول العالم خيار الا ان تؤدلج خصوصياتها وتوجهاتها الوطنية معه وبما يدفع عنها مساوىء التعرض للتهميش والاقصاء بل ربما الحرب والتدمير مثلما حصل ويحصل في مناطق كثيرة من العالم.

رابعا- العولمة والاندماج الاقتصادي

ساهمت الازمات التي عصفت بالنظام الراسمالي بعد الحرب العالمية الثانية في ظهور ما سمي في مطلع ثمانينات القرن الماضي بفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة الذي دعا الدول الراسمالية الى التخلي عن سياساتها الاقتصادية التدخلية والاندفاع نحو تبني سياسة حرية الاقتصاد والمنافسة وازالة الحدود امام حركة السلع والمبادلات التجارية، وقد تدعمت التوجهات الجديدة على المستوى العالمي بامرين مهمين:

الاول: فشل التنمية الوطنية في البلدان النامية وتفاقم اوضاعها الاقتصادية والمالية والمعيشية، وتزايد اعباء مديونيتها الخارجية بسبب ضعف الاداء الاقتصادي وانتشار الفساد وغياب الديمقراطية.

والثاني: انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع النموذج الاشتراكي بسبب الجمود العقائدي والبيروقراطية وانتشار الفساد الاداري والمالي، وقد صور ذلك الانهيار بانه انتصار للنموذج الرسمالي فكتب فوكوياما كتابه الشهير (نهاية التاريخ) والذي بشر فيه بان التاريخ قد بلغ نهايته بانتصار الرأسمالية التي ستشكل القدر الايدلوجي الذي ينبغي على دول العالم ان تنتهجه للسير في طريق التقدم والنمو. لقد ساعدت تلك الاحداث الولايات المتحدة والدول الغربية بما تمتلكه من امكانيات اقتصادية وقوة عسكرية وامبراطوريات اعلامية وتقدم علمي وتكنولوجي لاسيما في ميدان الاتصال والمواصلات الى ثورة عالمية اقتصادية انعكست على الفكر الاقتصادي الذي بلور ما يناسب تطور الراسمالية ومصالحها العالمية، فدفع بافكار الليبرالية الاقتصادية الجديدة لتشكل الاطار الاقتصادي الذي ينبغي على دول العالم ان تسترشد به لتحقيق نموها الاقتصادي عبر سياسات التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي[١] التي اخذت تستهدف تحجيم دور الدولة

---

(١) منير الحمش، مصدر سبق ذكره ص ١١٨- ١١٩.

الوطنية وتقليص تدخلها الاقتصادي ومحاولة اعادة توزيع الدخل والثروة لصالح اصحاب رؤوس الاموال بتخفيض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة والتخلي عن التشريعات التي توفر الحماية للعمال وعائلاتهم فضلا عن الضغط على الحكومات لتخفيف قبضتها على القطاع العام ونقل ملكيته للافراد والمؤسسات الخاصة(١).

وتعد المؤسسات الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية فضلا عن الشركات المتعددة الجنسية اهم الادوات المعتمدة في تحقيق شروط القوى الراسمالية حيال اقتصاديات دول الجنوب، اذ تملك تلك المؤسسات الكثير من اوراق الضغط والابتزاز والمساومة لدفع الدول المنهكة اقتصاديا لتطبيق معاييرها وشروطها المتعلقة بالتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي.

وتعد الشركات المتعددة الجنسية من اخطر الادوات التي تعول عليها القوى الرأسمالية ولاسيما الولايات المتحدة لا حداث تأثيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية في دول الجنوب بهدف تنفيذ احلام ومطامح العولمة وعلى النحو الذي يخفف من مواطن السيادة والكينونة القومية والثقافات والخصوصيات الوطنية بما يفسح المجال نحو اضعاف مقدرة الدولة على ادارة اقتصادها المحلي ويهيئها للدخول في مجال الاصلاحات الاقتصادية التي تؤدي بالنتيجة الى تاكل دورها وسيادتها (٢).

فالتأثير السياسي لهذه الشركات يتجسد على سبيل المثال في القنوات

---

(١) عبد الرزاق فارس الفارس، العولمة ودولة الرعاية في اقطار مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت نيسان– ابريل ٢٠٠٤ ص ٥٧.

(٢) د. عبد الله عثمان عبد الله، ايدلوجية العولمة: من عولمة السوق الى تسويق العولمة، دار الكتاب الجديد، بيروت ٢٠٠٣ ص ٧٩.

المفتوحة امامها لاستخدام القوة السياسية والعسكرية العالمية لبلدانها الام، من خلال سعيها الى تنمية طبقات وفئات اجتماعية محلية ترتبط بها وتتوافق مع مصالحها.

فالدور الاقتصادي لهذه الشركات يتمثل في ضرب دور الدولة ودفعها نحو اتخاذ الاجراءات التي تخفف من حضورها في مفاصل الاقتصاد مثل رفع الحواجز الجمركية التي تعيق دخول هذا الشركات وتخفيض الضرائب المفروضة على استثماراتها فضلا عن محاولة ربط الدول المعنية بالعديد من الاتفاقيات الدولية االتي تسهل دخول هذه الشركات الى الاسواق المحلية وبما يتيح اماكنية هيكلة الاقتصاديات الوطنية وفقا لشروط ومتطلبات الاقتصاد الراسمالي العالمي[1].

بمعنى اخر توحيد العالم من خلال رأسمالية السوق وتحت دعاوى الانفتاح والتعاون والاعتماد المتبادل، فالأساس الذي تستند عليه الشركات العابرة للقومية ومن ورائها الغرب والولايات المتحدة يقوم على نظرية بناء الاقتصاد العالمي الشامل (World Global Economy) [2] المستند الى الحدود المفتوحة والخالي من القيود التي تضعها الدول في وجه التجارة والانفتاح الاقتصادي، وفي هذا الصدد تشير مجلة الايكونومست البريطانية الى ان النمو الاقتصادي العالمي الحاصل الان سيدفع المجتمع البشري نحو مستقبل بلا حدود، أي غياب حدود السيادة للدول او سيادة الحدود المعروفة في السابق، وتسوق مثلا لذلك قيام الوحدة الاوربية (٣٥٠ مليون نسمة) ومنظمة التجارة الحرة لامريكا الشمالية

---

(١) د. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٦ ص ٧٢.

(٢) د. جلال امين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط- فبراير ١٩٩٨ ص ٢٣.

والتي تضم ثلاث دول (٣٧٠ مليون) حيث تنتقل رؤوس الاموال والبضائع والسلع بحرية تامة محققه الرفاه والارباح والنمو.

وترى المجلة ان مما يسهل هذه العملية وسائل الاتصال الحديثة والمواصلات المتطورة وشبكات الاقمار الصناعية وشبكات الانترنيت التي احالت العالم الى قرية صغيرة.

وتدلل المجلة على صحة هذه المقولة بالتأكيد على ان حجم التجارة الدولية بلغ عام ١٩٩٣، ثمانية ترليون دولار أي ما يعادل عشرين ضعفا حجمها عام ١٩٥٠، وان معدل نمو التجارة العالمية للعام نفسه بلغ ٥،٧%.

الا ان المجلة تحذر من ان مقومات عديدة ستقف عائقا امام طريق ما سمته بالعالمية الاقتصادية، من اهمها الهوية القومية والعرق والدين واللغة[١] مما يستدعي من الدول الغربية والولايات المتحدة اتخاذ الاجراءات اللازمة (الشرعية وغير الشرعية) لتذويب تلك المقومات التي تقف حائلا دون الانفتاح على الاقتصاد العالمي، ولعل تفجير قضايا الاقليات والصراعات الداخلية واثارة مسائل حقوق الانسان بهدف التمهيد للتدخل السياسي والعسكري شكلت اهم الاليات التي انتهجتها الولايات المتحدة والدول الغربية المؤثرة لدفع الكثير من دول الجنوب والدول العربية والاسلامية لتبني شروط العولمة الجديدة المتعلقة بهيكلة اقتصادياتها وتقليص مسؤوليتها الوطنية لصالح القوى التي تدير الاقتصاد العالمي ولاسيما الشركات المتعددة الجنسية وصناديق الاقراض الدولية التي اخذت تدير وتحدد قواعد السلوك واساليب الادارة الاقتصادية التي يجب اتباعها من قبل راسمي السياسة في البلدان النامية دون ادنى مرونة او تحريف[٢] ويرتبط

---

(١) نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العمل العربية، العدد (٦٨) مكتب العمل العربي، القاهرة اذار-مارس ١٩٩٧ ص ٣٧ وما بعدها.

(2) Wat s in anationality , The economist publications , London ,1993 , p.11

بتلك السياسات اعادة جدولة مديونيات دول الجنوب وفقا لمدى التزامها بقواعد السلوك الاقتصادي والسياسي الجديدة والالتزام بالسقوف الجديدة المفروضة على اشكال التسلح والموقف من الارهاب والقبول بوصفات الديمقراطية الجاهزة والتطبيع مع الكيان الصهيوني وضرب ما تسميه الولايات المتحدة بقوى الارهاب في المنطقة، ولذلك لم يعد خافيا على احد حجم العقوبات التي يمكن ان تتعرض لها الدول المخالفة لشروط القوى الراسمالية الجديدة والتي تتراوح بين الحظر الجوي مثلما حصل مع ليبيا، وحظر التصدير النفطي والحصار الشامل مثلما حصل مع العراق عام ١٩٩١، والمقاطعة السياسية مثلما يحصل مع السودان الى دعم تمرد الاقليات ومن ثم شن الحرب والتدخل العسكري المباشر مثلما حصل مع صربيا ١٩٩٩ وافغانستان ٢٠٠١، والعراق ٢٠٠٣.

ولاشك ان تلك الاساليب لا ترمي الا الى هدف واحد وهو ايصال تلك الدول الى نقطة الاختناق السياسي والاقتصادي الذي يدفعها الى الاستسلام الكامل مع منهج الواقعية الجديدة الذي تسعى الولايات المتحدة والدول الغربية الى فرضه عنوة على دول الجنوب لتحقيق مصالحها واهدافها.

لقد اثبتت الضغوط التي مارستها قوى العولمة على بلدان الجنوب وماشهدته تلك الدول من اضطرابات اقتصادية ومشاكل مالية واتساع في الفقر والبطالة والمديونية والتهميش على المستوى الاقتصادي العالمي.

ان حرية السوق والليبرالية الاقتصادية لا يمكن ان تحقق التنمية المرغوبة وان تنفيذ رغبة الدول الصناعية الراسمالية والمؤسسات الدولية في الاندماج في الاسواق العالمية وحرية التبادل التجاري واللحاق بقطار العولمة انما هو انتحار اقتصادي لايجر الا الى مزيد من الاعاقات والتشوهات الاقتصادية بسبب افتقاد الاقتصاد العالمي لشروط المنافسة العادلة وهيمنة الاغنياء والاقوياء(١) مما يدفع نحو

---

(١) منير الحمش، مصدر سبق ذكره ص ١٣٣.

مزيد من الفقر والتخلف مع مايرافقه من تصاعد المشكلات الاقتصادية والسياسية في غالبية دول الجنوب التي ارتضت لنفسها السير في طريق العولمة الجديدة.

خامسا- الدور السياسي للشركات المتعددة الجنسية:

ومثلما اكدنا على الدور الاقتصادي الكبير الذي بدات تمارسه الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي فان من المناسب هنا القول ان تلك الشركات لم تعد تكتفي بأداء ادوار اقتصادية وانما تعدتها الى ادوار سياسية ذات طبيعة تدخلية بدات تحد من اهمية وسيادة الكثير من الدول التي تتواجد فيها، فالتأثير السياسي لهذه الشركات انما يتمثل في توظيفها للقوة السياسية التي تتمتع بها بلدانها الاصلية في النظام العالمي للضغط والابتزاز والمساومة حيال البلدان التي تستثمر فيها ودفعها للتجاوب مع شروطها في الانفتاح والهيكلة لنظامها الاقتصادي، ففي اطار مابدا يعيشه العالم من تطورات اقتصادية ذات طبيعة عالمية، بات الحيز المكاني لتلك الشركات لا يقتصر على الدولة الام بل تعداها اليوم الى ما بدأ يعرف بالسوق العالمي الذي لم يعد يعبا بالحدود الدولية وهو ما دفع الى ان تفقد الكثير من الدول معظم سيادتها واستقلالها السياسي والاقتصادي حتى اصبحت الدولة اليوم مجرد نسج من الخيال على حد تعبير الكاتب الياباني كينيشي اوهماي، ولعل في المحنة التي اثارتها الكارثة الاقتصادية الاسيوية عام ١٩٩٨ مايدلل بشكل قاطع على الدور السلبي المؤثر للشركات المتعددة الجنسيات على سيادة الدولة ومستقبلها السياسي[1]، واذا كانت التطورات الاقتصادية العالمية والدور المتصاعد للشركات المتعددة الجنسيات قد افقد الدولة كثيرا من سلطاتها الاقتصادية لصالح نظام العولمة فان لتلك الشركات اثارا وادوارا اخرى على

(١) انطوني جيدنز، عالم جامح: كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة عباس كاظم وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، بيروت ٢٠٠٣، ص ص ٢٧-٢٨.

صعيد الوحدة الوطنية للدول، فعادة ما تلجا الشركات المتعددة الجنسية الى التحالف مع بعض القوى المحلية لاعادة تنظيمها وانماء توجهاتها العشائرية والطائفية بهدف اجهاض أي محاولة تضامن او تحالف بين الفئات الاجتماعية الوطنية ضد سياساتها الاستغلالية.

فإثارة قضايا حقوق الانسان وحماية الاقليات ستكون من اهم الوسائل التي تستخدمها تلك الشركات لدفع الكثير من دول الجنوب لفتح حدودها وتقليص صلاحياتها ودورها امام تغلغل الاستثمارات الاجنبية، ولعل هذا التصور نبع من فحوى تيار بدا ينمو في الولايات المتحدة يؤكد على ان افضل طريقة لفتح الاسواق امام هيمنة الشركات المتعددة على الاسواق العالمية تتمثل في غياب الدولة والغاء سيادتها وتفتيتها الى دويلات قزمية عرقية او الى دويلات مدن او فيدراليات يسهل السيطرة عليها.

ويمكن ان نجد صدى هذا التوجه في المخطط الذي وضعه المستشرق الامريكي برنارد لويس لوزارة الدفاع الامريكية والداعي الى تفجير الدول من الداخل واثارة عوامل الاحتراب والتقاتل بين فئاتها واقلياتها الاجتماعية وعلى النحو الذي يسهل السيطرة الامريكية، وهو ذات التو جه الذي دعا اليه الفن توفلر حينما بشر بالتركيز العرقي وغياب سيادة الدولة تمهيدا لهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، فوحدة الدولة وسلطتها المركزية باتت مهددة وفق تصوره بتصاعد الحركات المحلية أي الانفصالية ومهددة من اعلى ايضا بتزايد دور الشركات المتعددة الجنسية التي بدات تتجاهل الحدود السياسية للدول بشكل متزايد[١] ولعلنا نجد انفسنا منقادين كذلك لاستعارة عبارة عالم الاجتماع الامريكي دانيل بل حينما قال ان الدولة المعاصرة اكبر من المشاكل الصغرى واصغر من المشاكل الكبرى، فالدولة المعاصرة باتت معرضة لثنائية الدفع نحو تقليص حدود السيادة

---

(١) عوني فرسخ،الفكر الامبريالي ومخطط التفتيت، المستقبل العربي، العدد٣٨، ١٩٨٢ ص١٢٥.

من الاعلى ومن الاسفل، فمن الاعلى هناك التصاعد المستمر لـدور التكـتلات الاقتصادية الكبرى ودور المنظمات الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات التي قفز عددها من بضع مئات في بداية القرن الماضي الى عدة الاف حاليا ويتركز معظمها في دول الشمال، اما من الاسفل فان الضغط اخذ يتمثل بتـصاعد دور الثقافات الفرعية والحركات الانفصالية التي لخذت تهدد وحدة الدولة بالتلاشي(١).

ولما كانت مجتمعات الجنوب تتميـز فـي غالبيتهـا بالتباينـات الثقافيـة والانقسامات العرقية فان الامر الذي يثير المخاوف هو نجاح الولايات المتحدة في اثارة قضايا الاقليات وحقوق الانسان لدى الكثير من الدول، ولعل الامر الاكثر قلقا هو خضوع الكثير من الحكومات للشروط والسياسات التي تفرضـها الـشركات المتعددة الجنسية وصناديق ومؤسسات الاقراض الدولية، فالسمات والخـصائص العامة لتلك الشروط والسياسات باتت تكرس فجوة النمو والتقدم بين الكثيـر مـن اقاليم البلدان الخاضعة لتلك الشروط وتزيد من التوزيع غير العـادل بـين تلـك الاقاليم، فبينما تهمل الاقاليم الافقر والاكثر حرمانا مـن المـوارد والمـساعدات المقدمة، يتم تركيز عوامل النمو الاقتصادي في اقاليم ومناطق ومدن اخرى ممـا يخلق بذور الفتنة الداخلية. ولعل ابرز مثال على ذلك هـو ماجـاء فـي كتـاب بريجنسكي الاخفاق الكبير: ولادة الشيوعية وموتها، حيث ركز في مجمل حديثـه عن الصين على اهمية تنمية المناطق الساحلية للصين بشكل محدد كيمـا تكـون جزءا من منطقة باسفيكية متطورة بزعامة الولايات المتحدة(٢)، ولاشـك ان هـذه السياسة ستقود الى احداث تباين اجتماعي اقتصادي عميق بين سـكان المنـاطق الساحلية من جهة وبين سكان المناطق الداخلية من جهة ثانية مما يمهـد الاجـواء

---

(١) د. وليد عبد الحي، افاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشروق، عمان ٢٠٠٢ ص ٢٢

(٢) زبيغنيو بريجينسكي، الاخفاق الكبير: ولادة الشيوعية وموتها، ترجمة فاضل جتكر، دار كنفاني للنشر، دمشق، ط٢ ١٩٩٠ ص١٤١ –١٧٥.

لحصول توترات عميقة في البلاد تفسح المجال امام عوامل الانقسام للولوج الى داخل البناء الاجتماعي مما يؤدي الى تقوية وتعزيز الميول الانفصالية لدى بعض الجماعات المتميزة اثنيا مما يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي.

والمتتبع لحالة النمو الاقتصادي التي تشهدها الصين يدرك حجم الاثار الاجتماعية التي بدات تتركها عملية التحديث بين الكثير من مناطق الصين والتي انعكست في ارتفاع نسبة البطالة والفقر والمحتاجون للمعونات الاجتماعية، فنتيجة سياسات الاصلاح الاقتصادي وشروط الخصخصة التي تتطلبها عمليات الاستثمار الاجنبي وقدوم الشركات المتعددة الجنسيات تم تسريح ٨٠٠ الف عامل في مدينة شنغهاي وحدها للفترة من ١٩٩٢-١٩٩٦، وبدات مشكلة التفاوت بين المقاطعات الصينية بالظهور، اذ ان مقاطعات الساحل بدات تستاثر بالمشروعات الاستثمارية واضحت اكثر غنى من المناطق الداخلية والنائية، وقد اخذ ذلك التفاوت يظهر في الجانب الاجتماعي بين الاغنياء الصينيون الجدد وبين العامة من الناس، حيث يسرف الاغنياء في حياة البذخ والرفاهية ويتكلمون عن الاستثمارات العقارية واسهم الشركات بينما الملايين من العمال المهاجرين من الريف يملاون الشوارع والارصفة بحثا عن ماوى او لقمة عيش، وتقدم شنغهاي نموذجا لذلك حيث يعيش فيها اكثر من ثلاثة ملايين عاطل عن العمل، لقد بدات هذه المشكلات تشكل تحديا اجتماعيا يواجه الصين مما يعني ضرورة السير في طريق متوازن تحافظ به الصين على مكتسبات النمو الاقتصادي المتقدم على الصعيد العالمي وبين الحفاظ على الحد الادنى من العدالة الاجتماعية التي تضمن العيش لعشرات الملايين من الفقراء والعاطلين عن العمل[1]، وهكذا يبدو ان فتح

---

(١) شوقي جلال، الصين وكوريا الجنوبية: التجربة والمواجهة في عصر العولمة، منشور في مجموعة باحثين، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره ص٢٧٥.

الحدود امام الاستثمارات الاجنبية والشركات المتعددة الجنسية بدا يترافق في عالم اليوم مع اكلاف باهضة بدات الدول تـدفعها مـن سـيادتها وامنهـا الـسياسي والاقتصادي وحياة مواطنيها الاجتماعية.

من هنا يبدو ان المستهدف الاول من تسارع زحف الشركات المتعددة الجنـسية نحو بلدان الجنوب هو الدولة كبنية سياسية واقتصادية واجتماعية، ولذلك بات التخلص من مفهوم الدولة وسيادتها المركزية في مقدمة الاهداف التي تسعى الشركات المتعددة الجنسية وبلدانها الام لازاحتها من امام توسعها وانتشارها الاستعماري، وعليه فقد بات السؤال عن مصير الدولة القطرية ومستقبلها يؤرق غالبية النخب السياسية والاقتصادية في دول الجنوب، اذ ان انهيار الدولة وتفتتها الى دويلات طائفية وعرقية يعتبر كارثـة ستعود بنا الى دول الطوائف المتناحرة وستثبت المنهج الصومالي والافغاني والبلقـاني والعراقي واللبناني كبديل اصيل عن الدولة. من هنا بات التمسك بخيار الدولة الوطنية على مافيها من سلبيات امرا واجبا للتخلص من شبح كارثة الغاء مفاهيم السيادة والهيبة الوطنية، لذلك تبدو مقولة دافيد اتير (علينا ان نقف مع الدولة ضد الدولة)[1] توصـيفا دقيقا لازمة الدولة في مجتمعاتنا العربية والعالم ثالثية في ظل العولمـة وارهاصـاتها السلبية على هوياتنا الوطنية.

سادسا- العولمة والغزو الثقافي:

لقد اصبح من المسلم به لدى شعوب وقيادات بلدان الجنوب او العالم الثالث ان الاستقلال والسيادة والوطنيين يظلان ناقصين دون صيانة الهوية الثقافية من مخاطر الغزو الاجنبي المتمثل بتغليب القيم الثقافية للدول الغربية على ثقافات وقيم شـعوب العالم الاخرى وفرض نوع حاد من الاغتراب على ابناء هـذه الـشعوب بجعلهـم

---

(١) د. رضوان جودت زيادة، العرب والعولمة: بين اليات التحكم الاقتصادي والرهانات السياسية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٠، جامعة الدول العربية ن شتاء ٢٠٠٤ ص ١٤٧

يتخلون عن انماط حياتهم وقيمهم الموروثة وتقاليدهم الخاصة[١] بمعنى اخر فك الارتباط بين الفرد وهويته الثقافية بما تتضمنه من قواعد السلوك واللغة والعادات والتقاليد وبما يؤدي الى ارخاء او تهميش انتمائه الى جماعته وفئته الاجتماعية[٢] والغزو الثقافي هو من بين اكثر ادوات التدخل فاعلية واخطرها على الاطلاق لانه يرمي التى التسلط على عقول الناس واتجاهاتهم واخضاعها لتيار فكري معين والعمل على غرس قيم دخيلة في نظام القيم السائدة في المجتمع السياسي ثم تضخيم تلك القيم الدخيلة تدريجيا لترتفع الى مستوى القيم العليا بما يعنيه ذلك من اضعاف لتلك القيمة التاريخية وادخالها الى مستوى القيم التابعة والثانوية.

ويشير د. حامد ربيع الى اهم الاثار السلبية الناجمة عن غرس القيم الدخيلة بالتطبيق على الواقع العربي المعاصر من خلال التناقض في المفاهيم المرتبطة بطبيعة الانتماء (فرعوني، عربي، اسلامي، متوسطي) ومما يدعو للاسى ان هذا التباين لم يكن بين مدارس فكرية متباينة وانما بين اشخاص يمتلكون قيم اجتماعية مشتركة فنجد الدكتور طه حسين عميد الادب العربي على سبيل المثال يدعو لانتماء متوسطي احيانا وفرعوني احيانا اخرى ويعبر في الوقت ذاته عن انتماءه العروبي الاسلامي حينما يكتب مؤلفه الشهير على هامش السيرة[٣].

وفي الوقت ذاته فان الكثير من مثقفي المغرب العربي يدعون الى تكريس الوضع المميز للثقافة الفرنسية عبر كتابتهم باللغة الفرنسية ودعوتهم الى تنمية

---

(١) د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر طروحات، المستقبل العربي، العدد٢٢٨، شباط -فبراير ١٩٩٨ ص ١٩

(٢) جان بيير فارنيي، عولمة الثقافة، ترجمة عبد الجليل الازدي، الدار المصرية – اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٢ ص١٤.

(٣) د. حامد ربيع، الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وارادة التكامل القومي، دار الموقف العربي، القاهرة ١٩٨٣، عرض مجدي حسن عاشور، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد ٢، ١٩٨٦.

الحياة الثقافية المغاربية في اطار الوعاء الثقافي الفرنسي رغبة بالحداثة والعصرنة وفق تصورهم. ويقدم لنا د. فؤاد زكريا في كتابه العــرب والنمــوذج الامريكــي صورة واضحة للتاثير الذي يتركه الغزو الثقافي الغربي في سـلوكيات المــواطن العربي بالتطبيق على الواقع المصري حينما يشير الــى ان النمــوذج الامريكــي يفرض نفسه علينا بقوة متزايدة، والاسلوب الامريكي في الحياة الذي قد يرفــضه الكثيرون في العلن يقابل في السر بأعجاب متزايد، والقوة الامريكية الاقتــصادية والاعلامية تبهر اعدادا متزايدة من العرب بل ان اجهزة الاعلام في اكبــر دولــة عربية وهي مصر اصبح يسيطر عليها اشخاص لا هدف لهم سوى تجميل صورة امريكا وعرضها بازهى الالوان، ولن اكون مبالغا اذا قلت ان هذه الاجهــزة قــد نجحت بالفعل في اقناع الكثيرين بروعة هذه الصورة ووصل هذا الاقناع الى حــد الاقتناع السائد على اعلى المستويات بان محاكاة النموذج الامريكي يمكن ان تحل جميع مشكلات بلد كمصر وتدفعها بخطوات سريعة الى الامام مادام هذا النمــوذج قد جعل من امريكا ذاتها اعظم واقوى دولة في العالم في مائتي سنة فقط[1].

ان ما يطرحه الدكتور زكريا يؤكد ان البيئة المصرية والعربية عموما باتت مخترقة بكل ابعادها وغير صامدة حيال مايواجهها من تحديات شـمولية اخــذت تؤدلج الانسان العربي في انساق قيمية تبعده عن هويته الوطنيــة وتجــرده مــن استقلاليته الذاتية. ومما يؤسف له ان المجتمع العربي لم يطرح الى الان ثقافة بديلة تعين المواطن العربي على التحرر من قيود الغزو الثقــافي الاجنبــي، فالثقافــة الاسلامية مهملة والقيم العربية مهجورة والقنوات الثقافية العربية من صحف وكتب وتلفزيون وانترنيت لازالت مطبوعة في غالبية الاقطار العربية بطــابع رسـمي يكرس اساليب المنع والتضليل وقمع الحريات والتعددية، ممــا يجعــل المــواطن

---

(١) نقلا عن عبد الخالق عبد الله العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٩ ص ٢١٩.

العربي في وضعية تدفع به الى (الهجرة البصرية) نحو الكتب والمجلات والتلفزيونات الخارجية او الاجنبية طلبا للحقيقة والحرية ومن اجل تثقيف فكري اكثر فائدة واستقلالية[١].

وعموما يمكن القول ان الاعلام والتعليم والدراسات الاكاديمية والمنح الدراسية ومراكز البحث العلمي والتوجيه السياسي واستيراد انماط التكنولوجيا المتطورة من اكثر المظاهر التي تنشط فيها حركة الغزو الثقافي اليوم في بلدان الجنوب، ففي مجال التعليم والدراسة الجامعية نجد على سبيل المثال ان الجامعات الأجنبية كالجامعات الامريكية هدفها ان يعيش فيها الطالب في بيئة علمية خاصة مغايرة لبيئته الوطنية تكون نتيجتها خلق انسان مغترب لايشعر باي انتماء او صلة حقيقية مع وطنه حتى ولو كانت المواد التي يدرسها هي من ارقى مستويات التفكير والثقافة في العالم، وتشكل البرامج الموجهة عبر القنوات الفضائية والانترنيت فضلا عن تصدير المواد الثقافية المطبوعة التي تنتجها الشركات المتخصصة في الدول الصناعية لتسويقها الى دول الجنوب حيزا كبيرا في التكوين التعليمي وفي حصص التثقيف، وقد افرزت هذه المواد اليات جديدة للتفكير والتصرف عند الكثير من الفئات الاجتماعية في بلدان الجنوب اقتحمت بل ودمرت الكثير من الثقافات التقليدية واستبعدتها الى مستوى الثقافة التابعة او الهامشية، ويمكن تلمس هذا الامر في مظاهر كثيرة ابتداءا من ضعف دور العائلة والاسرة وتمرد الابناء على الاباء بدعوى الحداثة والتغيير وظهور اساليب وانماط جديدة للحياة سواء في الملبس او المأكل او حتى طريقة تصفيف الشعر وصولا الى انتاج العقول التي شلها الانبهار بالنموذج الغربي والامريكي عن كل تفكير جاد بحقائق شعوبها.

---

(١) محمد الصدوقي، وظيفة التلفزيون في المجتمع العربي، صحيفة العرب الاسبوعي، لندن في ١٠/ ٢ / ٢٠٠٧.

ان تخلخل القيم في مجتمعات العالم الثالث ومنها مجتمعاتنا العربية قد ادى الى ظهور ما اسماه محمود الذاودي بالشخصية المضطربة التي اصبحت بنيتها اكثر تفككا واستعدادا لتشرب القيم الاجنبية الدخيلة او الوافدة وهو ما أدي الى حالة من التذبذب على مستوى الانتماء الثقافي وظهور ما اسمته عالمة الانثروبولوجيا الامريكية (مارغريت ميد) بـ(عهر الهوية)(١) بما يعنيه من تسرب حالة التشوه والمسخ في هوية الأفراد الثقافية وابتعادهم عن قيم المجتمع الاصيلة، وتشبثهم بقيم وافدة تهدف الى افقادهم توازنهم الاجتماعي والسياسي وبما يؤدي الى فقدان الشعور بالانتماء للوطن والدولة والامة.

وتظهر قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان من اخطر القضايا التي يسعى الغرب الرأسمالي للترويج لها واختراق العقل العربي والعالم ثالثي من خلالها، عبر تقديم نفسه على انه الحامي والراعي لتلك القيم والمبادئ بل والمدافع عنها، ومما يؤسف له ان الخطاب الغربي في هذا الميدان بدا يلاقي رواجا في الكثير من مجتمعاتنا العربية والاسلامية والعالم ثالثية، حيث بدأت الكثير من الشخصيات السياسية والاحزاب ومراكز البحوث برفع شعارات سياسية تطالب بالديمقراطية وحقوق الانسان وفقا لتوجهات خارجية غربية وامريكية مكشوفة المقاصد، مستندة الى ان التجربة الغربية والامريكية في هذا الميدان قد حققت في ظرف عقود قليلة حالة من الامن والاستقرار وعززت من مفهوم المواطنة والولاء عند المواطن الغربي مما يستدعي استحضار تلك القيم لبث الاحياء في مجتمعاتنا المستندة الى ارث من التعصب والاستبداد؟.

وقد شهدت الكثير من مجتمعاتنا ظهور نوع من الخصام او ربما التصادم بين من يدعون انفسهم بالاصلاحيين او الحداثيين وبين تيار التقليد او المحافظين

---

(١) علي وطفة، الثقافة وازمة القيم في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد١٩٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت شباط – فبراير ١٩٩٥ ص٥٩

الذي ظلوا يتشبثون بالموروث الوطني ويسعون الى احياءه وتنقيته سبيلا لانقاذ الحياة السياسية لبلدانهم من حالة السبات التي تعيشها.

ومما لاشك فيه ان البيئة الدولية الراهنة اخذت تشهد تصعيدا في اساليب الدعم الامريكي الغربي للكثير من الشخصيات والاحزاب والجمعيات المنادية بالاصلاح والديمقراطية وحقوق الانسان، بهدف احداث المزيد من الاختراق والاحتراب داخل تلك المجتمعات وبما يحقق المصالح الامريكية، ويمكن ان نشيرهنا الى ما اثارته قضية الدكتور سعد الدين ابراهيم ومركزه (ابن خلدون) من جدل سياسي في مصر والعالم العربي بسبب ثبوت تلقيه دعما ماليا ومعنويا امريكيا للترويج لقضية حقوق الانسان وقضايا الاقليات (الاقباط) في مصر وبالشكل الذي يتوافق مع المصالح الامريكية والغربية في مصر والمنطقة العربية.

كما يمكننا هنا ان نشير الى ماذكره الاستاذ محمد حسنين هيكل من ان المخابرات الامريكية زودت خلال عقود من الزمن الكثير من مراكز البحوث ومولت الكثير من الندوات والمؤتمرات التي تبحث في الديمقراطية وحقوق انسان وقضايا الاقليات في الوطن العربي، بهدف تغيير الوعي العربي واعاده تشكيله بما يحاكي التوجهات الغربية والامريكية في هذا الاتجاه.

سابعا- التدخل على مستوى تحريك الاقليات:

شكل التدخل على مستوى تحريك الاقليات الدينية والعرقية والثقافية ابرز الوسائل التي استخدمتها القوى الغربية لاعادة نفوذها الى مناطقها الاستعمارية السابقة.

. فبعد ان اضطرت تلك الدول الى التسليم بالاستقلال السياسي للكثير من بلدان العالم الثالث تحت ضغط الثورات الشعبية وحركات التحرر الوطني، كان لابد لها ان تستمر بالبحث عن متناقضات قديمة او جديدة لتسخيرها في خدمة

اهدافها ومصالحها عبر استثمار الوعي المتنامي بالخصوصية لدى ابناء بعض الاقليات وبما يخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي.

وفي ظل قيادات وانظمة سياسية ضيقة الافق او ذاتِ نزعة عنصرية شوفينية وجدت الدول الغربية فرصتها السانحة في اذكاء حدة المتناقضات وتفجيرها في الكثير من بلدان الجنوب بين الحين والاخر عبر الاعتماد على نظم صديقة او حليفة او عميلة او قريبة من المنطقة لتنفيذ مخططاتها.

والمتتبع لسياسات القوى الغربية يجد ان دورها كان كبيرا في استغلال التعدديات والانقسامات الاثنية واثارة النعرات العنصرية والعرقية ومختلف ضروب الفرقة والتشتت في مجتمعات الجنوب بهدف السيطرة عليها وتعديل مسارات نظمها السياسية، الامر الذي حمل اثارا خطيرة على صعيد الوحدة الوطنية لتلك المجتمعات تمثلت بظهور حالات التفكك الوطني والقومي والحروب الداخلية التي لازالت تعانيها الكثير من تلك البلدان.

ويعد التغلغل الفكري لتحريك الاقليات احد المسالك التي تنتهجها الدول الكبرى اليوم لتفتيت مجتمعات بلدان الجنوب وخير وسيلة لجرها الى متاهات التناحر والصراع، ومن ابرز مظاهر التحريض الفكري تلك التي تعلقت في مرحلة سابقة بالارساليات التبشيرية التي انتشرت في البلدان الاسلامية وغيرها والتي لم يكن هدفها الاساس نشر المسيحية فحسب وانما كذلك بث الافكار والثقافة الاوربية وخلق التخاذل الروحي وحمل الجماهير على القبول بالخضوع للمدنية الاوربية المادية وتبديل عقائد السكان وانماط حياتهم، بل الوصول الى خلق جيل لقيط اذا استلزم الامر.

ففي الصومال مثلا وامام المقاومة الوطنية لا عمال الارساليات التبشيرية بدا المبشرون باغراء الايطاليين للزواج من الصوماليات المسلمات اللاتي يقعن تحت تاثير القهر والخداع على ان تقوم الكنيسة بامر تربية الاولاد الذين ينجبون

بهذه الطريقة.

ونتيجة للدور الكبير الذي مارسته الارساليات في بث عوامل الفرقة والانقسام وتبديل عقائد الناس وسلوكيات حياتهم واخضاعهم لتيارات فكرية مشوشة ومضطربة، لم يكن من الغرابة ان تجد في العائلة مسلما ومسيحيا ووثنيا او من يتكلم العربية الى جانب من يتكلم الانكليزية او اللغة المحلية[1] وقد ترتب على هذا التفتيت صراعات دموية عنيفة شكلت نتيجة طبيعية للأهداف التي رسمتها الدول الغربية الكبرى للإرساليات التبشيرية لتمزيق مجتمعات العالم الثالث وجرها الى متاهات الحروب الاثنية، ويوضح لنا المبشر صموئيل زويمر الدور الحقيقي للارساليات التبشرية فعندما طرحت المنظمات الدينية الوطنية في الصين شعار لاعداء بين المسيحيين والاديان الاخرى، قال زويمر ان هذه الصداقة تخلق في نفس المسيحيين جبنا عن التبشير.

ان المبشرين يعملون بكل جهدهم من لجل ان تدخل الطوائف المختلفة فيما بينها بصراعات لا اول لها ولا اخر ليتمكنوا من تنفيذ خططهم على اكمل وجه[2] ومن هذا المنطلق اهتم الانكليز بان تركز الارساليات على تعليم قبائل الايبو الموجودة في شرقي نايجيريا التي لم يكن قد دخلها الاسلام بعد بينما اهمل تعليم المسلمين، فكان من الطبيعي ان اصبحت المناصب الادارية في غالبيتها بيد الايبو وهي الاقلية المتعلمة بينما تهمل وتهمش الاغلبية المسلمة في الشمال، ومما زاد من حدة المشكلة ظهور النفط في شرقي نايجيريا، فقامت الولايات المتحدة وبريطانيا بتشجيع الجنرال اوجوكو الذي ينتمي الى قبائل الايبو المسيحية على الانفصال

---

(١) لمين هويدي، صراع القوى الخارجية ضد مشروعنا: الاسباب واساليب المواجهة، المستقبل العربي، العدد ٢٤، ١٩٨١ ص١١٣

(٢) نقلا عن مالك منصور، وسائل امبريالية في التخريب الثقافي، مطابع دار الثورة، بغداد، ١٩٧٧ ص٣١.

باقليم بيافرا الذي يعد اغنى اقاليم نايجيريا بسبب ثروته النفطية، على اثر الانقلاب الذي حصل عام ١٩٦٧، حيث راى اوجوكو ان هذا الانقلاب هو انقلاب المسلمين على المسيحيين الامر الذي دفعه نتيجة لهذه الحساسيات العرقية اضافة للملابسات الدولية الى الاعلان عن استقلال اقليم بيافرا في ذات العام وحصول الحرب الاهلية التي اودت بحياة المليون شخص[١]. ولم تكن مصر بمناى عن محاولات التحريض الفكري واستخدام الطائفية كأداة من ادوات شق الصفوف من قبل القوى الامبريالية التي لاحظت ارتفاع المد القومي في مصر وتصاعد دورها العروبي والاسلامي زمن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وبعدما عجزت هذه القوى عن تحقيق مقاصدها في عدوان ١٩٥٦ حاولت التغلغل من خلال منفذ اخر تمثل بانتهاج السياسة الطائفية واصطناع حالة من التوتر بين الاقباط والمسلمين، ففي عام ١٩٦٣ اصدر احد المؤلفين الامريكان كتابا عن الاقباط اسماه الاقلية الوحيدة تحدث من خلاله عما اذا كان ثمة امكانية للتحريك ام لا.

ويذكر المؤلف ان القومية العربية التي ترنم بها عبد الناصر لا تعني على السنة المسلمين غير الاسلام، فهي صنو له ومرادف وانه حتى مع اختفاء الاخوان المسلمين فلا يزال طعم الاضطهاد عالقا في حلوق القبط الذين يستشعرون روح الاخوان بغير جسدهم، ثم يذكر في موضع اخر ان القبط باقامتهم الروابط مع التيار الاساسي للمسيحية في العالم ومع تنمية انتماءاتهم الدولية يجعلون من الصعب على أي نظام مصري ان يهاجم كنيستهم بغير ان يتعرض هذا النظام لردود فعل قوية، وبقدر ماتهتم الحكومةالمصرية بالدعاية الخارجية يجب على الاقباط ان يهتمو بهذا السلاح الاحتياطي، فان خطبة واحدة تظهر شكاوى القبط في أي اجتماع دولي وتصطحب بالتغطية الصحفية المناسبة

(١) د. وليد عبد الحي، دور الموقع الجغرافي للاقليات في نجاح ميكانزم اللامركزية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد المزدوج ٣-٤، بغداد، ايلول - سبتمبر ١٩٨٩ ص ص ١٠٤- ١٠٥.

القادرة على جذب اهتمام عبد الناصر الى صيحات القبط في بلده[١] ويتضح من العبارات السابقة ان الهدف من الدعوة الى اقامة روابط بين الاقباط والعالم المسيحي هو قطع صلتهم بالتراث والثقافة العربية والارتباط بالثقافة اللاتينية وخلق حالة من التباعد والتناحر بين ابناء الشعب المصري عن طريق الترويج لفكرة وجود شخصية مميزة للأقباط داخل اطار المجتمع المصري الذي عاش منذ فترات موغلة في القدم في تلاحم واندماج.

وفي فترة الاستعمار الفرنسي لبلاد المغرب العربي عمل الاستعماريون على فرض حالة من التغريب الثقافي والاجتماعي على ابناءه، فشرعوا في التغلغل عبر خلق حالة من الصراع بين العرب والبربر واصطناع ما سمى بالمسالة البربرية هدفها فصل البربر عن العرب وادماجهم في البيئة الفرنسية وتوثيق اللغة البربرية بحروف لاتينية ومنعهم من تعلم اللغة العربية، فمنطق السياسة الفرنسية باتجاه مستعمراتها قائم بالأساس على الثقافة (culture) ونشر اللغة الفرنسية وخلق تيار مفرنس داخل مستعمراتها منقطع الجذور بمجتمعه ومرتبط بالثقافة الفرنسية. فالرجل المفرنس الذي يستوعب اللغة والثقافة الفرنسية له فرصة ليحظى بالقبول في المدارس والدوائر الثقافية الفرنسية اكبر من نظيرة المتانكلز في الدوائر البريطانية، فمنطق السياسة الفرنسية القائم على الاستيعاب (assimilation) يقوم على ادعاء التفوق الثقافي اكثر مما يقوم على ادعاء التفوق العرقي، وكانت الحملات الفرنسية تلك ومازالت مدعومة بكتابات وابحاث ذات مظهر علمي خارجي تركز على انفصال البربر عرقيا ولغويا ودينيا وتاريخيا عن العرب[٢].

---

(١) طارق البشري، المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية، دار الوحدة، بيروت ١٩٨٢ ص ص ٦٩٨-٦٩٩.

(2) Ali mazrui , francophone nations & english speeking states , imperial ethnicity & African political formations.in: troth child & olonunsola.p.35

ولايخفى على القارئ الدور الذي مارسته بريطانيا والولايات المتحدة في استثمار المسالة الكردية في العراق بالضد من وحدته الوطنية حيث ثبت تورط بريطانيا والولايات المتحدة بتزويد المتمردين الاكراد بأنواع مختلفة من الاسلحة والمعدات والدعم السياسي منذ بداية تمردهم على الحكومات العراقية مطلع العشرينات من القرن المنصرم والى اليوم، والهدف كما هو واضح تحييد الدور السياسي للعراق في المنطقة العربية وبما يبعده عن دائرة التاثير في المصالح الغربية والامريكية في المنطقة العربية.

والتدخل على مستوى تحريك الاقليات لايقتصر تحديدا على الدول الكبرى وانما قد تحرك مشاعر الاقليات من قبل القوى الاقليمية المجاورة وتتجسد هذه الحقيقة في العديد من التدخلات التي قامت بها قوى اقليمية كالتدخل الهندي المساند للاقلية البلوشية في الباكستان والرامي الى تجزئة الاخيرة واضعافها بتغذية الصراعات الاثنية فيها لاجل تحقيق هدفها المتمثل باحتواء الباكستان وتقييد سياستها الخارجية وتحديد طموحاتها الاقليمية.

ودور اثيوبيا مع كل من تشاد واوغندا في دعم متمردي جنوبي السودان في مراحل معينة وتدخل السنغال لتحريك زنزج موريتانيا، وتدخل الهند في سيريلانكا، وتركيا في قبرص.كما وتقدم لنا ايران مثالا اخر على الدور الاقليمي في اثارة مشاكل الاقليات لدى البلدان المجاورة وغيرها وهذا ما يتوضح في دعمها المستمر لحركة التمرد في شمالي العراق والتدخلات الايرانية لاثارة النزعة الطائفية في اقطار الخليج العربي[١] والواقع ان التدخل الخارجي لتحريك الاقليات لايمكن ان يتم الا في مناخ داخلي تسوده حالة من التوتر في العلاقة بين الجماعات الاثنية مبني على اساس التمييز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

---

(١) د. دهام محمد العزاوي، المسالة الكردية في العراق والدور الايراني، نشرة اوراق اسيوية، العدد ٢٠، السنة الاولى، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد اكتوبر ١٩٩٩.

وغياب التنمية المتوازنة، اذ ان حد الصراعات غالبا ما تزداد عندما تكون التنمية غير متكافئة وعندما تتخلف بعض الجماعات او الاقليات عن غيرها في التنمية الوطنية الشاملة، وتتفاقم هذه الصراعات في اوقات الانكماش الاقتصادي عندما تتعرض بعض الجماعات للحرمان باكثر مما يتعرض غيرها، وعندما يتجلى التخلف بارتفاع معدل البطالة يؤدي هذا غالبا الى قلاقل بين الشبان العاطلين الذين كثيرا ماينصرف احباطهم وغضبهم الى صراع اثني غير عقلاني.

وغالبا ما تثير الصراعات الاثنية هذه امكانية التدخل الاجنبي من جانب الدول التي ينتمي مواطنوها الى نفس المجموعة الاثنية التي تنتمي اليها الاقلية في البلد الذي نشب فيه الصراع ذلك ان تحول الطموحات الاقليمية الى مطالب مشتركة للاقليات للاتحاد مع امتداداتها الاثنية في الدول الاخرى سيسهل الى حد كبير من التدخل الخارجي(١) وعلى العموم يمكن حاليا ملاحظة عدد من المشكلات الداخلية التي تقف في مقدمة العوامل المشجعة على التدخل الخارجي لتحريك الاقليات:

١- مشاكل التمييز الاثني، حيث تخضع بعض الجماعات للتمييز الاجتماعي اوالاستغلال او التعصب والكراهية، سواء من قبل النخب الحاكمة او من قبل جماعة الاغلبية.

٢- تجاهل او انكار التعددية الاثنية، وهو ما يتمثل في فرض القيود او التعتيم على الهوية الدينية واللغوية والثقافية وهي الحالات التي تنطبق عليها احكام المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣- اكتساب الاقلية لمركز مهيمن تحافظ عليه بوسائل غير ديمقراطية او من خلال التهميش الفعلي للاغلبية كما كان حاصلا في جنوب افريقيا

(1) R.l. harry, ethnic minorities in Australia foreign policy , world review:vol.21,no.april,1982.p.61.

حتى عام ١٩٩٤، او كما هو اليوم في سيطرة جماعة التغرين الصغيرة على مقاليد الحكم في اثيوبيا على حساب الجماعات الكبيرة مثل الامهرة وغيرها وسيطرة الاقلية المسيحية على الاغلبية المسلمة في ارتيريا ونايجيريا والتوتسي على الهوتو في رواندا وغيرها.

٤- الجهود التي تبذلها الجماعات التي تعيش على نحو مترابط من اجل الحصول على درجة معينة من الاستقلال الذاتي، حيثما تكون هناك مقاومة لهذه الجهود من قبل الحكومة المركزية ويمكن لهذه المنازعات ان تصبح عنيفة جدا عندما تحاول مجموعة اثنية معينة ان تطرد الجماعات الاثنية الاخرى التي تعيش في المنطقة نفسها، كما في حملات التطهير العرقي التي مارسها الاقلية الصربية ضد المسلمين في البوسنة والهرسك او اقليم كوسوفو او في عمليات الطرد الجماعي التي مارسها اكراد العراق في مدينة كركوك ضد السكان الاخرين من العرب والتركمان بعد سقوط نظام صدام حسين في ابريل/نيسان ٢٠٠٣ بهدف السيطرة على المدينة المهمة استراتيجيا والغنية اقتصاديا.

٥- الحركات الانفصالية التي تسعى الى فصل جزء من اراضي دولة ما عن تلك الدولة، لكي تصبح كيانا مستقلا او لكي تدمج في دولة اخرى (الدولة الام) وهذه هي اكثر الحالات صعوبة، ففي بعض الحالات يكون للشعب المعني حق مبرر في تقرير مصيره الا انه في العديد من الحالات الاخرى تكون المطالبات بتقرير المصير من وجهة القانون الدولي مشكوكا فيها الى حد بعيد[1]. ومن امثلة ذلك حركة التاميل في سيريلانكا وجبهة تحرير ميندناو في الفلبين، وحركة التحرير الكشميرية في الهند. ومن الملاحظ ان المنازعات في اطار الفقرتين

---

(١) اسبيورن ايده، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

الاخيرتين تعدان من اشد انواع المنازعات الداخلية المفضية الى التدخل الخارجي الذي يصل في احيان كثيرة الى حد التدخل العلني لدعم الحركات المنادية بالاستقلال الذاتي او الانشطة الانفصالية الباحثة عن الانشطار وتكوين دولة مستقلة

ومن هذا المنطلق لا يمكن اغفال حقيقة ان بعض زعامات الاقليات المعارضة سرعان ما تنحدر الى هاوية التشبث بالدعم الخارجي ولعدة اسباب اهمها ان هذا الدعم يمنحها مركزا اقوى من مركزها السابق ويدخلها في لعبة السياسة الدولية التي على خطورتها وعقباتها المهلكة ترضي عقدة النقص التي تعاني منها تلك القيادات او الزعامات. وعليه فان الاقلية (المتذمرة) او بعض قادتها يمكن ان تكون احدى معوقات الوحدة الوطنية والسياسة الخارجية لدولة المقر.

ومادمنا نتحدث عن الاثر السلبي الذي تخلقه الاقليات على الوحدة الوطنية والامن الوطني وما ينطوي عليه من مخاطر التدخل الاجنبي فان من الضروري ان يتساءل المحلل للبعد الامني لظاهرة الاقليات عن من الذي يوظف الاخر ويستخدمه، هل هي دولة المقر التي تطوع الانتماء السابق للأقليات لدواعي امنها القومي؟ ام ان هذه الاقليات ذاتها هي التي تطوع السياسة الخارجية لدولة المقر نزولا على متطلبات انتماءها الذي لاينفصم بدولة الاصل؟ تساؤل تجيب عليه تجارب الدول الاوربية مع الاقلية اليهودية والتي يظل موقفها من سياسات الدول التي يقيم بها اليهود رهنا بدرجة توافقها مع مصلحة الدولة الصهيونية التي تستقطب انتمائهم على اختلاف لغاتهم واصولهم، وعلى هذا فان علاقة اسرائيل بالاقليات اليهودية في العالم تعتبر وكما وصفها بن غوريون علاقة حياة او موت.

وانطلاقا من هذه النظرة فان اسرائيل ترى ان مثل هذه العلاقة تعطيها من وجهة نظرها حق فرض سياسات تدخلية اولتزامات قومية على يهود العالم من غير رعاياها باعتبارها تمثل وطنهم القومي ولذا فهم لايتمتعون بالحقوق في وطنهم

القومي (اسرائيل) فحسب بل عليهم التزامات قومية في مواجهته بان يقدموا اليها دعمهم المالي والسياسي والادبي والدعائي والعسكري بدون شروط او تحفظات وعلى اساس ماتزعمه من مسؤليتها عن كل يهود العالم تبرر اسرائيل تدخلاتها المستمرة في شؤون العديد من دول العالم. ولخيرا ونحن في اطار اثر التدخل الدولي في تحريك الاقليات علينا ان نعرج على توضيح الدور الاسرائيلي في تحريك الاقليات والجماعات المتعايشة في المجتمعات العربية، والقاء الضوء على الاستراتيجية الصهيونية الرامية الى تفتيت المجتمعات العربية وتحويلها الى دويلات طائفية ومذهبية متناحرة وضرب الرابطة والانتماء القوميين وابراز مكانة اسرائيل في المنطقة بحكم تمتعها بتفوق تسليحي وتكنولوجي.

ونشير هنا الى المشاريع التفتيتية التي ظهرت في مراحل متعددة. فهذا بريجنسكي مستشار الامن القومي الامريكي يلمح في كتابه (بين جيلين) الى السياسة الاسرائيلية التي يفترض ان تتبع لتفتيت الدول الواقعة في الشرق الاوسط، فيشير الى ان الشرق الاوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة يجمعها اطار اقليمي، فسكان مصر ومناطق شرق البحر المتوسط غير عرب.

اما داخل سوريا فهم عرب وعلى هذا فسوف يكون هناك شرق اوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة على اساس مبدا الدولة – الامة أي (الدولة الاثنية) تتحول الى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها اطار اقليمي (كونفدرالي) وهذا سيسمح للكانتون الاسرائيلي ان يعيش في المنطقة بعد ان تصفى فكرة القومية العربية[١] وهذا يعني ان الانتماء الطائفي ينبغي ان يلغي الانتماء القومي من اجل اثبات صحة النظرية الصهيونية القائمة على عدم اندماج اليهود في المجتمعات الاخرى ومن ثم الوصول الى النتيجة القائلة بعدم التعايش

---

(١) د. حسام محمد الوطن العربي من التجزئة الى التفتيت في المخطط الصهيوني، مجلة الباحث العربي، العدد ٣، ١٩٨٧ ص ص ٣٠-٣١.

والاندماج بين الطوائف وضرورة وجود كيان خاص لكل طائفة، الامـر الـذي يكسب اسرائيل مشروعيتها الايدلوجية.

وتماشيا مع الاستراتيجية الصهيونية الرامية الى تفتيت المنطقـة العربيـة وجعلها تعيش في صراع عرقي وطائفي وديني لزيح النقاب في مطلع ثمانينـات القرن المنصرم عن استراتيجية اسرائيل التي كشف عنها الكاتـب الاسـرائيلي اسرائيل شاحاك، ومما جاء في مفرداتها ان تقسيم لبنان لخمسة اجزاء يعتبر بداية اولى لجميع الوطن العربي بما فيه مصر وسوريا والعراق والجزيرة العربية. ان تقسيم سوريا والعراق الى عدة طوائف عرقية او دينية مثل لبنان هـو الهـدف الاساس لإسرائيل على الجبهة الشرقية للفترة البعيـدة، كمـا ان تقـسيم القـوة العسكرية لهذه الدول هو الهدف الاساسي لاسرائيل في الفترة القريبـة، ستقـسم سوريا حسب طبيعتها وقومياتها الى عدة دول مثل لبنان في الوقت الحاضر حيث ستقام دولة شيعية – علوية في الساحل وفي منطقة حلب دويلة سنية وفي دمشق دويلة سنية اخرى معادية لجارتها في الشمال (حلب) وكذلك الـدروز سـيقيمون دولتهم في الجولان او حوران، اوفي شمال الاردن، وستعتبر هذه الدولة الضمان من اجل السلام في المنطقة للفترة البعيدة، وهذا الحدث هو ضمن امكانياتنا اليوم.

اما العراق الغني بالنفط من جهة والممزق داخليا من جهة اخـرى هـو المرشح الاكيد للأهداف الاسرائيلية ويعتبر تقسيمه اكثر اهمية بالنسبة لنـا مـن تقسيم سوريا اذ ان العراق اقوى من سوريا وعلى المدى القريـب فـان القـوة العراقية هي مكمن التهديد الاكبر لاسرائيل.

ان حربا بين العراق وسوريا او بين العراق وايـران سـتمزق العـراق وستؤدي الى نهايته قبل ان يستطيع تنظيم صراع واسع النطـاق ضـدنا، كـل صراع أو مواجهة بين العراق ستساعدنا في فترة قصيرة المدى وستقرب الهدف النهائي في تقسيم العراق الى عدة دول صغيرة مثل سوريا ولبنان.

ان تقسيم العراق الى مناطق بالاعتماد على الاسس الطائفية والقومية كما حدث في سوريا في فترة الحكم العثماني شيء وارد ويمكن تحقيقه وان ثلاث دول او اكثر ستخلق حول اهم ثلاث مدن موجودة في البصرة وبغداد والموصل، وستفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن المناطق السنية والكردية في الشمال[1] وفي ظل الصراع الطائفي المستعر اليوم في العراق فان اسرائيل تلعب دورا مؤثرا في تاجيج الفتنة الطائفية والقومية في العراق، حيث ثبت تورط اسرائيل في الكثير من اعمال القتل والتهجير للعلماء العراقيين وتفجير المساجد والحسينيات وتدريب ميليشيات متخصصة بتهجير السنة من المناطق الشيعية والسكان الشيعة من المناطق السنية، فضلا عن سرقة الاثار وتهريب النفط وغيرها من الاعمال التي تزيد الفوضى في العراق وتدفع الى تقسيمه في نهاية الامر، ويعد الصراع الطائفي المتاجج اليوم في العالم العربي والاسلامي بين السنة والشيعة من اهم الفرص المتاحة لاسرائيل لاحداث مزيد من الاختراق للجسد العربي، حيث يلاحظ الاهتمام الاسرائيلي بدعم هذا الخلاف عبر اسنادها لبعض النظم العربية المعارضة لايران فضلا عن تقديم الدعم المالي والمعنوي للكثير من الدراسات والندوات التي تبحث في الاسلام كدين والعالم الاسلامي ككتلة سياسية وثقافية موحدة وعلى النحو الذي يظهر هذا العالم بشكل مفكك ومشتت القدرات ويمكن ان نشير هنا الى مؤتمر هرتسيليا السابع الذي عقده المركز الاسرائيلي العابر للتخصصات في فبراير شباط ٢٠٠٧، والذي استضاف المستشرق الامريكي المعروف برنارد لويس في محاضرة عن العالم الاسلامي، فبعد ان اكد لويس ان المسلمون لازالوا يقبعون في مرحلة ماقبل الحملة الفرنسية على مصر، اكد ان الصراع السني الشيعي المتاجج الان في العالم الاسلامي مهم

---

(١) باسيل يوسف، حقوق الانسان ومواجهة مخططات التفتيت الطائفي للمشرق العربي، محاضرة القيت في مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ١٩٩٣/٩/٢٨ ص ص ٦-٧.

جدا كما كان الصراع الكاثوليكي البروتستانتي مهما في حينه مؤكدا ان المذاهب في العالم الاسلامي تحولت الى سمات رديفة للهويات القومية في المشرق، مما يعني ان العنف والمواجهة والصراع ستكون سمة الشرق في المرحلة المقبلة حسب تصورات لويس[١] وعموما فان ما يطرح من تصورات وافكار ودراسات تفتيتية في الكيان الصهيوني يجد تطبيقه مباشرة في استراتيجيات وسياسات عملية تهيء لها كل اشكال الدعم المالي والمعنوي، فمنذ تاسيسه عام ١٩٤٨، تبنى الكيان الصهيوني ما يسميه سياسة دعم الجماعات والاقليات المهشة في العالم العربي مثل البربر والاكراد والاقباط، وفي مطلع السبعينيات والتسعينيات من القرن المنصرم ظهرت الكثير من الدعوات لان يقوم الكيان الصهيوني بواجبه اتجاه دعم الاقليات التي تعيش تحت (الاحتلال العربي)، فقد كتب مردخاي نسيان في مجلة نتيف في ٧/اغسطس/١٩٩٦ مطالبا باعادة رسم خارطة المنطقة العربية وبما يضمن حصول بعض الاقليات على حقوقها. وقد سمى مجموعة الاقليات التي يقول انها تشارك اسرائيل في الهم وهي مستعدة للتعامل مع اسرائيل مما يحتم على الاخيرة الاستجابة لهذا التعاون، وقد تحدث بوضوح عن مؤتمر عقد في واشنطن لترتيب مثل ذلك التعاون[٢].

ومن مخططات التفتيت هذه يتجلى لنا وبوضوح ان الدول المعادية لم تعد تكتفي بتقسيم المنطقة العربية وانما غايتها الاساسية الان هو تجزئة التجزئة بحكم توفر العديد من المتغيرات في الواقع العربي، من بينها النمو المتزايد لما اصبح يطلق عليه اليوم تعبير الطائفية السياسية وهي اعتبار علاقة الفرد بدولته علاقة غير مباشرة تتكون من خلال انتماءه الطائفي وليس من خلال انتماءه الوطني.

---

(١) د. حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٧٦ ص ٢٣٧.

(٢) د. محمود صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٣ ص ١٣٤.

لقد اصبحت الطائفية السياسية تنطوي في وقتنا الراهن على الغاء المواطنة التي تربط الانسان بوطنه بحيث ينظر الانسان الى وطنه من المنظور الضيق لطائفته في الوقت الذي ينبغي على المواطن ان ينظر الى طائفته من منظرو وطنه الاشمل، وهو مايجعل بالنتيجة الولاء للطائفة اهم من الولاء للوطن، وتكمن الخطورة هنا بارتباط تلك الطوائف بدول خارجية.

والامثلة التي يقدمها الواقع العربي متعددة، الا ان الواقع العراقي واللبناني هو المثال الناصع على تغلغل الطائفية السياسية في التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمع الاحتلال الامريكي للعراق في نيسان ابريل تغلغلت الطائفية السياسية الى مفاصل الدولة العراقية واصبحت المحرك الاساسي لكل اشكال الحراك الاجتماعي والسياسي. ورغم ان البعض يعزو هذه الطائفية الى سياسات الاحتلال وامارساته التخريبية في الجسد العراقي الا ان مما يؤسف له ان الاثار السياسية والنفسية والاجتماعية لهذه الطائفية ستبقى لفترة طويلة لمابعد الاحتلال وهي تحتاج الى ممارسات وسياسات وطنية ترتفع بقيمة بالهوية العراقية وبمفهوم المواطنة على نحو يجعلها من الثوابت التي يجتمع عليها العراقيون بكل نحلهم وطوائفهم ز اما المجتمع اللبناني فتبدو فيه الصورة اكثر ضبابية ، حيث تحظى فيه الطائفية السياسية بشرعية دستورية، حيث يعترف الدستور اللبناني بسبعة عشرطائفة تمارس حقوقها السياسية والاجتماعية دون أي قيود تذكر.

والطائفية في لبنان هي المحرك لكل تصرف رسمي وشعبي والمبرر له في الوقت نفسه، وتطلع الافراد للاشتغال في السياسة لاتسانده الاعتبارات الشخصية او الحزبية بقدر مايسانده الانتماء الطائفي والنفوذ الديني للفرد ومركز طائفته الدينية وماضيها وجذورها والمساندة الداخلية والخارجية التي تحظى بها. ويتميز المجتمع اللبناني بان كل مافيه يحمل المواطن على الاعتزاز بطائفته والتمسك بها والانتماء اليها باكثر مما يفعل مع وطنه، فالكثير من شباب لبنان ينشؤون وهم مدركين بان

مستقبلهم السياسي فيما اذا ارادو امتهان السياسة سيكون مبنيا علـــى المحاصـــصة الطائفية فالمسلم يدرك مسبقا انه ومهما كانت قابلياته السياسية فانه لايتجاوز بهـــا مايسمح به لطائفته نسبة ٥، ٢٠ % من المقاعد البرلمانية ورئاسة الوزارة اذا كان سنيا ونسبة ٥، ١٨% من البرلمان ورئاسة مجلس النواب ان كـــان مـــن الـــشيعة ونسبة ٥، ٦ % من المقاعد البرلمانية ان كان من الدروز[١]، وهذه التجربة لم تعد مقتصرة على لبنان كما ذكرنا وانما تسعى الولايات المتحدة الـــى تكريـــسها فـــي المجتمع العراقي بعد احتلالها له في ابريل – نيسان ٢٠٠٣، فإنـــشاؤها لمجلـــس الحكم الانتقالي وللحكومات العراقية المتعاقبة على اساس مذهبي وعرقي يعد دليلا واضحا على ما يمكن ان تلعبه القوى الخارجية مـــن دور فـــي تمزيـــق النـــسيج الاجتماعي والسياسي للقوى الفاعلة في النظام الاقليمي العربي.

وهكذا يبدو ان العوامل الموضوعية الذاتيـــة الموجـــودة فـــي المجتمـــع والمتمثلة بالانقسامات ذات الطابع الاثني وقيام علاقات على اساس انتساب الفرد لاقلية او طائفة معينة بدل الانتماء للوطن بالمنظور الشامل، ووجود حالـــة مـــن الصراع والمنافسة بين الجماعات الوطنية تفصح عن ميول ونزعات اســـتقلالية لدى بعضها، هي كلها من العوامل المساعدة على التـــدخل الخـــارجي لاثـــارة الاقليات وتحويلها الى قنوات مساعدة للتدخل. فتلك الصراعات جاءت مـــن دون ادنى شك لتزيد من فرص القوى التدخلية الراغبة في اعادة نفوذها وهيمنتها الى دول الجنوب ولتعطي لتدخلها مصداقية جديدة بذريعة وجود انتهاكـــات لحقـــوق الانسان وانكار لحقوق بعض الاقليات.

---

(١) د. نيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

الفصل الرابع
الأقليات في المواثيق الدولية

أولا- نشوء الأيدولوجيات العنصرية:

بالرغم من ورود نصوص المساواة في المعاملة بين المواطنين في الدساتير الوطنية وإعلانات الحقوق الداخلية، الا ان التمييز الموجه ضد أبناء الاقليات قد بقي يمارس في دول كثيرة اما بصورة سافرة او مستترة ومن قبل أنظمة سياسية تاتي في مقدمتها تلك النظم العنصرية التي جعلت من مبدا التمييز العنصري سياسة ثابتة لها. وتستند النظم العنصرية في تقرير سياساتها الى حجج تفسر ان التمييز بين الأجناس قائم بالأساس على وجود اختلافات بيولوجية وعوامل وراثية، وان العناصر والمجموعات البشرية لا تملك مزايا وقدرات متساوية فهنالك أجناس راقية ومتفوقة وأخرى منحطة ومتخلفة[1] ومن الواضح ان الإقرار بالأيدولوجية العنصرية يهدف بالأساس الى إضفاء نوع من الشرعية على سياسات بعض النظم العنصرية للترويج لأفكارها الشوفينية المتعصبة والدفاع عن تسلطها الاستعماري الذي تمارسه ضد بعض الجماعات الاثنية.

وتعود انطلاقة هذه الأيدولوجية الى بدايات الاندفاع الاستعماري للقوى الاوربية للسيطرة على قارات العالم، حيث استخدم المبرر العنصري لإضفاء الشرعية على سياسات التسلط اللاإنسانية التي مارستها القوى الأوربية في فرض سيطرتها على الكثير من الشعوب والأمم المختلفة، واستترت الأطماع الأوربية وراء الشعار الذي يقول بان ما حدث كان جزءا من رسالة الرجل الأبيض في

---

(١) د. سعاد الشرقاوي، منع التمييز وحماية الاقليات في المواثيق الدولية والاقليمية، موسوعة حقوق الانسان،المجلد الثاني، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٨ ص ٣١١

تحضير هذه الأجناس البدائية المتخلفة والعمل على الارتقاء بها الى مستوى لائق من المدنية والتقدم الإنساني[1] ولقد اثبت حشد من كبار علماء الأجناس والأنثروبولوجيا خطأ الدعوات العنصرية بتأكيدهم على الطبيعة البشرية الواحدة والقدرات المتساوية لكافة الأجناس. وفي هذا يقول سيدني هوك وهو أحد المتخصصين في الطبيعة الإنسانية، ان مبدأ المساواة الإنسانية ليس وصفا لحقيقة متعلقة بطبيعة الناس الجسدية او الفكرية. انه بالأحرى إرشاد وسياسة للعلاقات الإنسانية وكذلك سياسة المساواة بين الناس جميعا والاهتمام بأمورهم حسب حاجاتهم الفردية، انه سياسة تقدم للناس كافة فرصا متساوية لتحقيق أقصى ما لديهم من طاقات كافية، وتقديم كل الإسهامات التي تسمح بها إمكاناتهم.[2] وقد حرص الإعلان بشان العنصر والتحيز العنصري الذي اعتمدته اليونسكو عام ١٩٦٧ الى تأكيد مبدأ المساواة الإنسانية فجاء فيه ان جميع الناس الذين يعيشون اليوم ينتمون الى جنس واحد وينحدرون من سلالة واحدة، وان المعرفة الحالية بعلم الأحياء لا تسمح ان ننسب الإنجازات الحضارية والثقافية الى اختلاف في القدرة العنصرية. ان التفاوت في المنجزات بين الشعوب المختلفة ينبغي ان ينسب الى تاريخها الثقافي ويبدو ان شعوب العالم اليوم تملك قدرات متساوية لبلوغ اعلى مستوى من المدنية، كذلك جاء في ديباجة الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله الصادرة في كانون الاول- نوفمبر ١٩٦٥ ان أي مذهب للتفوق القائم على التفرقة العنصرية مذهب خاطئ علميا ومشجوب أدبيا وظالم وخطر اجتماعيا، وبأنه لا يوجد أي مبرر نظري او عملي للتمييز العنصري في أي مكان[3].

---

(1) F.S. northdge & M.D.donelan , international disputes , op.cit.p.158

(٢) اشيلي مونتاغيو، الدحض العلمي لأسطورة التفوق العرقي، ترجمة المقدم احمد حسن بسام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط٢، ١٩٨١ ص١١٦.

(٣) انظر ديباجة الاتفاقية في: بهي الدين حسن ومحمد السيد سعيد، حقوقنا الان وليس غدا: المواثيق الاساسية لحقوق الانسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة ٢٠٠٣ ص٢١١.

ولايفوتنا هنا ان نشير الى ان الاديان السماوية لاسيما المسيحية والاسلامية قد حثت كذلك على اعمال مبدأي العدل والمساوة بين البشر بغض النضر عن اللون والعرق واللغة. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ ﴾ [الحجرات: ١٣].

مما تقدم يتضح ان مشكلة العنصرية والتمييز العنصري لا تستند الى عوامل بيولوجية وراثية بقدر ما هي مشكلة تكمن وراتها عواملها ودوافعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي ليست كما يبدو مشكلة حديثة وانما لها جذورها التاريخية الموغلة في القدم. فقد بدات بشكل عام بنظام الرق في الفترات التاريخية البعيدة ثم تحولت الى شكل الاضطهاد الموجه للاقليات في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حين انتهى الأمر الى نشوء الأنظمة العنصرية القائمة على التمييز والفصل العنصري كالنظم الفاشستية المندثرة وممارسات النظم السياسية البيضاء في كل من اسرائيل والولايات المتحدة ازاء الجماعات الاخرى سواء من سكان البلاد الأصليين كما هو حاصل ضد العرب في فلسطين المحتلة والهنود الحمر في الولايات المتحدة او ضد المواطنين من اصول غير بيضاء من المهاجرين والوافدين الى امريكا مثل الزنوج والمكسيكيين والعرب المسلمين والآسيويين وغيرهم. ولو عدنا قليلا الى الوراء لوجدنا ان انعدام المساواة وشيوع نظام الرق والمحاولات الهادفة الى إلغاءه كانت من الأسباب الدافعة لقيام العديد من الثورات التاريخية المهمة كالثورة الامريكية ١٧٧٦ والثورة الفرنسية ١٧٨٩ وما تبعها من انتفاضات شعبية كالحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١ – ١٨٦٥ التي كانت بمثابة الإيذان بانتهاء عصر العبودية والاضطهاد الرسمي او النظري في أمريكا بإبرازها للتعديلات الدستورية التي حرمت الاستعباد والعمل القسري. ففي سنة ١٨٦٨ على سبيل المثال صدر

التعديل الدستوري الرابع عشر الذي أقر عدم أحقية أية ولاية أمريكيـة بوضـع قانون ينتقص من المزايا والحصانات التي يتمتع بها مواطنو الولايات المتحـدة، ولا يحق لأية ولاية ان تحرم شخصا من الحياة او الحريـة او الممتلكـات دون تطبيق القانون تطبيقا كاملا. ولكن من الملاحظ ان هذه النصوص الدستورية لـم تشفع لإلغاء التمييز العنصري من الناحية الواقعية، فالمحكمة العليـا الأمريكيـة أخذت تفسر القوانين وفي كثير من الأحيان تفسيرا كيفيا كرس مظاهر التمييـز العنصري وجعله أحد واجهات السياسة الأمريكيـة، ففـي إحـدى المحاكمـات الصادرة عام ١٨٩٦على سبيل المثال قررت المحكمة ان قانون الولايـة الـذي يتطلب من السكك الحديدية ان توفر على قدم المساواة ولكـن بـشكل منفـصل تسهيلات للمواطنين البيض والزنوج لا يعتبر خرقا لشرط المساواة المنـصوص عليه في الدستور[١] وقد عرف هذا المبدأ فيمـا بعـد بمبـدأ متـساوون ولكـن منفصلون، وهو مبدا خبيث ظاهره المساواة وباطنه تكريس التمييز. وفي الفترات التاريخية اللاحقة اصبحت حملات التصفية والإبادة الجماعية من بين الوسـائل الفعالة التي تستخدمها بعض النظم العنصرية كحلول جذرية لمـشاكل اقلياتهـا، ويبرز مثال المانيا النازية في ثلاثينيات القرن العشرين كمثال بارز على بشاعة الحلول اللا انسانية التي أقدمت عليها الحكومة النازية في حل مشكلة الاقليـات القاطنة في أراضيها والتي اقترنت بتنفيذ سياسات الطرد والتهجيـر الجمـاعي بإخلاء المناطق التي تقطنها الاقليات غير الالمانية واعادة توطينها بالاقليات ذات الأصول الألمانية بعد تسهيل عودتها من الدول المجاورة[٢]

ولقد ترتب على اعتناق سياسة الابارتهيد (apartheid) من قبل الحكومة المركزية البيضاء السابقة في جنوب افريقيا صدور مئات القوانين والتـشريعات

(١) د. سعاد الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٣.

(2) R.j.wrising , protection of ethnic minorities , newyok , pergamon press 1981 p. 12.

التي كرست التفرقة العنصرية وعمقت من الهوة التي تفصل بين مختلف الجماعات الاثنية، ومن ذلك على سبيل المثال ان السكان في جنوب افريقيا قسموا الى اربع مجموعات عنصرية هي البيض والبانتو والملونون والاسيويون. وتتحدد الحقوق المدنية لكل فرد بحسب انتماءه الاثني كما اصدر البر لمان في حينه تشريعا حظر بموجبه التزاوج بين افراد هذه المجموعات المختلفة وذلك صيانة لما يسمى بالنقاء العرقي(١).

وازاء حالات الاضطهاد والقسر وعدم المساواة التي تعرضت لها الاقليات على يد النظم العنصرية والفاشية في المراحل التاريخية الماضية، كان لابد من العمل على إيجاد أسس وقواعد تؤمن على المستوى الدولي الحماية اللازمة لهذه الاقليات وتوفر ضمانات لحسن معاملتها على قدم المساواة مع الأغلبية، وتمنع تعرضها لحملات القمع والإبادة على أيدي الحكومات العنصرية.

والملاحظ ان الدعوة الى إقامة نظام حماية دولية مقنن خاص بالاقليات لم يظهر الا بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد ان أسفرت نتائجها عن انهيار الإمبراطوريات الكبرى (النمسا والمجر والدولة العثمانية) وإدماج الملايين من شعوبها في الدول الاوربية لاسيما التي ظهرت حديثا، فتضاعفت مساحات دول وتقلصت مساحات دول اخرى، وبعثت دول من جديد مثل بولنده ويوغسلافيا، فكان امرا متوقعا ان تظهر مشاكل الاقليات داخل اوربا لتهدد الاستقرار السياسي الهش الذي بدا يتكون بعد انتهاء الحرب. ولا جل معالجة هذه الاوضاع الطارئة أوجد نظام حماية الاقليات في ظل عصبة الامم في الوقت الذي ترك امر الحماية الدولية قبل هذا التاريخ الى مبادرات التدخل الفردية التي كانت تقوم بها دولة ما في شؤون أخرى لحماية رعاياها من الاضطهاد الذي يتعرضون له، او صيغة

---

(١) ضاري رشيد السامرائي، الفصل والتمييز العنصري في القانون الدولي العام، دار الرشيد للطباعة، بغداد ١٩٨٣ ص ٥٨.

المعاهدات الثنائية التي كانت تعقدها الدول الاوربية مع بعضها الاخر بين فترة واخرى لتوفير أجواء الحماية الملائمة لرعاياها او صيغة المؤتمرات الدولية التي اقرت بموجبها الدول الاوربية إجراءات مشتركة لحماية اقلياتها، وهو ما شكل بداية لتطور اهتمام المجتمع الدولي بامر الحماية الدولية للاقليات والجماعات الاثنية.

ثانيا – بدايات الحماية الدولية للاقليات:

لا نتجنى على الحقيقة اذا ما قلنا ان امر الحماية الدولية للاقليات في الفترة السابقة على الحرب العالمية الاولى قد اقترن بجوانب كثيرة منه بالمحاولات التدخلية التي بذلتها العديد من الدول الاوربية لاسيما البروتستانتية لحماية اقلياتها الدينية من الاضطهاد الذي لحق بها في المجتمعات الكاثوليكية، والذي اصبحت ذات اهمية متزايدة على اثر التطورات التي طرات على وضع الكنسية الكاثوليكية منذ القرن السادس عشر. وقد شهد القرن السابع عشر توقيع الدول الاوربية لمعاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي كفلت الحرية الدينية للجميع.

وقد تطور الاهتمام الدولي بحماية الاقليات وبوتائر متصاعدة بعقد العديد من المعاهدات الدولية منذ القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر مثل معاهدة كوتشيك كينارجي ١٧٧٤ ومعاهدة برلين ١٨٧٨ التي اوردت نصوصا لحماية الاقليات الدينية والقومية.[١] ثم جاءت اتفاقية فينا ١٨١٥ لتؤطر الاهتمام الدولي بحماية حقوق الاقليات ببعض النصوص الخاصة بالحرية الدينية والمساواة السياسية، وان شاب تلك الاتفاقية بعض القصور سواء بعدم الاشارة

---

(١) د. احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة، القاهرة ٢٠٠١ ص ص ٣٤-٤٠.

الى الحقوق الثقافية والقومية التي تحرص عليها الاقليات او بعدم الاهتمام باقامة نظام لتوقيع العقوبات على الدول المخالفة يلزمها باحترام توقيعاتهـا وعممـت اتفاقية برلين ١٨٧٨ الالتزامات الخاصة با لاقليات على الدول المنـسلخة عـن الدولة العثمانية في ذلك الوقت وهي بلغاريا ورومانيا وصربيا والجبل الاسـود والزمتها بضرورة المساواة في المعاملة بين سائر رعاياها من الاقليات الدينيـة ومنع كل اعتداء عليها[١] ليس هذا فحسب بل ان بعض الاتفاقيات الدوليـة قـد اتجهت الى ماهو اكثر من ضمان الحقوق والحريات، فنصت على منح بعـض الاقليات نوعا من الاستقلال الذاتي وحق التمثيل النيـابي وتـشكيل التنظيمـات الوطنية الخاصة كما كان شان الحقوق الممنوحة للاقليات البولندية فـي المـادة الاولى للإعلان الختامي لمؤتمر فينا وبعض الاقليات الاخـرى قبـل الحـرب العالمية الاولى.

واذا كانت الاتفاقيات الدولية السالفة الذكر، سواء التي عرفت بطابعها الثنائي او الجماعي، قد عدت صيغة توفيقية اجمعت عليها الدول الاوربية لتوفير قدر من الالتزامات لحماية الاقليات. لاسيما الدينية، فان العرف الدولي (الأوربي) قد عرف- طريقة اخرى للحماية عكفت الدول الاوربية على ممارستها وباستمرار في ظـل سيادة مفهوم القوة في العلاقات الدولية آنذاك، وغياب الرادع التنظيمي الدولي، فقد جرى العرف على قيام بعض الدول الاوربية في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى تحت ذرائع شتى منها الدفاع عن الحقوق المنتهكة لبعض الاقليات التـي تشكل امتدادا اثنيا للدولة المتدخلة (دولة الاصل)، وبحجة ان الدولة المتدخل فـي شؤونها لم تضمن لهذه الاقليات الحماية اللازمة وفقا لقوانينها، او كان ابناؤها محل معاملة سيئة او اعتداء غير مبرر ولم تقم السلطات الوطنية بحمايتهم او أنـصافهم

---

(١) محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة ط٢ ١٩٧٢ ص ١٨٥.

من قبل القضاء في البلد الأجنبي وهو ما اصبح يعرف فيما بعد بالتدخل الإنساني لإنقاذ المضطهدين، وعلى هذا الاساس سعت الدول الاوربية باستمرار للتدخل في شؤون الدولة العثمانية مستثمرة ضعف وهزال هذه الدولة تحت ذريعة حماية الاقليات المسيحية المتواجدة بين ظهرا نية هذه الدولة المريضة او السائرة نحو الزوال، بينما كانت الغاية الأساسية تتمثل في طمع الدول الاوربية في استعادة المناطق الاوربية التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية كاليونان وصربيا وبلغاريا على أساس مساعدة سكانها المسيحيين.

وهكذا مثلت الدولة العثمانية ساحة تسابق تبارت عليها الدول الاوربية، كل تسعى لتحقيق ماربها الخاصة، فلم يلبث القرن التاسع عشر ان يطل حتى اخذت فرنسا تشدد ضغوطها للحصول على حق حماية المسيحيين الأوربيين الكاثوليك المتعايشين في الدولة العثمانية، ليس هذا فحسب وانما أخذت توسع من نطاق حمايتها ليشمل بالممارسة مسيحيي الشرق وبخاصة الموارنة في لبنان في ١٨٠٦، وكذا الحال فعلت روسيا في اواخر القرن الثامن عشر بتدخلها لحماية المسيحيين الأرثوذكس، اما إيطاليا فقد اعلنت حمايتها على الروم الكاثوليك[1].

والامر الذي ينبغي ان يذكر في هذا الصدد هو ان التدخل لحماية الاقليات لم يكن مقصورا على تدخل الدول الاوربية في شؤون بعضها البعض او في شؤون الدولة العثمانية، بل ظهر ايضا من خلال التدخلات الامريكية المستمرة في شؤون دول امريكا اللاتينية وامريكا الوسطى والكاريبي، فقد استخدمت الولايات المتحدة قواتها للتدخل عشرات المرات تحت دعوى حماية رعاياها الذين يتعرضون للإرهاب.

وكانت اهم هذه الحالات هي التدخل في كوبا عام ١٨٩٨ حيث اعلن الرئيس

---

(1) A.h.hourani, minorities in the arab world, London , oxford university press 1947 p.p 23-24

الامريكي انذاك ان الولايات المتحدة مدينة لرعاياها في كوبا بتقديم المساعدة لهم لحماية وتامين حياتهم وحماية املاكهم التي لا تستطيع الحكومة الكوبية ان تقدمها لهم الى حين انقضاء الظروف التي تحرمهم من الحرية القانونية وفي الوقت نفسه قامت الولايات المتحدة مع بريطانيا بالتدخل في بيرو عام ١٩١١ بحجة وقف المذابح التي يتعرض لها السكان الاصليون من الهنود الحمر في منطقة بوتامايو في اعالي الامازون، في الوقت الذي يدرك الكثيرون ان الولايات المتحدة لم تبني نفسها الا على أنقاض وأشلاء السكان الاصليون لأمريكا من الهنود الحمر الذين تمت أبادتهم واستبعادهم من شتى نواحي الحياة الامريكية.

والواقع ان إباحة الحق في التدخل تحت دعاوى حماية الاقليات والجماعات والجاليات، كان محل خلاف فقهي بين أساتذة القانون الدولي التقليدي، فقد أجاز بعضهم ما اتفق على تسميته بحق التدخل للدفاع عن الإنسانية في حالة اضطهاد دولة ما لرعاياها او رعايا غيرها، واعتدائها على حياتهم او أموالهم او حرياتهم، مستندين في ذلك على ان الدول لديها واجب عام يفرض عليها ان تعمل متضامنة على منع الإخلال بما تقضي به قواعد العرف الدولي ومبادئ الإنسانية من احترام الفرد وحريته ايا كانت جنسيته او اصله او ديانته، وان تدخلها في مثل هذه الحالة التي نحن بصددها ما هو الا أداء لواجبها. وبالرغم من التبرير المقدم وفي الحد الأدنى من الموضوعية لايمكن للمرء ان يعترف بان هذا النوع من التدخل الذي استخدم لأغراض سياسية وعلى فترات متقطعة وفي ظروف تحكمها العلاقات الثنائية بين الدولة التي تقوم بأعمال التدخل والدولة الاخرى التي تتبعها الاقلية المضطهدة، او بالأحرى مدى سيطرة الأولى على الثانية وتأثيرها السياسي عليها ونفوذها لدى الاقليات الموجودة بها، يعد حماية حقيقة او دولية للاقليات بصفة عامة ودائمة خاصة وان التدخل ينشا بمحض رغبة الدول الحامية وتقديرها وفي

غياب أي التزام تعاقدي دولي في القيام بواجب الحماية الدائمة[١] فضلا عن ان مثل هذا التدخل هو مساس باستقلال الدولة وحريتها في معاملة رعاياها، ذلك ان حالات الاضطهاد والمعاملة التمييزية لدولة ما ضد رعاياها وان كان يتعارض مع المبادئ والمثل الإنسانية، الا انه لا يمس حقوق الدول الأخرى ولا يعرضها للانكشاف والضرر ومن هنا فان التدخل يكون غير مقبول او مسوغ مالم يكن ذلك مخولا لها بمقتضى معاهدة او اتفاق خاص.

ثالثا – الاقليات في عهد العصبة:

بانهيار ألمانيا وتفكك الإمبراطوريات الكبرى، انتهت حقبة الحرب العالمية الاولى، وبدات حقبة جديدة من العلاقات بين الشركاء المنتصرين، فتمت عملية اقتسام العالم وفق صيغ جديدة أخذت بالحسبان مصالح الدول االمنتصرة، وعلى انقاض الإمبراطوريات المهزومة ظهرت دول جديدة، لاسيما في شرق أوربا والبلقان، واسفر التكوين السكاني للدول الناشئة عن ظهور اقليات متعددة ذات طابع ديني ولغوي وقومي، حيث كان ربع سكان بولنده حسب التحديد الجديد لها من اقليات غير بولندية، بعضها ألماني او يهودي اوربي، ويتصف بعضها بالعداء للأغلبية البولندية، ويكثر من عرض شكاواه وتذمراته على عصبة الامم، وتشكلت تشيكوسلوفاكيا من التشيك والسلوفاك على ما بينما من ود مفقود، وتكونت يوغسلافيا من عدة قوميات مثل الصرب والكروات والمسلمون البوشناق، وضمت إيطاليا تريستا اليها، وانضمت ترانسلفانيا الى رومانيا وازاء هذا التنوع الكبير الناجم عن الوضع الجديد، كان من ألمتوقع ان تواجه اوربا كما

(١) د. عز الدين فودة، حقوق الانسان في التاريخ وضماناتها الدولية، دار الكاتب العربي للنشر، القاهرة ١٩٦٨ ص ٩٨-٩٩

هائلا من المشاكل الاثنية المحتملة، ولاجل تلافي الوقوع في شراك المشاكل تلك، سعت الدول الأوربية الى إيجاد نظام الحماية الخاص بالاقليات والذي قنن بسلسلة من المعاهدات الدولية التي عقدت في ظل عصبة الامم بعد عام ١٩١٩.

وقد لعب مؤتمر الصلح في باريس الذي اعقب الحرب العالمية الاولى دورا بالغ الأهمية في التخفيف من حدة الآثار الناجمة عن الأوضاع الجديدة بإقراره البدايات الاولى لنظام الحماية الدولية، فقد أيد المؤتمر على سبيل المثال الاقتراح اليوناني القاضي بان تكون دول البلقان على استعداد لتهجير عناصر اقلياتها الاثنية طواعية الى دولهم الاصلية وطبقا لنظرية الدولة القومية، وهو يعد من بين المقترحات المهمة التي قدمت في المؤتمر لحل مشاكل الاقليات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الاولى وقد وقعت اليونان مع بلغاريا في هذا الشان اتفاقية نويلي عام ١٩١٩ للهجرة المتبادلة للاقليات والجماعات القاطنة في اراضي كل منها[1].

كما وقعت مع تركيا ايضا وبعد فترة قصيرة معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ لتبادل مسلمي اليونان ومسيحيي تركيا الأرثوذكس. وسجلت هذه المعاهده نهاية النزاع الاثني بين الدولتين ومهدت السبيل امام التعايش السلمي بينهما.

وقد اشترطت العصبة في بداية تكوينها على جميع الدول الجديدة وكشرط يتعلق عليه الاعتراف باستقلالها ضرورة التزامها بان تعطي جميع الاقليات الخاضعة لسلطانها معاملة متماثلة من الناحية القانونية والفعلية لتلك التي تمتع بها غالبية السكان فيها.

ومن الملاحظ ان هذا النظام قد ادمج في جميع المعاهدات التي أبرمت او فرضت على حكومات الدول الجديدة او الدول التي اتسع نطاق اقليمها كما في معاهدة فرساي مع المانيا عام ١٩١٩ ومعاهدة سان جيرمان مع حكومة النمسا

(1) Inis l. claud , national minorities an international problem ,op.cit, p. 12

في عام ١٩١٩، ومعاهدة سيفر عام ١٩٢٠ مع الدولة العثمانية، وقد تضمنت تلك المعاهدات نصوصا تؤمن للاقليات تمتعها الكامل بالحقوق السياسية وحرية ممارسة الشعائر الدينية والتعليم واستعمال اللغات الخاصة بها امام المحاكم القضائية وفي التعامل مع السلطة، حتى ان القبول في عضوية العصبة قد اصبح مرهونا بتثبيت الدول لهذه الحقوق واحترامها[١] وعلى العموم يمكن الاستخلاص بن نظام حماية الاقليات في ظل العصبة قد تالف من المصادر التالية:

١- ما نص عليه عهد العصبة في المادتين ٨٦ و٩٣.

٢- المعاهدات الخاصة بالاقليات والتي عقدت بالاستناد الى عهد العصبة والتي ابرمت بين الحلفاء وكل من النمسا وبلغاريا وتركيا في معاهدات سان جيرمان ١٩١٩ ومعاهدة نويلي ١٩١٩، ومعاهدة لوزان ١٩٢٠ على التوالي، ومعاهد باريس مع رومانيا عام ١٩١٩... الخ.

٣- النصوص التي تضمنتها المعاهدات الثنائية التي ابرمت بين بعض الدول في ظل العصبة ومنها معاهدة وبروتوكول برن وكارلسبارد في عام ١٩٢٠ بين النمسا وتشيكوسلوفاكيا، ومعاهدة انجورا بين فرنسا وتركيا في عام ١٩٢١، واتفاق جنيف المعقود في عام ١٩٢٢ بين المانيا وبولنده بشان الحقوق القومية والمواطنة وحماية الاقليات في سيليزيا العليا، وغيرها من الاتفاقيات الاخرى.

٤- التصريحات الانفرادية لبعض الدول عند انضمامها للعصبة والتي تعهدت بموجبها احترام حقوق الاقليات كالبانيا واستونيا وفنلندة والعراق...[٢].

---

(١) د. عبد العزيز محمد سرحان، حقوق الانسان في القانون الدولي،دراسة بين الشريعة الاسلامية والدساتير العربية، مطبعة جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٠ ص ٧٤.

(٢) ضاري رشيد السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠

ويبدو ان القاسم المشترك لكل هذه الوثائق والتصريحات هو اقرارها بضمان مساواة الاقلية مع الأغلبية امام القانون وكفالة الحرية الدينية لجميع سكان الاقاليم التي عقدت معها الاتفاقيات السابقة واستخدام لغاتها الخاصة واحترام عاداتها وتقاليدها وميراثها الحضاري.

ولاشك ان المقيم لنظام الحماية الدولية في عهد العصبة لا يمكن ان يغفل ان هذا النظام قد ارتقى بأسلوب حماية الاقليات ، فاصبح مجلس العصبة هو صاحب الشان في ضمان هذه الحماية التي كانت قبل الحرب العالمية الأولى خاضعة للتدخلات الفردية التي كانت تقوم بها الدول الأوربية الكبرى في شؤون الدول الصغرى والأضعف ، ألا انه يمكن القول ان نظام الحماية هذا قد شابه في ذات الوقت الكثير من الضعف والنقص ، فقد ادين وفشل بسبب عدم شمولية مداه حيث كان أوربي النطاق فضلا عن الطبيعة التقليدية لآلية تطبيقه وتنظيمه، إضافة لعدم دقته وامكانية إساءة استعماله.

فعلى الرغم من ان التزامات الدول الاوربية الكبرى لحماية الاقليات قد تم تضمينها في المعاهدات المتعددة الأطراف حين تعهدت تلك الدول وبموجب تلك المعاهدات بحماية الاقليات عن طريق التدخل ، إلا ان هذا التدخل قد بقي معتمدا على مبادرات فردية كانت تقوم بها هذه الدولة او تلك وفقا لمصالحها الخاصة ولم يكن قائما على تنظيم جماعي حقيقي.

لذا فقد اصبح للدول الأعضاء في هذا النظام فقط وبمحض رغبتها واختيارها وتقديرها السياسي للأمور الحق في ان تتبنى تظلمات الاقليات التي تحميها نصوص المعاهدات المشار اليها ، افرادا كانوا ام جماعات وان يقوموا بعرض النزاع بصددها على مجلس العصبة.

ومن المعروف ان الأسلوب الذي انتهجه مجلس العصبة بشان تسوية مثل هذه المنازعات كان في الغالب أسلوبا توفيقيا رضائيا لم يعالج المشكلات

المطروحة من الجذر، اذ كثيرا ما نكص المجلس على عقبيه في تادية هذه المهمة واحال النزاع الى التسوية عن طريق المفاوضات بين الطرفين المتنازعين[١].

وهكذا لم يكن المجلس قادرا على ممارسة دوره تماشيا مع اتفاقيات حماية الاقليات وفي حسم النزاع المعروض عليه بقرار منه يكون ملزما وقاطعا ، فكون المجلس ذو صبغة سياسية مهمته الأصلية للوساطة والتوفيق بصفة عامة ، لا يحول دون قيامه بالتحكيم في مثل هذه المنازعات متى كان أطراف النزاع قد ارتضوا بذلك مسبقا.

واخيرا فأن نظام حماية الاقليات في ظل العصبة كان يقصر الحماية على الاقليات داخل أوربا وحدها وعلى الدول المهزومة والدول التي نشأت بعد الحرب فيها ، اما الاقليات والجماعات في دول ومناطق العالم الاخرى ، فلم يشملها نظام الحماية المذكور ، الأمر الذي يمكن وصفه بأنه نظام قاري ليس الا.

رابعا- الاقليات في عهد الأمم المتحدة:

١- الأمم المتحدة ووثائق حقوق الإنسان:

على اثر حالات الفشل والإحباط التي رافقت التطبيقات العملية لنظام الحماية الخاص بالاقليات والذي أقيم في ظل العصبة وما سببه من ازدياد حالات التمييز والاضطهاد الموجه ضد أبناءها، إتجه الفقه الدولي بعد الحرب العالمية الثانية الى الاعتقاد بان الحماية الحقيقية لهذه الحقوق يجدر أن لا تنضم او ترعى كحقوق جماعية وانما كحقوق يتمتع بها جميع الأفراد دون تفرقة او تمييز قائم على أساس من الجنس او اللغة او الدين وذلك بتأسيس نظام عام وشامل وتوفير الضمانات القانونية والقضائية التي تضمن دوليا حقوق الإنسان وحرياته

---

(١) د. عزالدين فودة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

الأساسية، بعبارة أخرى ان الاهتمام لم يعد منصبا بعد الحرب العالمية الثانية على الاقليات فحسب وانما شمل الإنسان أينما وجد ومهما كان انتسابه العرقي او اللوني، فالإنسان هو محل الاهتمام بصورة عامة، اذ ان ما جرته الحرب العالمية الثانية من ارتهان لحقوق الإنسان لم يكن مقصورا على بلد دون اخر او جماعة دون اخرى او فرد دون سواه، ولهذا فالضرورة بدت ملحة لوضع نظام حماية دولية لحقوق الانسان اشمل واعم من نظام حماية الاقليات السابق، حيث رأي بصورة عامة ان مبدأي المساواة وعدم التمييز لكل فرد وبغض النظر عن انتماءه الاثني يغنيان عن حماية الاقليات بوصفها جماعات مستقلة.

وقد عبرت الامم المتحدة عن توجهها الجديد هذا عندما أكدت في بيان اصدرته في كانون الاول – ديسمبر عام ١٩٤٨ بان الجمعية العامة لا يمكن ان تكون غير مبالية اتجاه مصير الاقليات والجماعات المتعايشة في الكثير من دول العالم، الا انه من الصعب عليها ان تعتمد حلا موحدا لهذه المسالة المعقدة او الدقيقة والتي تنجم عن أوضاع خاصة بكل دولة تطرح فيها هذه القضية، فازدياد عدد الدول ذات التجانس الاثني المحدود بعد الحرب العالمية الثانية قد زاد من تعقيد مشكلة الاقليات على الصعيد الدولي حيث ان الكثير من هذه الدول لم تكن قادرة على الموافقة على تضمين أحكام بشان اقلياتها في اتفاقيات ذات نطاق عالمي، لانها لو حاولت تطبيق هذه الاحكام فقد تعرض وحدتها الوطنية للتمزق والتشرذم. وقد عالجت الامم المتحد في ميثاقها الصادر عام ١٩٤٥ وفي المواد (١، ١٣، ٥٥، ٥٦، ٦٢، ٦٨، ٧٦) مسالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وضرورة تمتعه بها دون تمييز قائم على أساس الجنس او اللغة او الدين.

فجاءت المادة الاولى منه وفي فقرتها الثالثة لتحث الدول جميعا على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا وبلا تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين.

وهو ما تم تأكيده كذلك في الفقرة الثالثة من المادة ٥٥ والتي نصت على ضرورة ان يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا ثم جاءت المادة ٧٦ من الميثاق في الفقرة الثالثة والخاصة بنظام الوصاية لتورد نصا مماثلا للنصوص السابقة، وبذلك فان حماية حقوق الإنسان بغض النظر عن انتماءه الاثني قد اصبحت من المقاصد الرئيسية التي تعهدت الأمم المتحد والدول في الميثاق بتحقيقها وكفالة احترامها فعلا. وقد عهد الميثاق في مادته السابعة الى عدة أجهزة رئيسة في الأمم المتحدة لتحقيق تلك المقاصد وهي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية بالإضافة إلى مجلس الأمن الذي يصبح مختصا اذا ما ترتب على إهدار حقوق الإنسان تهديد للسلم والأمن الدوليين(*).

(*) لاجل تنفيذ الالتزامات الواردة في الميثاق بشان تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الانسان وتحريم التمييز في المعاملة القانونية للجميع وبغض النظر عن كافة أشكال التمييز الاثني بين المواطنين، عهد الميثاق الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المادة ٦٨ منه تشكيل ما يراه مناسبا من اللجان لتنفيذ الالتزامات المترتبة على المنظمة الدولية في هذا الشان. وقد قام المجلس علم ١٩٤٦ بإنشاء لجنة حقوق الإنسان للتعامل مع اية قضية من قضايا حقوق الانسان. وبلغ عدد اعضاء الجنة ٥٣ عضوا يجتمعون سنويا لمدة خمسة اسابيع. وقد انشات لجنة حقوق الانسان ومنذ اول اجتماع لها عام ١٩٤٧ اللجنة فرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات، كانت الغاية من إنشاءها التوسع في ميدان حماية حقوق الانسان ومنع التمييز الموجه ضده من خلال قيامها بوضع الدراسات او تقديم التوصيات الى لجنة حقوق الانسان حول ضرورة تمتع الانسان بحقوقه وحرياته الاساسية دون تمييز، وضرورة توفير الحماية اللازمة للاقليات. حول ذلك انظر: عمرو الجويلي، الامم المتحدة وحقوق الانسان: تطور الاليات، السياسة الدولية، العدد ١١٧، تموز/ يوليو ١٩٩٤ ص ١٥٨. وكذلك:

- U.N & human rights , communications procedures , world campaign for human rights, fact sheet no.7,Geneva center for human rights, 1989 p.p 4-5

ولقد تكللت جهود الأمم المتحدة اللاحقة على صدور الميثاق بصدور الكثير من الوثائق الدولية المهمة والتي من أهمها في هذا الإطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في كانون الأول – ديسمبر ١٩٤٨ والذي عد حدثا تاريخيا ذو أهمية عميقة الأثر وواحد من الإنجازات الكبيرة للأمم المتحدة وقد وصف عدد من ممثلي الدول الإعلان وقت صدوره بانه قد اصبح يمثل (ماكنا كارتا)[*] لكل البشرية، حيث قورنت أهميته بالكثير من الإعلانات العالمية الصادرة في فترات تاريخية سابقة كإعلان الاستقلال الامريكي ١٧٧٦ ووثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادرة عن الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وقد توخي في الإعلان أصلا ان يكون بيانا للأهداف التي ينبغي للحكومات بلوغها، وعلى هذا النحو لم يشكل جزءا من القانون الدولي الملزم ويجري دائما الاستشهاد به في الجمعية العامة ومجلس الأمن والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وبالرغم من ان الإعلان قد جاء خاليا من الإشارة الصريحة الى حقوق الاقليات الا انه اعتبر مصدر الهام للكثير من الاتفاقيات الدولية التي صدرت في فترات لاحقة لاسيما تلك المتعلقة منها بمنع التمييز وتحقيق المساواة بين المواطنين[1] ولما كان عدم التمييز يعني بالضرورة تحقيق المساواة او تخفيف حدة الفروقات الاجتماعية الاقتصادية او الثقافية بين افراد الدولة سواء كانوا ينتمون الى الأغلبية او الأقلية فقد أشار الاعلان وفي معظم مواده الثلاثين الى ضرورة تحقيق المساواة وعدم التمييز بين المواطنين على اساس انتمائهم الاثني. وفي السنوات اللاحقة خطت الامم المتحدة خطوة مهمة في سبيل تعزيز حقوق

(*) الماجنا كارتا (magna carta) وقعه الملك جون سنة ١٢١٥ وسمي بالعهد الكبير، وبموجبه نال الشعب الانكليزي حقوقه التي لم يكن معترفا بها من قبل ملوك انكلترا، وقد مثل هذا العهد رمز لسيادة الدستور على الملك حيث تقرر في الماكنا كارتا حقوق للمواطنين وللشعب.

(١) انظر بهي الدين ومحمد السيد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧ ص ١٣٧.

المواطنين ومنع التمييز الموجه ضد بعضهم وتحقيق المساواة بينهم وبغض النظر عن أي شكل من أشكال التمايز حينما أصدرت الجمعية العامة في كـانون الأول – ديسمبر ١٩٦٠ إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة باعتبـاره حقا أساسيا من حقوق الإنسان وشرطا مسبقا لممارسته، وقد تم التأكيد على هـذا الحق في القرار رقم ٣٢/١٣٠ الذي أصدرته ا لجمعية العامة في ١٦ ديـسمبر ١٩٧٧ والذي جاء فيه ان الفصل العنصري وجميع أشكال التمييـز العنـصري والاستعمار والسيطرة الأجنبية والعدوان والتهديد به والمساس بالسيادة الوطنيـة والسلامة الإقليمية وكذلك رفض الإقرار بالحقوق الأساسية للشعوب بحقها فـي تقرير مصيرها وممارسة حق كل امة بسيادتها على ثرواتها مواردها الطبيعيـة تشكل بحد ذاتها انتهاكات فادحة وخطيرة لجميع حقـوق الإنـسان والحريـات الأساسية سواء للشعوب والأفراد[١]

وفي سبيل أن تتخذ الأمم المتحدة الخطوات الملائمة لتحويل المبادئ التـي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أحكام تقرر التزامات قانونية مـن جانب الدول المصدقة عليه، عملت على إصدار اتفاقيتين دوليتين هما الاتفاقيـة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والتي وافقت عليها الجمعية العامة وبالإجماع في عام ١٩٦٦. وتلتزم جميع الحكومات التي تصدق على هاتين الاتفاقيتين التزاما قانونيا بتطبيق كافة ما ورد فيهما من حقوق لاسيما تلك المتعلقة بمنع التمييز وتحقيق المـساواة والتـي تعتبر المادة (٢) من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة والمـادة (٢٧) من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية من أوضح النصوص القانونيـة فـي تاكيدها على تلك المساواة، لاسيما بالنسبة لجماعات الاقليات بوجه خاص حيـث

(1) U.N & human rights, a compilation of international instruments (second part , new York, 1993 ,p. 669

تتضمن المادة الثانية من الاتفاقية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعهد الدول الاطراف في الاتفاقية بان تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي وغير السياسي او الأصل القومي او الاجتماعي او الثروة او النسب او غير ذلك من الأسباب. اما المادة(٢٧) من الاتفاقية للحقوق المدنية والسياسية فقد أكدت على انه لايجوز انكار حق الأشخاص المنتمين الى اقليات عنصرية او دينية او لغوية قائمة في الاشتراك مع الأعضاء الآخرين من جماعتهم في التمتع بثقافتهم اوالاعلان عن ديانتهم[١] وهكذا يبدو ان الامم المتحدة قد تقدمت خطوة مهمة نحو جعل هاتين الاتفاقيتين اكثر فعالية من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لاسيما بعد ان حتمت على الدول الموقعة على هاتين الاتفاقيتين بضرورة التقيد بما ورد فيهما من نصوص تشجع على احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية وتمنع التمييز والتعسف الذي يلحق الضرر بتلك الحقوق والحريات.

٢- الأمم المتحدة واتفاقيات منع التمييز العنصري:

على الرغم من ان ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان لم ينطويا على اشارات صريحة لضمان حقوق الاقليات، الا ان تاكيدهما على وجوب احترام حقوق الانسان دون تمييز قائم على العرق او الجنس او اللون او الدين، يعكس اهتمام المنظمة الدولية بحماية حقوق الاقليات باعتبارها شكلا من اشكال مناهضة التمييز العنصري.ومن هذا المنطلق انصب اهتمام المنظمة الدولية على صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذه الحقوق والتي تحرم الممارسات التمييزية المفضية الى حملات القسر والإبادة الجماعية للاقليات والجماعات وتدعو الى تامين التدابير الملائمة لتحقيق التعايش السلمي بين ابناء

---

(١) انظر الاتفاقية في: بهي الدين حسن ومحمد السيد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

المجتمع الواحد وفي جميع أنحاء العالم، وقد مر اهتمام الأمم المتحدة بمنع التمييز العنصري بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: منع الإبادة الجماعية للجنس البشري (genocide)، وتتضمن الاتفاقيات التالية:

١- الاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس البشري:

وهي الاتفاقية المتعلقة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وقد كان للجرائم البشعة التي ارتكبها الألمان خلال الحرب العالمية الثانية وحملات التهجير القسري والإبادة والقتل الجماعي لابناء الاقليات الأثر الكبير في إقدام الجمعية العامة عام ١٩٤٦ لاتخاذ قرار استنكرت فيه تلك الجرائم التي تتعارض بمقتضى القانون الدولي مع روح الامم المتحدة وأهدافها، واعداد اتفاقية منع ومعاقبة جريمة ابادة الجنس البشري (genocide covenant) التي أقرتها في ٩/ ديسمبر ١٩٤٨ وأصبحت نافذة المفعول في ١٢/ يناير ١٩٥١ طبقا للمادة الثالثة عشرة. واستنادا للمادة الاولى من الاتفاقية تصادق الدول الأطراف فيها على ان الابادة الجماعية هي جريمة بمقتضى القانون الدولي سواء ارتكبت في ايام السلم او اثناء الحرب، وتتعهد بمنعها والمعاقبة عليها[١]

وقد عرفت الاتفاقية جريمة الابادة الجماعية عن طريق تعداد الاركان التي تتكون منها هذه الجريمة والموجهة نحو الافناء الكلي او الجزئي لجماعة قومية أو دينية معينة وهي:

أ. قتل اعضاء من الجماعة

ب. الحاق اذى جسدي وروحي خطير باعضاء من الجماعة

---

(١) انظر المادة الاولى والثانية والثالثة من الاتفاقية.

ج. اخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا او جزئيا

د. فرض تدابير تستهدف الحئول دون إنجاب الاطفال داخل الجماعة

هـ- نقل اطفال من الجماعة عنوة الى جماعة اخرى

وشددت الاتفاقية على معاقبة كل من يرتكب جريمة الابادة الجماعية او من يتآمر على ارتكابها او يقوم بالتحريض المباشر او العلني على ارتكابها سواء كانو حكاما دستوريين او موظفين عامين او افرادا ولضمان معاقبة هولاء ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف فيها بان تضع وفقا لاوضاعها الدستورية الخاصة النصوص القانونية العقابية التي تحرم القيام بمثل هذه الافعال وتعاقب القائمين بها ولكن من الملاحظ ان الاتفاقية قد اكتنفتها بعض العيوب والمآخذ ، فمما يعاب على الاتفاقية انها اغفلت مسألة ذات اهمية قصوى الا وهي عمليات الابادة الجماعية الناجمة عن ترحيل السكان الاصليين واستبدالهم بجماعات اخرى من المهاجرين او مع جماعة معينة من العودة الى موطنها الاصلي كما حدث ويحدث الان في فلسطين المحتلة حيث تمنع اسرائيل فلسطينيي الشتات من حق العودة وتضييق الخناق الاقتصادي والسياسي على فلسطينيي الداخل لاجبارهم على الرحيل عن ارضهم، او ما كان يجري في جنوب افريقيا قبل حصول الافارقة هناك على حقوقهم السياسية القانونية والتي توجت بتولي حزب المؤتمر الوطني بزعامة نيلسون مانديلا السلطة في مايو/ايار ١٩٩٤.

كما يؤخذ على الاتفاقية كذلك انها لم تتضمن النص على عرض الخلاف الناشئ بين دولتين فيما يتعلق بتفسير احكام الاتفاقية على محكمة العدل الدولية، مما يعني غياب الاختصاص القضائي الدولي والمسؤولية الدولية التي ينبغي ان تتحملها الدولة التي يرتكب موظفوها او مسئولوها جرائم الابادة فالعقاب على هذه الجريمة لا يزال من اختصاص المحاكم الوطنية في الدول التي يحمل المتهم

جنسيتها والقصور يكون في ان الكثير من هذه الدول سترفض او تتلكا في الموافقة على محاكمة مرتكب الجريمة س رعاياها او انها تصدر احكاما لا تتلاءم مع حجم الجرائم المرتكبة او انها سترفض تسليمه لمحاكمته امام محاكم احدى الدول الاخرى، ويقدم الكيان الصهيوني نموذجا للدولة المارقة على هذه الاتفاقية وغيرها اذ ان القصور الوارد في هذه الاتفاقية قد اعفى ذلك الكيان من المسؤولية الجنائية عن الكثير من المجازر التي ارتكبها المسؤولون الصهاينة بحق ابناء الشعب الفلسطيني ولعل اهمها مجازر دير ياسين وصبرا وشاتيلا ومجزرة المسجد الابراهيمي وبيت حانون فضلا عن الجدار العازل الذي بنته حكومة الإرهابي شارون لعزل وقتل الشعب الفلسطيني واستباحة مقدسا ته.

٢- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية:

تماشيا مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة في الاعوام ١٩٤٦ – ١٩٤٧ والخاصة بمعاقبة مجرمي الحرب العالمية الثانية، واستكمالا لما تم التاكيد عليه في اتفاقية منع ومعاقبة جريمة ابادة الجنس البشري ١٩٤٨ ولاجل وضع حد للانتهاكات الخطيرة وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية، ولان هذه الجرائم هي من اخطر الجرائم في القانون الدولي فقد قامت الجمعية العامة باقرار اتفاقية عدم تقادم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية في تشرين الثاني / نوفمبر١٩٦٨ وبدا نفاذها في نوفمبر ١٩٧٠ طبقا للمادة الثامنة من الاتفاقية. ومما جاء في الاتفاقية عدم جواز سريان أي تقادم على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية وبصرف النظر عن وقت ارتكابها سواء في زمن الحرب او السلم وقد تعهدت الدول الاطراف في الاتفاقية باتخاذ جميع التدابير الداخلية التشريعية او غير التشريعية لكي يصبح بالإمكان القيام وفقا للقانون الدولي بتسليم الاشخاص الذين يقومون بارتكاب اية جريمة من

تلك الجرائم سواء اكانوا من ممثلي سلطة الدولة او من موظفيها او مواطنيها.

ولكن مما يؤخذ على هذه الاتفاقية انها كانت انعكاس لاجواء الحرب الباردة بين القوتين العظميين وغياب النظرة الموضوعية لتطبيق احكامها على الكثير من السياسيين الذين ارتكبوا جرائم ضد الانسانية وخضوعها بالتالي لمعايير سياسية تتماشى مع مصالح القوى الدولية المهيمنة على الامم المتحدة ومما يؤسف له ان انتهاء الحرب الباردة لم يلغ تلك المعايير المزدوجة فرغم الدعوات الامريكية نحو الانفتاح والديمقراطية واحترام حقوق الانسان فان الولايات المتحدة مازالت تمارس سياسة الابادة والتدمير والقتل الجماعي ضد الكثير من شعوب العالم دون مسائلة او محاكمة في ظل فقدان التوازن الدولي وعدم مقدرة دول العالم الاخرى على الوقوف بوجه انفلات القوة الامريكية فالاعمال التي ارتكبها المسؤولون الامريكان في العراق وافغانستان والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء تضع أولئك المسؤولين في موقع المسئولية التي يترتب عليها وفقا للاتفاقية المشار اليها مثول المسؤولين الامريكان وكبار ضباطهم أمام محاكم جرائم حرب تحاسبهم على اعمالهم الوحشية في العراق وافغانستان والتي لايمكن ان توصف سوى كونها اعمال ابادة جماعية وجرائم ضد الانسانية والسؤال المطروح من هي الجهة الدولية المسؤولة اليوم عن توجيه اللوم والاتهام للمسؤولين الامريكان على جرائمهم تلك في ظل غياب الآليات الدولية النزيهة وفي ظل سياسة تكميم الأفواه التي تمارسها القوة العظمى حيال لامم المتحدة وحيال أي منظمة وشخصية دولية أخرى؟

المرحلة الثانية: تحريم ومحاربة التمييز والفعل العنصري، وتتضمن الاتفاقيات التالية:

١- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري:

في كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٥ صوتت الامم المتحدة بالاغلبية المطلقة على اتفاقية ازالة جميع اشكال التمييز العنصري وتهدف الاتفاقية الى تنفيذ البنود التي جاء بها اعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله والذي اصدرته الجمعية العامة في تشرين الثاني /يناير ١٩٦٣ والداعي الى تقنيين فكرة المساواة بين الاجناس وتحقيق المساواة الفعلية بين المجموعات الاثنية المتنوعة من خلال شجب جميع النعرات والدعوات والتنظيمات القائمة على الافكار او النظريات القائلة بتفوق أي عرق او جماعة من لون او اصل اثني واحد لتبرير او تعزيز أي شكل من اشكال التمييز. وقد جاءت الاتفاقية وفي مواد متعددة بالتزامات اوجبت على الدول الاطراف فيها التقيد بتنفيذها، لاسيما تلك المتعلقة بنبذ سياسات التمييز العنصري التي تقوم بها بعض النظم ذات الطبيعة العنصرية، فقد نصت الفقرة (١) من المادة الثانية من الاتفاقية على واجب عام للدول الاطراف بعدم اتيان أي عمل من اعمال التمييز العنصري ووضع حد لها واتباع سياسات ترمي للقضاء على التمييز العنصري وتطوير العلاقات فيما بين جميع الاجناس. كما نصت الفقرة (٢) من المادة الثانية على ضرورة اعتماد تدابير خاصة وملموسة لدعم هدف تحقيق المساواة بين الاعراق[1]، ويقوم ذلك على حقيقة انه لدى جميع الاطراف في الاتفاقية تقريبا اقليات او جماعات اثنية وبالتالي يجب ايلاء الاهتمام بالحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الاقليات بغية ضمان تحقيق تنميتها في هذه المجالات

(١) د. محمود شريف بسيوني واخرون، حقوق الانسان: الوثائق العالمية والاقليمية، دار العلم للملايين، بيروت، المجلد الاول، ١٩٨٨ ص ٥٨.

وعلى قدم المساواة مع عامة الناس.ووفقا للاتفاقية يعتبر كل نشر للافكار المبنية على التفوق العنصري او الكراهية العنصرية وكل تحريض على التمييز العنصري وكل عمل من اعمال العنف او تحريض على هذه الاعمال وكل مساعدة للنشاطات العنصرية جريمة يعاقب عليها القانون، ولذا فقد حثت الاتفاقية الدول الاطراف على منع نشر الافكار او النظريات الداعية لتفوق جماعة اثنية على اخرى واتخاذ التدابير الملائمة لمعاقبة كل من يذيع ويشجع الافكار العنصرية والعمل على تعزيز روح التفاهم والتسامح والتاخي بين جميع الاجناس[1]، ولبلوغ هذه الاهداف يتحتم على الدولة ان تكون مستعدة لاستخدام كل من اسلوبي القسر والا قناع؛ مستخدمة سلطة القانون للحظر والمعاقبة وكذلك وسيلة التربية والاعلام لتنوير الناس واقناعهم.

٢- الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها:

تم اعتماد هذه الاتفاقية في تشرين الثاني- نوفمبر- ١٩٧٣ وبدأ نفاذها في تموز -يوليو-١٩٧٦ وعدت من بين اهم الاتفاقيات التي تصدت بصورة مباشرة لظاهرة الفصل العنصري وحلقة متواصلة لسلسلة من الاتفاقيات التي هدفت الى منع التمييز وازالة كافة الحواجز الاثنية بين الاجناس ودمجها في قالب الجماعة الوطنية الواحدة ، وقد عرفت الاتفاقية جريمة الفصل العنصري racial segregation في المادة الثانية حينما حددت اركان تلك الجريمة بالافعال التالية:

١- حرمان عضو او اعضاء في فئة او فئات عنصرية من الحق في الحياة والحرية الشخصية بقتل اعضاء تلك الفئة او الحاق اذى بدني

---

(١) د. غازي الحسن، حقوق الانسان في القانون الوضعي والإسلامي مع التعرض للتشريعات القطرية، مطابع العهد، الدوحة ١٨٨٣، ص٢١٩.

اوعقلي باعضاء تلك الفئة والتعدي علـى حـريتهم او كـرامتهم او اخضاعهم للتعذيب والمعاملة القاسية ، او باعتقال اعضاء تلك الفئات بصورة تعسفية وسجنهم بصورة لاقانونية.

٢- اخضاع جماعة اثنية لظروف معيشية يقصد منها اهلاكهـا كليـا او جزئيا.

٣- اتخاذ تدابير تشريعية او غير تشريعية بهدف منع جماعة اثنيـة مـن المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للبلد.

٤- اتخاذ تدابير وسياسات تهدف الى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية بخلق معازل وعقبات تمنع اعضاء جماعة من الاختلاط مع باقي فئات المجتمع وحظر التزاوج بين الاشخاص المنتمين الى جماعات اثنيـة مختلفة ، ونزع ملكية العقارات المملوكة لافراد ينتمون لجماعات اثنية بعينها.

٥- استغلال جهد وعمل ابناء جماعة اثنية معينة من خـلال اخـضاعهم للعمل القسري واستغلالهم في الاجور[١].

وبموجب الاتفاقية تلتزم الدول الاطراف بأتخاذ تدابير تشريعية وقـضائية وادارية للقيام وفقا لمسئوليتها بتعقب الاشخاص المسؤولين عن ارتكاب جريمـة الفصل العنصري وتقديمهم للمحاكمة سواء أكانوا من رعايا الدولة نفسها ام مـن رعايا دولة اخرى.

---

(١) انظر المادة الثانية من الاتفاقية.

المرحلة الثالثة: إعلانات منع التمييز العنصري وتتضمن بعض الاتفاقيات التالية:

١- الاعلان بشان العنصر والتحيز العنصري:

تم اعتماد هذا الاعلان في المؤتمر العام لليونسكو في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨. ومما جاء فيه ان كل نظرية تنطوي على الزعم بان هذه او تلك من الجماعات هي بطبيعتها ارفع او ادنى من غيرها، موحية بان ذلك يمنح جماعات او اقليات حق التسلط او القضاء على من تفترضهم ادنى منها منزلة، او تؤسس احكاما قيمية على أي تغاير عنصري، هي نظرية لااساس لها من العلم ومناقضة للمبادئ الادبية والاخلاقية للانسانية[1].

٢- اعلان بشان القضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز القائمين على اساس الدين او المعتقد:

اعلنته الجمعية العامة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ وقد نص في مادته الرابعة على ضرورة ان تتخذ جميع الدول تدابير فعالة لمنع واستئصال أي تمييز على اساس الدين او المعتقد، والاعتراف بحقوق الانسان وحرياته الاساسية في جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي ممارستها والتمتع بها، وان تبذل جميع الدول ما في وسعها لسن التشريعات او الغائها حين يكون ذلك ضروريا للحيلولة دون أي تمييز من هذا النوع، ولاتخاذ جميع التدابير الملائمة لمكافحة التعصب القائم على اساس الدين او المعتقدات الاخرى في هذا الشان[2].

---

(١) انظر الفقرة (١) من المادة الثانية من الاعلان.

(٢) انظر نص الاعلان في الوثيقة المرقمة: e-cn. 4-sub.2-1987.

٣- تقييم جهود الامم المتحدة في حماية حقوق الانسان:

لاشك ان المثالب والعيوب التي سايرت نظام الحماية الدولية للاقليات في ظل عهد العصبة والمتمثلة في بروز عدم الاندماج والتجزئة وازدياد الشعور القومي والديني لدى الاقليات في معظم الاقاليم التي طالتها يد الحماية الدولية وانعكاس ذلك باثاره السلبية في خلق جو مشحون بالتوتر والقلق والتهديد للسلام، هي التي دفعت الامم المتحدة الى تبني نظام يتصف بالشمولية والعموم وياخذ بالحسبان حقوق الانسان الفرد اينما وجد وبغض النظر عن أي تمييز لاي سبب عنصري. فقد تفحصنا النصوص الواردة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات المتعلقة بمنع التمييز والفصل العنصري، وادركنا بوضوح تام ان موضوع حماية الاقليات قد تم استبعاده من نطاق الحماية الجديد وان الانسان الفرد داخل دولته وبغض النظر عن جنسه او لونه او لغته قد اصبح موضوعا من المواضيع التي عملت الامم المتحدة على توفير ضمانات الحماية الملائمة له ورعاية حقوقه وحرياته الاساسية بعدم العسف بها ومنع أي اعتداء او تجاوز عليها من قبل الاجهزة الحكومية او غيرها، فنظام الحماية الجديد قد تجاهل عن عمد التطرق الى موضوع الاقليات وحقوقها وحمايتها والضمانات التي ينبغي ان يتمتع بها افرادها على نحو مستقل كما حصل في عهد العصبة. فقد وجدت المنظمة الدولية ان التاكيد على مبدأي المساواة وعدم التمييز لكل فرد بغض النظر عن عرقه او لونه او لغته يغنيان عن حماية الاقليات بوصفها جماعات مستقلة.

ومن هذا المنطلق انبرت الامم المتحدة لاصدار العديد من الاتفاقيات التي حثت الدول لنبذ التمييز بين الأفراد وتحقيق المساواة وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا لبلا تمييز قائم على اساس اثني. وعند تتبعنا لمسيرة الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان ومنع التمييز، فانه لا يمكننا ان نتجاهل النجاح الذي حققته المنظمة الدولية في مجال مكافحة ظاهرة التمييز

والاستعلاء العنصري باصدارها للاتفاقيات السالفة الذكر والتي دعت الى منع التمييز والفصل العنصري وتحقيق العدالة والمساواة، كذلك اصدارها للكثير من الاعلانات والقرارات التي ادانت سياسات التمييز والتفرقة العنصرية التي انتهجتها بعض النظم العنصرية كنظام الاقلية البيضاء السابق في جنوب افريقيا والنظام العنصري في اسرائيل، حيث دعت هذه الاعلانات والقرارات تلك النظم الى التخلي عن سياسات التمييز العنصري والكف عن ممارسة سياسة الابادة الجماعية والتهجير والطرد الجماعي باعتبارها سياسات منافية لمبادئ الأمم المتحدة التي اعلنت منذ نشاتها ان من بين غاياتها القصوى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا دونما تمييز من أي نوع بذريعة العنصر او اللون او النسب او الاصل القومي او الاثني واستئصال كافة مظاهر العنصرية ووقف أي ازدهار لها. وعليه فقد تبين لنا ان الاشواط التي قطعتها الامم المتحدة في الجانب النظري كبيرة، ولكن في الوقت نفسه علينا ان لانفرط في التفاؤل، فمن الواضح ان جهود الامم المتحدة في تطبيق او تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة باحترام حقوق الانسان ومنع التمييز قد اعترضتها موانع كثيرة من الضروري الاشارة الى اهمها:

اولا – ان الامم المتحدة تتكون من مجموعة من الدول المالكة للسيادة ومما زادها تمسكا اعتمادها على نص شرعي في القانون الدولي هو الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة التي منعت التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي للدول.

وقد اعتبر مبدا عدم التدخل احد المبادئ الاساسية في الميثاق التي ارتبط بحقوق الدول من جهة وبالسلم والامن الدوليين من جهة ثانية، فلا يوجد في الميثاق ولا في عرف التصرف الدولي ما يسوغ للامم المتحدة حق التدخل لفرض إجراءات رقابة دولية تتعلق بحقوق الانسان او التدخل في الصراعات والحروب ذات الطابع الاثني، والكثير من الدول ان لم نقل جميعا تمتلك حساسية

مفرطة ازاء مناقشة اوضاع حقوق الانسان فيهـا، اذ تعتبرهـا مـن صـميم اختصاصها الداخلي، فالمجتمع الدولي لم يصل بعد الى درجة التكامل العـضوي بين وحداته على النحو الذي نراه في المجتمعات الداخلية، ولذا فمن العسير على هذا المجتمع ممثلا بالامم المتحدة ان يفرض على الدول احترام شـرعيته علـى النحو الذي نراه في النظم الوطنية، الامر الذي يجعل من مبـدا عـدم التـدخل والتمسك بمفهوم السيادة من الموانع التي تقف في وجه مساعي الامـم المتحـدة لتنفيذ بنود الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان ومنع التمييز ومن ثم إيجاد اليـات محددة لالزام الدول لتطبيق البنود الواردة في تلك الاتفاقيات.

ثانيا– التباين او التعارض الكبير في مواقف الدول الكبرى داخل اطار الامـم المتحدة حول معالجة مشكلات حقوق الانسان عموما، فالدول الأعضاء في المنظمة الدولية مشتتة بين نظم سياسية واقتصادية مختلفة اختلافا جوهريا على نحو يباعـد فيما بينها على فهم مشترك لما يعد او لايعد حقوقا للانسان، فقد ظهـر الاخـتلاف واضحا خلال فترة الحرب الباردة بين مجموعة الدول الغربية التي اتجهت الى تاكيد الحقوق المدنية والسياسية لحقوق الانسان (حرية الراي والتنقل والعقيدة..) واقـصاء اداء الدولة عن الحياة الاقتصادية الا بالقـدر المحـدود. وبـين مجموعـة الـدول الاشتراكية ومعها الكثير من دول العالم الثالث التي وجدت ان الحقوق الاقـصادية الاجتماعية لن تكون حاصلة من دون حضور الدولة في كل زاوية من حياة المجتمع وحاولت ان تعرف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تؤدي الى ان تفـرض التزاما على الدول الصناعية بان تعطي العون الا قتصادي لدول العالم الثالث[١].

وهكذا انبرت كل كتلة تدافع عن فلسفتها بـزعم ان نهجهـا هـو الاصـوب ومبادئها في حقوق الانسان هي الاقرب الى تحقيق العدالة والمساواة علـى صـعيد

---

(١) محمد فائق، حقوق الانسان بين الخصوصية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/يوليو ١٩٩٩.

العلاقات الدولية، لذلك لم يكن من المستغرب ان تتبنى الولايات المتحدة من الناحية الواقعية عملية الدفاع عن الفلسفة الغربية في ميدان حقوق الا نسان ومنذ عهد الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر وجعلتها احد ادوات سياستها الخارجية، حيث لم تتردد في تجميد علاقاتها الاقتصادية مع الدول التي لا تحترم حقوق الانسان بصورة كافية، فانطلقت ادارة الرئيس كارتر الى مسافات بعيدة في دبلوماسية حقوق الانسان فاضفت عليها مضامين جديدة ووظفتها في ساحات اضافية وعلقت عليها امالا كبيرة في مواجهة الاتحاد السوفيتي ومجموعته الاشتراكية ومعهم دول العالم الثالث والذي لم يكن يملك في هذا الاطار سوى سلاح الدفاع او التمسك بمفهوم عدم التدخل وتعضيد مفهوم السيادة، فاكد مرارا ان المسائل المتعلقة بحقوق الانسان لا يمكن ان تكون ذريعة للدول الغربية للتدخل في شؤون غيرها ما لم تقبل الدول المعنية بذلك، فاحترام حقوق الانسان فردا كان لم جماعة دون تمييز لاي سبب عنصري او اقتصادي او جغرافي واحترام للالتزامات المنبثقة عن المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ومنع التمييز، لا تكمن في الانصياع لما يقترن بها من من ضغط وابتزاز سياسي وإجراءات لتقييد السيادة، بقدر ما تكمن في قيام المخاطبين بهذه القواعد طواعية باحترامها وتنفيذها(١)، ومع هذا لم يكن مبدا حسن النية في تنفيذ تك الالتزامات قائما فكثير من النظم الدكتاتورية اتخذت من حق منع التدخل ستارا لتنفيذ الكثير من السياسات العنصرية ضد فئات كثيرة من ابناء شعبها دون ان يكون للامم المتحدة – في ظل اجواء الحرب الباردة المعقدة – قدرة على التصدي لتلك النظم ومنع انتهاكاتها المستمرة لحقوق الانسان.

وعلى الرغم من ان مبادئ حقوق الانسان هي ذات طابع انساني وحقوقي بحت، ويفترض ان تكون بعيدة عن دهاليز السياسة الدولية وانفاقها المظلمة، لا بل

---

(١) د. محمد سعيد الدقاق، حقوق الانسان في اطار منظمة الامم المتحدة، موسوعة حقوق الانسان، دار العلم للملايين، المجلد الثاني، بيروت ١٩٨٨ ص٥٩.

ينبغي ان توظف تلك السياسة في خدمة هذا الجانب من خلال العمل على خلق الظروف الدولية والاوضاع السياسية التي تساعد على تطمين حقوق الانسان وتشجيع احترامها، الا ان الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة استمرت في التعويل على استخدام حقوق الانسان كورقة ضغط سياسية ضد الاتحاد السوفيتي ومعسكره الاشتراكي ومعه دول العالم الثالث المختلفة ايدلوجيا مع الغرب حتى أفلحت بالنتيجة بوصول الرئيس غورباتشوف الى دفع الاتحاد السوفيتي لاتخاذ الكثير من الاجراءات التي تصب في المصلحة الامريكية واهمها فتح ابواب الهجرة امام اليهود السوفيت الى فلسطين المحتلة وعلى نحو يعزز القوة الديموغرافية لإسرائيل ويرجح كفتها في صراعها السياسي مع العرب.

لقد شكل عام ١٩٨٩، بداية عهد جديد في نظام العلاقات الدولية، ففي ذلك العام اعلن الاتحاد السوفيتي عن نهاية الحرب الباردة، مما هيا الواقع الدولي لتطورات مهمة لم تزخر بمثلها حقبة في التاريخ الحديث والمعاصر، والتصقت بتلك الاحداث الدعوات الى الديمقراطية وحقوق الانسان وارساء دعائم المجتمع المدني وحماية البيئة والتخلص من اسلحة التدمير الشامل ومحاربة الارهاب وبدت وكأنها مفردات لعصر جديد قادم. لقد وجد الغرب فرصته الكبيرة في استثمار الوضع الدولي الذي اعقب انتهاء فترة الحرب الباردة في الترويج لانتصار افكار الغرب في الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان، واخذ قادة الغرب وفي مقدمتهم الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش يبشرون بولادة نظام دولي جديد قائم على الحرية والتعددية والانفتاح مع الاخر ويحل محل الحرب الباردة ونظام توازن الرعب، وهو نظام من بين اهم ما يتميز به انفراد الغرب بقيادة المجتمع الدولي عبر السيطرة على الامم المتحدة واستخدامها كأداة ضبط لنظام العلاقات الدولية المقبل، فضلا عن السعي لاحياء دور مجلس الامن للسيطرة على المنظمة الدولية وعلى تفسير القانو ن الدولي بما يخدم المصالح الغربية دون السعي لتطوير المنظمة واستخدام الآليات التي كانت ضامرة في ظل الحرب الباردة والمنسجمة وأساسيات النظام السياسي والاقتصادي الغربي ،وفرضها على العالم، ومنها حقوق الإنسان واقتصاديات السوق والديمقراطية وحماية الاقليات.

الفصل الخامس

معالم التغيير في النظام الدولي

اولا- انهيار سوفيتي وانفراد امريكي:

مما لاشك فيه ان انهيار الاتحاد السوفيتي قد شكل انعطافة غير متوقعة تمثلت بالسرعة والمفاجئة التي أحدثها الانهيار لدولة عظمى امتلكت زمام المبادئة والتصرف في شؤون السياسة الدولية لفترة تخطت الأربعة عقود، ومما لاشك فيه كذلك ان الانهيار السوفيتي قد دفع إلى سيل جارف من الاحداث الدولية المتلاحقة التي خيمت بنتائجها وآثارها على غالبية دول العالم مما مهد السبيل لبروز واقع دولي جديد يكاد يكون مختلفا عما سبقه، اتفقت آراء الكثير من الكتاب والمحللين السياسيين على تسميته بالنظام الدولي الجديد. وقد تميز هذا الواقع بانقلاب كمي ونوعي في ميزان القوى العالمي ولم يؤدي هذا التحول الجذري الى إلغاء هيكلية القطبية الثنائية التي تميزت بها السياسة الدولية لمدة تجاوزت أربعة عقود فحسب وانما كذلك الى ان تتحرر السياسة الامريكية من ضغوط ذلك العالم الذي رسمت معالمه اتفاقية يالطا عام ١٩٤٥.[١]

وان تنفلت الى عالم جديد اخذت تمتلك القدرة والتصرف في رسم معالمه وفقا لمصالحها الخاصة.لقد تمكنت الولايات المتحدة ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من ريادة العالم الراسمالي الغربي بقوة اقتصادها المعتمد على البترول وحيوية المبادرة التي اندفعت بها الراسمالية الامريكية خارج حدودها والقدرة

---

(١) د. دهام محمد العزاوي، السياسة الدولية بين الانفراد الامريكي والتوازن الدولي المطلوب، اوراق امريكية، العدد ٢٩، السنة الثانية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد شباط – فبراير ٢٠٠٠.

العسكرية والاعلامية وطريقة الحياة الامريكية.

من جانب اخر ظهر الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الاولى كوريث للامبراطورية الروسية، وبرز بعد الحرب العالمية الثانية كدولة عظمى تسيدت العالم الشيوعي بأيدلوجيتها (الماركسية – اللينينية) وبقدراتها العسكرية الفتاكة، الا انها بقيت مثقلة بميراث امبراطوري يمتد في التاريخ بما يقارب ٣٠٠ عام، ولم يكن كافيا ان ياتي رجل مفكر من طراز لينين وسياسي متصلب مثل ستالين لكي يحولا الامبراطورية الروسية المتداعية الى دولة عظمى تتشكل من اتحاد شعوب وقوميات مختلفة في كل شيء الا في انتماءها الى الدولة السوفيتية الجديدة التي كانت حلم لينين الاول ان يجعل منها بودقة صهر (milting pot) لتلك الشعوب والقوميات، الا ان العبء الإمبراطوري قد بقي كما هو وبقي المركز يواصل سيطرته على الأطراف بصيغ وأساليب وصلت في أحيان كثيرة الى حد التعسف والقمع والاستبداد من خلال نظام مركزي متشدد وحياة سياسية غابت عنها كل معالم الحرية وحزب شيوعي ذو نزعة شمولية.

لقد كان سباق التسلح هو الوسيلة الفعالة التي اعتمدتها الولايات المتحدة لاستنزاف قدرات الاتحاد السوفيتي على مدى أربعين عاما حتى تفككت الدولة العظمى رغم انها امتلكت من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ما كان كافيا لتدمير العالم لعشرات المرات.

وبانهيار الاتحاد السوفيتي وزوال المعسكر الاشتراكي تخلصت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من أهم تحد واجه تطلعهم للريادة العالمية واصبح الطريق سالكا أمامها للانفراد في عملية صياغة وفرض القرار الدولي ومن ثم توظيف هذا الانفراد من اجل صياغة إطار جديد لنظام دولي يقول دعاته انه نظام تسود فيه الحرية والعدالة لجميع الشعوب ويهدف الى بناء قواعد العلاقات الدولية على أساس الديمقراطية واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان،

والسعي لتحرير الامم المتحدة من قيود الحرب الباردة والانطلاق بها نحو تحقيق الرؤية التاريخية لمؤسسيها، وستكون الحرية واحترام حقوق الإنسان ملاذا تحتمي في ظلها جميع شعوب العالم المنكوبة بالاستبداد والقهر والتعسف.(١)

من هنا فان هؤلاء الدعاة يرون بان على جميع الدول والحكومات ان تنسق سياساتها وتوجهاتها بما يتوافق وتوجهات هذا النظام.

فالنظام الدولي بصيغته الجديدة يقوم على حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش على المشاركة، وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة وتستند الى التشاور والعمل الجماعي وبخاصة من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، وتلك المشاركة يوحدها المبدأ وسيادة القانون ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات، وتهدف الى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام وتخفيض الاسلحة.(٢) ومع ذلك يدرك المرء ان هذه الأقوال ما هي إلا تبريرات منمقة لممارسات عملية ترمي بالمحصلة النهائية الى تهيئة الظروف الدولية لا عطاء دور ريادي ومهيمن للولايات المتحدة للتحكم بحركة الشعوب ونظمها السياسية وإجبارها على تبني المفاهيم والقيم الأمريكية- الغربية والمتمثلة باعتماد معايير التغيير السياسي والبناء الاقتصادي ذو الصبغة الغربية والمتمثل بالديمقراطية وحقوق الإنسان واعتماد آليات السوق وإلغاء دور الدولة وتحويل وظيفتها من دولة تدخلية الى دولة حارسة مهمتها حماية آليات السوق الغير ممركز او كما بدا يسمى الاقتصاد المخوصص وبالتالي عد تلك الإجراءات والتحولات قضايا ذات اهمية عالمية سوف تسعى الولايات المتحدة الى الزام الكثير من الدول للأخذ بها

---

(1) James mayall, non- intervention, self - determination and the new international order, international affairs, the royal institution of international studies Cambridge , university press, augest 1991, p. 6

(٢) د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، منشور في كتاب النظام الدولي الجديد: آراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢ ص ٢٠٦.

شرطا للحصول على الرضا والتأييد والقبول في المجتمع الدولي ومن ثم الحصول على المساعدات التقنية والاقتصادية اللازمة. لقد حدد لنا مؤتمر باريس للأمن والتعاون الأوربي المعقود في تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٩٠ وكذلك مؤتمر برلين في يونيو – حزيران ١٩٩١ التصورات التي يسعى الفكر الرأسمالي الغربي الى بنائها في الواقع الدولي المعاصر وأهمها هدم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الذي اقره ميثاق الأمم المتحدة وتكريس مبدأ التدخل من خلال التأكيد على أحقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في التدخل لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان والقوانين الدولية ، وقد ذهبت اتفاقية برلين الى مسافات بعيدة في تاكيد هذا الامر حينما أكدت على ضرورة وضع خطة لمنع حدوث الصدام المسلح داخل بعض الدول التي تتميز أوضاعها السياسية بالتوتر وعدم الاستقرار من خلال ارسال قوات دولية تاخذ على عاتقها التدخل لحفظ الأمن ووقف الصراعات واعمال العنف تحقيق الاستقرار دونما الحاجة الى موافقة الدول المعنية وهو ما يعد بلاشك تجاوزا واضحا لمفهوم السيادة فليس كل الدول تقبل بنزول قوات دولية على اراضيها، كما انه ليس كل عمل دولي يخضع لمعايير إنسانية بل ان كثيرا من التدخلات تحصل لاغراض سياسية وبالتالي فان التحفظ الذي تطرحه بعض الدول ان الحملات التي تشن عليها في ميدان حقوق الانسان تحمل في كثير من طياتها مقاصد سياسية ضد نظامها السياسي والقيمي ، إن ما ذكر أعلاه بات يبين ان البيئة الدولية المعاصرة قد أخذت تفرز اتجاهات على درجة عالية من الاهمية بدأت تأخذ طريقها الى الظهور بوصفها مبادئ أو قواعد دولية قابلة للتطبيق واهمها في هذا الاتجاه اعتبار انتهاكات حقوق الإنسان وتعرض بعض الجماعات والاقليات لعمليات تصفية وابعاد جريمة مخلة بأمن الإنسانية مما يعني ان على مجلس الامن ان يمارس صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق لاسيما عندما يتعلق الامر

بتعرض مجموعات عرقية ودينية لحالات تمييز واضطهاد علـى يـد النخـب الحاكمة او جماعة الاغلبية، ومن ثم الانتقال من مبدا عدم التدخل الى الحق فـي التدخل باعتماد مبدا التدخل الإنساني وجعله امرا ممكن التنفيذ عند وقوع حالات الاضطهاد والتمييز المشار اليها وان لايعد هذا المبدا تدخلا في الشؤون الداخلية للدول او انتهاك لسيادتها.

ومن الواضح ان هذه السياسة الجديدة والمتمثلة بسلاح حقـوق الانـسان ليست سوى نسخة جديدة ومعدلة لاستمرار إنهاك الخصوم وتصفية الحسابات مع بعض الجيوب خارج ما يسمى بالعالم الحر وبما يتناسب مـع تغيـر الظـروف لاسيما وان هذه السياسة التدخلية الجديدة تحقق للولايات المتحدة والدول الغربية هدفها الحقيقي والمتمثل بخلق الشقاقات وإثارة التناقضات لتدمير القـوة الذاتيـة وخلخلة الوحدة الوطنية للكثير من دول العالم دون كلف باهـضة كتلـك التـي تطرحها التدخلات العسكرية المباشرة.[١]

وهو ما يعني ان ضخامة ما وقع من أحداث في شموليتها وعمقها قد اثرت في موقع دول العالم الثالث على الساحة العالمية وجعلت دوله تنسحب الى موقع ادنى مما كانت عليه في ظل نظام ثنائية القطبية مما هيا الفرصة أمام الولايـات المتحدة لرسم واقع دولي أخذت فيه ملامح الدعوات الأمريكيـة لتبنـي صـيغ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الاقليات ومحاربة الإرهاب وحـق تقريـر المصير تأخذ طريقها الى الظهور باعتبارها ابرز سمات ذلك الواقع. ومن المهم التأكيد على ان تلك الدعوات تأتي في إطار رؤية جديدة اخـذ يتبناهـا بعـض الاستراتيجيين الأمريكان مثل بريجنسكي، والتي تدعو الى إعـادة فهـم وتقيـيم

---

(١) د. عبد الحسين شعبان، مدخل لثقافة حقوق الانسان في ظل التطور الدولي، منشور في عبد الحسين شعبان ولخرون: ثقافة حقوق الانسان، رابطة كاوا للثقافة الكردية، اربيل، العراق، ٢٠٠١ ص ٩.

الأحداث العالمية التي حصلت اثر انهيار الاتحاد السوفيتي بعد التسعينيات واعتبار السيطرة على الأرض وبروز مظاهر العزة القومية ومشاعر الحرمان الاثني محورا للنزاعات السياسية وجعل الجغرافيا السياسية ذات محور حاسم في الشؤون الدولية وهو ما يعني إعلاننا لموت استراتيجية الردع العسكري وسياسة الاحتواء السياسي والاقتصادي التي تبنتها الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة والانتقال الى استراتيجية الحرب الوقائية او الاستباقية او الضربة الاجهاضية.،

كما يعني إيذانا لحق الولايات المتحدة بالتصرف العسكري المنفرد لمعالجة الأحداث والأزمات قبل وقوعها وعلى النحو الذي لا يسمح بتهديد مصالح أمريكا وعظمتها، وقد شكلت استراتيجية الامن القومي التي اقرها الكونغرس عام ٢٠٠٢ والتي سميت كذلك عقيدة بوش أساسا مهما للرؤية الأمريكية الجديدة. حيث استندت تلك الاستراتيجية إلى عالمية المصالح والاهداف الأمريكية والتي تقتضي محاربة الإرهاب العالمي أينما وجد على الساحة العالمية ومنع تهديد الأصدقاء والحلفاء وإزالة أسلحة الدمار الشامل ومحاربة النظم المختلفة أيدلوجيا وتحفيز النمو الاقتصادي وفتح الأسواق الحرة وتشجيع الديمقراطية والعمل على تفكيك النزاعات العرقية، ووفق مبدأ (بالقوة العسكرية تفرض القيم الديمقراطية) أخذت هذه الاستراتيجية تتبلور منذ صعود الرئيس الأمريكي جورج بوش وتياره اليميني المحافظ الى الحكم حيث تم اعتمادها بشكل عملي بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتي أضافت بعدا جديدا وهو تحويل الاهتمام من النظم المتهمة بدعم الإرهاب الى الشعوب المشتبه في تفريخها للإرهاب[1]

ومن ثم السعي لتغيير ثقافات الشعوب عبر طرح سياسات لتغيير مناهج التعليم والتثقيف على نحو يتماشى مع الرؤية الامريكية، فضلا عن إباحة حق

---

(١) د. عبد المنعم سعيد، امريكا والعالم: الحرب الباردة وما بعدها، نهضة مصر للطباعة، القاهرة ٢٠٠٣، ص ص ٧٤– ٧٥.

التدخل لفض بعض النزاعات الإقليمية واعادة تفعيل مبدا حق تقرير المصير كما حصل في يوغسلافيا السابقة ومع شعوب البوسنة وكسوفا والبان مقدونيا وتيمور الشرقية واكردا العراق وجنوب السودان وغرب السودان (دار فور)، غيرها من النماذج.

ان خطورة السياسة الأمريكية والغربية المتعلقة بحقوق الانسان والتدخل الإنساني لحماية الاقليات تكمن في انها -وكما بينا انفا - لا تخضع في كثير منها لمعايير إنسانية، كما ان النتائج المترتبة عليها تكون ذات نتائج خطيرة على الوحدة الوطنية للكثير من البلدان التي تتميز بضعف الترابط بين وحداتها الاجتماعية، فمن شان تلك الدعوات والتدخلات أن تدغدغ امال ومشاعر الكثير من الاقليات، لاسيما تلك التي تعاني في بلدانها من حالات التمييز والمفاضلة ومن انعدام التوزيع العادل لنواتج التنمية المشوهة وغير المتوازنة مما يؤدي الى الانفجار الاثني بين الفئات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا في هذه الدول، الامر الذي يجعل من الأطروحة الأمريكية والغربية في موضوع حقوق الانسان منفذ نجاة لهذه الاقليات للتخلص من واقع التهميش الذي تعانيه وبالتالي يفسح المجال لهيمنة امريكية على الشعوب بحجة تمكينها من ممارسة حريتها.[1]

في حين يثبت الواقع ان تلك الدعوات لا تحمل في جنباتها سوى مقاصد تفتيتية حيال شعوب وبلدان العالم الثالث خاصة تلك التي كانت على علاقة وطيدة بالاتحاد السوفيتي السابق والتي لازال بعضها يحاول ان يتلمس شيئا من الاستقلال في سياسته الداخلية والخارجية يبتعد من خلالها عن محاولات الضغط والابتزاز الامريكي والغربي. ومن يتفحص واقع الكثير من دول العالم الثالث خلال السنوات التي اعقبت الانهيار السوفيتي يستطيع ان يدرك ان السياسة

---

(١) د. دهام محمد العزاوي، الولايات المتحدة وعولمة حقوق الانسان، نشرة اوراق امريكية، العدد ٢٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، شباط - فبراير ٢٠٠٠.

الامريكية في هذا الميدان اخذت تؤتي اكلها من خلال سيادة مظاهر الاحتراب والفوضى الداخلية وعدم الاستقرار التي أخذت تجتاح الكثير من دول الاتحاد السوفيتي السابقة ودول الاتحاد اليوغسلافي السابق (البوسنة، صربيا، كرواتيا) وكوسوفا ومقدونيا ومرورا بالاضطرابات العرقية في كشمير وباكستان وبورما والهند واندونوسيا وسيريلانكا والعراق وتركيا والسودان ورو انده وبوروندي وغيرها من الدول التي اجتاحتها موجة من القلاقل والاضطرابات الاثنية والتي تنبا لها الكثير من الكتاب بانها ستكون مصدرا للحروب في المستقبل.

ومن المفيد الاشارة الى ان مخاطر هذه المنازعات الاثنية تشتد وتتصاعد على المستوى الدولي حينما يتجاوز نشاط بعض الجماعات والاقليات نطاق دولتها الى طلب الدعم او التاييد من الدول المجاورة لاسيما تلك التي تشكل امتدادا اثنيا لها وعندما تنعكس نتائج الحرب الداخلية في نزوح موجات اللاجئين الى الدول المجاورة مما يشكل خطرا كبيرا على الأمن والسلم الدوليين ويظهر الحاجة الى تدخل المنظمات ولجان الإغاثة الدولية ومنظمات المجتمع المدني لإيجاد حل سياسي عقلاني ينهي النزاع ويحقق المصالحة الوطنية وفي ظروف الفوضى قد تجد بعض الدول الكبرى الفرصة لاثبات حضورها وفض النزاع على الطريقة التي ترغبها وبما يحقق مصالحها السياسية على حساب الاستقرار السياسي في البلد المعني.

وإزاء تصاعد موجة النزاعات والحروب الداخلية في كثير من دول العالم، تقف الولايات المتحدة وبعض القوى الغربية الكبرى في موقف العاجز أحيانا والمتفرج احيانا أخرى فلا تعنى بأمر التدخل لفض تلك النزاعات بسبب انتفاء مصالحها السياسية والاقتصادية احيانا او نتيجة لعدم اتفاقها على طريقة محددة، او بسبب اختلاف المصالح والرؤى الاستراتيجية ويلخص لنا شليسنجر وزير الطاقة الامريكي الاسبق وبنظرة متشائمة الوضع الدولي الراهن المليء

بالصراعات وبؤر التوتر والحروب الداخلية بتأكيده على ان استقرار العالم الذي تقوده الولايات المتحدة في الوقت الحاضر هو اقل مما كانت عليه ايام الحرب الباردة، فلقد كان الانتصار الأمريكي في تلك الحرب كبيرا، ولكن اذا ما سارت الولايات المتحدة اليوم الى ابعد من ذلك فان عليها ان تتذكر ان ذلك الانتصار هو مقدمة لكل المشاكل التي قد تحدث في العالم مستقبلا[1]. ولعل صدق ذلك التصريح قد تحقق فعلا ونحن نرى الكثير من مناطق العالم تغرق في واقع الفوضى وعدم الاستقرار بسبب الرؤية الامريكية المنفردة في حل القضايا الدولية وفق اجندتها الخاصة ودون اكتراث بمصالح واهتمامات المجتمع الدولي على تنوع واختلاف مصالح دوله السياسية والاقتصادية.

ثانيا- الديمقراطية الاثنية الجديدة:

من الواضح ان تلك النظرة التشاؤمية التي طرحها وزير الطاقة الامريكي الأسبق، نابعة من اعتقاده ان الواقع الدولي الحالي يتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار نتيجة لغياب أحد الركائز الأساسية التي شكلت النظام الدولي الذي ساد في فترة الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولي بوصفها قوة عظمى تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية لا تجارى.

لقد كانت ملامح القوة في النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية مبنية على الصراع الأيدلوجي والقدرات النووية الساندة له، لذا فان تجارب الماضي أكدت لنا ان التدخلات التي قامت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانت في كثير منها ناجحة لاسباب متعددة، منها الأيدلوجية والصلات

---

(١) ورد في صخر ابو نزار، النظام العالمي الجديد وتحديات الامن القومي العربي، بحث مقدم الى الندوة الفكرية حول النظام العالمي الجديد، بغداد ١٩٩٢، ص ص ٤٢ – ٤٣.

الاقتصادية والاجتماعية والقرب الجغرافي والالتزام التحالفي... الخ، اما الان فنحن في نظام دولي غابت فيه كثير من خصائص القطبية الثنائية، فقد انتفت مبررات الاعتبارات الأيدلوجية والعسكرية وتحولت قواعد القوة بشكل حاسم باتجاه القدرات الاقتصادية والتكنولوجية، فنحن نتجه الى عالم يتحكم فيه الاقتصاد اكثر مما تتلاعب فيه القرارات السياسية حتى ليمكننا القول بان عالم اليوم هي سياسة اذرعها الاقتصاد.

فالمصلحة الاقتصادية اصبحت في ظل الوضع الدولي الراهن هي المحدد الرئيس للتدخل، وتلك المصلحة لابد ان تكون حيوية تغري على التدخل، ومن هذا المنطلق فان الأيدلوجية الليبرالية المحافظة في جانبها الاقتصادي لا تتردد من التأكيد على ان بوسع الدول الكبرى التدخل في شؤون الدول الأخرى عندما يكون من مصلحتها ذلك، وعادة ما يأخذ التدخل اما أسلوب عرض القوة او التدخل العسكري المباشر، لذلك ليس غريبا ان نجد السياسات الراهنة للدول الكبرى إذ أوجدت توافقا مصلحيا اشتغلت واذا لم تجد تعطلت.

وقد يكون من بين النماذج الواضحة للتدخل المصلحي الأمريكي الغربي هي حرب الخليج الثانية التي شنت لا خراج العراق من الكويت في كانون الاول – ديسمبر ١٩٩١ والتدخل الأمريكي في افغانستان عام ٢٠٠١ والاحتلال الامريكي البريطاني للعراق في أبريل – نيسان ٢٠٠٣، فهذه الحروب هي حروب تدخلية أساسها اقتصادي نابع من الرغبة في السيطرة على إمدادات النفط العربي ونفط بحر قزوين الى الغرب الصناعي ومعاقبة أية دولة تسعى الى منع او قطع تلك الإمدادات، اما ما أضيف لها من مبررات كتحرير الكويت والقضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان واخراج الرئيس العراقي من الحكم وإزالة أسلحة الدمار الشامل فهي مبررات عرضية تخفي الابعاد الحقيقية للتدخل، ولسنا هنا بصدد تناول التدخل في بعده الاقتصادي بقدر ما نريد التأكيد على حقيقة ان

أي تدخل أمريكي او غربي في شؤون العالم، ومهما تلبس في ثـوب او تغطـى برداء فلابد ان نعلم ان أساسه اقتصادي، فكل المحاولات التدخلية التـي تبـذلها الولايات المتحدة والدول الغربية في شؤون بلدان الجنوب تهدف الـى تعطيـل نمائها الاقتصادي وفرض اليات اقتصادية تتمثل بالتبعيـة وربـط اقتـصاديات الجنوب بعجلة الرأسمالية الغربية مما يحفظ للأخيرة مصالحها ويمنـع بالتـالي ظهور قوة قد تخلق وعيا جديدا يقوض النظام الـدولي المـستند علـى طبيعـة إمبريالية.

ولتحقيق هذا الهدف مارست السياسة الأمريكية نمطا إرهابيا اشترطت فيه على دول الجنوب اتباع طريقين لا ثالث لهما فاما القبول بالتبعية الشاملة للسياسة الأمريكية او التعرض لسلسلة من المخططات التي تستهدف اثـارة الـصراعات العرقية والنزاعات الدينية والطائفية[1]، باستخدام شعارات حقوق الانسان وحماية الاقليات وبناء الديمقراطية، هذه الشعارات التي اسهمت مع غيرها من العوامـل في تقويض الدولة السوفيتية العملاقة وتفتيتها الى دول متفرقة، حيث ان انتهـاء الحرب الباردة لم يكن يعني انتهاء الصراعات الدوليـة، فالـصراعات القبليـة والدينية القديمة قدم الأزل مازالت على حد تعبير الـرئيس الأمريكـي الأسـبق نيكسون هي مصدر الكثير من الحروب والثورات المحلية، وبإمكـان الولايـات المتحدة ان تلعب على خيوط هذا الوتر الحساس متى ما امكنها ذلك وبما يتـوائم مع تحقيق مصالحها الذاتية وتحت شعارات حق تقرير المصير وحقوق الانـسان والتدخل الانساني والدبلوماسية الوقائية وتقييد الـسيادة والتـدخل فـي حـالات الطوارئ وإرسال مراقبين لحقوق الإنسان وغيرها مـن الـشعارات والمفـاهيم المستجدة وذلك في اطار ما تبلور من رؤية امريكية في فترة التحول التي اعقبت

---

(١) د. غازي فيصل، الإمبريالية الرأسمالية: سياسة تفتيت الوطن العربي، مجلة افاق عربية، العدد العاشر، بغداد تشرين الاول – اكتوبر ١٩٩٢ ص٢٢.

انهيار الاتحاد السوفيتي واحداث الحادي عشر من سبتمبر ترمي الى قيادة تغيير العالم واعادة تشكيله بما يتناسب مع مصالحها حتى ولو اقتضى ذلك اللجوء الى التدخل العسكري المباشر وبما يحاكي النموذج الاستعماري القديم[1] مثلما حصل في افغانستان والعراق عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ على التوالي.

وعلى هذا الأساس يأتي الاهتمام الأمريكي بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والتدخل العسكري والسياسي الإنساني كجزء من الاستراتيجية الامريكية الرامية الى تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، وعليه يمكن تحليل توجه الفقه السياسي والقانوني الأمريكي الى إشاعة وتغذية الكثير من المفاهيم ذات الطبيعة التفتيتية حيال بلدان الجنوب من قبيل مفهوم الأمة الاثنية والذي بات يعني ان الأقلية تشكل بحد ذاتها امة مستقلة لابد ان يسمح لأفرادها بالعيش ضمن إطار الدولة الوطنية، اما اذا لم يسمح لها بذلك فينبغي ان يحصلوا على استقلال ذاتي شبه تام. كذلك مفهوم الديمقراطية الاثنية الذي يعني ان لكل جماعة اثنية الحق في التعبير عن ذاتيتها الخاصة بأسلوب ديمقراطي ووفق نظام فيدرالي من حيث استخدامها للغتها ودينها وموارثيها الثقافية الخاصة ورغبتها في التعبير عن طموحاتها السياسية بتشكيلها للأحزاب القائمة على أساس اثني اذ ان اعطاء صلاحيات للحكومات المحلية وتقليص سيطرة الحكومة المركزية بات خيارا امريكيا مفضلا بالنسبة للدول المستهدفة امريكيا، فقيام نظام ديمقراطي فيدرالي مبني على اساس عرقي وعشائري بات كما يشير الكاتب الامريكي مايكل هدسون خيارا امريكيا لضمان مشاركة الجماعات المهمشة في العملية السياسية

(١) د. محمد الهزاط، الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٤، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، صيف ٢٠٠٣، ص١٥٧.

ومنع الاحتكار المطلق للسلطة من قبل الجماعات الغالبة[١].

وقد وجد هذا المفهوم تطبيقاته العملية الأولى في اثيوبيا.

وفي البوسنه والهرسك عبر اتفاق دايتون ١٩٩٥ الذي انهى الصراع بين المسلمين والصرب والكروات على اساس عرقي وديني، اما العراق فلم يكن هذا البلد المعروف بميراثه التاريخي الطويل من التعايش والانسجام بين اعراقه ومكوناته بعيدا عن الديمقراطية الاثنية التي تسعى الحكومة الامريكية الى تثبيتها كاسلوب عمل في الكثير من الدول التي تدخلها، ففي هذا البلد العربي بات كل شيء يثبت على اساس طائفي وعرقي وهو ما توضح منذ اليوم الاول للاحتلال الامريكي في أبريل نيسان ٢٠٠٣ والأيام اللاحقة حيث شهدت انبثاق ما سمي بمجلس الحكم الانتقالي على اساس المحاصصة الطائفية والعرقية مرورا بتشكيل الاحزاب السياسية الطائفية والعرقية وانتهاءا بتقاسم السلطة السياسة واقرار الدستور وقانون تشكيل الاقاليم وقانون النفط وغيرها من القضايا التي جعلت كل شي في العراق خاضعا لنظام المحاصصة والتقسيم وهو في ما ينذر بمستقبل سياسي للعراق تحفه مخاطر التصدع والانهيار[٢].

من ذلك نستنتج ان السياسة العرقية او كما يسميها الامريكان بالديمقراطية الاثنية قد اصبحت في ظل التوجهات الامريكية حيال دول الجنوب واضحة المعالم، فمن حق كل الجماعات الاثنية على حد تعبير هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الامريكي الاسبق لشؤون افريقيا، ان تعبر عن نفسها وعن

---

(١) مايكل هدسون، سيناريوهات سياسية لما بعد الحرب منشور في مجموعة باحثين، العراق والمنطقة بعد الحرب، قضايا الاعمار الاقتصادي والاجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤ ص ٦١.

(٢) د. دهام محمد العزاوي، الديمقراطية الاثنية في ظل العولمة مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية موقع شبكة الرافدين الاخبارية في ٢٠٠٧/٣/٨.

طابعها العرقي وتعاتز بذلك. ولاشك ان الولايات المتحدة قد بدات تطمئن لنتائج سياستها تلك وهي ترى الكثير من دول الجنوب تعيش اليوم في دوامة من الصراعات الاثنية والتي بدات ولا احد يستطيع ان يخمن متى سوف تنتهي، حيث يمكن الاشارة الى انه خلال الفترة من عام ١٩٩١ والى العام ٢٠٠٠ اندلعت اكثر من ٤٨ حربا أهلية، مما يهيئ للقول ان الفترة التي تعيشها العلاقات الدولية اليوم تعد من اكثر المراحل اضطرابا بالقياس الى المئة سنة الماضية من العلاقات الدولية، ومما يعزز من صحة هذا الراي هو استمرار تزايد عدد الدول منذ عقد التسعينيات نتيجة استمرار حالات التمزق الداخلي والانشطار التي تعرضت لها الكثير من الدول[١]

ومن الضروري التاكيد هنا على ان تبني مقولة حقوق الانسان كأيدلوجية في سياسة الولايات المتحدة ليست وليدة التطورات الدولية التي حصلت في بداية التسعينات من القرن المنصرم وانما لها جذورها التي تمتد الى الحرب الباردة كما مر بنا، حيث ظهرت بوادرها في اواخر عهد الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر الذي اشار في خطاب له امام الامم المتحدة في اذار – مارس ١٩٧٧ الى انه لا يحق لدولة عضو في الامم المتحدة ان تعتبر ان إساءة معاملة مواطنيها تعتبر من الامور السيادية الداخلية[٢].

وبدأت الولايات المتحدة بزج هذا السلاح في حربها الباردة مع الاتحاد السوفيتي واستخدمته كوسيلة ضغط سياسية ناجحة لإجباره على فتح حدوده أمام هجرة اكثر من مليون من اليهود السوفيت الى ارض فلسطين المحتلة.

ولقد اسهم الرئيس كارتر بعد انتهاء مدة رئاسته في التحرك من اجل

---

(١) د. وليد عبد الحي،مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(٢) انس مصطفى كامل، الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد ١٠٧، تموز– يوليو ١٩٩٢، ص ٣١.

الترويج لأيدلوجية حقوق الانسان في الكثير من مناطق العالم عن طريق مركزه الدولي المعروف باسم (global 2000) وتدخل للوساطة في الكثير من النزاعات والازمات الساخنة، لاسيما في جنوب السودان حيث قام مركزه بمحاولات للتقريب بين الفصائل السودانية المتمردة بهدف لم شملها وتوحيد جهودها في الضغط على الحكومة السودانية لاجبارها على السماح بمرور المساعدات والمعدات الطبية والغذائية الى جنوبي السودان.

وكانت الدبلوماسية الامريكية في مواجهة النزاعات الاثنية في حوض النيل تخاطب السلطات الحاكمة في دول الحوض بان المساعدات الامريكية متوقفة على مقدار احترام هذه الدول لحقوق الإنسان وللتنويعات القبلية فيها. وهو نمط جديد اخذ يبرز في توجهات السياسة الأمريكية في ظل الواقع الدولي الراهن مثلما نلاحظه في الضغوط الامريكية على الحكومة السودانية في قضية دارفور والحكومة المصرية فيما يتعلق بالحريات الدينية والسياسية للاقباط.

وقد نبه كثير من قادة الجنوب الى ان خطورة الخطاب الامريكي في ميدان حقوق الانسان تكمن في اعتباره سلاحا يستخدم لتطويع دول الجنوب وليس لحل مشكلات التنمية فيها. وانتقد هؤلاء استخدام الولايات المتحدة لمؤسسات الإقراض الدولية (صندوق البنك ادولي والبنك الدولي) والمساعدات الاقتصادية كوسيلة لاجبار حكومات هذه الدول على تبني اسلوب معين في ميدان حقوق الانسان والممارسة الديمقراطية.

فرئيس وزراء الهند الاسبق ناراسيمهاراو وفي خطابه امام قمة مجلس الامن الدولي في يناير – كانون الثاني ١٩٩٢ نبه الى ضرورة تحديد ثوابت توفق بين حماية التكامل الوطني واحترام حقوق الانسان.

وان فحوى وطبيعة حقوق الانسان تحددها القوى الاجتماعية والثقافية التي تحرك المجتمعات المختلفة، كما حذر ان تحدد معايير نظام دولي لحقوق الانسان

من قبل طرف واحد او ان توضع كشرط مسبق للعمل المشترك بين الدول والمجتمعات[1] وقد كشف استخدام الولايات المتحدة لموضوع المساعدات والمعونات عن مدى استغلالها للاوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها عدد من دول الجنوب وحاجتها الى هذه المعونات لتحقيق مقاصد سياسية باسم حقوق الانسان، والامر الذي يثير الاستغراب ان عددا من تلك الدول قد خضعت لمثل هذه الضغوطات دون ان يترجم ذلك اهتماما حقيقيا من هذه الدول بقضايا حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال فقد انضمت الصومال عام ١٩٩٠ الى ثلاث من اهم اتفاقيات حقوق الانسان وهي العهدين الدوليين واتفاقية مناهضة التعذيب، ولم يكن الهدف من هذا الاجراء سوى مخاطبة الدول المانحة للمعونات بعد ان أوقفت غالبيتها مساعداتها للصومال بسبب التردي الشديد لاوضاع حقوق الإنسان هناك، في حين ان انضمام الصومال لهذه الاتفاقيات لم ينعكس على الواقع القانوني والسياسي فيه حتى انهيار النظام الصومالي عام ١٩٩١ حيث زجت البلاد في أتون حرب أهلية مزقتها أشتاتا. ان تلك النظرة التفتيتية والتجزيئية التي صاغها الفكر الاستراتيجي الامريكي حيال الكثير من دول ومناطق العالم المهمة قد قابلها ووفق راي الكثير من الكتاب اندفاع ونزوع امريكي وغربي لبناء منظومة عالمية تقوم على التكتل والاندماج بين الكتل والوحدات الفاعلة في النظام العالمي بهدف قيادة العالم وفق رؤية كونية واحدة تقوم على الشراكة والتعاون، فالتعاون بين النظم المتماثلة في القيم الانسانية سيمكن على حد تعبير الرئيس الامريكي السابق بيل كلينتون، من تطوير ظاهرة الشراكة بين الدول التي لها مصالح مشتركة[2] ومن هذا المنطلق اصبح الاندفاع الامريكي ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي والحرب الثانية على العراق عام ١٩٩١ واضحا نحو بناء رؤية كونية

---

(١) د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١١.

(٢) د. محمد الهزاط، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

واحدة تسيطر فيها الحصوصية الامريكية فتندمج البلدان طوعا او كرها في النظام الرأسمالي الامريكي وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، ولاشك ان مما ساهم في تبلور هذه الرؤية على الواقع العملي العالمي هو التطور الكبير في وسائل الاعلام والاتصال عبر الانترنيت والقنوات الفضائية التي بدات تجذب اليها الاف الملايين من الناس وفي مختلف مناطق العالم، حيث مكنت الولايات المتحدة بوسائلها الاعلامية المتقدمة من تخدير الراي العام العالمي واخضاعه لنمط من التبعية الفكرية والسياسية مما يهيئ الفرصة امامها لطرح المشروع السياسي والاقتصادي والفكري الأمريكي باعتباره النموذج المفضل عالميا.

ويكفي ان نشير في هذا الصدد الى ان الولايات المتحدة تمتلك اليوم ماكنة اعلامية واسعة تتكون من ١٣٠٠ شبكة بث تلفزيوني و ٨٠٠٠ محطة إذاعية تبث ب ١٧٥ لغة يوميا وعلى مدار الساعة فضلا عن نظم التغيير الإعلامي باستخدام الأقمار الصناعية وقد نشا عن هذا الوضع ثقافة استهلاكية أعادت صياغة الطموحات والرغبات والآمال الإنسانية حتى في القرى النائية[1].

ومما لاشك فيه ان هذه النظرة الكسموبوليتية أي تلك القائمة على العولمة globalism تاتي انعكاسا للافتراض الذي افرزه الواقع الدولي الجديد والقائم على طرح شعارات تنسجم بالكامل مع مبادئ المساواة بين جميع سكان العالم، هدفها الاساسي فك جميع الروابط بين الفرد وامته واستبداله برابط وحيد يصل بينه وبين العالم او الكون مباشرة، وهو في الواقع لا يعدو ان يكو ن ضربا من ضروب التهيئة النفسانية وتكييف للسلوك بما يسمح بقبول تدخل القوى الاستعمارية المهيمنة في الشؤون الداخلية للامة او القطر وإضفاء شرعية على

---

(١) د. حليم بركات، خطوط في الرمل والزمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٥٥.

ذلك التدخل لم يكن يكسبها في ظل الرؤى الوطنية والقومية وحتى مباديء القانون الدولي العام المتعلقة باحترام سيادة الدول. ان ما يهدف اليه السلوك الكسموبوليتي هذا في نهاية المطاف هو القبول بوجود قوة دولية او تحالف لقوى دولية لها من الصلاحيات ما يجعلها تتدخل في جميع ارجاء العالم بعد ان جعلت من الفرد مواطن لاغير، ولو كان ذلك التدخل على حساب مبدا السيادة او الانتماء القومي او الوطني.

ثالثا- الأمم المتحدة وآليات التدخل الإنساني:

وإذا انتقلنا الى محور اخر من دراستنا، فمن المنطقي القول ان الامم المتحدة قد دخلت في ظل الواقع الدولي المعاصر الى وضع جديد ومغاير للوضع السابق الذي كانت عليه ابان الحرب الباردة.

فمن المعروف ان الامم المتحدة قد مرت ومنذ تاسيسها عام ١٩٤٥ بمراحل متدرجة ومتداخلة من النمو والتطور في مختلف ميادين الحياة الدولية وتوسعت انشطتها سواء هي بالذات او الوكالات المتخصصة المرتبطة بها لتشمل بمجموعها كل ميادين الحياة الانسانية على ساحة الكرة الارضية، بحيث ان وجودها او الاهتداء بميثاقها قد اصبح حقيقة مسلما بها الامر الذي اوصلها الى مصاف المنظمة العالمية كما كان مخططا لها، ولكن بالرغم من ذلك يدرك المرء ان مسيرة الامم المتحدة لم تكن سالكة تماما، فقد انتابها التعثر واعتراها الجمود نتيجة للحرب الباردة التي قسمت العالم الى معسكرين شرقي وغربي (شيوعي ورأسمالي) والتي شكلت كابحا أساسيا منعت في ظلها الامم المتحدة من ممارسة المسؤوليات التي القيت على عاتقها بموجب الميثاق لصيانة وحفظ السلم والامن الدوليين. ففي ظل الحرب الباردة استخدمت المنظمة العالمية وميثاقها والياتها لتحقيق المصالح الذاتية المنفردة للدولتين الاعظم على حساب تحقيق المصلحة

المشتركة للمجتمع الدولي[١]

وبالرغم من فسحة الانفراج الدولي الذي حصل في بداية السبعينيات على اثر التبدل الذي حصل في نهج السياسة السوفيتية تجاه العلاقات الدولية مع المعسكر الغربي اثر اعتماد مبدا الوفاق، بقيت الامم المتحدة عاجزة عن أيجاد صيغ ومعالجات حاسمة للكثير من المشاكل والأزمات الدولية التي ظهرت في السبعينيات وبداية الثمانينيات كالصراع العربي الصهيوني والغزو السوفيتي لأفغانستان ١٩٧٨ والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ وغيرها من الأزمات، وظلت الدور المشلول للامم المتحدة مستمرا حتى منتصف الثمانينات حينما وصل الرئيس السوفيتي غورباتشوف الى الحكم وبدا بتطبيق سياساته الإصلاحية على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي كان من نتائجها انهيار الاتحاد السوفيتي ومن ثم فقدان الساحة الدولية أهم أقطابها الرئيسيين، لذا صارت هذه الساحة مفتوحة امام قطب عالمي واحد هو الولايات المتحدة والتي اخذت تنفرد بصياغة الكثير من القرارات الدولية لصالح تحقيق تفردها العالمي، ويعلق بريجنسكي مستشار الأمن القومي الاسبق على طبيعة الواقع الدولي الجديد بقوله ان أفول نجم الاتحاد السوفيتي معناه تفرد الولايات المتحدة بمركز الدولة العظمى ذات المسؤوليات العالمية، ان أوربا ستكون في احسن الأحوال قوة اقتصادية ولو ان توسعها نحو الشرق سيؤخر اندماجها وتوحيدها بعض الشيء، ولن تتحول اليابان الى قوة عسكرية سياسية الا بعد مضي بعض الوقت، وهكذا تبقى الولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية الوحيدة[٢] ان ما يهمنا التأكيد عليه هنا، هو ان

---

(١) د. رياض القيسي، الامم المتحدة والتحدي الحضاري، بحث مقدم الى الندوة الفكرية حول تحديات البقاء الحضاري، بغداد، ١٩٩٣ ص ٢.

(٢) محمد زكريا ابماعيل، النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٤٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص ٧.

زوال وتفكك الاتحاد السوفيتي قد تمخضت عنه نتائج كبير على صعيد المنظمة العالمية، من بينها انفراد الولايات المتحدة بتصريف شؤون الامم المتحدة في مختلف الميادين والمجالات، فمن ينظر الى المنظمة الدولية اليوم لايمكن ان يغفل حقيقة ان تاريخها لم يشهد هيمنة كاملة لقوة واحدة وتوظيفا يكاد ان يكون مطلقا لصالح السياسات والمصالح المفروضة لتلك القوة في مختلف أنشطة المنظمة وبالأخص السياسية منها.

ولقد شكلت ازمة وحرب الخليج الثانية والتي نجمت عن احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ المنعطف الحاسم في الجديدة للامم المتحدة، فمنذ تلك الازمة بدات الفاعلية تعاد الى المنظمة بفعل الثقة الجديدة التي بدات تمنحها الولايات المتحدة لهذه المنظمة بعد ان كان الفتور يشكل سمة العلاقة بين الطرفين طيلة فترة الحرب الباردة، وبعد ان كانت الولايات المتحدة تكيل التهم والانتقادات للامم المتحدة وتصفها وتتهمها بالعجز والضعف والانحياز لدول العالم الثالث، ولنتذكر في هذا الصدد انسحاب الولايات المتحدة من منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في مطلع الثمانينات من القرن الماضي بعد اتهامها لهذه المنظمة بالانحياز لدول العالم الثالث.

لقد اثبتت الحرب ضد العراق ان الامم المتحدة جهاز فعال اذا ارادت الولايات المتحدة ان يكون لها ذلك بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية في ظل الوضع الدولي الراهن وقد بدى ذلك واضحا من الطريقة التي مارست بها الولايات المتحدة دورها القيادي في معالجة أزمة وحرب الخليج، فقد كانت هيمنة الوفد الامريكي على مجلس الامن هيمنة لم يكن من شانها جعل دور الدول الأعضاء في المجلس لاسيما الدول دائمة العضوية شكليا فحسب وانما انعكست الهيمنة الامريكية بشكل كبير على عمل الأمين العام للامم المتحدة ذاته، حيث اصبح دوره خلال الازمة الحرب هامشيا وغير فعال وهذا ما توضح أيضا في

الحرب التي قادتها الولايات المتحدة مع بريطانيا لاحتلال العراق تحت ذريعة إسقاط نظام صدام حسين في أبريل ٢٠٠٣، فقد تكرر سيناريو التوظيف الأمريكي للامم المتحدة لاستصدار قرار يجيز شن الحرب ضد العراق، ورغم ان الولايات المتحدة فشلت في مسعاها ذلك بسبب الموقف المتشدد لكل من المانيا وفرنسا الا ان نجاحها فيما بعد باستصدار القرار ١٤٨٣ في يوليو تموز ٢٠٠٣ والذي أضفى الشرعية الدولية على الاحتلال الامريكي للعراق يؤكد دون لبس خضوع الامم المتحدة التي اصبحت جثة هامدة بعد ان فقدت كل دور لها امام القوة الأمريكية.

وهكذا يبدو ان تلك الحرب والنماذج التي تلتها في الصومال ويوغسلافيا وكوسوفا وأفغانستان ومرة اخرى في العراق قد شكلت منعطفا حاسما في مسيرة الامم المتحدة، فقد تنازلت عن دورها الحقيقي لصالح الولايات المتحدة وتورطت في التهيئة لاعمال عسكرية ضد دول وشعوب دون ان يكون لها حق الاشراف والمراقبة على الانتهاكات التي ترافق تلك الحروب والاعتداءات بعد ان عرتها الولايات المتحدة ونزعت عنها كل مصداقية وحولتها الى واجهة مهمتها اضفاء الشرعية على اعتداءاتها على حقوق الامم والشعوب وحرياتها.

كما كشفت تلك الحروب والاعتداءات ودون لبس ان الولايات المتحدة وحينما تعود في بعض الاحيان الى الامم المتحدة فانها لاتعود ايمانا منها بضرورة تفعيل الشرعية الدولية وابراز قيمتها على صعيد العلاقات الدولية بقدر سعيها لتوظيف الامم المتحدة كمظلة قانونية تضفي الشرعية المطلوبة على الدور العالمي الجديد لامريكا[١]، لذا وجدنا كيف ان الولايات المتحدة لم ولن تتوانى اذا اقتضت مصالحها في تهميش الامم المتحدة اذا حاولت تلك المنظمة ان تمارس

---

(١) د. محمود صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢٢.

بشيء من الحرية دورا في احلال السلام والاستقرار كما حصل في يوغسلافيا السابقة حينما قامت الولايات المتحدة بتهميش هذا الدور من خلال العمل على تأخير إرسال قوات عسكرية لحماية المسلمين من المذابح التي تعرضوا لها على أيدي الصرب والكروات، وكما في الحرب ضد يوغسلافيا عام ١٩٩٩ حينما استبدلت الولايات المتحدة المنظمة الدولية بحلف شمال الأطلسي ليقوم بمهمة إخراج القوات الصربية من كوسوفا، وكما في رفضها وترددها المستمر في دفع التزاماتها المالية حيال المنظمة الدولية والتي تقدر بمليار دولار.

وبعد هذا فان التساؤل الذي يمكن ان نطرحه هو: هل أن الأجماع الدولي الذي ظهر في مجلس الأمن الدولي وحيال قضايا وأزمات دولية خطيرة يدل على ولادة أخلاقيات وقواعد جديدة في العلاقات الدولية؟ ام أن الدور الجديد للمنظمة الدولية يأتي في إطار التوظيف الاستراتيجي الأمريكي لعالم ما بعد الحرب الباردة والرامي الى تأهيل المنظمة لتأخذ دور المانشيت الشرعي الذي تستظل في ظله الولايات المتحدة كلما احتاجت لذلك؟ من الطبيعي اننا لانجد ضيرا من القول مرة اخرى ان التحولات العالمية التي جرت في الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية التي حصلت ضد العراق عام ١٩٩١ قد افسح الحرية التامة للولايات المتحدة لا عادة الاعتبار للدور القيادي للامم المتحدة عبر مجلس الأمن الدولي، بهدف صياغة وترتيب الأولويات المثبتة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى النحو الذي يتماشى مع الرؤية والمصلحة الامريكية. فكما هو معروف فان المنظمة الدولية قد عبرت في ميثاقها عن مبادئ سامية ترسخت في العمل الدولي لتشكل فيما بعد قواعد قانونية استظل في إطارها المجتمع الدولي ومن بين تلك المبادئ، حق الشعوب في تقرير مصيرها والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم التهديد باستخدام القوة فضلا عن حق الشعوب في التنمية المتوازنة والعادلة وغيرها، الا ان الملاحظ ان الكثير من تلك المبادئ قد فقدت

بريقها السابق بل ان بعضها قد اخذ ينحرف عن مساره الحقيقي الذي أراده له المجتمع الدولي كحق تقرير المصير، بل ان بعضها الاخر بات عرضة للتحريف والتغيير والبعض الآخر اخذ يستبدل بمفاهيم مستحدثة ألبست لباس الشرعية الدولية لتقدم الى العالم بإطار أممي وقانوني على انه لصالح المجتمع الدولي ومنها على سبيل المثال مفهوم سيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الاقليات والتدخل الإنساني والسيادة المرنة والدبلوماسية الوقائية وغيرها من المفاهيم التي أخذت الولايات المتحدة تسعى جاهدة وضمن اطار التوجهات الجديدة لتعديل الميثاق لتثبيتها كنصوص جديدة في الميثاق ولاسيما تلك المتعلقة بالتدخل الانساني لحماية حقوق الانسان والاقليات، وهنا يمكن ان نشير الى ما كتبه الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه أمريكا والفرصة السانحة، عن اهمال ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الاقليات والجماعات الوطنية، كالأكراد في الشرق الأوسط ومواطنو التبت في الصين، اذ ان على زعماء الدول الديمقراطية ان يقوموا – على حد تعبيره – بمعالجة هذا النقص بأسرع وقت ممكن. ولاشك إن المتتبع لمسيرة الأمم المتحدة منذ تسعينيات القرن المنصرم يدرك الانحراف الواضح الذي بدا يطبع عملها في تصديها لمعالجة قضايا حقوق الإنسان وحماية الاقليات والموقف من عمليات التدخل الإنساني التي أخذت تتسربل بأغطية ومصالح سياسية بعيدة عن أهداف وتطلعات المجتمع الدولي، لاسيما مع تصاعد حدة الصراعات والحروب الداخلية في مناطق مختلفة من العالم، حيث بدأنا ندرك ونتلمس مدى الضغوط التي تعرضت وتتعرض لها المنظمة الدولية من قبل الولايات المتحدة في هذا الصدد، حيث ان المصلحة الأمريكية ينبغي ان تكون حاضرة في كل موقف او قرار تتبناه المنظمة الدولية في شان الصراعات والحروب الاثنية، حتى بدى دور الأمم المتحدة هامشيا بعد ان جردتها الولايات المتحدة من كل دور وحرفتها عن مقاصدها الأساسية

لتتحول الى أداة لثلم السيادة الكثير من الدول ومنع شعوبها من العـيش بحريـة واختيار نظمها السياسية والاقتصادية.

رابعا– السيادة والتطور الدولي في مضمونها:

تعرف السيادة (sovereignty) بانها مفهوم تاريخي قديم، ثابت ومقـدس لارتباطه بالهوية والتميز الوطني، ومنذ ظهور الاطار القانوني للدولة في القرن السابع عشر وفقا لمعاهدة وستفاليا ١٦٤٨ اعتبر مفهم السيادة الركيزة الاساسـية التي استند اليها ولا يزال التنظيم السياسي الدولي. فمنذ ذلـك التـاريخ وحتـى بدايات القرن العشرين ظل المفهوم التقليدي للـسيادة المطلقـة مهيمنـا علـى التصورات السياسية والفكرية وعلى نحو لم يكن يسمح بطرحه للنقاش السياسي والجدل الفكري للنظر في تعديله او التخفيف من مضمونه، برغم ما شهدته تلك الفترة من حروب واعتداءات وخروقات من قبل بعض الدول لسيادة واسـتقلال دول اخرى. لذا فقد بقي مفهوم السيادة القومية المطلقة بمكانته كحجر زاوية في سبيل حسم النزاعات وحلها وتحديد صاحب الحق والمعتدي[١]

هذا ومع تزايد تطور المعرفة الانسانية واتساع شبكة العلاقات بين الدول بسبب ارتفاع حجم التبادل التجاري الدولي في المجالات الاقتصادية المختلفة وفي موضوع الأمن القومي لتوفير ضمانات الحماية المشتركة تحت مظلة الأحـلاف العسكرية ومواثيق الامن المتبادل وبروز التنظيمات الدولية فوق القومية. (super national organization) كعصبة الامم وفيما بعد الامم المتحدة، فان المفهوم المطلق للسيادة القومية لم يعد قادرا على الحيلولة دون ان تنـتظم الـدول مـع

(١) اسامة المجذوب، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، السياسة الدولية، العدد ١٠٩، القاهرة، تموز– يوليو ١٩٩٢، ص ١١٦.

بعضها البعض بعلاقات الاعتماد المتبادل او الصراع والتنافس.

ومع ذلك فان التطور والتفاعل بين وحدات المجتمع الدولي لم يلغ استمرار الدول في التمسك بسيادتها وبقيت تتشدد للمحافظة عليها ومقاومة كل محاولة للمساس بها لاسيما بعد ان اخذ التأكيد على مفهوم السيادة طابعا مؤسساتيا بتأكيد الامم المتحدة عليه في الكثير من مواد ميثاقها لاسيما في الفقرتين الرابعة والسابعة من المادة الثانية للميثاق، لذلك لم يكن مستغربا ان نجد دول العالم الثالث وهي الحلقة الأضعف في سلسلة التكتلات الدولية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية الى جانب الكتلتين الغربية والشرقية، تشدد على مفهوم السيادة وتعده الضمان الحقيقي المعبر عن منهج الاستقلال الذي اختطته لنفسها منذ بداية الستينات للتخلص من السيطرة الاستعمارية، وقد نجحت هذه الدول والى حد بعيد وبالتعاون مع الاتحاد السوفيتي في الوقوف بوجه محاولات الدول الغربية للالتفاف على سيادتها واستقلالها من خلال حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار العديد من الإعلانات التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعزز من مفهوم السيادة والاستقلال، ومنها مثلا الإعلان الخاص بالسيادة الدائمة على المصادر الطبيعية التي تبنته الجمعية العامة عام ١٩٦٢، واعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية الذي أصدرته الجمعية كذلك في عام ١٩٦٥ واعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول والاعلان الخاص عن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول عام ١٩٨١، وجميع هذه الإعلانات اكدت سيادة الدول واستقلالها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن الملاحظ ان هذه الاعلانات قد شكلت حافزا معنويا للكثير من الأنظمة السياسية في العالم الثالث لاسيما ذات التوجهات الوطنية للوقوف بوجه الدول الغربية التي حاولت استعادة بريقها الاستعماري في دول العالم الثالث التي اضطرت عنوة للرحيل على اثر موجات التحرر الوطني.

لكن من الانصاف الاشارة الى ان بعض النظم السياسية في العالم الثالث قد اتخذت من بعض توصيات وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالسيادة ستارا أمعنت في ظله في مصادرة الكثير من حقوق الإنسان تحت شعارات المحافظة على الامن والسيادة ومنع التدخل في الشؤون الداخلية ولم تبدي الأمم المتحدة أي رد فعل حيال التصاعد الفاضح في انتهاكات حقوق الإنسان في الكثير من الدول بسبب شلل فاعليتها وخضوعها لآليات الحرب الباردة التي عطلت قدراتها في رصد ومعاقبة انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك وبالعودة الى واقع العلاقات الدولية فان ذلك الواقع لم يشر الى ان الدول الغربية قد تقاعست عن محاولاتها للنيل من سيادة دول العالم الثالث وزعزعة استقلالها السياسي والاقتصادي وخلق التوترات والاضطرابات المفضية الى تجريدها من خصوصياتها الوطنية ومواريثها الثقافية.

وبانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والحرب الامريكية الأولى ضد العراق اصبح الطريق سالكا امام الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لطرح رؤى وتصورات جديدة استهدفت تقييد مفهوم السيادة والتقليل من قيمته الاساسية بتشجيع مفاهيم الاعتماد المتبادل والتعاون وبناء الاقتصاد العالمي الموحد والتنمية المتبادلة ومكافحة الارهاب وتشجيع بناء الديمقراطية في الدول النامية وتطوير مناهج التعليم(*) من منطلق ان الدول لا تستطيع ان تعتمد على

(*) لا احد ينكر اهمية تلك المصطلحات في عالم اليوم الذي يشهد اندفاعا متسارعا للدول نحو الاندماج والتكتل والتعاون فيما بينها في مجالات متنوعة وفي إطار تكتلات ذات طبيعة عالمية ولكن رؤيتنا ان ذلك الاندماج لم يحصل على أساس التكافؤ في القدرات والمواصفات وانما يحدث بإطار تبعي للكثير من دول الجنوب التي ارتضت لنفسها وتحت ضغوط العولمة وشروط صناديق الإقراض الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وضرورات الانفتاح وعدم الاكتفاء على الأسواق العالمية ارتضت لنفسها ان تقع في موقع التابع وليس المكافئ للقوى الرأسمالية العالمية، مما انعكس بالتالي على تراجع أهمية ومفهوم السيادة التي باتت تحت =

نفسها لتسيير أمورها وان هناك اعتمادا متبادلا فيما بينها يفرض نفسه لاسيما في المجال الاقتصادي حيث لا يمكن لأي دولــة ان تعـيش بمعـزل عـن العــالم الخارجي، فالاقتصاد العالمي ووفقا لهذه الرؤى اضبح ذات طبيعة اندماجيـــة لا يمكن ان ينمو ويتطور الا بتطوير العلاقات والوشائج الاقتصادية وبمــا يخـدم العالم اجمع. لذا فمن المنطقي جدا ان يبدا الغرب بالترويج لمفهوم اقتــصاديات السوق والليبرالية الاقتصادية والاعتمادية المتبادلة القائمة علــى إزالــة القيـود والعوائق والقوانين الداخلية التي تحد من اندماج الدول في الاســواق العالميــة. فهناك كما يرى البعض من الكتاب دول كثيرة تندمج تحقيقا للأمن الاقتــصادي وعندها تتراجع أهمية السيادة السياسية مع تزايد الرغبة في إنجاز ودعم مستوى عال من النمو الاقتصادي. ومن الواضح ان هذا الاتجاه الاقتصادي نحو تقليص مفهوم السيادة قد تزامن مع اتجاه سياسي آخر اخذ بالتبلور في البيئــة الدوليــة الراهنة ويتمثل في استخدام شعارات حقوق الإنسان وحمايــة الاقليــات كــأداة رئيسية للتدخل في سيادة الدول وسلطانها الداخلي تحت واجهــة مابــدا يعــرف بالتدخل الإنساني وهو ما سنناقشه في الصفحات التالية.

خامسا - السيادة وحق التدخل الانساني:

اشرنا في صفحات سابقة الى ان الحق في التدخل الانساني قد تم استخدامه كثيرا من قبل الدول الأوربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للتدخل فــي شؤون بعضها البعض او في شؤون الدول الأخرى مثل الدولة العثمانيــة تحــت ذريعة حماية الاقليات الدينية التي كانت تتعرض وفق زعمهــم لمعاملــة ســيئة لاتاتلف ومبادئ الإنسانية، مما فتح ذلك باب التدخل على مصراعيه فــي تلــك

= مطرقة ورحمة الشعارات الجديدة المرفوعة عن التعاون والاعتماد المتبادل والتنمية المشتركة وغيرها من الشعارات التي أخذت تصادر مفهوم سيادة الدولة وتجرده من خصوصياته الوطنية.

الفترة. واليوم وبعد انقضاء فترة طويلة على اختفاء تلك الممارسات التدخلية باسم مبادئ العدالة والإنسانية، وبعد ان قامت الامم المتحدة بتنظيم حماية حقوق الانسان في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت في كنفها وجعلتها أحد أهداف ميثاقها، يتجه المجتمع الدولي وبدفع من الدول الغربية لتعزيز ما يسمى التدخل الانساني في مسائل حقوق الانسان بحيث بات العالم على أبواب مبدا الحق في التدخل بديلا عن منع التدخل، وتعمل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة على تعميق الحق في التدخل عبر بحوث وندوات ومؤتمرات تجعل منه حقيقة قانونية وممارسة سياسية، وقد تصدرت فرنسا التبشير بالحق في التدخل وأطلقت عليه واجب التدخل. كما بدأت الأمم المتحدة تشهد انعطافا حادا في منظورها لمبدأ عدم التدخل واحلال الحق في التدخل بديلا عنه لاسيما ونحن نلاحظ ان الاتجاه الغربي هو المهيمن في الوقت الحاضر على توجيه مسائل الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة وجهة سياسية.

فالبيئة الدولية الراهنة أخذت تشكل فيها قضايا حقوق الانسان وحماية الاقليات أداة رئيسة للتدخل في سيادة الدول وسلطانها الداخلي، حيث اصبح الحق في التدخل حقيقة الأمر الواقع على اثر حالات التدخل التي حصلت في مناطق متعددة من العالم، مثلما حصل في المناطق الكردية لشمالي العراق عام ١٩٩١ والتدخل في الصومال وهايتي ويوغسلافيا وتيمور الشرقية وجنوب السودان وغرب السودان، ويحاول الغرب تثبيت هذا المبدأ وجعله حقيقة قانونية.

وعليه فان التدخل في شؤون الاقليات في مناطق العالم المختلفة ومحاولة منحها حق تقرير المصير على حساب الكيان السياسي للدولة القائمة يشكل اخطر آليات حقوق الإنسان التي بدأت تستخدمها الدول الغربية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك سيادتها. والآلية المستخدمة في هذا الجانب تتمثل ابتداءا بنشر المعلومات عن أوضاع حقوق الإنسان لفئات سكانية محددة في دولة معينة

بصورة مبالغ فيها، حيث ترد في تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية ثم تقدم كمشاريع قرارات ضد هذه الدولة في لجان حقوق الإنسان او في هيئة الامم المتحدة ومجلس الأمن، حيث يتم التركيز في تلك القرارات على تلك الحالات التي تستثير اهتمام الرأي العام العالمي وتجذب اهتمامه حيث تستغل الجوانب السلبية منها، وبالمقابل ان بعضا من حكومات تلك الدول المستهدفة عادة ما تتصرف بردود فعل سلبية تجاه هذه المعلومات وعلى النحو الذي يخلق نوعا من التوتر في علاقاتها مع بعض فئات مجتمعها السياسي، الامر الذي يدخلها في دوامة من الأزمات المتصاعدة التي تسهل للقوى الكبرى التدخل تحت اغطية الامم المتحدة بعد ان يتم تكييف المنظمة الدولية لتضطلع بدور مركزي ولتطرح من خلالها رؤى وتصورات جديدة منها مثلا ضرورة ممارسة الاقليات لحقها في تقرير المصير بإنشاء كيان يتمتع بنوع من السيادة التي تخل بلا شك بالإطار الكبير للسيادة الوطنية لاسيما اذا ما سمح لتلك الاقليات بممارسة نوع من العلاقات الخارجية مع بعض المنظمات والهيئات والدول الخارجية[1].

وقدمت لنا البوسنة والهرسك مثالا علي التوجه الجديد الذي انتهجته الولايات المتحدة والدول الغربية في منح الاقليات حق تقرير المصير عبر تقسيم تلك الجمهورية الى ثلاث مقاطعات تتمتع باستقلال تام عن بعضها البعض وتبعا للتقسيم العرقي والديني الموجود فيها، كما يمكن الإشارة الى ما لعبته الولايات المتحدة والدول الغربية في منح الاستقلال السياسي لاقليم تيمور الشرقية عام ٢٠٠٠ وسلخها عن اندونوسيا بدعوى حقها في تقرير المصير واستنادا على اسس دينية. ويتعرض السودان الى محاولات غربية محمومة لفصل الجنوب عن

(١) باسيل يوسف، حقوق الانسان والامن القومي العربي: نحو ترابط شمولي في البيئة الدولية الراهنة، مجلة شؤون سياسية، العدد ٢، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ايار- مايو ١٩٩٤، ص ١٣٠.

الشمال عبر الادعاء بحقه في تقرير المصير، ورغم توصل الحكومة السودانية والفصائل المتمردة في الجنوب لاتفاقية نيفاشا في كينيا في نهاية مايو-ايار ٢٠٠٤ التي أنهت الحرب الأهلية في جنوب السودان وأقرت السلام والاستقرار فيه الا انه من المتوقع ان المحاولات الرامية الى فصل الجنوب لن تنتهي لاسيما اذا ما حاولت الحكومة السودانية الخروج عن خط الرؤية الأمريكية المرسومة للسلام في الجنوب حيث لا يمكن إنكار الدور الذي قامت به الحكومة الأمريكية في الضغط على الحكومة السودانية للتوصل الى اتفاقية السلام المذكورة.

وجدير بالذكر ان التوجه الجديد لترسيخ الحق في التدخل الإنساني قد بدأ يأخذ طابعا مؤسساتيا بتكييف الأمم المتحدة هيكليا وموضعيا لتؤدي دورها المطلوب وفق التصور الغربي فقد اعتمدت الجمعية العامة وبناءا على قرار تقدمت به فرنسا بعنوان المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة في كانون الاول -ديسمبر ١٩٨٨والذي تم التأكيد عليه في قرار الجمعية رقم ٤٥/١٠٠ في كانون الاول - ديسمبر ١٩٩٠ ، وقد دعا القرار الى ضرورة تقديم المنظمات للمساعدات الإنسانية كما دعا الدول التي يحتاج سكانها للمساعدة ان تقدم التسهيلات للمنظمات الحكومية وغير الحكومية في تقديم المساعدة وخاصة الغذاء والأدوية والعناية الطبية ، ودعا القرار في فقرته السابعة الدول المحاذية للمناطق التي يتواجد فيها ضحايا الكوارث لتسهيل مرور المساعدات الإنسانية.اما القرار ٤٥/١٠٠ فقد دعا في فقرته العاملة التاسعة الأمين العام للأمم المتحدة لاعداد قائمة اسمية بالخبراء والمنظمات المؤهلة لادارة تقديم المساعدة الإنسانية التي يمكن للأمم المتحدة إرسالها بموافقة الدول المعنية من اجل توفير شروط افضل لإيصال المساعدات الإنسانية. ولاشك ان قراري الجمعية العامة قد وضعا أسسا مستقبلية للتدخل الإنساني في إطار تدوين قواعد قانونية دولية كانت غير مقبولة في السابق.

وفي الوقت نفسه اعتمد معهد القانون الدولي خلال مؤتمره في ١٩٨٩/٩/١٤ قرارا حول العلاقة بين حقوق الإنسان وعدم التدخل، اكد في فقرته الخامسة ان عرض دولة او مجموعة دول او منظمة دولية كالصليب الأحمر الدولي تقديم مساعدات إنسانية الى دولة تهدد حياة سكانها، لا يجوز عده تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية لهذه الدولة ويتعين على الدول التي تتعرض الى كوارث طبيعية ألا ترفض تلقي المساعدات الإنسانية، هذا بالإضافة الى ان الآلية التي وردت في قراري الجمعية العامة السالفي الذكر قد وضعت مسارا عمليا للتدخل عبر ما يسمى ممرات الطوارئ الإنسانية، حيث تسمح الدول المجاورة بمرور المساعدات الى السكان في مواقع نزوحهم او تواجدهم ، كما ان الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد قائمة بأسماء المنظمات والخبراء المؤهلين لدراسة أوضاع حالات الكوارث المماثلة لها يجعل من المساعدات الإنسانية عملية مؤسساتية منظمة[1].

ولاشك ان تلك الرؤية تعد الى حد كبير مقبولة لانها تعبر عن تطور مفهوم التعاون الدولي لمواجهة الأزمات الإنسانية التي تواجهه. ولكن الملفت للنظر هو السعي لتسييس المساعدات الإنسانية وفق التصور الفرنسي بامتداد مفهوم الكوارث الطبيعية الى ما يسميه الفقه الفرنسي الكوارث السياسية الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان ، وهنا تكمن مواطن الانحراف في هذه المساعدات الإنسانية وتحويلها الى غايات سياسية.

ان حق التدخل لا سباب إنسانية كان قد ظهر أيضا بصورة جلية في التقارير السنوية الي قدمها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة خافييردي كويلار والتي يبدو انها شكلت الضربات الأولى لخلخلة التوازن التقليدي داخل المنظمة الدولية ، فقد بدأت تلك التقارير تطرح ولاول مرة آراء وتصورات جديدة تتحدث

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٣١.

عن ضرورة اجتياز العوائق التي تخلقها قواعد واعراف السيادة أمام متطلبات حماية حقوق الإنسان والاقليات التي تتعرض للانتهاكات الجسيمة ومتطلبات تقديم المساعدات الإنسانية وحماية قوافلها. ففي تقريره لعام ١٩٩١ أشار الأمين العام للأمم المتحدة بان مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يجب ان لا يستخدم كعازل واق يمكن ان ترتكب وراءه انتهاكات جسيمة او منظمة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب[١]، وعليه فان حقوق الإنسان وحماية الاقليات وفقا لتصور الأمين العام لم تعد تعتبر من القضايا الداخلية للدول وا نما هي واجب يقع امر حمايته على الجماعة الدولية، وبالتالي فلا يجب ان ينظر اليها من زاوية التدخل السياسي بل يجب إدراك ان حقوق الإنسان وحماية الاقليات اصبحت من المسائل الدولية التي تقتضي التعاون والتنسيق بين أعضاء الجماعة الدولية، وبعد انتهاء الحرب الأمريكية ضد العراق عام ١٩٩١ وانهيار الاتحاد السوفيتي اخذ التوجه الجديد يتعزز بطروحات الامين العام السابق بطرس غالي في تقاريره لمجلس الأمن والتي سمي بعضها بخطة للسلام (agenda for peace) وفي مقالاته ورسائله، حيث جاء الأمين العام بخطته للسلام بمقترحات جديدة لتوسيع مسؤوليات الأمم المتحدة في ميدا التدخل الإنساني لحفظ السلام وصنعه.

وقد قام المحور في تلك الخطة على أساس دعوة الدول الأعضاء بتخصيص وحدات عسكرية جاهزة وسريعة الانتشار يمكن ان تعمل تحت علم الامم المتحدة عند الحاجة وبأسرع وقت ممكن، حيث كان الأمين العام يأمل في ان يكون استخدام هذه القوات ممكنا للتدخل قبل ايام من انفجار ازمة ما او نشوب صراع في أي مكان في العالم.

ولاشك ان ما سعى إليه الأمين العام من خطته هو أيجاد آلية تسمح بانتشار القوات الدولية المدربة دون الحاجة الى موافقة الأطراف المتنازعة

---

(١) د. عبد الحسين شعبان ن مصدر سبق ذكره، ٢٢

وحتى قبل ان نتوصل الى اتفاق على وقف اطلاق النار، لقد أكد الأمين العام ان زمن السيادة المطلقة الخالصة قد مضى، فالنظرية هنا لم تنطبق على الواقع.

فالأمم المتحدة لم تغلق بابها ولكن اذا ما طالبت كل مجموعة عرقية او دينية او لغوية بدولتها الخاصة فلن يكون للتجزئة حدود وسيصبح السلم والأمن والرفاهية الاقتصادية ابعد منالا بمراحل[1]، ووفقا لتصور الأمين العام فان استقرار الدول سيتعزز بالالتزام بحقوق الإنسان مع إحساس خاص بحقوق الاقليات وتزايد فعالية آلية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وحماية الاقليات، وعلى اثر ذلك اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في شباط فبراير ١٩٩٣ إعلان بشان حقوق الأشخاص المنتمين الى اقليات اثنية دعت فيه الدول الى وجوب حماية الاقليات وهويتها الاثنية، واعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى تضمن للأشخاص المنتمين الى اقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة دون أي تمييز وفي مساواة تامة امام القانون[2].

كما أصدرت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين شباط فبراير ١٩٩٤ مشروع قرار حول الأشخاص المنتمين الى اقليات اثنية حثت فيه الدول على ان تتخذ جميع التدابير المؤسسية والتشريعية والإدارية لكفالة حقوق الأشخاص المنتمين الى الاقليات، ويطالب مشروع القرار الامين العام ان يوفر الخبرة الفنية المؤهلة بشان قضايا الاقليات، فضلا عن منع المنازعات وحلها والسيطرة عليها وان يقدم المساعدة في الحالات القائمة او المحتملة التي تنطوي

---

(١) د. بطرس غالي، خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية، صنع السلم وحفظ السلم، الامم المتحدة، النسخة العربية، نيويورك ١٩٩٢ ص ٩.

(٢) انظر نص اعلان الامم المتحدة بشان حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية او دينية او لغوية، رقم الوثيقة A/RES/47/135 في شباط – فبراير ١٩٩٣.

على اقليات[1] مما يضفي على العمليات طابعا مؤسساتيا منظما.

ولاشك ان ذلك يعد تطورا جديدا في مجموعة المعايير الدولية القائمة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المنتمين الى اقليات بعد ان أدركنا في الصفحات السابقة الشلل الذي اعترى الية المنظمة الدولية في هذا الميدان. وقد خطت المنظمة الدولية خطوة أخرى في الترويج لمفهوم التدخل الإنساني حينما تبنت الجمعية العامة في دورتها ال ٤٨ لعام ١٩٩٣ قرارا يقضي بإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان. وقد كان هذا المنصب – وهو من المقترحات الأمريكية – محل خلاف شديد بين الكتلتين الشرقية والغربية طيلة فترة الحرب الباردة الا انه مع تبدل الأحوال الدولية بعد عقد التسعينيات، بدا الترويج للاقتراح الأمريكي.

وقد اعتبر إنشاء مثل هذا المنصب نصرا للغرب على مجموعة الدول المعارضة من دول العالم الثالث التي اعتبرت ان إنشاء هذا المنصب هو تدخل في سيادة الدول وسلطانها الداخلي.

ان مسالة التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان والاقليات كانت أيضا موضعا للكثير من الدراسات والبحوث التي اعدها خبراء اللجان المتخصصة في الامم المتحدة لاسيما اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات، ونذكر في هذ الخصوص التقرير النهائي الذي أعده البروفسور اسبيورن ايده أحد أعضاء اللجنة الفرعية عام ١٩٩٣، والذي شدد فيه على ضرورة قيام لجنة حقوق الإنسان بإنشاء فريق عمل معني بقضايا الاقليات يتيح الوصول الى ممثلي الحكومات والاقليات على السواء وتكون مهمة هذا الفريق هي تقصي الحقائق

---

(١) انظر تقرير فرانسوا كزافيه نغوبيو، عن لجنة حقوق الانسان في دورتها الخمسين، الفصل الثامن عشر حول حقوق الاشخاص المنتمين الى اقليات قومية او اثنية او دينية ولغوية، رقم الوثيقة E/CN. 4/1994/ L. 10/ add.18 في اذار – مارس ١٩٩٤، ص ٥ وما بعدها.

ودراسة أوضاع الاقليات في مختلف أرجاء العالم بقصد تسهيل الاتصال بين الاقليات والحكومات وإيجاد طرائق لتسوية النزاع او توجيهه في قنوات دولية، وعلى مركز حقوق الإنسان في جنيف ان ينظر في تكوين فريق مختص بمنع التمييز وبحماية حقوق الاقليات الضعيفة والشعوب الأصلية[1] كذلك أشار البيان الختامي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فينا في تموز- يوليو ١٩٩٣ الى ضرورة تمكين الأمم المتحدة من الاستجابة وعلى وجه السرعة للادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الأشخاص الذين ينتمون الى اقليات من خلال تقديم الخدمات المناسبة الى أجهزة المنظمة الدولية المعدة لهذا الغرض أهمها لجنة حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان[2] وفي هذا المؤتمر عزز الامين العام السابق بطرس غالي توجه المجتمع الدولي نحو اباحة التدخل الانساني عبر دعوته لاعادة التفكير في قضايا السيادة وعدم التدخل.

اذ ان تعرض حقوق الانسان وحقوق الاقليات للانتهاكات لم يعد من امور السيادة الداخلية للدول على حد تعبيره، فحقوق الأفراد والجماعات اصبحت تستند اليوم الى بعد من السيادة العالمية التي تملكها البشرية قاطبة والتي تعطي جميع الشعوب حقا مشروعا في شغل نفسها بالقضايا التي تمس العالم في مجموعه[3]. وعلى ذات الخطى سار الامين العام السابق كوفي عنان في تقاريره وخطاباته وتوجهاته، ومنها تقريره الذي قدمه للدورة٥٤ للجنة حقوق الانسان في أيلول –

---

(1) General Assembly, forty- eight session, report the secretary-general of the United Nations about the implementation of the declaration on the rights of persons belonging to (national or ethnic, religious and linguistic) minorities, 2 November 1993. p.5.

(٢) البيان الختامي للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد في فينا للفترة من ١٤- ٢٥ تموز- يوليو ١٩٩٣، رقم الوثيقة A/CONF- 157/24 ص ٣٧.

(٣) د. بطرس غالي، حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية، السياسة الدولية، العدد ١١٤، اكتوبر ١٩٩٣، ص ص ١٤٢- ١٤٥.

سبتمبر ١٩٩٩ حينما دعا الى ايلاء مبدا التدخل الإنساني أهمية كبرى مقدما اياه على جميع الاعتبارات لاسيما المتعلقة بمفهوم سيادة الدول وسلطانها الداخلي[1] ويبرز في هذا المجال تساؤل مهم حول الوسائل والآليات التي اخذت تنتهجها الامم المتحدة باتجاه إبراز الحق في التدخل الانساني.

لقد شكلت التقارير التي اخذ يقدمها الأمين العام للامم المتحدة اساسا للتصورات حول الآليات والوسائل المستحدثة لعمل المنظمة الدولية في ميدان التدخل الإنساني، لعل أهمها ما اصطلح على تسميتها بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، فالدبلوماسية الوقائية هي العمل الرامي الى منع نشوب منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد حدة المنازعات القائمة وتحولها الى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها.

اما صنع السلم فهو العمل الرامي الى التوفيق بين الأطراف المتعادية لاسيما عن طريق الوسائل السلمية. وحفظ السلام هو نشر قوات تابعة للامم المتحدة في ميدان الصراع للفصل بين الأطراف المتنازعة.

ويشير د. بطرس غالي الى ان انتهاء الحرب الباردة قد أدى الى زيادة هائلة في الطلب على خدمات الأمم المتحدة في ميدان العمل الإنساني الوقائي وميدان حفظ السلم ففي ميدان العمل على منع نشوب النزاعات أمكن للأمم المتحدة توفير مساعدات إنسانية لأغراض وقائية لاحتواء الكثير من الصراعات، اذ ان أدراك الأسباب الجذرية للصراع في وقت مبكر يساعد على اتخاذ إجراء وقائي ملائم.

اما فيما يتعلق بحفظ السلم فقد ازدادت وتوسعت عمليات الامم المتحدة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وعلى نحو فاق ما قامت به المنظمة على

---

(١) انظر د. عبد الحسين شعبان، السيادة وحدود التدخل الانساني، جامعة صلاح الدين، اربيل، العراق، ٢٠٠٠.

مدى الأربعين عاما الماضية فقد شملت عمليات حفظ السلم مهمات جديدة منهـا ماهو ذات طابع عسكري كالتدخل بين الأطراف المتنازعة وإيصال الإمـدادات الغذائية الى ضحايا الحروب الأهلية ومنها ما هو ذو طبيعة مدنية كمراقبة ودعم وتنظيم الانتخابات ورصد حالة حقوق الإنسان وتقديم المساعدات الإنسانية وبناء المؤسسات واعادة الخدمات.

اما في مجال وقف الصراعات الاثنية التي نشبت بعـد انتهـاء الحـرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي فيمكن الإشارة الـى ان الأمـم المتحـدة قـد اضطلعت بمهمات إنسانية كثيرة لحفظ السلم في يوغسلافيا السابقة وروانـده وبوروندي وجو رجيا وأذربيجان وكوسوفا وتيمور الـشرقية وشـمال العـراق وغيرها من مناطق العالم الساخنة. فالصراعات الاثنية أخـذت تـشكل تهديـدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين لما لها من اثر كبير على إهدار حقوق الإنسان.

لذا فان العمل على اتخاذ خطوات مهمة وعاجلة لتوفير ضـمان وحمايـة حقوق الإنسان للفئات السكانية المحرومة او المضطهدة ينبغي ان يشكل جـزءا أساسيا لجهود الأمم المتحدة. وعند توقف الصراعات والحروب الأهلية يـستلزم على الأمم المتحدة اتخاذ تدابير فعالة لمحاسبة المسؤولين عن القيـام بـصورة منظمة بحرمان بعض الفئات من التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهـم[١] عبـر تقديمهم الى محاكم دولية خاصة بجرائم الحرب تأخذ على عاتقها إدانة المسؤولين الحكوميين عن جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبوها ضد مواطني دولهم. مـن ذلك نتبين ان التدخل الإنساني لضمان احترام وحماية حقوق الإنـسان للفئـات المحرومة والمضطهدة ومن ثم تشكيل آليات لمحاسبة المسؤولين عـن انـدلاع الصراعات الاثنية وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وتقديمهم للمحاكمة قد شكلت

(١) د. عبد الله الاشعل، عمليات حفظ السلام في الامم المتحدة،السياسة الدولية، العدد ١١٧، تموز- يوليو ١٩٩٤، ص ص ٩-١٦.

ابرز سمات الدور الجديد الذي بدأت تضطلع به المنظمة الدولية باتجاه إبراز مفهوم التدخل الإنساني وتقليص سيادة الكثير من الدول المتهمة حكوماتها بممارسة انتهاكات حقوق الإنسان ضد فئات او مجموعات عرقية او دينية. ومن المهم الإشارة الى ان هذه التصورات الجديدة قد وجدت ترجمتها العملية في القرارات التي اتخذتها لجنة حقوق الانسان في جنيف في دورتها ال٤٩ التي عقدت في اذار- مارس١٩٩٣ والدورات التي تلتها، حيث مثلت تلك القرارات تطورا مهما بصدد الآليات والإجراءات التي بدأت تعتمدها الامم المتحدة للحماية الدولية لحقوق الإنسان حيث تم تبني قرارين هامين شكلا منعطفا مهما في مسيرة الامم المتحدة حول ما يسمى بالتدخل الإنساني.

وقد كان القرار الاول الذي صدر في اذار – مارس ١٩٩٣ حول حالة حقوق الإنسان في العراق حيث تضمن هذا القرار فقرة تطلب من الأمين العام وبالتنسيق مع المقرر الخاص عن العراق إرسال مراقبين عن حقوق الإنسان، وهي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي يتقرر فيها إرسال مراقبين عن حقوق الإنسان الى داخل الدولة المعنية لرصد أوضاع حقوق الإنسان دون موافقة هذه الدولة او أرادتها، مما شكل سابقة دولية في هذا الميدان، فمن شان ذلك ان يقود في حالة تطبيقه الى رقابة مادية على التفاصيل اليومية لاعمال السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مما يجعل الدول خاضعة لرقابة دولية مباشرة وهذا ما يشكل حساسية لدى الكثير من الدول التي تمانع في قبول مثل تلك القرارات المنتهكة لسيادتها الوطنية لاسيما مع علم تلك الحكومات ان دوافع صدور تلك القرارات انما يأتي في الغالب بناءا على دوافع وضغوطات سياسية تمارسها بعض الدول المتنفذة في الأمم المتحدة.

فمن المعلوم ان هناك تداخلا واضحا بين أعمال الأمم المتحدة والدول المؤثرة لتسيير نشاطات وتوجهات الأمم المتحدة وهو ما يرفع من حجم المخاطر

المستقبلية لمثل هذا التداخل على تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الكثير من مناطق العالم. اما القرار الثاني فهو يتعلق بالتوصية بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية على اثر اتساع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في يوغسلافيا السابقة والمذابح الجماعية وحملات التطهير العرقي التي ارتكبها المسؤولون الصرب ضد المسلمين في البوسنة الهرسك، مما دفع مجلس الأمن وبناءا على توصية لجنة حقوق الإنسان الى إصدار قراره المرقم ٨٠٨ في شباط – فبراير ١٩٩٣ والقاضي بتشكيل المحكمة الجنائية الدولية[١] التي تشكلت فيما بعد بناءا على اتفاقية روما عام ١٩٩٨ وبذلك تخطو الأمم المتحدة خطوة نحو تجريم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني باعتبارها جرائم حرب او جرائم ضد الإنسانية.

واذا كان قرار مجلس الامن ٨٠٨ قد فسح المجال لتشكيل المحكمة الجنائية الدولية المختصة بمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في يوغسلافيا السابقة، فان الطريق قد اصبح سالكا لمحاكمة المسؤولين السياسيين في أي بلد بدعوى انتهاكهم لحقوق الانسان، مثلما حصل كذلك في قرار محكمة العدل الدولية في فبراير ٢٠٠٧، بمحاكمة بعض المسؤولين السودانيين بتهم ارتكاب جرائم حرب في اقليم دارفور.

فخطورة هذا القرارات تكمن في ان محاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ستخضع لاعتبارات سياسية مصلحيه اكثر من خضوعها لاعتبارات أخلاقية وموضوعية لاسيما مع خضوع الكثير من قرارات الأمم المتحدة لضغوط وابتزازات القوى الكبرى وهذا ما حصل في محاكمة الرئيس اليوغسلافي الراحل سلوبودان ميلوسوفيتش تحت ضغوط أمريكية وغربية بسبب

(١) باسيل يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

المجازر التي ارتكبتها القوات الصربية ضد مسلمي كوسوفو في حين تم غض الطرف عن المجازر التي يرتكبها المسؤولون الروس والقوات الروسية ضد المسلمين في الشيشان كما ان الحقيقة والموضوعية تقتضي القول ان المسؤولون الغربيون باتوا في موقع الاتهام والمحاكمة المباشرة عن جرائمهم التي يرتكبونها بشكل مباشر وغير مباشر حيال الكثير من شعوب العالم الثالث عبر سياسيات الافقار والتجويع والتبعية والاحتلال المباشر كما حصل مع الاحتلال الامريكي المباشر للعراق في أبريل- نيسان ٢٠٠٣ وما ترافق مع ذلك الاحتلال من انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان العراقي والتي طفح بعض منها من خلال مشاهد القتل اليومي لعشرات العراقيين وصور التعذيب الوحشي التي تعرض لها عشرات الآلاف من السجناء العراقيين في معتقلات ابي غريب وبوكة وبادوش الشهير وغيرها من المعتقلات التي دلت على بشاعة الأساليب الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الأمريكي في معاقبة الشعب العراقي مما يعرض قياداتها السياسية وفي مقدمتهم الرئيس جورج بوش الى محاكمة دولية رادعة، ولكن مما يؤسف له ان ما هو محلل للمحتل هو محرم على غيره فالولايات المتحدة استبقت الأمر برفضها التوقيع على مسودة المحكمة الجنائية الدولية خشية تعرض جنودها ومسؤوليها لمحاكمة دولية تضع حدا للانتهاكات المستمرة التي يقوم بها الجنود والمسؤولون الامريكان لحقوق الإنسان والشعوب في مناطق مختلفة من العالم. لقد شكلت قمة مجلس الأمن الدولي المنعقدة في كانون الثاني - يناير ١٩٩٢ محورا رئيسا من المحاور المؤسساتية التي جاءت في إطارها تقنين المفاهيم الجديدة المتعلقة بتقيد السيادة واطلاق العنان للحق في التدخل الإنساني.

فقد أفضت تلك القمة الى وضع تصور لإطار جديد لضوابط العلاقات الدولية يتماشى في مجمله مع مقتضيات الواقع الدولي المعاصر، قائم على اعتبار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساس الأيدلوجي الوحيد في العلاقات

الدولية ، ومن ثم البدء في تطبيق مبدأ الدبلوماسية الوقائية التي تتنبأ بالأزمات وتتصدى لها قبل وقوعها ،إضافة الى تقوية وتعزيز دور مجلس الأمن بصورته الحالية وتوسيع صلاحيات الأمين العم للأمم المتحدة باعتباره الآلية المنوط بها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان[١].

ان نظرة تحليلية لتلك المبادئ تلقي الضوء على الجانب الآخر منها ، فخطورة الدعوة لاعتناق الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها الأساس الأيديولوجي الوحيد في العلاقات الدولية ، تكمن في ان عدم الانصياع لتبني مفهوم الديمقراطية والآخذ بالإصلاحات السياسية سيشكل مبررا قانونيا للقوى الفاعلة في مجلس الأمن لاستصدار قرارت دولية بإجبار النظم السياسية على تبني اشتراطات سياسية معينة وبدعوى تطبيق الشرعية الدولية ، مما يعني مصادرة حقوق الدول والحكومات في اختيار الفلسفات الوطنية الخاصة بمجتمعاتها، واعطاء هذا الحق للدول الكبرى ذات النفوذ المهيمن في مجلس الأمن وعلى رأسها الأعضاء الدائمين لإملاء فلسفة معينة على سائر الدول حتى ولو أدت تلك الفلسفة الى الأضرار بمصالح تلك الدول بدعوى تطبيق الديمقراطية وتشجيع فرص تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، ولعل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تسعى الولايات المتحدة ودول أوربا الى تكريسه في المنطقة العربية يوفر غطاءا لتمرير التصورات الأمريكية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وفرضها على الأقطار العربية بدعوى اجتثاث بعض مفردات الثقافة العربية الإسلامية التي تساعد على تفريخ ثقافة العنف والإرهاب ونبذ الآخر.

اما اتباع السبل الوقائية في ظل الوضع الدولي الراهن والتركيبة الحالية لمجلس الأمن فانه يعني إزالة المزيد من القيود المفروضة على حرية الدول الغربية للتدخل في أي منطقة من العالم بإطار قانوني ظاهر ليس فقط لرد

---

(١) أسامة المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

العدوان او حماية الديمقراطية او مكافحة الإرهاب وهي الذرائع القانونية المستحدثة للتدخل ولكن أيضا التدخل لمنع تفجر النزاعات والحروب الداخلية[١] عبر إصدار قرارات ملزمة يصدرها مجلس الأمن يكون لزاما على الدول القبول بها، من أهمها تلك القرارات المتعلقة بفتح الحدود أمام المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والإنسانية وكذلك القبول باستقبال لجان تقصي الحقائق عن انتهاكات حقوق الإنسان واللجان الدولية المشرفة على عمليات الانتخاب والتصويت للتأكد من نزاهتها، وإيفاد المراقبين الدوليين للتحقق في مدى احترام الدول لحقوق الإنسان وحماية الاقليات، وإرسال قوات عسكرية تحت مظلة الأمم المتحدة بهدف إقامة وجود عسكري منظم لحفظ السلم ومن اجل حماية بعض الجماعات المحرومة، فضلا عن إقامة المناطق الآمنة التي توفر الحماية لجماعات او اقليات اثنية تعرضت لحملات تصفية وابادة جماعية، حيث تخضع مناطقها لحماية القوات الدولية وبعيدا عن سيطرة القوات الحكومية التي تمنع من الوصول الى تلك المناطق بسبب الخشية من تكرار أعمال الإبادة والتصفية مثلما حصل في التدخل الأمريكي البريطاني الفرنسي في العراق عام ١٩٩١ لا قامة مناطق آمنة لأكراد العراق والتدخل العسكري الفرنسي في الجزء الجنوبي الغربي من رواندا عام ١٩٩٤ لا قامة منطقة آمنة لحماية المدنيين المضطهدين، حيث جردت تلك القرارات حكومات الدول المستهدفة من حق الاعتراض على قرارات الأمم المتحدة وهو ما صرح به د. بطرس غالي حينما اكد على ان موافقة الدول المضيفة ليست شرطا أساسيا لعمليات حفظ السلم، ذلك ان مجلس الأمن قد أنشي لكي يعطي أساسا قانونيا للقرارات التي تسمح بالتدخل الإنساني، حيث ان مسالة رضا وقبول الدولة على التدخل تصبح غير ذي بال لاسيما اذا كانت هناك صعوبة في الاتفاق على الجهة المخولة شرعيا بإعطاء مثل هذا

---

(١) المصدر نفسه، ص ١١٩.

الرضا كما في الصومال ورواندا والعراق وهايتي وغيرها من الدول التي لا تحتاج الأمم المتحدة في اوقات الانفلات الأمني والسياسي الى موافقة للتدخل لمنع الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان.

سادسا- التدخل الإنساني: رؤية نقدية

بعد ان عرضنا في الصفحات السابقة الالية الجديدة لعمل الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان وحماية الاقليات المتمثلة بتقييد مفهوم السيادة باتجاه الحق في التدخل الانساني ، وبعد ان بدأنا نلاحظ التوسع الكبير في عمليات حفظ السلام التي اخذت تقوم بها الامم المتحدة في مناطق متعددة من العالم لاسيما في الفترة التي التي اعقبت انتهاء الحرب الباردة ، التي كما يبدو اعطت دفعا جديدا للمنظمة الدولية لتوسيع نطاق المهمات المكلفة بها لتشمل مهام جديدة بعد ان كان الشلل والجمود يعتري عملها ، نود هنا ان نسجل بعض الملاحظات حول اليات ودوافع التدخل الانساني ومدى نزاهة وبادية الاطراف الممثلة له فضلا عم يحظى نت قبول الاطراف التي يشملها ذلك التدخل وشرعية النتائج المترتبة على استخدامها وعلى النحو التالي:

١- لابد من الاعتراف اولا بأن الدافع الانساني لايمكن ان يكون مبررا اساسيا يسمح بالتدخل الدولي وانما توجد في الحقيقة من الدوافع والمبررات ما يمكن ان تحفز القوى المهيمنة للتدخل في بعض المناطق الساخنة باسم حقوق الانسان ولعل أقوى تلك المبررات هي المصلحة والمنافسة والحصول على مناطق النفوذ بين الدول القوية والمتنفذة داخل الامم المتحدة وهي بطبيعة الحال الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة التي تحاول تمرير وتنفيذ مصالحها على حساب وجود الامم المتحدة وهو ما أشار إليه الرئيس الأمريكي السابق بل كلنتون في خطابه أمام الجمعية

العامة في أيلول -سبتمبر ١٩٩٣ حينما دعا الى ضرورة تحديد عدد النزاعات الدولية التي يتوجب على الامم المتحدة ان تتدخل فيها بناءا على معايير معينة ، وقد برر ذلك بأن المنظمة لا تستطيع التدخل في كل نزاع داخلي وبالتالي عليها ان تنتقي بعض من تلك النزاعات لتتدخل فيها وحسب قدراتها. ويتضح للمراقب دون عناء ان المعايير التي ذكرها كلنتون في خطابه ، انما هي معايير السياسة الأمريكية في تنفيذ مصالحها على حساب وجود الامم المتحدة بالضد من مبادئ السلم والاستقرار الدوليين. ولنتذكر هنا أسلوب التعامل الأمريكي المصلحي مع الامم المتحدة ومواثيق حقوق الإنسان ، فالولايات المتحدة لم تصادق حتى الآن على اكثر من نصف المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، بل ان القسم ٥٠٢ من الفقرة ب من مرسوم المساعدة الخارجية الأمريكية يشير الى حق الرئيس الأمريكي بتجاوز حقوق الإنسان اذا كانت هناك ظروف غير عادية ، ناهيك عن التلكؤ الأمريكي في المصادقة على إنشاء المحكمة الجنائية لمحاكمة مجرمي الحرب من السياسيين والعسكريين الذين يقومون بجرائم وعمليات إبادة إنسانية بل تصر الولايات المتحدة على وضع العقبات امام عمل المحكمة التي أنشأتها الأمم المتحدة وفق اتفاقية روما عام ١٩٩٨ من خلال الإصرار على عدم محاكمة الجنود الأمريكان الذين يشتبه في تورطهم في عمليات التطهير العرقي ، وان يكون لمجلس الأمن الدولي دور في تحديد القضايا التي تبحثها المحكمة ، هذا بالإضافة إلى تلكؤ الولايات المتحدة في التوقيع على الكثير من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بإزالة الألغام الأرضية واتفاقيات حماية البيئة وغيرها[١].

٢- لقد عد التدخل العسكري من أهم الوسائل المستخدمة في تأمين حقوق

---

(١) د. وليد عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

الإنسان وحماية الاقليات ، بينما أهملت في ذات الوقت وسائل دعم وتأمين أخرى مثل الممارسات الدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية وسياسة التغيير التدريجي. وهنا لابد من التذكير مرة اخرى بالدور الذي تلعبه الدول المهيمنة في مجلس الامن الدولي نحو دفع الامم المتحدة لاستصدار قرارات التدخل تماشيا مع تحقيق مصالحها الاستراتيجية ، ففي الصومال على سبيل المثال اتخذت الأمم المتحدة خطوة غير مسبوقة وهي المصادقة على التدخل العسكري الأمريكي بحجة تقديم المساعدة لحماية قوافل توزيع الأغذية في الوقت الذي لم تتسلم أي دعوة رسمية من جهة صومالية للتدخل العسكري. من هنا فان هذا يدعم الرأي القائل بأن الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة هي التي سعت الى تهديم المؤسسة الرسمية في الصومال بهدف إيصال الوضع الداخلي الى فوضى شاملة تجعل من غير الممكن تشجيع أي حوار سياسي للحصول على موافقة أي جهة في الصومال وبالتالي فقد جرت عملية التدخل العسكري الذي سمي بإعادة الأمل بتلك الطريقة التي تعزز السياق الذي ترمي الولايات المتحدة الى تكريسه في نظام العلاقات الدولية الجديد. ويمكن الإشارة هنا الى ما حصل أيضا في العراق حيث تدخلت القوات الأمريكية والبريطانية لا قامة ما سمي بالمناطق الآمنة لحماية أكراد العراق عام ١٩٩١ وتحت مظلة القرار ٦٨٨ دون ان يكون لديها أدنى حرص على ضمان تطبيق وحماية حقوق الإنسان في مناطق العراق الأخرى.

٣- بدلا من تركيز الأمم المتحدة على استراتيجية التدخل العسكري محل الأزمات والحروب والصراعات الداخلية كان الأمر يستدعي من المنظمة الدولية ان تركز على آليات ووسائل أخرى قد تكون اكثر حسما وفاعلية في حل تلك الأزمات والحروب ، فما يحدث من مشكلات وحروب

داخلية هي من صنع الإنسان لذلك لابد من اتخاذ سياسات اقتصادية واجتماعية بدلا من لجوء الأمم المتحدة الى خيار التدخل العسكري الذي يمكن ان يهمل الأسباب الحقيقية لتلك الصراعات[١]. فالاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية امر ضروري وحاسم لأنها ركيزة الأمن والسلام والاستقرار ، ولقد بات من الممكن بعد انتهاء الحرب الباردة وتوقف سباق التسلح ان تبادر الدول الكبرى الى تقديم يد العون والمساعدة الاقتصادية لانتشال الكثير من البلدان الفقيرة من حالة الفقر والحرمان التي تسبب لها مشكلات سياسية واقتصادية مستعصية ، بيد أننا نجد ان الكثير من الدول صاحبة النفوذ في الأمم المتحدة بدأت تتملص من تقديم مساعدات اقتصادية للدول الفقيرة بل ان بعضا من تلك الدول لاسيما الدول الصناعية الثمان قد بدأت وضمن الظروف الدولية الراهنة بوضع عقبات وشروط امام الدول المحتاجة تقوم على ان تقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية لايمكن ان يتم الا بموجب التزان هذه الدول بتحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ومكافحة الارهاب واتباع اساليب الخصخصة لقطاعاتها الاقتصادية وعلى نحو يقلص من سيادة الدولة وسيطرتها على مواردها الاقتصادية. ومن الواضح ان ذلك الامر يدفع نحو مزيد من التعقيد والتشابك اذ ان تجاهل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للكثير من الدول الفقيرة والامتناع عن تقديم المساعدات المالية والتقنية اللازمة لحلها ووضع شروط مسبقة لتقديم المساعدات سيدفع بلا شك نحو تفاقم تلك المشكلات[٢] وبالتالي تفجر النزاعات

---

(١) لورانس فريدمان، الحرب لاهداف إنسانية والأمم المتحدة الجديدة وحفظ السلام، السياسة الدولية، العدد ١١٥، كانون الثاني – يناير ١٩٩٤، ص ٣٣٢.

(٢) د. جمال زهران، النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير، دراسة في مشكلات معاصرة، مركز المحروسة للنشر، القاهرة ٢٠٠٢، ٣٠.

والحروب الداخلية مما يدفع في نهاية المطاف الى حصول التدخل العسكري الأجنبي الذي لن يزيد تلك المشكلات سوى تعقيدا وتكريسا.

٤- ان فكرة التدخل الإنساني قد باتت تحصل في كثير من الأحيان تحت مظلة الأمم المتحدة ومن خلال قوات حفظ السلام الدولية وهذا من شأنه ان يؤدي الى التشكيك في أن دور الأمم المتحدة للتدخل من اجل حفظ السلام بات يستند على القوة العسكرية والتدخل العسكري بدلا من التدخل لا سباب إنسانية[١] ويمكن ان نلاحظ ان قوات حفظ السلام قد أخذت تنزلق في بعض المناطق لاستخدام القوة العسكرية لمواجهة حالات الغضب والعصيان التي ترفعها بعض الجماعات التي جاءت تلك القوات أصلا لتحميها مثلما حصل في كوسوفا في اذار – مارس ٢٠٠٤ حينما بدأت قوات حفظ السلام الدولية بإطلاق النار على السكان الغاضبين على تردي الأوضاع المعيشية في ذلك الإقليم المتوتر.

٥- ان ظهور الحماية العسكرية المصاحبة للمعونات والمساعدات الإنسانية، جعلت فكرة تلك المعونات مرتبطة بفكرة الاستعمار حيث يعتقد ادمز رو برت أستاذ العلاقات الدولية في جامعة اوكسفورد ان معظم المستعمرات بدأت بقصد حماية المرسلين والتجار وحتى المقهورين من ابناء البلد. كما ان فكرة الحماية العسكرية للمعونات الإنسانية قد تؤثر سلبا على عمل منظمات أخرى للإغاثة الإنسانية مثل الصليب الأحمر وجمعية أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات[٢].

٦- ان التدخل العسكري الإنساني لابد ان يكون تحت إشراف حقيقي للأمم

---

(١) د. سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد، دار وائل، عمان، ٢٠٠١، ص ٣٩٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

المتحدة إلا أن ما يحدث في الواقع يثبت انه مازالت هنـاك تـدخلات عسكرية ثنائية من جانب الولايات المتحدة وحلفائها كما حـدث فـي شمالي العراق عام ١٩٩١ لخلق منطقة طيران آمنة خلافا للقرار ٦٨٨ وكما حصل في الحرب الامريكية الاطلسية ضد صربيا عـام ١٩٩٩ والاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١ والاحـتلال الأمريكـي للعراق عام ٢٠٠٣، ولاشك ان ذلك نابع بالأساس من صلب تيار عام بدا ينشا في الولايات المتحد ينزع نحو عدم احتـرام ميثـاق الامـم المتحدة والقانون الدولي وسيادة أي بلد علـى مـوارده وحقـه فـي الاستقلال وتقرير المصير. ويزداد هذا الاتجاه خطورة اذا ما علمنا ان الأمم المتحدة وفي ظل غياب التوازن الدولي قد تحولت الى أداة بيـد الولايات المتحدة وليس للأمم المتحدة حيلة في ذلك. ففي حالة العراق على سبيل المثال، اتخذت الولايات المتحدة وبريطانيا قرارها بالتدخل العسكري عام ٢٠٠٣، تحت ذريعة تخليص العالم من أسلحة الـدمار الشامل العراقية ودون ان يكون للأمم المتحدة دور يذكر حتى هـزل دورها فبدت مجرد منظمة واجهة هـدفها إضـفاء الـشرعية علـى الاحتلال الأمريكي للعراق، وقد لوحظ في الفترة التي أعقبت الحـرب على العراق، عدم اكتراث الأمم المتحدة للتجاوزات الإنـسانية التـي حصلت أثناء الحرب والتي أسفرت عن قتل الآلاف من الأبرياء فضلا اعن سياسة التفتيت الطائفي والعرقي التي مارستها الولايات المتحـدة لتقسيم العراق سياسيا وفقا لتركيبته العرقية والطائفية،وهو ما يحمـل مخاطر التقسيم والتفتيت لهذا البلد دون ان يكون للامم المتحدة أي دور عدا الدور الذي تشير به وتحدده لها الولايات المتحدة.

الفصل السادس

اكراد العراق والتدخل الامريكي (الانساني) !؟

اولا- مصالح أمريكية واوهام كردية:

إن التأكيد على الدور الأمريكي في توظيف المسالة الكردية في العراق توظيفا ذرائعيا ومصلحيا يبتعد عن الأصول الحقيقية لمبادئ حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للاقليات والجماعات، لا يعفينا من الحديث عن الدور الذي مارسته القوى الاستعمارية الغربية ولاسيما بريطانيا في استخدام المسالة الكردية استخداما سياسيا يحقق مصالحها في السيطرة والاحتلال للمنطقة العربية بعيدا عن شعارات حق تقرير المصير التي كانت متداولة آنذاك، الا ان التأكيد على خصوصية الدور الامريكي في دعم أكراد العراق بات له اكثر من دلالة في ظل الواقع الدولي المعاصر بحكم التفرد الأمريكي بالقرار الدولي واتجاه المسالة الكردية نحو واقع جديد ومؤثر في سيادة العراق واستقراره السياسي وبما يتوافق مع الشعارات التي اخذت البيئة الدولية الراهنة بطرحها حول التدخل الإنساني وحق تقرير المصير لبعض الجماعات والاقليات التي تتعرض للتمييز والمعاملة الإنسانية السيئة،الامر الذي يجعل الدور الامريكي في تحريك الملف الكردي اكثر حضورا وفاعلية.

ولاشك ان المتفحص لتاريخ المسالة الكردية في العراق لا يلمس تدخلا أمريكيا في إثارتها أول الأمر بسبب التوافق الذي كان سائدا بين الحكومات الملكية العراقية والسياسات الغربية بشكل عام وتحديدا الامريكية بشكل خاص عبر حلف بغداد ١٩٥٥ والشراكة الإقليمية العراقية التركية الايرانية في صد النفوذ السوفيتي حيال الشرق الأوسط[١] اذ ساهمت تلك العوامل الى حد بعيد في

(١) د. دهام محمد العزاوي، فكرة الدولة عند الكرد وقضية الهوية، موقع الجزيرة نت www.aljazeera.net في ٢٠٠٦/٥/٢٣.

إحجام الحكومة الامريكية عن التدخل انذاك لتفعيل المسالة الكردية.

وحتى مع سقوط النظام الملكي ومجيء حكومة عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨ وتبنيه لسياسات مناهضة للغرب ومؤيدة للاتحاد السوفيتي، لم ترغب الولايات المتحدة في التدخل لتوظيف المسالة الكردية بسبب حساسيتها من ان يغضب ذلك التدخل حلفائها في كل من تركيا وإيران اللتين تتقاسمان مع العراق هموم المسالة الكردية وميراثها الثقيل. ومع سقوط حكومة عبد الكريم قاسم ومجيء حكومة الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف بتطلعاتهما القومية، اخذ الموقف الأمريكي بالتغير التدريجي حيال دعم المسالة الكردية، لاسيما مع دخول الكيان الصهيوني وإيران على مسار التحريض السياسي والدعم العسكري للمقاتلين الاكراد في العراق، ومع هذا فقد ظل الدعم الأمريكي محدودا وحذرا ولا يرقى الى مستوى طموح قادة الحركة الكردية الذين ظلوا يطمحون في دخول الولايات المتحدة على خط الدعم الخارجي لحركتهم بهدف تعزيز موقفهم التساومي مع الحكومة العراقيه. ومع وصول حكومة البعث الى السلطة اثر انقلاب ١٩٦٨ اخذ الموقف الامريكي من المسالة الكردية بالتغير التدريجي وبدا الدعم الامريكي لقادة الحركة الكردية يأخذ زخما تصاعديا مع تبني حكومة البعث لبعض السياسات التي اعتبرتها إدارة الرئيس نيكسون مناوئة لمصالحها في الشرق الاوسط ومنها اتفاق حكومة البعث مع قيادة الحركة الكردية بزعامة الملا مصطفى البارزاني على انهاء القتال وتوقيع قانون الحكم الذاتي في مارس / اذار ١٩٧٠ وهو ما اثار حفيظة شاه ايران الذي طلب وبشكل مباشر من الولايات المتحدة تقديم الدعم لحركة التمرد الكردي في العراق اثناء الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي نيكسون لإيران عام ١٩٧٢، حيث شعر الشاه بان الخطوة العراقية قد تمت دون استشارته، وهي بنتائجها المستقبلية ستكون ذات آثار سلبية على الواقع المتردي لأكراد ايران، ومنها كذلك إقدام حكومة البعث على توقيع

اتفاقية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي في ابريل / نيسان ١٩٧٢ والتي سمحت للأخير الدخول وبقوة الى الساحة العراقية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية، مما شكل تهديدا قويا للمصالح الأمريكية في الخليج العربي، حيث خشيت الإدارة الأمريكية ان يطال الدخول السوفيتي الى العراق دولا خليجية أخرى لاسيما السعودية التي تعد حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة، وهكذا توضحت معالم السياسة الأمريكية الجديدة حيال العراق على لسان احد المسؤولين الأمريكان الذي أشار الى ان السياسة الأمريكية اخذت تدعو الى إضعاف أي بلد يرتبط بالاتحاد السوفيتي، ولطالما اقام السوفيت علاقات عسكرية مع العراق فإننا على استعداد لمساعد الاكراد، اما السبب المهم فكان اقدام الحكومة العراقية على تأميم النفط العراقي وطرد الشركات الأمريكية والغربية العاملة في العراق عام ١٩٧٣[1] وهكذا حسمت الإدارة الأمريكية قضية الدعم للحركة الكردية مع زيارة الرئيس نيكسون الى إيران في ابريل / نيسان عام ١٩٧٢، ففي تلك الزيارة اتفقت المصالح الإيرانية والأمريكية على ضرورة تعزيز قوة البارزاني وامداده بعوامل القوة العسكرية بهدف استنزاف قوة العراق وإنهاكه في حروب داخلية طويلة الامد تبعده عن الاشتراك مع العرب في أي نزاع مسلح مع الكيان الصهيوني، فضلا عن صرفه لعرقلة جهود ايران لتسيد المنطقة ولعب دور الشرطي الحامي للمصالح الأمريكية في الخليج العربي.

ومع بداية تموز /يوليو ١٩٧٢ بحث الرئيس نيكسون مع ممثلي المخابرات الأمريكية وممثلين عن وزارتي الدفاع والخارجية إرسال أول مساعدة مالية وعسكرية الى اكراد العراق، ومنذ ذلك التاريخ اخذت العلاقات الكردية – الامريكية تتعزز عبر زيارات المسؤولين الكرد الى الولايات المتحدة وزيارات

(1) J.C. Randal ,after such knowledge, what forgiveness ?my encounters with kudistan,newyork,1997,p.17

المسؤولين الامريكان ولاسيما وكلاء المخابرات الامريكية الى كردستان العراق، وهذا ما اعترف به المرحوم ملا مصطفى البارزاني في لقاء اجراه معه حينها مراسل صحيفة الديلي تلغراف اللندنية ريتشارد بيتسون(١).

وفي شباط فبراير ١٩٧٤ تجدد الدعم الامريكي بشحنة أسلحة عسكرية وبقيمة ٢٥ مليون دولار، قررت الولايات المتحدة إرسالها عبر وسيط ثالث وكانت اهم المبررات التي ساقتها الولايات المتحدة في حينها ان تلك المساعدة ستعين الاكراد على تكثيف جهودهم ضد الحكومة العراقية التي كانت تعارض اتفاقيات فك الاشتباك والتي كان يعمل لها وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر، لحل الصراع العربي الاسرائيلي بسياسة الخطوة خطوة، كما انه سيشغل الحكومة العراقية عن معارضة السياسة الامريكية في عموم منطقة الشرق الأوسط(٢).

وهكذا يبدو ان الهدف لم يكن مساعدة الاكراد إنسانيا للحصول على حقوقهم الثقافية والسياسية التي حاربوا من اجلها طوال السنوات الماضية وانما كانت الغاية استخدام الاكراد كوسيلة لتحقيق الرؤية الأمريكية في حل الصراع العربي الصهيوني عبر الضغط على العراق وإجباره على الانشغال بمشكلاته الداخلية بدلا من الانغماس في مواجهة السياسة الأمريكية المنحازة لذلك الكيان العنصري، فالهدف الامريكي كان ينصب اذا على استمرار نزيف الدم والمال من الجانبين الكردي والحكومي ودون ان يسمح لطرف بالانتصار على طرف اخر، فالمساعدة للاكراد ينبغي ان تكون مضبوطة عند قدر معين لا يمكن الاكراد من تحقيق انتصار يضر بمصالح ايران وتركيا ولا يمكن الجيش العراقي من سحق

---

(١) فاضل البراك، البارزاني: الأسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩ ص٢٠٩.

(٢) مازن بلال، المسألة الكردية بين الوهم والحقيقة، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٣ ص ١٠.

التمرد الكردي وإنهاء إحدى مشكلات العراق المستعصية.

وقد انكشفت تلك الرؤية الامريكية حيال المسالة الكردية في التقرير الذي اعدته احدى اللجان التي شكلها الكونغرس الامريكي للتحقيق في النشاط السري لاجهزة المخابرات الامريكية، حيث اشار التقرير في بعض أجزاءه الى ان هدف الولايات المتحدة من مساعدة الاكراد لم يكن تمكينهم من احراز انتصار يساعدهم في الحصول على الاستقلال الذاتي وبالتالي التأثير على اكراد ايران. لقد كان المطلوب هو ضبط التسلح للملا مصطفى البارزاني عند حد معين يمكنه من استنزاف قوة الجيش العراقي وانهاك قيادته وافساد أسلحته وفي ذات الوقت يمنعه من تحقيق انتصار مؤثر يحقق الاستقلال ويؤثر على اكراد ايران.

وفي مارس/ اذار ١٩٧٥ صرح وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر بان الولايات المتحدة سوف تتخلى عن الاكراد لكي تمكن العراق من مشاغلة سوريا وإثارة الخلافات(البعثية – البعثية) معها لان سوريا ترفض الدخول في مفاوضات فض الاشتباك مع اسرائيل(١) الامر الذي يبرز ازدواجية المعايير الامريكية في التعامل مع قضية الأكراد والتي ظلت تخضع وفق الرؤية الأمريكية لأسلوب الابتزاز والمساومة والتهديد ليس إلا، وذلك الأسلوب مارسته الولايات المتحدة ولازالت في اكثر من قضية دولية وبعيدا عن أي اعتبار لكرامة الشعوب وسيادتها وحقها في تقرير المصير، وقد افصح الدور الامريكي المزدوج عن نفسه حينما تخلت الولايات المتحدة عن اكراد العراق عام ١٩٧٥،اثر اتفاق الجزائر الذي أنهى النزاع الحدودي بين إيران والعراق، حينما قبل الأخير بالتنازل عن حقوقه السيادية في شط العرب مقابل تخلي إيران عن دعم الحركة الكردية المسلحة، حينها سحبت الولايات المتحدة دعمها للاكراد ولم تنفع نداءات

---

(١) محمد حسنين هيكل، الحل والحرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ط ٧، ١٩٨٨ ص ١٣٨.

الاستغاثة التي وجهها قادة الحركة الكردية لانتشال حركتهم من الانهيار السريع أمام تقدم القوات العراقية، حينها أدرك البارزاني انه اساء تقدير الامور باعتماده الكامل على الولايات المتحدة والتي لم تكن تنظر للأكراد اكثر من ورقة لعب أفادت منها في مرحلة من مراحل صراعها مع الحكومة العراقية وقذفتها حينما استنفذت مصالحها منها، وهذا ما عبر عنه الملا مصطفى البارزاني نفسه حينما اخبر مراسل صحيفة الواشنطن بوست جيم هوغلاند وبنبرة متشائمة ان أمريكا لم تعطنا أي ضمانات، فلقد اعتقدنا أنها لن تتخلى عنا ابدا، والان بدأنا نعتقد أننا كنا على خطا.(١)

ان تلك الرؤية التي خلص اليها البارزاني تعطي تصورا عاما لواقع ارتكان الحركات المسلحة الى الدعم الخارجي، فذلك الدعم يستند في غالبه على مصالح تسعى الدول الداعمة الى الاستحصال عليه من تقديمها الدعم لحركة ما ولاشك ان هذا ما يدركه القادة الاكراد أنفسهم الا انه وكما يبدو من تاريخ التصادم المتواصل مع الحكومات العراقية، وضعف التراث الديمقراطي الذي استندت اليه علاقة الحركة الكردية بتلك الحكومات، وفقدان الثقة بالوعود التي قدمت لحل المسالة الكردية قد دفع بالقيادات الكردية لفتح باب اللجوء الى المساعدات والضغوط الخارجية لتحقيق أهدافها، وربما وفق قاعدة: عدو عدوي صديقي، فالقادة الكرد، لاشك انهم يدركون خطورة الارتكان الى المصالح الدولية التي وضعتهم عبر عشرات السنين في طريق التوظيف والاستغلال دون عوائد سياسية إيجابية، الا ان قدسية أهدافهم القومية وشدة تمسكهم بتحقيق تلك الأهداف، قد دفعهم كما يبدو الى انتهاج مختلف الوسائل للضغط على الحكومات العراقية، وعلى العموم فان ما يعد محرما في نظر البعض قد لا يعد كذلك في نظر الكرد، ولعبة السياسة الدولية في الشرق الأوسط علمت الاكراد منذ زمن بعيد ان

(1) Randal ,op.cit.p. 156

مصالح القوى الكبرى لن تنتهي في تلك المنطقة المليئة بالصراعات والتناقضات والتقلبات المستمرة، وبالتالي فان الدخول في دوامة المصالح الدولية ورغم عقباتها المهلكة، قد يحقق للاكراد حلمهم المفقود في لحظة تاريخية معينة.

ثانيا: تبريرات كردية واتهامات حكومية:

أدركنا في الصفحات السابقة ان قادة الحركة الكردية العراقية يدركون خطورة الانجرار وراء المصالح والسياسات الدولية في منطقة الشرق الأوسط إلا انهم مضطرون لركوب قطار تلك المصالح بالرغم من وعورة الطريق وضبابية النتائج المرجوة، ومع ذلك فتلك الرؤية السياسية قد جرت على الاكراد الكثير من المآزق وأدخلتهم في حالة من الشك الرسمي والحرج الشعبي على صعيد علاقاتهم الداخلية، فعلى المستوى الرسمي، بقيت الحكومات العراقية تنظر للارتباطات الخارجية لقادة الحركة الكردية بعين من الريبة والشك، فدخول الولايات المتحدة على مسار الدعم المالي والعسكري والسياسي للحركة الكردية المسلحة قد افقد المطالب الكردية بعدها الوطني، واصبغها بمقاصد دولية تهدف الى إضعاف العراق وزعزعة استقراره الداخلي ولغايات خارجية تخدم بالمحصلة المصالح الأمريكية في المنطقة وفي النتيجة الأخرى تصب في مصلحة الكيان الصهيوني الذي مابرح هو الاخر يتواصل في تقديم كل اشكال الدعم المالي والعسكري للاكراد وزيادة فاعليتهم في تعطيل قدرات العراق وضرب وحدته الوطنية ومنعه من التواصل مع الجهد العربي الرامي لتحرير فلسطين، وقد نجحت الكثير من الحكومات العراقية في توظيف تلك التصورات لخدمة أهدافها في تشويه صورة الحركة الكردية عربيا وإقليميا، فأقنعت الكثير من الحكومات العربية بان ارتباطات الحركة الكردية بالدوائر الأمريكية والصهيونية قد أخرجها من مصاف الحركات التحررية الى دائرة الحركات الانفصالية التي تسعى الى زعزعة استقرار العراق وامنه الوطني وبالتالي

ضرب الامن القومي العربي في اهم مفاصله الاستراتيجية، وبما يخدم اهداف القوى الخارجية المعادية، ولم يفلح الاكراد في إزاحة تلك الرؤية بسبب استمرار تعويلهم على غطاء الدعم الأجنبي، وقدرة النظم العراقية على منعهم من الوصول الى دوائر صنع القرار العربي.

ولم يتغير الامر على المستوى الشعبي، فرفع الحركة الكردية لمطالب سياسية ذات طبيعة قومية وعجزها عن اقامة تحالفات وارتباطات مع القوى الوطنية العراقية وعدم اكتراثها بتنمية قاعدة شعبية عربية للمطالبة بحقوقها السياسية، بل وفشلها في تصحيح الصورة المغلوطة التي رسمتها النظم العراقية عنها في المدرك السياسي الشعبي والمتمثلة بمجموعة من العصاة والخارجين عن القانون، قد ساهم في خلق فجوة كبيرة ونفور شبه عام لدى فئات كثيرة من الشعب العراقي عن التعاطف مع مطالب الحركة الكردية، وقد دفع استمرار التواصل الكردي بالقوى الأجنبية التدخلية المعادية للعراق الى زيادة اغتراب الحركة عن النسيج السياسي والاجتماعي العراقي، حيث ظل وصف الحركة الكردية بانها حركة تمرد انفصالية مستمرا في الذاكرة العراقية، وظل قادة الكرد مرتبكين في معالجة هذا الشرخ الاجتماعي والسياسي لحركتهم في الواقع المحلي العراقي.

والامر المؤسف ان قادة الحركة الكردية يدركون خطورة ذلك التصور على مستقبل العلاقة العربية الكردية ومستقبل الواقع السياسي لاقليم كردستان، فمن المؤكد ان ليس كل ما يتمناه قادة الكرد سيحصلون عليه وليس كل ما وعدهم الامريكان سيتحقق وتجربتهم الذاتية مع القوى الأجنبية التدخلية تثبت لهم ذلك ولطالما نكثت تلك القوى بوعودها للكرد وتركتهم في الاوقات الحرجة منفردين يذوقون ويلات الحرب ومآسي التهجير.

ثالثا- الأكراد في الرؤية الأمريكية الجديدة:

يبدوا ان الانهيار العسكري والسياسي الذي اصاب الاكراد عام ١٩٧٥، والتخلي الامريكي السريع عن دعمهم قد شكل ايذانا بتوقف مرحلي امريكي عن تقديم ذلك الدعم، ووفق لغة المصالح التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع حلفائها فقد كان من المهم جدا لمصالح امريكا انذاك ان تلقي بالاكراد جانبا، او ربما تحتفظ بورقتهم لحين اللزوم، ولهذا لم تشهد المراحل اللاحقة لعام ١٩٧٥، مؤشرات واضحة لدعم أمريكي مالي او عسكري لقادة الحركة الكردية، رغم لجوئهم الى الولايات المتحدة واستقرارهم فيها.

ويبدو ان اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ بين العراق وإيران كان له اثر مهم في الأحجام الأمريكي عن إعادة تفعيل الملف الكردي خشية إغضاب شاه ايران الذي نجح في توظيف ذلك الملف للحصول على مطالبه السياسية من العراق عبر تقاسم مياه شط العرب والحصول على ضمانات عراقية بعدم دعم أكراد ايران، فضلا عن ذلك فان حصول الثورة الإيرانية في فبراير/شباط ١٩٧٩، كان له اثر كبير في قلب الموازنة السياسية بين العراق وإيران، فمجيء الحكومة الإيرانية الجديدة بتوجهاتها الدينية وشعاراتها المعادية لأمريكا والغرب وعزمها على تصدير ثورتها الى الخليج العربي وبما يهدد المصالح الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية، قد طوى صفحة الجفاء السابقة بين العراق والولايات المتحدة ورفع من قيمة حكومة البعث العلمانية في مواجهة حكومة الملالي الدينية في إيران، الأمر الذي انعكس بنتائجه عن امتناع الولايات المتحدة عن توظيف كل ما من شانه ان يزعزع استقرار العراق في مواجهة الخطر الايراني الجديد.

ومع نشوب الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر/أيلول ١٩٨٠ استغنت الإدارة الأمريكية الى حد بعيد عن فكرة دعمها لاكراد العراق بعد ان تكفلت تلك الحرب في إجهاض واستنزاف القدرات العسكرية والاقتصادية للقوتين الإقليميتين الكبيرتين في المنطقة.

وعلى هذا شهدت فترة الثمانينات استقرارا في الاندفاع الأمريكي لدعم الاكراد، بل في أحيان كثيرة انقلابا عليهم وغض للطرف عن الكثير من التجاوزات التي مارسها الحكومة العراقية ضدهم. ولذلك يمكن القول ان حقبة الثمانينات من القرن الماضي كانت من اعقد المراحل التي واجهها الاكراد، بعد ان فقدوا منافذ الدعم الامريكي والغربي بل وحتى الاقليمي عدا عن بعض المساعدات الايرانية المحدودة في اطار التوظيف المتبادل للاكراد من قبل العراق وايران.

واستمر الاحجام الامريكي حتى بعد احتلال العراق للكويت في اب / أغسطس ١٩٩٠ فبالرغم من ظهور مؤشرات غزل جديد بين القيادات الكردية وادارة الرئيس جورج بوش الأب، فان الادارة الامريكية فضلت في اللحظات الاخيرة سحب دعمها للاكراد في الشمال والشيعة في الجنوب وسمحت للقوات العراقية بسحق التمرد الكردي والشيعي على حد سواء وتحت مبررات الخوف من تقسيم العراق والاجتياح الإيراني للمنطقة، مما يظهر مرة اخرى واقع الازدواجية التي تتعامل بها الإدارة الأمريكية مع المسالة الكردية وغيرها من مسائل الاقليات وحقوق الانسان في مناطق العالم المختلفة، ولكن يبدو ان المصلحة الامريكية سرعان ما تحركت من جديد لتفعيل ملف الاكراد وتحت دعاوى إنسانية ظاهرها توفير الحماية الدولية وتأسيس مناطق آمنة من حملات التصفية والابادة التي قامت بها حكومة صدام حسين بعد انسحابها من الكويت وباطنها زيادة عزلة الحكومة العراقية عبر تشديد العقوبات الاقتصادية والسياسية ضدها واستخدام كل الوسائل المتاحة بما فيها المسالة الكردية لا بقاءها ضعيفة ومحاصرة.[1]

وعلى هذا شهدت حقبة انسحاب العراق من الكويت عام ١٩٩١، عودة

---

(١) د. دهام محمد العزاوي، الاقليات والامن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٥.

أمريكية قوية لتبني استراتيجية الدعم والمساندة للمسالة الكردية في العراق، وترافق ذلك التوجه مع رؤية أمريكية جديدة ترمي الى توظيف التفرد الأمريكي لقيادة العالم سياسيا واقتصاديا وعسكريا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فنهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين وحرب تحرير الكويت صعدت من احتمالية تشكل نظام دولي جديد بقيادة امريكية مما يتطلب ترجمة على ارض الواقع بصياغات جديدة للعلاقات الدولية وللأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية (الناتو، والاتحاد الاوربي) بل واعادة تعريف المصالح وفق رؤية مختلفة عن الرؤية السابقة، ولهذا شهدت تلك الحقبة ظهور ما سمي بالإعلان الامريكي في ايلول /سبتمبر ١٩٩١ والذي أعلن التزام الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان واحترام حقوق الشعوب والقوميات والاقليات واحترام القانون الدولي وخصوصا بنود اعلان هلنسكي وميثاق باريس عام ١٩٩١.

وفي ضوء ذلك بات من الواضح ان هناك مساحة من الاهتمام بقضايا الشعوب والجماعات في التصور الأمريكي بل وقبولا بمبدأ حق تقرير المصير واعادة تغيير الحدود التي رسمت منذ الحربين العالميتين الأولى والثانية بل واعادة النظر في تعريف مفهوم سيادة الدولة[١].

وقد دفع هذا لاعتقاد البعض ان المسالة الكردية قد ترشحت منذ تسعينيات القرن المنصرم لتكون رقما في الاهتمامات الامريكية وجزءا أساسيا في قوس الأزمات الذي اقترحه بريجنسكي.

وهو ماد فع الى إعادة الاهتمام الامريكي بتفعيل المسالة الكردية في العراق بعد انسحاب العراق من الكويت والاتصال بقادة الحركة الكردية والاتفاق على إقامة ما سمي في حينها بالملاذ الآمن لحماية أكراد العراق وفقا للقرار

---

(١) د. دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي ومستقبل المسالة الكردية في العراق، مجلة شؤون عربية، العدد١٢٤، جامعة الدول العربية، القاهرة شتاء ٢٠٠٥ ص ١٩٢.

الدولي (٦٨٨) في نيسان / ابريل ١٩٩١ كخطوة أولية لتفعيل ملف الاقليات في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام.

ولهذا شهدت مرحلة ما بعد انسحاب العراق من الكويت تعاونا ملحوظا بين الإدارة الامريكية وقادة الاحزاب الكردية في العراق عبر اساليب الدعم العسكري والامني والاقتصادي واستقبلت القيادات الكردية في واشنطن لمرات عديدة وعقدت الكثير من المؤتمرات والندوات التي تعرف بالقضية الكردية وتدخلت الوساطة الامريكية ولاكثر من مرة في إصلاح ذات البين بين الأطراف الكردية المتنازعة، كما حصل في اتفاقية واشنطن في مايو / ايار ١٩٩٨ بين حزب الاتحاد الوطني بزعامة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، وقد تعزز التوجه الامريكي حيال اكراد العراق بوصول تيار المحافظين الجدد الى البيت الابيض حيث اشار تقرير اللجنة الامريكية للامن القومي لعام ٢٠٠٠ الى ان المسالة الكردية ستبقى عنصرا من عناصر عدم الاستقرار بين دول المنطقة اذا لم تعالج بصورة صحيحة كما كتب كبار الاستراتيجيين الامريكان عن امكانية قيام الولايات المتحدة بالتدخل في السنوات القادمة لحسم قضايا النزاعات العرقية والطائفية في منطقة الشرق الاوسط، ووفق ذات التصور اشار برنارد لويس في كتابه مستقبل الشرق الاوسط، الى ان للقوى الكبرى مصالح استراتيجية في المنطقة وستتدخل حتما، فهناك اهم الاقليات على الاطلاق وهم الأكراد الذين لم يحققوا دولتهم المستقلة.

وفي ذات التوجه كتب الخبير الاستراتيجي الأمريكي (بول مايكل فيبي) تقريرا مهما للغاية بعنوان الرؤية الاستراتيجية للإدارة الأمريكية الجديدة في الشرق الاوسط، قدمه الى الرئيس جورج بوش في كانون الثاني /يناير ٢٠٠١، واهم ما جاء في التقرير حول المسالة الكردية هو ضرورة تفعيل محور اذربيجان مع اقليم كردستان العراق، حيث يمتلك هذا المحور أهمية في الرؤية

الأمريكية فهو مركز الطاقة ومنطلق التغييرات الاستراتيجية المقبلة في المنطقة، فاقليم كردستان يشكل بوابة الدخول الى العراق وايران وحتى الخليج، ومن هذا المحور سياتي التغيير وتبدا التحولات في العراق وايران ووسط اسيا لان هناك ضرورة في تغيير النظم القائمة فيها واستبدالها بانظمة ديمقراطية جديدة. ويدعو فيبي الإدارة الأمريكية الى جعل أذربيجان وكردستان العراق قاعدة عسكرية امريكية متقدمة ومتطورة لتحقيق مصالحها ولا باس من جعل كردستان مستودعا عسكريا للأسلحة الأمريكية في المنطقة على غرار قطر لاسيما وان امريكا ستشدد من قبضتها على العراق في المرحلة المقبلة.

ويطالب فيبي بطمأنة الحليف التركي حول العلاقة الأمريكية مع اكراد العراق واطلق على هذا المحور اسم (راس التغيير)[1]. وقد تطابق تقرير فيبي مع تقرير اخر قدم باسم مجلس المخابرات القومي الامريكي وشارك فيه العديد من المعاهد والجامعات ومراكز البحث واشترك في مراجعة التقرير ونقده ريتشارد هاس من مؤسسة بروكنغز وخبراء من جامعة هارفرد ومؤسسة كارنيجي للسلام والمخابرات الأمريكية، ويتناول التقرير مستقبل العالم من العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٥ ونشر هذا التقرير اواخر العام ٢٠٠٠، ويتطرق الى قضايا القوميات والاثنيات حيث يتوقع ازمات قومية في عموم منطقة الشرق الاوسط، وسيتجه الاكراد في تلك المنطقة الى المطالبة بالاستقلال وتكوين دولة مستقلة في العراق مع تنامي النزعة الانفصالية لدى اكراد تركيا وايران وسوريا واندلاع ازمة قومية كبيرة في المنطقة[2]. ورغم ان مساعد وزير الخارجية الامريكي ستروب تاليوت يعترف بعدم امتلاك الولايات المتحدة حلولا جاهزة

---

(١) صلاح بدر الدين، الكرد والولايات المتحدة الامريكية، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، في ٢٠٠٣/٥/٣١.

(٢) د. دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي....، مصدر سابق ص ١٩٣.

للتعاطي مع ملف الاقليات في الشرق الاوسط الا ان احتمالات تطبيق الرؤى الاستراتيجية تبقى واردة في السياسة الامريكية،لاسيما مع طرح ادارة الرئيس جورج بوش لمشروع الشرق الاوسط الكبير بما يدعو اليه من ضرورة اجراء تغييرات سياسية واقتصادية وجغرافية تتيح المجال لاعادة رسم وهندسة المنطقة وتغيير التحالفات والتوازنات على نحو جديد يضمن للولايات المتحدة تحقيق مصالحها الاستراتيجية على نحو فعال.

رابعا- الاكراد ووعود الديمقراطية الامريكية:

الواقع ان ما طرح من تصورات أمريكية حول إعادة تغيير خرائط المنطقة وإنصاف الشعوب والقوميات المقهورة كالاكراد، لم يجد تطبيقا على ارض الواقع، فمنذ ان تبنت الولايات المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا توفير الحماية للأكراد بموجب القرار الدولي ٦٨٨ في أبريل / نيسان ١٩٩١، فان الاكراد في العراق عاشوا في وضع سياسي واقتصادي مضطرب وغير مستقر لاسيما بعد ان سحبت الحكومة العراقية كل عوامل الدعم الاقتصادي والامني من المنطقة، فلا هم حققوا أهدافهم في الاستقلال والانفصال ولاهم بقوا تحت السيادة العراقية والتي على علاتها قد تحقق للاكراد شيئا من الطمأنينة على ذاتهم، ولم تصمد وعود الديمقراطية الأمريكية وشعارات الاستقرار والامن، أمام حالات العنف والقتال التي أخذت تشهدها المنطقة الكردية بين الفصائل الرئيسية للحزبين الكرديين الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني، مما اضطر مسعود بارزاني في عام ١٩٩٦ البارزاني الى تناسي خلافاته مع الحكومة العراقية، واستدعاء وحدات فعالة من الجيش العراقي لطرد قوات حزب الاتحاد الوطني بزعامة جلال طالباني المدعومة ايرانيا. وظل الواقع السياسي لاقليم كردستان يشوبه الحذر والتوتر، بسبب عدم اكتراث الدول التدخلية الكبرى (الولايات المتحدة – بريطانيا – فرنسا)

بوضع استراتيجية ثابتة لرسم مستقبل الاقليم السياسي، او نتيجة تباين مصالحها في هذا الامر، وبسبب الحساسية التي ظلت تبديها دول الجوار (ايران – تركيا – سوريا) حيال بقاء الاقليم الكردي على واقعه الانفصالي بعيدا عن سيادة العراق، وما قد يجره ذلك من تبعات سلبية خطيرة على واقع اقاليمها الكردية المشتعلة كذلك بالتمرد والثورة. فضلا عن استمرار اسلوب الضغط والابتزاز الذي ظلت تمارسه الحكومة العراقية على الفصائل الكردية لإجبارها على القبول بمطالبها للعودة الى السيادة العراقية واجراء الحوار الوطني، وبين الوعود الأمريكية والتوجسات الإقليمية والضغوط الحكومية، ظل الاقليم الكردي يعاني من ضبابية المستقبل السياسي، مع تزايد واقعه الامني تدهورا وتفاقم مشكلاته الاجتماعية وتصاعد سلبيات واقعه الاقتصادي على كاهل المواطن الكردي في مجال الكهرباء وشحة الوقود وارتفاع الاسعار، فضلا عن البطالة التي وصلت الى نسبة كبيرة دفعت بالكثير من الشباب الكردي للهجرة الى خارج الاقليم. وفي الحقيقة فان مستقبل الاقليم لم يكن يتجاوز الاطار الذي رسمته قوات التحالف ولاسيما الولايات المتحدة، والمتمثل باستخدام الواقع الانفصالي لاقليم كردستان كاداة مضافة الى ادوات الحصار الاقتصادي والعزل السياسي لنظام صدام حسين عن المجتمع الدولي كعقوبة له جراء غزوه للكويت، ولهذا لم يشهد الأداء الأمريكي حيال الإقليم أي تحسن او ارتقاء في وعود الديمقراطية وتحسين ظروف حقوق الانسان المتدهورة، بل على العكس فقد كانت السياسة الامريكية حيال المسالة الكردية غير اخلاقية في كثير من جوانبها، فقد تدخلت الولايات المتحدة تحت شعارات حماية الاكراد وتوفير الملاذ الآمن لهم من نظام صدام حسين، ولكنها سمحت من جانب اخر للحليف التركي بالتدخل العسكري ولعشرات المرات في شمالي العراق لملاحقة اعضاء حزب العمال الكردستاني التركي، مع ما جرته تلك التدخلات من معاناة لعشرات الآلاف من العوائل الكردية التي دمرت قراها وخربت مزارعها

واضطرت للهرب جراء العمليات القتالية التي جرت بين مقاتلي الحزب والقوات التركية.

كما ادعت الولايات المتحدة حرصها على اقامة نموذج ديمقراطي في كردستان ولم تكن مبالية حيال واقع القتال الدامي بين الفصائل الكردية الرئيسية والذي اضر بأي توجه حقيقي لاقامة استقرار سياسي في المنطقة، ولم تتجاوز مبادراتها السياسية لوقف العنف اكثر من عقد اجتماعات مصالحة بين الفرقاء المتناحرين مثلما حصل في اجتماع انقرة عام ١٩٩٦ وواشنطن عام ١٩٩٨.

بل ان من المفارقات الغريبة ان غضت الإدارة الأمريكية الطرف عن تلاقي أعداء الامس (صدام حسين – مسعود البارزاني) عام ١٩٩٦ من اجل تحجيم النفوذ الإيراني المتعاظم في كردستان والداعم لجلال الطالباني، مما يبرز طغيان المصالح السياسية على الاعتبارات الإنسانية. اما عن حقوق الانسان التي وعد المواطن الكردي بالحصول عليها، فلم تجد تطبيقا على ارض الواقع، فلا أمن المواطن الكردي تحقق ولا واقعه الاقتصادي او ظروفه المعيشية تحسنت، ولاحقه الانتخابي او السياسي تجذر او بني على أسس سليمة، وبقيت التجربة السياسية الكردية حبيسة المساومات والمحاصصات الحزبية والعشائرية، وكثيرا ما تحولت أوهام الديمقراطية الأمريكية الى هباء تذروه رياح التصادمات السياسية والمواجهات العسكرية المتكررة للفصائل الكردية المسيطرة على كردستان العراق.

وبعد اربعة عشر عاما من الانفصال شبه التام عن السيادة العراقية ظل المواطن الكردي مشرذما بين الحنين لدولة مستقلة تحقق طموحاته القومية وبين حلم العودة لدولة تعطيه حقوق المواطنة والمشاركة على قدم التساوي مع الآخرين دون انتقاص او تضييق، وبقي الدور الأمريكي خارج إطار الطموحات الكردية وظلت الإدارة الأمريكية لا تنظر الى الملاذ الآمن في كردستان اكثر من غطاء سياسي يتيح لها تحقيق أهدافها السياسية ضد العراق وعزله سياسيا واقتصاديا

ودفعه للتجاوب مع الطروحات الأمريكية والصهيونية المتعلقة بالمنطقة، فلم يكـن الوازع الإنساني هو المحرك وراء الاندفاع الأمريكي لا قامة المناطق الآمنة فـي شمالي العراق وفقا للقرار ٦٨٨ بل هو السيطرة والاحتواء.

وإلا لكانت الولايات المتحدة قد استخدمت معايير إنسانية عادلة للتعامل مـع اكراد تركيا وايران الذين يتعرضون لسياسات مماثلة في القمع والإبعاد والتهميش دون ان تحرك الإدارة الأمريكية ضميرها الانساني لوقف أعمال القتل والتهجيـر التي تمارسها الحكومتين التركية والإيرانية ضد المواطنين الكرد بل وضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني والذي تصنفه الإدارة الأمريكية بأنـه حركـة إرهابيـة متطرفة.

خامسا- الاكراد والاحتلال الامريكي للعراق:

لقد شهد الغزو العراقي للكويت في اب-اغسطس ١٩٩٠ ظهـور رؤيـة امريكية جديدة لاعادة توظيف المسالة الكردية وبشكل لايضعف حكومة صـدام حسين ويعاقبها على غزوها للكويت فحسب وانما يشكل مقدمة لاضعاف العراق داخليا عبر ارخاء العلاقات الداخلية بين مكوناته الرئيسة وتغذية عوامل الانقسام تمهيدا لاعادة تشكيل البنية الاجتماعية العراقية على اساس الطوائف والعـصائب وبما يخدم المشروع الامريكي والاسرائيلي في المنطقة العربيـة بعـد انهيـار التوازن الدولي والاقليمي وسقوط الاتحاد السوفيتي، وعلى هذا شـهدت مرحلـة انسحاب العراق من الكويت في شباط فبراير ١٩٩١، تصعيدا امريكيا واضـحا للملف الكردي والشيعي في آن معا، حيث دعمت ادارة الرئيس جـورج بـوش تمرد الاكراد في الشمال والشيعة في الجنوب[١]، لاحداث احتراب داخلي يمهـد

---

(١) د. عبد الاله بلقزيز، المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق، منشور في

للولايات المتحدة فرصة التدخل وفرض سياساتها المتعلقة بـالعراق وبالـشرق الاوسط. وبقطع النظر عن ملابسات الاحداث الساخنة التي حصلت في الجنوب والشمال وما رافقها من تدخل ايراني وتركي خطير وقمع شديد للتمرد من قبـل الحكومة العراقية، فان الامر المهم هو ان الولايات المتحدة قد هيـات الاجـواء لبروز حالة من التوتر الطائفي والعرقي في العراق.

فتشجيعها الاكراد والشيعة على التمرد والثورة ومن ثـم التخلـي عـنهم والسماح للحكومة بقمعهم بوحشية اثار الحقد وزرع الضغينة وخلخل العلاقـات الداخلية بين مكونات الشعب العراقي. وقد زادت خطوط العرض التي فرضـتها الولايات المتحدة وفقا للقرار ٦٨٨ ومانجم عنها من اضعاف سـلطة الحكومـة المركزية في الوصول الى مناطق الجنوب والشمال، فـي احـداث فجـوة فـي العلاقات الداخلية لمكونات الشعب العراقي الى الحد الذي انثلمت فيـه وحـدتهم وضعف فيه شعورهم بالانتماء المشترك الى العراق الموحد[(١)].

لقد كان الهدف من فرض مناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب هـو اقرار واقع تقسيمي على العراق في صور مناطق ثلاث: كردية وسنية وشيعية ! وكان واضحا ان اصرار امريكا وبريطانيا على فرض الحظـر الجـوي فـي المناطق الشمالية والجنوبية، هو لانتزاع سيادة العراق عليهما اولا وتهيئتهما ثانيا لوضع كياني مستقبلي قد يتقرر في صورة اتحاد فيدرالي طائفي وعرقي او ربما في صورة انفصال، وهو ما حصل لاحقا عقب الاحتلال الامريكي للعراق فـي ابريل نيسان ٢٠٠٣، حينما أسست الولايات المتحدة مجلس الحكم الانتقالي على اساس المحاصصة الطائفية والعرقية في ٢٠٠٣، وفرضت قانون ادارة الدولـة

مجموعة باحثين،احتلال العراق: الأهداف النتائج المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤، ص١٢٤.

(١) المصدر السابق، ص ١٢٩-١٣٠.

المؤقت في ٢٠٠٤ والدستور الدائم في ٢٠٠٥ وقانون الاقاليم في ٢٠٠٦، حيث ثبتت في تلك التشريعات الكثير من المواد التي تنحو باتجاه تقسيم العراق مناطقيا تمهيدا لاحداث تناقضات اجتماعية ونزعات عنصرية تضعف نسيج وحدته الوطنية. ويمكن ملاحظة التوجه الامريكي الجديد في الكثير من الدراسات والخطط التي تناولت شكل النظام المفضل للعراق في اعقاب احتلاله وتدمير بنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث قدمت دراسات سياسية واكاديمية تحث على تاسيس نظام فيدرالي تعاقدي بين مناطق العراق ينهي حقبة المركزية الشديدة التي سادت العراق منذ عهود طويلة، ونشير هنا الى الخطة التي قدمتها وكالة المعونة الامريكية والتي سميت(رؤية لعراق مابعد النزاع) (vision for post conflict iraq) والتي اكدت على ضرورة قيام حكومة عراقية محدودة الصلاحيات مع اعطاء صلاحيات اكبر للحكومات المحلية وتحويل العراق من دولة مركزية هرمية السلطة الى شكل من اشكال الديمقراطية التشاركية والنظام الفدرالي[1]، فقيام نظام ديمقراطي فيدرالي مبني على اساس عرقي وعشائري بات كما اشار الكاتب الامريكي مايكل هدسون خيارا امريكيا لضمان مشاركة الجماعات المهمشة من الاكراد وغيرهم في العملية السياسية ومنع احتمالية الاحتكار المطلق للسلطة من قبل الجماعات الغالبة[2]، وعليه فقد شرعت سلطات الاحتلال لاحقا بتوكيل الكثير من المؤسسات المتخصصة، ومنها مؤسسة (research triangle institute) لتدريب كوادر عراقية على الادارة وتنمية المهارات في الحكم المحلي والمؤسسات المدنية وغيرها من القضايا التي تخفف

---

(١) حسن [illegible]، [illegible]: [illegible] المتحدة [illegible] العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت آب – اغسطس ٢٠٠٣، ص٦٧.

(٢) مايكل هدسون، [illegible] العراق ما بعد [illegible] العربية، مصدر سبق ذكره، ص [illegible] .

من صلاحيات الحكومة المركزية[١].

ويبدو ان التوجه الامريكي في العراق قد نبع في الاساس من تجربة اعتقد الامريكان بنجاحها في اغلب تدخلاتهم السياسية والعسكرية التي حصلت بعد عقد التسعينيات، سواء في اثيوبيا او يوغسلافيا او صربيا (كوسوفو) او في افغانستان، حيث نجحت الادارة الامريكية في اقامة توليفات حكومية تستند على مبدا المحاصصة العرقية والقبلية وتسعى الادارة الامريكية الى تكريس المشهد ذاته في العراق عبر تركيبة مجلس الحكم الانتقالي تموز- يوليو ٢٠٠٣، والحكومات العراقية اللاحقة التي تدخلت مباشرة في تشكيلها سواء في حكومة اياد علاوي حزيران ٢٠٠٤ او حكومة ابراهيم الجعفري اذار مارس ٢٠٠٥ او حكومة نوري المالكي نيسان ابريل ٢٠٠٦. وفي خضم اصرار الادارة الامريكية على توظيف الانقسام القومي والطائفي في العراق لصالح مشروعها العسكري والسياسي في العراق تظهر المسالة الكردية كأهم الأوراق التي تعول عليها في ارباك الوضع الداخلي للعراق وبما يعطل أي جهد وطني مشترك يناهض الاحتلال الامريكي ومشاريعه في العراق[٢] اذ من الواضح ان مساحة التحالف الواسعة التي تعطيها الولايات المتحدة للاحزاب الكردية وضغوطها على البرلمان العراقي لاقرار مشروع الفيدرالية وتفعيل قانون تشكيل الاقاليم ودعوتها لاعادة تقسيم الثروة بين مجموعات العراق الاثنية بما يضعف سلطة الحكومة المركزية، ورعايتها المتواصلة لظاهرة الانقسام الطائفي والقومي في المجتمع العراقي، ومساندتها الاحزاب الكردية في ضم مدينة كركوك الغنية بالنفط الى كردستان يظهر حرصا امريكيا على توظيف قضايا الاقليات كاحد الاوراق المهمة لاعادة تفكيك وتركيب بنية العراق السياسية والاجتماعية وعلى نحو يؤمن لمشروع احتلال العراق

---

(١) حسن الحاج علي احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧.

(2) Bobby Ghosh, Behind the sunni – shi ite divide, The Time , U.S.A , Thursday , Feb. 22. 2007. PP. 2-5.

الدوام،[١] كما يظهر ان سياسة اللعب بخيط الطائفية والعنصرية باتت ابتكارا امريكا مهما للتغطية على الفشل السياسي والعسكري وحجب التصاعد الواضح في زخم المقاومة المسلحة التي ارهقت الوجود الامريكي في العراق[٢]. ولكن مما يبدو في المشهد العراقي المظلم ان التعويل الامريكي على زرع الفتنة الطائفية والقومية في المجتمع العراقي قد اخذ ينعكس بثمار سياسية وامنية مرة على السياسة الامريكية ذاتها، فمع ضعف الحكومة العراقية والتهميش الامريكي المقصود للجيش العراقي، بدات المليشيات وفرق الموت بالسيطرة على الشارع واخذت وتيرة العنف الطائفي بالتصاعد في الوقت الذي ظهرت فيه الاحزاب والجماعات المشتركة في العملية السياسية كالاكراد والشيعة تفصح عن توجهات انفصالية واضحة تهدد وحدة العراق السياسية، وهو ماخلق مازقا للسياسة الامريكية وقلص من حجم شعاراتها الكبيرة الرامية الى بناء نموذج ديمقراطي متقدم في العراق الى محاولة وقف التداعي المتسارع في وحدته السياسية ومنع انزلاق الوضع الى الحرب الاهلية التي ستضع هذا البلد الحيوي على طريق التقسيم والتفكيك، مما ينذر بدخول عموم المنطقة في نفق مظلم لا تعرف نهايته[٣].

لقد دفع الادراك الامريكي المتاخر لخطورة الاوضاع السياسية والامنية في العراق بالمسؤولين الامريكان الى محاولة اعادة تقييم سياستهم في العراق[*] عبر

---

(١) د. دهام محمد العزاوي، مصدر سبق ذكره ص ١٩٣.

(2) Tony smith and larry diamond, was Iraq fool's errand , foreign affairs, November /December 2004.

(٣) د. عبد الحسين شعبان، الاحتلال الامريكي للعراق: الحرب الاهلية هل يصبح الامر الواقع واقعا، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٧ ص ص ٨٨-٨٩.

(*) يمكن القول ان اقوى اعتراف بفشل اجراءات الادارة الامريكية في العراق قد جاء على لسان وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد الذي يعد من اقوى مخططي الحرب وصناعها حيث =

الضغط على حكومة نوري المالكي لاتخاذ الاجراءات الممكنة لتحقيق الاستقرار وحل المليشيات المسلحة وفرق الموت التي اثارت الرعب والتهجير في الشارع العراقي، ومحاولة نقل بعض الصلاحيات الامنية للحكومة العراقية وتقوية دورها في حفظ الامن والنظام وبما يؤمن استقرار العراق ووحدته الوطنية، فقد اكد الرئيس جورج بوش في مقابلة مع قناة فوكس نيوز في منتصف تشرين اول – اكتوبر ٢٠٠٦، انه يرفض فكرة تقسيم العراق الى ثلاث مناطق سنية وشيعية وكردية، لان من شان ذلك ان يزيد الفوضى القائمة الان في العراق ويزيد من خطر الاكراد على جيران العراق[١] وكرر اثناء لقاءه رئيس الوزراء نوري المالكي في عمان في مطلع تشرين ثان- نوفمبر ٢٠٠٦، انه يؤيد وحدة العراق السياسية ويرفض التقسيم لان أي تقسيم سيؤدي الى زيادة العنف والطائفية، وشدد في ذلك اللقاء على ضرورة تقوية دور حكومة المالكي لتقوم بدورها في وقف دوامة العنف في العراق ووقف التدخلات الاقليمية التي تجري من بعض دول الجوار ولاسيما ايران وسوريا[٢] وفي ذات السياق دعت وزيرة الخارجية الامريكية كونداليسا رايس العراقيين الى التوحد وتجاوز خلافاتهم المذهبية والقومية، فلا مستقبل للعراقيين الا بوحدتهم[٣] على حد تعبيرها.

ان تلك التصريحات وغيرها تعكس تغييرا ملموسا في الاستراتيجية

= اقر قبل يومين من استقالته في شهر تشرين اول – اكتوبر بفشل الاستراتيجية العسكرية الامريكية المتبعة في العراق ودعا الى تغييرات مهمة في تلك الاستراتيجية. انظر ذلك في صحيفتي القدس العربي والشرق الاوسط، لندن في ٢٠٠٦/٤/٣.

(١) تناقلت هذا التصريح مختلف وسائل الاعلام العربية والاجنبية ومنها موقع الجزيرة نت في ٢٠٠٦/١٠/١٧ www.aljazeera.net

(٢) صحيفة الزمان، لندن في ٢٠٠٦/١١/٣٠.

(٣) صحيفة الزمان، لندن في ٢٠٠٦/١١/١٩.

الامريكية، جاء على خلفية الهزيمة الكبيرة التي مني بها الحزب الجمهوري في انتخابات الكونغرس والتي مكنت الديمقراطيين من الحصول على اغلبية مقاعد الكونغرس ومطالبتهم للرئيس بوش بضرورة اعادة تقييم سياسته المعثرة في العراق. ولعل من اهم نتائج التوجه الامريكي الجديد هي اللجان المشتركة التي اخذ يرسلها الرئيس بوش لمعاينة وتقييم الوضع في العراق عن كثب، ونذكر منها لجنة بيكر – هاملتون التي ضمت كبار المسؤولين في الحزبين الديمقراطي والجمهوري وتراسها العضو الديمقراطي لي هاملتون ووزير الخارجية الامريكي الاسبق جيمس بيكر والتي كانت من اهم نتائجها الدعوة الى اعادة النظر ببعض مواد الدستور او تعديلها او تاجيل تطبيقها لاسيما تلك المواد التي من الممكن ان تدفع الى تقسيم العراق ومنها المادة (١٤٠) الخاصة باعادة تطبيع الاوضاع في كركوك، كما شدد على تقوية دور الحكومة العراقية المركزية وخاصة فيما يتعلق بتقسيم الثروات بين العراقيين[1].

وقد انتقد رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني تقرير لجنة بيكر – هاملتون ووصفه بانه غير واقعي وغير مناسب لانه تجاهل خصوصية كردستان، وجدد البرزاني تأكيده على أن "الفيدرالية هي الطريق الوحيد للمحافظة على وحدة العراق"، اذ ان الفشل في اقامة ديمقراطية فيدرالية غير مركزية في العراق سيعطي الاكراد الحق في الانفصال عن العراق[2]. لاشك ان التقرير قد عكس ادراكا امريكيا لاهمية تلافي الوقوع في فخ الهزيمة في العراق، عبر تصحيح

---

(١) صحيفة الزمان، لندن في ٢٠٠٦/١٢/٢. ويمكن القول ان عدم الانسحاب من العراق لازال خيار مفضلا لدى بعض كبار الاستراتيجيين الامريكان وفي مقدمتهم وزير الخارجية الاسبق هنري كيسنجر، انظر هنري كيسنجر، اميركا والعراق: دوافع الكابوس واليات العلاج، صحيفة الشرق الاوسط / لندن في ٢٠٠٦/١١/٢٥.

(٢) نقلا عن موقع حكومة اقليم كردستان www.krg.net في ٢٠٠٦/١٠/٧.

الاخطاء التي ارتكبت في معالجة الوضع المتازم هناك، فالولايات المتحدة قد ارتكبت الاف الاخطاء التكتيكية في العراق كما قالت وزيرة الخارجية كونداليسا رايس وهي لازالت تتعلم من لخطاءها هناك[1] وقد افسد الارتباك والتخبط الامريكي في العراق وماجره من تصاعد اعمال العنف والفوضى والمقاومة اختيار القرار الصائب حيال قضايا العراق المصيرية كقضية اجتثاث البعث واعادة الاعمار وتوزيع الثروة وقضية الفيدرالية وتشكيل الاقاليم وما ترتب عليها من تطلعات كردية لضم مدينة كركوك ومناطق عراقية اخرى تمهيدا لاعلان استقلال اقليمهم متى ماسنحت الظروف الدولية بذلك..

ويمكن للمراقب لتطور الاحداث في العراق ان يستشف ملامح تغيير جديدة في السياسة الامريكية حيال التطلعات الكردية نحو الفيدرالية من خلال تصريحات الرئيس الامريكي وبعض المسؤولين الاخرين حول تفضيل الولايات المتحدة لعراق موحد ولصيغة حكم اداري غير مركزي يقترب من الحكم الذاتي يعطي لبعض المحافظات العراقية صلاحيات موسعة في ادارة شؤونها المحلية، وقد وردت هذه الرؤية في تصريحات الرئيس بوش التي اشرنا اليها اعلاه وتأييده لفكرة عراق موحد لايخلق مشكلات لجيرانه. كما ظهرت بشكل مؤكد في زيارة مستشار الامن القومي ستيفن هادلي الى العراق في مطلع تشرين ثان-نوفمبر ٢٠٠٦، ولقاءه برئيس الوزراء نوري المالكي والسيد مسعود بارزاني فقد حملت تلك الزيارة وفقا للكثير من المراقبين، مشروعا امريكيا جديدا لحل المسالة الكردية يقوم على الغاء قانون الاقاليم والفيدراليات واعتماد نظام حكم ذاتي موسع للمحافظات العراقية يحفظ للحكومة المركزية في بغداد سلطتها ويضمن للعراق وحدته وسلامته الاقليمية من محاولات التقسيم. ويذهب البعض الى تبرير الموقف الامريكي الجديد من ان ادارة بوش تريد التخلص من تورطها المستفحل في

---

(١) صحيفة القدس العربي، لندن في ٢٠٠٦/٤/٣.

العراق باي ثمن حتى وان كان على حساب حلفاءها التقليديين في الاحزاب الكردية، وهي مستعدة لتقديم المزيد من التنازلات بعد ان توصل صناع القرار في واشنطن ان العراق لم يعد مستنقعا لهم فحسب وانما بات ساحة ستقودهم الى منزلقات خطيرة في المنطقة العربية وجوارها[١] اذ ان أي تاييد امريكي لفيدرالية قومية كردية سيدفع الى تدهور الاوضاع الداخلية في العراق وسيفتح الباب امام ظهور مطالب لجماعات طائفية تطالب بحقوق مماثلة للاكراد مثلما يحصل مع مطالب المجلس الاعلى الاسلامي بقيادة عبد العزيز الحكيم والذي يطالب بين فترة واخرى بفيدرالية للجنوب، مما يدفع في النهاية الى شرذمة العراق واشاعة الفوضى وعدم الاستقرار لجيران العراق لاسيما تركيا التي تعد اقوى حلفاء الولايات المتحدة، فلم يعد في وارد الادارة الامريكية التفريط بحليفتها القوية تركيا العضو البارز في حلف الناتو من اجل كيان كردي ضعيف يزيد من مشكلات امريكا المتصاعدة في العراق والمنطقة[٢]. ولذلك بات المتابعون للمشهد العراقي يعتقدون ان مثل هذا الحل سيكون اقرب للتحقق، فالولايات المتحدة ستسعى الى ادماج الاكراد في الحياة السياسية العراقية مع اعطائهم صلاحيات ادارية وجغرافية لادارة شؤونهم الذاتية لا تهدد مصالحها في عراق موحد ولا مصالح حلفاءها في المنطقة، ان مثل هذا الحل سيحجم بلاشك من طموحات الاكراد القومية ويظهر مرة اخرى ان التحالف مع الولايات المتحدة له شروطه وحدوده التي تحفظ لها مصالحها في المنطقة اولا واخيرا وبعيدا عن كل اعتبار اخلاقي او انساني، وهذا ما لم يتعلمه الاكراد الى الان او ربما لازالوا يتجاهلونه عن عمد.

---

(١) هارون محمد، شهران حاسمان وخطيران في تاريخ العراق، صحيفة القدس العربي، لندن في ٢٠٠٦/١١/٣.

(٢) د. دهام محمد العزاوي، المسالة الكردية في العلاقات العراقية التركية واثرها على الامن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٠، جامعة الدول العربية، القاهرة شتاء ٢٠٠٤ ص ٢٢٤.

الفصل السابع

ذرائع التدخل الإنساني

أولا- هوية وطنية مشوهة:

بيّنا في الصفحات السابقة ان موضوع حماية حقوق الإنسان والاقليات، قد عد أحد الآليات التي بدأت تستند إليها القوى الدولية الكبرى في الواقع الدولي المعاصر لتنفيذ أهدافها واستراتيجياتها الرامية الى التدخل في بلدان الجنوب وتحديد مسارات النمو التطور فيها وبما يتوافق وتوجهات النظام الغربي الرأسمالي المستند على عولمة الاقتصاد والثقافة والسياسة،وتوظيف الآليات الدولية المتيسرة وفي مقدمتها الأمم المتحدة وصناديق الإقراض الدولية في إضفاء شرعية على ممارساتها التدخلية الجديدة باسم حقوق الإنسان وحماية الاقليات.

والسؤال الذي يطرح في اللحظة الدولية الراهنة، هل إن النظم السياسية في بعض دول العالم الثالث او دول الجنوب متهمة فعلا في استمرار تردي أوضاع حقوق الإنسان لديها؟ وهل ان أبناء الاقليات يعانون فعلا من حالات التمييز والمفاضلة والحرمان من قبل النظم السياسية او الأغلبية الحاكمة؟ وهل تنطبق مقولة ان الجماعة المسيطرة أو النخب الحاكمة تهدف باستمرار الى استغلال الاقليات لاهداف سياسية وأغراض اقتصادية، دون ان تعطيها فسحة من الحرية للتعبير عن ذاتيتها، بحيث تبدو الدعوات الأمريكية والغربية في هذا المجال منفذ نجاة لبعض الجماعات والاقليات للتخلص من ذلك الواقع المرير الذي تعانيه؟ وهل يمكن لبعض السياسات العنيفة ضد بعض الجماعات أن تبرر وتغطى بشعارات المحافظة على الوحدة الوطنية والقضاء على المؤامرات الخارجية؟ ثم ماذا عن شعارات الوحدة الوطنية القائمة على المساواة والعدالة التي رفعتها الكثير من النظم السياسية منذ بدايات الاستقلال والى يومنا هذا، هل اصبحت في طي النسيان أم ان

استمرار المؤامرات الخارجية كما يشاع في كثير من الأحيان تستدعي الاستمرار في فرض قوانين الطوارئ والحالات الاستثنائية الى أمد غير معلوم بما يرافق ذلك من استمرار سياسات الإبعاد والتمييز ضد جماعات بعينها؟ وهل آن الأوان لبعض النظم السياسية المنغلقة على ذاتها ان تتأثر بما يطرح اليوم من شعارات الانفتاح والديمقراطية والحوار بعيدا عن الرؤية الأمريكية فتخفف من غلوائها وتشددها حيال منح الحريات العامة لشعوبها والتخفيف من قيود الاستبداد والتعسف؟

إننا نسلم ابتداءا ان الشعارات والطروحات التي ترفعها اليوم الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة حول حقوق الإنسان والديمقراطية وحق تقرير المصير لبعض الجماعات والاقليات المضطهدة، تفتقد الى المصداقية والموضوعية في كثير من جوانبها، وتقترن بشكل أساس بالجوانب السياسية ذات الأبعاد المصلحية والتي بقيت هي المعيار المتحكم في توجه القوى الغربية لتنفيذ سياسة حقوق الإنسان حيال هذا البلد او ذاك.

ولكن مع ذلك لا يمكن للمراقب السياسي ان يتجاهل في ذات الوقت ان الكثير من نظم العالم الثالث لازالت تمارس وبإصرار سياسات تنم عن عدم احترام لابسط قواعد حقوق الانسان المتعارف عليها دوليا، وبالرغم من تضمين دساتيرها الكثير من الفقرات والمواد التي تقر لابناء البلد بحق الحياة والمشاركة والتعبير وحق أبناء الاقليات بالمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على قدم التساوي مع أبناء البلد الآخرين وفي ضوء الشرعية القانونية والدستورية، وبالتالي منع التمييز الموجه ضدهم وإفساح المجال لهم لممارسة حرية الفكر والمعتقد والحصول على نصيب متوازن من الثروة الاقتصادية للبلد،[1] حيث ان

---

(١) بو مدين بوزيد، التجربة الديمقراطية وعوائق الانتقال، منشور في مجموعة باحثين، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٣، ص ٢٣٢.

الكثير من تلك النظم بات الدستور لديها مجرد واجهة للدلالة على مدى شرعيتها حيال الضغوط التي اخذت تمارسها بعض الدول الكبرى وما يمكن ان ينجم عن تلك الشرعية المهلهلة من درء للتهم والشبهات التي توجه لها في ميدان حقوق الانسان وكبت الحريات العامة واضطهاد الاقليات دون ان تكون تلك الدساتير إطارا تؤسس من خلاله تلك النظم شرعيتها مع شعوبها وبالتالي تستمد منها القوة لمواجهة ما يدبر ضدها من سياسات ومحاولات تضييق دولية.

وعلى هذا استمرت الكثير من تلك النظم بتبني أفعال وممارسات سلوكية تمييزية حيال فئات واسعة من أبنائها لاسيما ضد ابناء الاقليات من خلال عدم إفساح المجال لكثير منهم بحرية التعبير عن مطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة، وتضييق هامش الحرية في المشاركة والتنقل ووبالتالي قتل الشعور الوطني لديهم بالانتماء الى الجماعة الوطنية الكبرى،وهو ما فسح المجال لتسرب وانتقال شعارات التدخل الخارجي لحماية حقوق الانسان والدفاع عن الاقليات المظلومة الى حيز التطبيق العملي رغم افتقاد تلك الشعارات الى الكثير من الاسانيد والحجج القانونية والأخلاقية.

ان المشكلة الأساسية تكمن في ان الكثير من دول العالم الثالث يتميز وضعها الديمغرافي بتعقيد وتشابك واضحين،نجم في غالبه من التخطيط الاعتباطي وغير المنظم للحدود في حقبة التكالب الاستعماري والذي لم يراع التوزيع الجغرافي العادل للكثير من الاقليات والجماعات والمصالح الوطنية والقومية للدول، فكان من نتائج ذلك التخطيط ان اصبحت الكثير من تلك الدول بعد رحيل الاستعمار أشبه بالفسيفساء التي تضم مزيجا غير متجانس الى حد بعيد من الجماعات والاقليات المختلفة التي لا يجمعها أي شعور بالانتماء الى الجماعة الوطنية الواحدة او الولاء للنظام السياسي الواحد. ولاشك ان ذلك قد انعكس سلبا على صعيد بناء الوحدة الوطنية لدول العالم الثالث ذلك ان التعددية الاثنية داخل

الجماعة الوطنية الواحدة لابد وان تثير مشكلة الخصوصية او الهوية إزاء الغير من الجماعات الوطنية الأخرى، ففي ظل وجود جماعات اثنية متعددة داخل الدولة الواحدة بثقافاتها الفرعية وقيمها ورموزها وتقاليدها الخاصة فان ذلك قد يؤدي الى حصول تناقض او تصارع بين الانتماءات الفرعية وما يترتب عليهما من ولاءات ضيقة ومحدودة لا تعترف بالولاء للوطن او للجماعة الوطنية الشاملة ولا تسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسة السلطة السياسية على عموم الجماعة الوطنية او ان تقوم الأغلبية بإبعاد الاقليات او الاقليات الاثنية عن التواصل مع مفردات الثقافة الوطنية الواحدة مما يؤدي في كثير من الأحيان بهذه الاقليات الى الانعزال والتقوقع على ذاتها او في احيان اخرى لجوئها الى استخدام وسائل العنف والتمرد ضد النظام السياسي متى ما سنحت لها الفرصة بذلك وهو ما يؤدي بالمقابل الى قيام النظام باستخدام القوة لإخماد مطالب الاقلية وإجبارها على الرضوخ لمطالبه او مطالب الجماعة الغالبة مما يدفع بعوامل عدم الاستقرار الى التصاعد لاسيما اذا ما استحوذت الاقلية على عوامل تساعدها على التمرد من قبيل التماسك الداخلي في موقفها المعارض ومن قبيل الدعم الخارجي من الدول التي تشكل امتدادا اثنيا لها او من دول أخرى ذات خصومة مع النظام السياسي مثلما يحصل مع الدعم الذي تقدمه بعض القوى الكبرى للكثير من الجماعات المتمردة وفي مناطق مختلفة من العالم بهدف عرقلة سياسات النظم التي تعارض مصالحها في بعض المناطق الحيوية من العالم.

ومن هنا يمكن لنا القول ان دور النظام السياسي او النخبة السياسية في القضاء على حدة التوترات والتصادمات الاثنية ينبغي ان يكون كبيرا وواعيا في التركيز والتأكيد على أهمية الثقافة السياسية المشتركة والبحث عن الأطر الرضائية الجامعة والتي تؤدي الى إنماء الهوية الوطنية الواحدة والتي يشترك في قالبها جميع أبناء البلد بغض النظر عن انتماءاتهم الضيقة وتحقيق الاندماج

الوطني بين الجماعات الفرعية دون ان تكون هنالك غلبة لثقافة جماعة على اخرى. لذلك فقد كان من بين أهم الاعباء المطروحة على الكثير من النظم السياسية في العالم الثالث بعد الاستقلال هو السعي نحو بناء الهوية الوطنية الواحدة عبر التركيز على تنمية وتعميق الوعي المشترك بالذاتية الوطنية والقضاء على الاطر الضيقة والولاءات التحتية للمجتمع التقليدي، وتوحيد الجماعات المختلفة من النواحي الثقافية والاجتماعية في إطار إقليمي واحد وتأسيس هوية وطنية ناضجة تبعد عنها حالات التشوه التي زرعها الاستعمار بتخطيطه الاعتباطي للحدود وبتغذيته لسياسات التمييز والتفرقة بين الجماعات، هوية يتحدد في ضوئها طبيعة الانتماء بتكوين المجتمع السياسي على نطاق وطني تستند فيه المواطنة على المشاركة السياسية ويندفع المواطن بروح الجماعة لخدمة وطنه قبل فئته الاجتماعية، بعبارة اخرى السعي لتنظيم ابناء الوطن سياسيا واجتماعيا واقتصاديا والتقدم بهم الى المنظومة الدولية في هيئة دولة مستقلة متجانسة الابعاد وذات مصالح وطنية واحدة ومتميزة عن الدول الأخرى.

الا ان الذي حصل ان تلك الأهداف قد اصبحت كما يبدو من سياسات تلك النظم في حكم الماضي او جزءا من التراث السياسي على اثر بروز حالات التسلط والاحتكار لدى بعض النظم الحاكمة في العالم الثالث واعتمادها على الهويات الفرعية والولاءات التقليدية الضيقة في ترسيخ مصالحها ومصالح الجماعات التي تنتمي اليها حتى تحولت بعد حين الى قيادات قبلية وطائفية فاقدة لأية صفة وطنية[1]، وهو ما دفع بالتالي الى تراجع مفهوم الولاء للدولة والوطن

---

(١) عبد النور بن عنتر، اشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، منشور في: مجموعة باحثين، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤، ص ٥٦

والنظام العام لصالح بروز الانتماء للجماعة الفرعية بكل ما تحمله من خصائص التناقض والتصادم مع أسس الهوية الوطنية الجامعة وهو ما يدفع بالتالي الى تفاقم ازمة الهوية حينما يعجز النظام السياسي ذو النزعة الفرعية عن اداء وظائفه ويصبح غير قادر على تحقيق الرضا من جانب الجماعات الفرعية الأخرى ومن ثم تتناقص شرعيته حينما تثار القلاقل والاضطرابات ضده ويتحول البلد الى ساحة صراع وتناحر مع لجوء الهويات الفرعية الى ممارسة العنف السياسي ضده مما يفضي الى اندلاع حرب أهلية تقود البلاد الى حالة من التمزق والتشرذم في بناءها السياسي والاجتماعي.

فاساس المشكلة اذن هو بقاء ذلك الشعور المتأصل بالانتماء الى الجماعة الفرعية بسبب فشل النظم السياسية بعد مرحلة الاستقلال في إنماء الشعور المشترك بالهوية الوطنية الواحدة وتعميق الوعي الوطني بالثقافة السياسية المشتركة وابراز الأطر الجامعة لكل فئات الوطن الاجتماعية، فبقي المواطن منشدا الى جماعته الفرعية ومنجذبا الى ولاءها الأصغر بدلا من توجهه الى موالاة وطنه الأكبر الذي بقي يشعر بالاغتراب والابتعاد عن مؤسساته الجامعة كلما ازدادت ممارسات النظام السياسي عنفا وسلطوية.

ويصف لنا الدكتور برهان غليون هذه الحالة فيشير الى انه في فترة النهوض السياسي القومي بعد الحرب العالمية الثانية والطموح الى بناء سلطة شعبية ووطنية كان الميل شديدا لدى مختلف الجماعات والاقليات الى الانصهار في بودقة الوطن الكبير، وحدث الأمر ذاته في فترة النهوض الوطني ضد الاستعمار اذ كان هذا الصراع يخلق نوعا من الإجماع القومي والوطني يدعم الشعور بالانتماء الى جماعة واحدة ضد الانتماءات الجزئية المتعددة، ولم تعد الطائفية الى السطح بشكل عنيف الا مع وصول هذا المشروع الى الإخفاق فعاد كل الى قواعده التقليدية قليل الأيمان بالمستقبل وغير واثق به، وقد عمق إخفاق

المشروع الوطني الاستقلالي هذا الشعور ففقدت الاقلية أي مثال اعلى جديد واضطرت للعودة للتشبث بالمثل الجزئية الماضية التي تضمن لها وحدها شيئا من المناعة ضد الانحلال والضياع وشيئا من السلطة ضد الدولة التي لم تعد تعبر عنها او التي أدركت أنها لا تعبر عنها[١].

فالفجوة التي بدأت تطبع ملامحها على الواقع السياسي في كثير من بلدان العالم الثالث تتمثل اذا في التباعد الذي اخذ يزداد بين الحاكمين والمحكومين، او بالأحرى بين السلطة الحاكمة والجماهير بتفرعاتها الاثنية الضيقة، بسبب فشل كثيرمن النظم وزعاماتها في تحقيق الاهداف الوطنية التي وعدت بها شعوبها وفي تحقيق الامال التي علقت عليها بعد الاستقلال والمراحل التي تلتها وقد دفع انتشار الفساد بكل انواعه الى دخول تلك النظم مرحلة تاكل الشرعية مما اوقعها بمزيد من التسلط والاستبداد، وهكذا تحولت رموز الاستقلال وشعارات التنمية والوحدة الوطنية الى شعارات كرست الطغيان وكل انواع القمع والاضطهاد للشعوب وهو ما أفضى بالنتيجة الى عزوف المواطنين عن التعاطي مع مخرجات تلك النظم مما ادى بالنتيجة الى تدني هيبة الدولة وضعف مركزها كمؤسسة للحكم وكقوة عليا لتنظيم المجتمع، حيث بات الوعي بمفهوم الدولة ومضمونها الحديث متخلفا في كثير من هذه البلدان التي وان أضحت دولا في شكلها الخارجي، الا أنها في داخلها وفي مواجهة مواطنيها لم يتأكد لديها ذلك المضمون تأكيدا حقيقيا، بمعنى اخر فان الإحساس بالوحدة بين الحكام والمحكومين لم يتضح ويتبلور الى الحد الذي يقوي موقع الدولة في إطار المجتمع، فضعف الدولة وهزال نظامها السياسي واستناده الى الولاءات الضيقة ساهم الى حد بعيد في إبقاء وتكريس مشكلة الاندماج الوطني في مختلف مجتمعات العالم الثالث. وهكذا يمكن القول ان ضعف الوحدة الوطنية وقصور

---

(١) د. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٦-٧٧.

النظم السياسية في تحقيق عملية التجانس والاندماج داخل الجسد السياسي والاجتماعي وتخطي الولاءات التحتية وتثبيت الشعور العام بالولاء للدولة والوطن ومؤسساته المركزية قد ساهم الى حد بعيد في تكريس الكثير من المشكلات التي لازالت الكثير من بلدان العالم الثالث تعانيها وأهمها في هذا الصدد مشكلة عدم الاستقرار السياسي الناجمة في كثير منها عن الاضطرابات التي تثيرها بعض الاقليات والجماعات بسبب شعورها بحالة من الحرمان والابتعاد عن مخرجات النظام السياسي مما يؤدي الى ان تكون هذه الاقليات مصدرا محتملا للكثير من سياسات التدخل التي تقوم بها القوى الخارجية والتي تسعى الى توظيف بعض قيادات تلك الاقليات لتحقيق أهدافها وتوجهاتها حيال نظم سياسية متناقضة المصالح معها.

هذا ويمكن النظر الى أزمة الهوية الوطنية التي تعانيها الكثير من دول الجنوب باعتبارها إحدى الأزمات التي تنطوي عليها عملية التنمية السياسية والتي أقامها منظرو التنمية السياسية ومنهم (لوسيان باي) بصورة أساسية على ست أزمات تعرض كلها بصورة مجتمعة في ان واحد وبآثار مختلفة ولكنها تتطلب ان تعالج كلها على التعاقب في المجتمع لكي تصبح الدولة قائمة على أساس الأمة وهويتها الكبرى وليس على اساس الجماعة وهويتها الفرعية او الصغرى[1]

هذه الأزمات يمكن تحديدها بازمة الهوية، أزمة التغلغل، ازمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة الاندماج، أزمة التوزيع، الا ان الأهمية النسبية لازمة الهوية تفوق من وجهة نظرنا أهمية الأزمات الأخرى، بمعنى اخر ان أزمة الهوية تؤثر فيما عداها من أزمات التنمية وترتبط بها الى حد بعيد، فاذا نجح مجتمع ما في تحقيق قدر من الانسجام والتآلف بين وحداته فانه يكون قد قطع شوطا كبيرا في القضاء على الأزمات الأخرى وبالتالي تسهل عملية تحقيق الاندماج بين القيادة

---

(١) د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي...، مصدر سبق ذكره ص ٢٨٥.

والجماهير ويمكن التغلب على أزمة الشرعية. على اية حال يمكن تحديد أهم الآثار السلبية المترتبة على مشكلة الوحدة الوطنية للكثير من بلدان العالم الثالث فيما يتعلق بأزمات التنمية السياسية السالفة الذكر واستبيان أثرها على ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الناجمة في كثير من الأحيان عن عنف الاقليات نتيجة للحرمان والاضطهاد الذي تلاقيه على يد بعض النخب السياسية الحاكمة.

ثانيا - هوية غير مكتملة:

ان أول واهم ازمة سياسية هي تلك المتعلقة بتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بانهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى، اذ ينبغي ان يتوصل الأفراد الى الاقرار بان اقليمهم الجغرافي هو وطنهم الحقيقي كما ينبغي ان يتملكهم شعور بان هويتهم الشخصية محددة جزئيا بانتمائهم الى بلادهم المحددة جغرافيا، فبناء الهوية الوطنية المشتركة وتحقيق الاندماج القيمي بين الهويات الفرعية انما يتمثل من خلال مجموعة الرموز الوطنية التي تبعثها الدولة وتغرسها في نفوس وعقول مواطنيها وتشجعهم على الالتفاف حولها والاعتزاز بها كتعبير عن انتمائهم للوطن الواحد.

وتحقيق الهوية الوطنية الواحدة لا يعني ان تلجا الدولة ونظامها السياسي الى أساليب القسر والشدة لدمج الهويات الفرعية داخلها عنوة من اجل إعلاء ورفع شان الهوية الوطنية، فهي ليست عملية مزج كمي او ضم عددي انما هي عملية تداخل وانصهار طوعي يتم في إطار ربط الجماعات المختلفة ببعضها ربطا كليا بالاطار الوطني الشامل الذي يجب ان يتسع ليشمل المجتمع باكمله ويمثل كل الجماعات بخصوصياتها الفرعية في ظل الخصوصية الوطنية الشاملة التي تعلو على كل الخصوصيات الضيقة المكونة للجماعة الوطنية. فإنكار خصوصية أي من الجماعات او محاولة فرض سيطرة وارادة وهوية جماعة على الجماعات الأخرى يعد دافعا قويا نحو إثارة ما يعرف بأزمة الهوية والتي

لازالت الكثير من بلدان العالم الثالث تعانيها حيث الجماعات والاقليات الاثنية المختلفة متواصلة في عجزها عن بلوغ الحد الأدنى من الاتفاق حول القيم والغايات الأساسية للمجتمع السياسي اوالاجماع على وسائل بلوغها فضلا عن الاتفاق على إجراءات تسوية الصراعات وحسمها. والواقع ان ما تعانيه الكثير من مجتمعات العالم الثالث من لزمة الاندماج القيمي وبناء الهوية لا يمكن ان تعود فقط الى طبيعة التعدد او التنوع الاثني في تلك المجتمعات والتي تعد بلا شك سببا مهما في عرقلة نمو شعور وطني موحد بالهوية والتضامن الثقافي(١)

وانما تعود كذلك الى أسباب أخرى منها بطبيعة الحال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الفئات والجماعات المختلفة وطغيان ظاهرة صراع الأجيال أي الأجيال التقليدية التي لازالت تعيش في ظل تقاليد الماضي والأجيال الشابة المعصرنة بثقافة الحداثة والتغريب ، فضلا عن الفجوة الواسعة التي لازالت تفصل الكثير من القيادات والنخب الحاكمة عن جماهيرها بحكم افتقادها للشرعية السياسية المطلوبة ، فالكثير من تلك النخب فشلت طيلة سنوات حكمها الطويلة في إنماء ثقافة سياسية مشتركة للمجتمع المتعدد وعجزت عن خلق هوية وطنية واحدة بسبب اعتمادها على الولاءات التقليدية الضيقة ، وقيامها بفرض الهوية الذاتية (لغة، عادات، تقاليد، أنماط سلوك) لجماعاتها الفرعية على عموم أبناء المجتمع الآخرين. وقد عكس لنا الواقع السياسي والاجتماعي في الكثير من دول العالم الثالث كيف ان الكثير من النخب السياسية الحاكمة قد لعبت دورا رئيسا ومباشرا في تغذية ازمة الدولة والهوية الوطنية عبر تغذيتها للمشاعر القومية والدينية والمذهبية بالضد من مصلحة بناء الأمة او الجماعة الوطنية الواحدة وذلك من خلال بنائها للأجهزة والمؤسسات السياسية والتربوية والثقافية على

---

(١) د. إكرام بدر الدين، أزمة التكامل والتنمية، السياسة الدولية، العدد ٦٨، القاهرة، أبريل/ نيسان ١٩٨٢، ص ٤٧.

أساس فئوي ضيق عبر استبعادها او استثنائها لابناء الجماعات القومية والدينية والطائفية الأخرى من المشاركة الكلية أو الجزئية في الحياة الاقتصادية والسياسية للجماعة الوطنية الواحدة عن طريق استخدام أساليب العزل والإرهاب والعنف المادي والمضايقة ومن ثم دفعها الى الانعزال والعيش في أوضاع ومستويات متدنية قياسا بأبناء الجماعة المسيطرة او الغالبة(١)

بل ان الأمر اخذ يتعدى في كثير من الأحيان المخرجات السياسية والاقتصادية الى الواقع الثقافي لبعض الجماعات والاقليات حيث بدأنا نتلمس الكثير من سياسات الحرمان والمنع لبعض الجماعات والاقليات من ممارسة حقوقها الثقافية حتى وصل الأمر في أحيان الى إنكار تام لتلك الحقوق كما حصل في تركيا حيث تتمركز شريحة معينة من السياسيين القوميين المتعصبين الذين تماهوا في بعث وانماء الهوية التركية الطورانية عبر استخدام وسائل العنف والأبعاد ضد كل من يريد تأكيد اختلافه او تمايزه عن منظومة الهوية التركية المتعصبة كالأرمن والأكراد والعرب على سبيل المثال ، وهذا ما يفسر لنا استمرار دوامة العنف في المناطق الجنوبية الشرقية من تركيا حيث حملات القمع المستمرة التي تقوم بها الحكومة التركية ضد الحركة الكردية المسلحة والتي تطالب بحقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية وعلى نحو يتوافق مع النسبة العددية التي تشكلها الأقلية الكردية في المجتمع التركي. ولاشك ان انكار النظام السياسي للحقوق اللغوية والثقافية لبعض الجماعات سوف يدفع نحو ظهور مشاعر الشك والريبة لدى أبنائها حول قدرة النظام السياسي ذو الطبيعة العصبوية في بناء وتطوير هوية وطنية موحدة ، فما دام النظام السياسي العصبوي يسير على حد تعبير الدكتور برهان غليون نحو السيطرة والاستبداد

(1) The encyclopedia Americana, international edition,vol.19, u.s.a , 1980. p. 209

على العصبويات الأخرى ويتواصل في فرض الثقافة الفرعية لجماعته القومية أو الدينية فان تلك العصبويات ستسير حتما نحو التضامن وتحقيق قدر من الاستقلالية الذاتية من خلال سعيها لاقامة مؤسسات تديم القيم المتضاربة بين بعضها البعض، وفي ظل هذه الحالة سيزداد الاتصال والتفاعل بين ابناء هذه الجماعات والاقليات بسرعة اكبر مما تسمح به درجة تطور القيم والمفاهيم الوطنية المشتركة(١).

ومن الطبيعي ان يؤدي هذا الوضع الى زيادة حدة التوتر والتنافر في المجتمع وبالتالي خلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي. وهكذا يتبين من الرؤية السابقة ان بعض النظم السياسية في العالم الثالث قد تخلت عن الأهداف التي جاءت من اجلها قبيل الاستقلال وبعده وتنازلت عن شعارات الوحدة الوطنية وتنصلت عن أهدافها في خلق مجتمع مندمج ومتجانس ثقافيا فأصبحت بحكم عدم شرعيتها ومجيئها المفاجئ للسلطة نظما طائفية وعشائرية وقومية متعصبة تخبطت في اتخاذ الكثير من السياسات والممارسات التي دفعت الوحدة الوطنية للبلاد ثمنها ، فبدلا من ان يكون النظام سببا من أسباب اللحمة والتقارب بين الجماعات انصرف البعض من تلك النظم السياسية الى تثبيت أركان الفرقة والتباعد عبر إقامة سياسات منحرفة ومستندة على الولاءات التقليدية الضيقة والتمايز لصالح فئة معينة على حساب مجموع الشعب وانتهاج سياسة الحرمان الجزئي او الكلي لبعض الجماعات عن التمتع بحقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية هو ماد فع بالتالي الى خلق حالة من التناقض والاضطراب في الانتماءات ومنع من بروز هوية وطنية واحدة ، وقد قدمت لنا لبنان صورة حية على سلوك النظام السياسي في استغلال الانتماءات التحتية باعتمادها على الطائفة المارونية واستبعادها للطوائف الأخرى مما أدى الى استيائها وتذمرها

---

(١) د. برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

ودخولها في دوامة من الاقتتال والحرب الأهلية التي وبالرغم من نهايتها فأنها لم تقضي على مشكلة الطائفية السياسية والانتماءات الجهوية الضيقة والتي لازالت تقف عقبة كاداء بوجه بناء هوية وطنية لبنانية موحدة.

كما نجد كذلك ان من عومل تشر ذم المجتمع الأثيوبي ، انما يعود بالأساس إلى السياسة التي اعتمدتها النظم المتعاقبة في أثيوبيا والتي اتبعت سياسة التمهير او الامهرة تجاه بقية الجماعات والاقليات في أثيوبيا حيث استندت تلك السياسة على أساس فرض الثقافة الأمهرية في مختلف مرافق الدولة والحياة العامة واعتبارها ثقافة متفوقة ينبغي على جميع ابناء الجماعات الأخرى ان يتعلموها ويتمثلوها وقد كان من نتائج تلك السياسة خلق نفور عام لدى الكثير من ابناء الجماعات القومية الغير امهرية التي ابتعدت بالتالي عن التفاعل والتمازج في قالب وهوية المجتمع الأثيوبي وتقوقعها على هويتها الخاصة. وقد انعكس الامر بعد انقلاب عام ١٩٩١ ، حينما سيطرت أقلية التيغرين على مقاليد السلطة في البلاد وأخذت تحت دوافع الحرية والانفتاح بإعطاء الجماعات والاقليات المكبوتة حقوقها الثقافية والاقتصادية وعطلت بالتالي من جهودها لبناء ثقافة وطنية واحدة ومشتركة مما دفع الى بقاء أزمة الهوية قائمة في المجتمع الأثيوبي.

ثالثا- تغلغل منقوص:

حينما نتحدث عن مفهوم التغلغل فإننا نقصد به هو ان تكون للحكومة المركزية قدرة في الوصول الى كل مفردات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الوطني، وان تفرض احترامها وسلطانها على كل الجماعات والأقاليم المختلفة في الدولة وتطبق القانون بعدالة ومساواة حتى في اكثر قرى البلاد بعدا وتخلفا، فالحكومة ينبغي ان يكون لديها قدرة للوصول الى ابعد نقاط البلاد بعدا وتمتزج مع هموم الناس ومطالبهم وتسعى الى حشد جهودهم لتطبيق

الأحكام والقوانين الوطنية لاسيما تلك المتعلقة بالأمن والنظام وتحصيل الضرائب ووضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي. ومن هذا المنطلق فان التغلغل او الاندماج الإقليمي يعد أحد الركائز الأساسية في عملية بناء الوحدة الوطنية لما يتضمنه من ممارسة السلطة لاختصاصها وسلطانها وبما يغلق الباب أمام أية سلطة أخرى لمنافستها في ذلك.

وتتبدى مشكلة او أزمة التغلغل في بعدين أحدهما افتقار المؤسسات الحكومية للفاعلية التنظيمية والأجهزة المتخصصة والفنية في مجال الإدارة والتي إذا كان من الممكن تصور وجودها في المركز فانه ينعدم وجودها تماما في أعماق الإقليم القومي وأطرافه المترامية.

والبعد الآخر يتمثل في الهوية التي تفصل بين النخب الحاكمة والجماهير الشعبية نظرا لما يوجد لدى الزعماء السياسيين من ميل للتمايز عن المواطنين من حيث أنماط الحياة المعيشية والسلوك وطرائق التفكير[١]، فضلا عن ميلهم الى توجيه الجماهير توجيها أبويا على غرار ما يسود في المجتمعات القبلية. وعلى أساس هذين البعدين نجد ان الكثير من دول العالم الثالث تفتقر الى التماسك الإقليمي، حيث العديد من القيادات الحاكمة عاجزة عن تحقيق الاندماج بين أقاليمها واقامة سلطة مركزية قادرة على ان تفرض سلطانها واحترامها على الجماعات والأقاليم المختلفة والقضاء على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين هذه الجماعات والأقاليم، ففي اندونوسيا على سبيل المثال والتي تتكون من ١٣٦٧٧ جزيرة لم تتمكن الحكومة المركزية من بسط سلطانها على كافة أقاليم الدولة، فبقيت الاختلافات والفوارق بين جزرها قائمة من حيث الكثافة السكانية ومستويات التطور والمعيشة الاقتصادية والاجتماعية مما شكل أحد العوامل

---

(١) د. احمد عباس عبد البديع، استراتيجيات بناء الأمة في العالم الثالث، السياسة الدولية، العدد ٦٨، القاهرة، أبريل/ نيسان ١٩٨٢، ص ٥٩.

الأساسية في تعرض وحدتها الوطنية للاهتزاز والأزمات منذ استقلالها عام ١٩٤٥ والى الان ولعل أهم تلك الأزمات انفصال إقليم تيمور الشرقية عن اندونوسيا عام ٢٠٠٠[(١)]، واستمرار الاضطرابات العرقية والدينية في جزر المولوك وغيرها.

ولاشك ان الوضع يزداد تعقيدا حينما نجد ان عملية التفاوت الإقليمي تبنى في أحيان كثيرة على اختلافات اثنية فالقيادات الحاكمة في المركز او العاصمة حيث مركز السياسة والاقتصاد والمشاريع الخدمية الأخرى، غالبا ما تنتمي إلى جماعات تختلف اثنيا عن جماعات او اقليات اخرى تنعزل في أقاليم بعيدة وتتميز العلاقة بينهما بالعداء والتوتر، حيث نجد الاقليات المنعزلة تعاني في الغالب من التخلف والإهمال الشديد من حيث مستوى الخدمات المقدمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والخدمي[(*)].

كما هو الحال في العلاقة بين السنهال المسيطرين على مقاليد الحكم في سيريلانكا وبين التاميل المنادين بتحسين ظروفهم السياسية والاجتماعية او الوضع المتردي الذي تعانيه مناطق البجة والفور في شرق وغرب السودان حيث

---

(١) ابتسام محمد عبد، الحرب ضد الارهاب وانعكاساتها على الوحدة الوطنية في اندونوسيا ن مجلة دراسات دولية، العدد ٢٠، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مايو حزيران ٢٠٠٣ ص ١١٧.

(*) تفتقد الكثير من دول العالم الثالث الى الوسائل الحديثة والمتطورة في مجال الاتصال والمواصلات، ففي مجال الاتصال نجد ان أفريقيا على سبيل المثال تفتقر الى الانتشار الكافي للصحف، اذ لا يتعدى معدل الصحف في دول شبه الصحراء عن (٢٠) صحيفة لكل (١٠٠٠) مواطن وكذلك الحال بالنسبة لأجهزة الراديو والتلفزيون ودور السينما والوسائل الفكرية الجماعية، حيث هي في وضع متدن ومنخفض، فضلا عن النقص الكبير في شبكات الهاتف وطرق المواصلات المختلفة وهو ما يعقد من مهمة الكثير من النظم الأفريقية في الوصول الى مناطق البلاد المختلفة ونشر القيم والرموز الوطنية المشتركة.

البطالة وتردي الخدمات المعيشية المقدمة من قبل الحكومة السودانية، فضلا عن الواقع الذي تعيشه مناطق الأكراد في شمال غرب إيران حيث تنعزل في مناطق وعرة وبعيدة وتعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية قياسا بالجماعة الفارسية الحاكمة والمسيطرة، حيث يعم الفقر والجهل بين أبناءها لاسيما في أوساط الفلاحين الذين تشكل نسبتهم حوالي ٨٠% من مجموع السكان وتعد ظاهرة التهريب على الحدود المحاذية للعراق ابرز النشاطات الاقتصادية للأكراد الإيرانيين.

ومن المهم القول ان ضعف وصول الدولة الى أقاليمها المختلفة بسبب ضعف قدراتها ومواردها المالية او بسبب انتهاج نظمها السياسية لأساليب التمييز والمفاضلة يضعف في المحصلة النهائية من سيطرتها على الأقاليم البعيدة لاسيما الأقاليم التي تقطنها جماعات متمايزة عن الجماعة المركزية الحاكمة والتي تعيش في انعزال عن المناطق الحضرية مما يدفع الى حالة من التذمر والاستياء لدى أبناء تلك الجماعات تكون نهايته التمرد والعصيان وخصوصا إذا ما حاول النظام السياسي مجابهة مطالب تلك الجماعات بالقوة المسلحة وتوافر لابناء تلك الجماعات دعم خارجي يمكنها من حمل السلاح وشق عصا الطاعة على النظام السياسي القائم.

رابعا- شرعية محتكرة:

تعني الشرعية في ابسط معانيها تحقيق الاتفاق والقبول بالسلطة السياسية القائمة والاعتراف بشرعيتها والرضا عنها عبر اقتناع المحكومين بالسند والمبرر السياسي والقانوني الذي تعتمد عليه تلك السلطة في تفسير احتكارها لحق إصدار القوانين وإدارة شؤون المجتمع الداخلية وعلاقاته الخارجية وعلى العكس من ذلك فان أزمة الشرعية يمكن ان تثور عندما يبدأ التساؤل حول الدور الصحيح

للحكومة المركزية وخططها في تحقيق عملية التنمية السياسية والاقتصادية وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطات المحلية، واذا جئنا لتحليل آثار عدم الاندماج على مشكلة الشرعية السياسية في الكثير من دول العالم الثالث فيمكن ان نشير الى ما يترتب على عدم الاندماج بين القيادة والجماهير من تعميق شعور الجماهير بافتقاد القيادة الحاكمة والنظام السياسي للشرعية المعبرة عن الرضا والقبول، فهناك عدد كبير من النظم السياسية في العالم الثالث تعاني من فراغ تنظيمي وخواء هيكلي ولا فرق بين الأنظمة العسكرية او المدنية او الحزب الواحد او المتعدد الأحزاب او الأنظمة اللاحزبية او الراديكالية او المحافظة، فغالبية الأنظمة تسعى الى ممارسات سلطوية لاجل احتكار الحكم والإفادة من عوائد السلطة. ونقصد بالسلطوية هنا هو احتكار نخب معينة للحكم في غياب أي قدر من المنافسة لها سواء كان هذا الاحتكار بالقوة القمعية السافرة او نتيجة قبول شعبي لا يعبر عن نفسه في صورة المشاركة الإيجابية مع غياب كامل لدور المجتمع المدني وللآليات الديمقراطية[١].

وبالرغم من ان غالبية القيادات تتحدث عن حكم الشعب وسيادة القانون وضمانات حقوق الإنسان وعدم التمييز بين أبناء الشعب على أساس انتمائه القومي او الديني اوالطائفي، الا ان الواقع يشهد تباعد ا واتساعا للفجوة بين النصوص والشعارات المرفوعة والممارسات الفعلية للنخب الحاكمة، فالسلطة التنفيذية لازالت ذات طابع مهيمن على كل مفردات الحياة السياسية مقارنة بالسلطة التشريعية اما القضاء ففاقد لاستقلاليته على نحو فاضح وهو يتعرض للانتهاك المستمر من وقت لاخر، اما الحريات السياسية والانفتاح نحو الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير والانتخاب وإبداء المعارضة فكثيرا ما تتم

---

(١) علي عباس مراد واخرون، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، مركز العالم الثالث، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ص ١٢٣- ١٢٤.

محاصرتها بالقوانين الاستثنائية وحالات الطوارئ التي تستمر لفترات طويلة. ولاشك ان سيادة القوانين الاستثنائية من شانها ان تعطل الحياة العامة بانتهاكها لمبدأ سيادة القانون وهو الذي لا يستقيم نظام عصري من دونه وتنعدم حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية خارج إطاره.

وكثيرا ما بررت تلك النظم تأجيل الديمقراطية وفرض القوانين الاستثنائية بمبررات شتى منها عدم توفر النضج السياسي للشعب وقواه السياسية مما يستدعي تأجيل المشروع الديمقراطي، ومنها حماية الوحدة الوطنية، حيث ان التعددية السياسية ستشكل خطرا على الوحدة الوطنية بما تفضي اليه من صراعات وشقاقات وانقسامات فكرية وايدلوجية، ولكن اظهرت التجربة التاريخية ان الوحدة الوطنية التي ضحي بالحريات من اجلها لم تصمد امام موجة التحولات الاجتماعية والنزعات الانفصالية التي بدات تظهر في كثير من الدول التي اخذت بعض الجماعات تنادي علنا بالانفصال والحصول على الاستقلال للتخلص من واقع الظلم والاستبداد الذي تعانيه[1]

من جانب اخر نجد ان بعضا من نخب العالم الثالث اعتمدت في تثبيت شرعيتها على مصادر شخصية كاريزمية او تقليدية (عشائرية، طائفية، دينية، قومية) دون الاعتماد على غطاء وطني من التأييد الشعبي، وهو ما يحول تلك النخب الى قيادات ذات نزعة شوفينية محتكرة للسلطة ومتكالبة في سبيل إبعاد الآخرين عنها وغير مكترثة بسلبيات الشرعية العرجاء التي بنتها حتى وان كان ذلك على حساب الوطن وحرية أبناءه، ويمكن لنا ان نستشهد بنماذج كثيرة لهذا الواقع السلبي من أفريقيا التي لم يعد يستقيم أمر نظام سياسي دون ان يستند إلى مرجعيته القبلية مثلما حصل مع اعتماد نظام جوموكنياتا السابق في كينيا على

(١) منذر عنبتاوي، دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الانسان العربي، المستقبل العربي، العدد ٥٠، بيروت مايو/ايار ١٩٨٣، ص ٨.

قبيلة الكيكويو التي ينتمي اليها، واعتماد الرئيس السابق للكونغو برازافيل الفونس ماسمباديان على قبيلة البانك واعتماد الرئيس الصومالي السابق محمد سياد بري على قبيلتي الهاوية والدارود، واعتماد الرئيس الأثيوبي السابق هيلا ميريام على قبائل الامهرة والرئيس الحالي زيناوي على قبائل التيغراي، واعتماد القيادات اللبنانية المتعاقبة على الطائفة المارونية اما في دول وامارات الخليج العربي فان القبيلة تشكل احد المصادر الاساسية لاسناد السلطة السياسية. وفي كل الأحوال فان هذا الاعتماد يؤدي في كثير من الأحيان إلى استياء الجماعات الأخرى وعدم ثقتها في القيادات التي تلجا لبناء شرعيتها استنادا الى اساليب العنف والاكراه في احيان كثيرة. من هنا نجد ان الكثير من أبناء الاقليات يتعرضون لحالات قمع وابعاد عنيف من قبل القيادات الحاكمة التي ترفض الاستجابة لبعض مطالبها التي تكون في كثير من الأحيان مقبولة لاسيما اذا ما تمركزت حول المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والأنصاف في توزيع الثروة والموارد أسوة ببقية أبناء الشعب الآخرين. ومما لاشك فيه ان هذا القمع يؤدي الى تعميق حدة الكراهية والعداء من جانب الاقليات اتجاه النظام السياسي مما يؤدي الى خلق صراعات داخلية عنيفة تشكل بالتالي احد معوقات الاندماج الوطني واحد مصادر تغذية حالة عدم الاستقرار السياسي، ولنتذكر في هذا الصدد إجراءات القمع والعنف التي اتخذتها رئيسة الوزراء الهندية الراحلة انديرا غاندي ضد طائفة السيخ وما ترتب عليها من اقتحام الجيش الهندي للمعبد الذهبي المقدس لدى السيخ (بامرستار) عام ١٩٨٥ وما أعقب ذلك من تفجر خطير للأوضاع بلغت ذروتها باغتيال السيخ الزعيمة الراحلة وتصاعد حدة الاشتباكات الدامية بين طائفتي السيخ والهندوس.

خامسا- مشاركة مهلهلة:

يقصد بالمشاركة هنا ان يكون المجال متاحا أمام جميع أبناء البلد وعلى اختلاف انتماءاتهم الدينية والعرقية والطائفية للإسهام في الحياة السياسية العامة من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وانتخاب ممثليهم السياسيين والتعبير عن آرائهم بحرية ودون عوائق تمنعهم من ذلك.

بمعنى آخر ان يكون لهم فسحة للدخول الى دائرة الجماعة السياسية وان لا تقتصر تلك الدائرة على قلة محدودة من الناس والجماعات، بحيث يتاح لجميع المواطنين التمتع وبشكل متكامل بمواطنتهم، وان تتم العملية السياسية من خلال ممارسة أعداد كبيرة من اللا صفوة السياسية للعمل السياسي وعلى نحو يدمجها سيكولوجيا في العملية السياسية. وتعد الأحزاب السياسية وجماعات المصالح كالنقابات العمالية والجمعيات الفلاحية واتحادات التجار والمهنيين والجمعيات الأهلية، من اهم الوسائل المؤسسية المتاحة لتنظيم وتوسيع المشاركة السياسية، فالأحزاب السياسية ذات التوجهات الوطنية وليست تلك المستندة على ولاءات تقليدية (عرقية او طائفية) تقدم حيزا كبيرا وقاعدة مهمة للمشاركة السياسية، حيث تنسب للأحزاب بشكل عام أدوارا تتعلق بالتنشئة السياسية والتجنيد السياسي وصياغة وتجميع المصالح وهو دور ينطوي عليه ضمنا دور الأحزاب في حل أزمات التنمية وعلى رأسها أزمة التكامل او الاندماج القومي او الوطني(١).

وفي حقيقة الأمر فان أزمة المشاركة تمثل إحدى السمات البارزة في دول العالم الثالث نظرا لميل اغلب القيادات السياسية في هذه الدول الى تركيز او تجميع السلطة في شكل نظم دكتاتورية وقمعية وخصوصا في اعقاب الانقلابات التي تتجه الى القضاء على كافة مظاهر المشاركة الشعبية في صنع السياسة عبر

---

(١) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١١٧، الكويت، سبتمبر/ أيلول ١٩٨٧، ص ٣٤.

إعلان أحكام الطوارئ وحل البرلمانات الشعبية وإغلاق الصحف وحل الأحزاب وغيرها من الإجراءات المعطلة للمشاركة الشعبية التي تصبح في مثل هذه الحالات تبعا لارادة السلطة الحاكمة وارادتها المستبدة، حيث تكون شبه منعدمة أما التنظيمات السياسية الشعبية والحزبية والمؤسسات السياسية فتكون في غالبيتها محكومة بسلطة الدولة الرسمية وقياداتها الحكومية التي عادة ما تكون حكومات اوتوقراطية أبوية او أحيانا أخرى أنظمة عسكرية، وغالبا ما ينفرد الحاكم في الأنظمة الاوتوقراطية باتخاذ القرارات ويعتمد في حكمه على الشخصية الكاريزمية التي قاد بها البلاد للاستقلال السياسي دون ان يسمح بتوسيع المشاركة الشعبية والتي سوف تجرده في حال حصولها من كل اشكال القوة والمنعة التي كان يحتمي بها خلف اسيجة القوة والعنف والانتهاك. ورغم ان مفهوم الشخصية الكاريزمية قد فقد هيبته ومكانته السياسية في عالم اليوم بحكم وسائل الأعلام التي تستطيع ان تلمع او تطيح بالكثير من الزعامات السياسية الا ان مفهوم الشخصية السياسية المستبدة لازال طاغيا على الكثير من زعامات العالم الثالث وبما ينعكس سلبا على واقع العملية السياسية في تلك البلدان من حيث استمرار غياب المشاركة الشعبية وابتعاد قطاعات الشعب المختلفة عن الانغماس بمخرجات العملية السياسية الاحادية الجانب. ويحدد لنا بعض الباحثين عددا من السمات والخصائص التي تتميز بها الأنظمة السياسية في العالم الثالث فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، الخاصية الأولى هي ان السلطة السياسية لغالبية هذه الأنظمة ليست نابعة من عملية مشاركة شعبية فعلية في اختيار الممسكين بمراكز المسؤولية الكبرى او في اتخاذ القرارات العامة، فمازالت السلطة فيها مفروضة من فوق وليست مستندة على الانتماء او الاختيار الطوعي للمحكومين. اما الخاصية الثانية فهي ان معظم تلك النظم تعبر عن دائرة ضيقة inner (circle) تتخذ فيها عملية صنع القرار على مستوى الأجهزة العليا دون ان تمر

عبر المؤسسات التمثيلية او الرأي العام او مؤسسات المجتمع المدني. بمعنى اخر تبقى السلطة حكرا على فئة محددة ومناصب معينة مرتبطة بهـا حيـث تلعـب العناصر والولاءات الشخصية والأسرية والعشائرية دورا حاسما في عملية صنع القرار[١]، مما جعل القيادات السياسية تمارس السلطة استنادا الى هذه العناصـر الشخصية دون تدخل يذكر من جانب تنظيمات ومؤسسات رسمية وحتى اذا مـا وجدت تلك المؤسسات فإنها تظل هياكل صورية عاجزة عن القيام بدور حقيقـي مؤثر في العملية السياسية. ومع ان اغلب النظم السياسية في العالم الثالث اتجهت لاسيما بعد الاستقلال الى تقليد النموذج الديمقراطي الغربي القـائم علـى تعـدد الأحزاب وحرية الصحافة والتعبير عن الرأي، الا انها سرعان ما تحولت الـى نظام الحزب الواحد او الحزب القائد ا المهيمن، كما في الهنـد حيـث بـرزت سيطرة حزب المؤتمر على الحياة السياسية ولفترة طويلة تفوق بها على جميـع الأحزاب الأخرى. وكما في سيطرة حزب البعث على الحياة السياسية في كل من العراق وسوريا ولفترات استمرت عقود طويلة. وقد بررت الكثير مـن النخـب السياسية في العالم الثالث عملية الأخذ بنظام الحزب الواحد من منطلق التماشـي مع متطلبات بناء الأمة والإسراع في تحقيق عملية التنمية الشاملة، بـسبب مـا يوفره الحزب الواحد من إطار تنظيمي موحد للجماعات الاثنية المختلفة[٢]، ومن منطلق ان السماح بحرية التعددية الحزبية سوف لن يفـضي إلا إلـى تحقيـق الفوضى وعدم الاستقرار السياسي على اعتبار ان الأحزاب المعارضة لن تكون سوى أدوات لتحقيق المطالب الانفصالية لبعض الجماعات او الاقليات التي تمثلها وقوى عميلة او منفذة لارادة الدول الخارجية التي تريد الإسـاءة الـى الوحـدة

---

(١) جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٥٥، بيروت، سبتمبر/أيلول ١٩٨٣، ص ١١٦.

(٢) د. اسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

الوطنية !؟. بمعنى آخر ان القيادات الحاكمة في الكثير من دول العالم الثالث أخذت تبرر انتهاكها للديمقراطية وعدم احترامها لحقوق الإنسان الأساسية واهدار كرامته ومنعه من المشاركة في تقرير أمور بلده من منطلق الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة الصراعات الداخلية النابعة من الانقسامات الاثنية المعبرة عن حالة عدم الاندماج الوطني التي تعيشها الكثير من تلك البلدان. وهكذا فقد اصبحت الممارسات القمعية ضد الحقوق والحريات العامة السمة الأساسية التي تمارسها الكثير من النظم الحاكمة في العالم الثالث بحجة المحافظة على الأمن والاستقرار والنظام العام، وقد بات واضحا ان فرض القوانين الاستثنائية وحالات الطوارئ قد اصبحت من الأمور الطبيعية في ظل تصاعد وتفاقم حالات القمع العنيف للحريات العامة من قبل تلك النظم ورفض الاستجابة للمطالب التي تنادي بها الجماعات المختلفة في مجال المشاركة السياسية. ورغم ان ظاهرة السلطوية واحتكار عملية المشاركة السياسية قد أضرت في الغالب بجميع قطاعات وفئات المجتمع السياسي الا ان نصيب أبناء الاقليات والجماعات الاثنية كان ولازال نصيبا مزدوجا، فابن الاقلية وكما يؤكد محمد فائق، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان هو مضطهد في بلاده مرتين، مرة لانه مواطن يتشارك مع غيره من مواطني الدولة الذين تنتهك حقوقهم، ومرة ثانية لانه ينتمي الى اقلية تكون مشاركتها في رسم العملية السياسية محدودة او منعدمة بالأصل[1] وهكذا فان ما يهمنا الإشارة إليه هنا هي عملية الاستبعاد المتقصد من قبل بعض النظم السياسية للكثير من أبناء الاقليات او الجماعات المتعايشة في إطار المجتمع السياسي من المشاركة في الحياة السياسية العامة، والحرمان الذي يعانيه أبناءها للدخول الى بعض مجالات العمل السياسي والعسكري والأمني والتي تكون حكرا على أبناء

(١) نقلا عن يوسف الصواني، القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤ ص ١٣٦.

بعض الجماعة المسيطرة أو الجماعة الغالبة، اذ غالبا ما يتم استخدام العنف والقمع ضد هذه الاقليات ويتم رفض الاستجابة لأية مطالب عقلانية تنادي بها تلك الجماعات في الدخول الى معترك الحياة السياسية الوطنية، وهو ما يدفع الى شعور الاقليات بالاغتراب عن المجتمع السياسي ومحاولة إيجاد منافذ للوجود والحياة عبر الهجرة الى الخارج او التقوقع على الذات او الارتكان الى أساليب المواجهة السلمية في أحيان والعنيفة في أحيان أخرى لاسيما اذا ما توافرت على أسباب الدعم المادي والمعنوي من بعض القوى الخارجية وهو ما يدفع الى دخول البلاد في دوامة من العنف المتجدد بتجدد أساليب العنف والقمع التي يستخدمها النظام في إسكات مطالب الاقليات الثائرة.

سادسا- اندماج مصطنع:

وإزاء ضعف النظام السياسي ووهن قدرته على خلق روابط وصل واجماع ومشاركة بين فئات الشعب المختلفة تظهر مشكلة او أزمة الاندماج التي عادة ما تعبر عن تضاؤل او ربما انعدام التوازن والخلل الذي يصيب الفعاليات والإجراءات التي يقوم بها النظام السياسي لحل أزمتي التغلغل والمشاركة، فبسبب تزايد الهوة التي تفصل النظام السياسي عن الجماهير وانعدام قدرة تلك الجماهيرفي التأثير على فعاليات هذا النظام وسلوكياته وحثه على الاستجابة لمطالبها، بقيت هذه الجماهير خارج دائرة صنع القرار وأصبحت مجرد رعايا لاتشارك بشكل فعلي في صياغة العملية السياسية التي ظلت تدور في غالب الأحيان بإطار من العلاقات الشخصية والصلات العائلية. فعملية شغل المناصب المهمة على الصعيد النخبوي أصبحت تعتمد الى حد بعيد على مدى تقرب الشخص وقوة صلاته العائلية بالنظام السياسي اكثر من اعتمادها على عنصري الجدارة والكفاءة. اما عملية اتخاذ القرارات فلاتتم في كثير من الأحيان في إطار

من القواعد الرسمية والمؤسسات السياسية التي وان وجدت فهي مؤسسات هشة وغير مستندة على تمثيل ومشاركة حقيقية من قبل الجماهير، وفاقدة لقدرة التأثير في صنع القرارات السياسية لأنها منقادة لرغبات الشخص الحاكم الذي يشكل محور النظام السياسي والجامع لكل السلطات والمقرر لكل السياسات[1] ومع استمرار الحالة تلك، يصبح من الطبيعي ان تثار مشكلة الهوية الوطنية، فبسبب ابتعاد النظام السياسي عن جماهيره، وانصرافه الى تأسيس شرعيته على أساس انتماءه القومي والديني والمذهبي، وحصره للمشاركة في نطاق ضيق من العلاقات القرابية والفرعية، وعدم اكتراثه بتنمية شعور وطني موحد بين الأقاليم والجماعات المختلفة في المجتمع، والتجاءه الى الممارسات القمعية وغير المشروعة في إبعاد خصومه ومعارضته، يصبح التناقض وربما التصادم السمة التي تحكم علاقة النظام بالمجتمع السياسي بتفرعاته المختلفة، حيث لاتسلم كثيرمن الجماعات بشرعية النظام في ممارسة السلطة وتبتعد بالتالي عن التواصل مع قيمه وأهدافه. لذا فان هذه الجماعات لا تتوانى عن استخدام وسائل العنف والتمرد ضد النظام السياسي متى ما سنحت لها الفرصة بذلك. وقد ضربت لنا الانظمة السودانية المتعاقبة امثلة صريحة لازمة الاندماج بسبب التباعد القيمي الذي حصل بين غالبية تلك النظم والفئات او الجماعات المكونة للنسيج السياسي والاجتماعي السوداني، حيث لم تقر كثير من فئات وجماعات الشعب السوداني بالشرعية السياسية لتلك النظم ولم تعترف لها بالولاية والشرعية، لاسيما بين أوساط القبائل المسيحية في الجنوب وقبائل الفور في الغرب وقبائل البجة في الشرق وكثير من ابناء النوبة في الشمال، اذ مارست كثير من نظم السودان اشكال من العنف والسر للحصول على ولاء تلك القبائل والجماعات مع مارافق تلك الاشكال من احتكار للسلطة لابناء الشمال، ولعل

---

(١) د. كما المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

نشوب الصراعات الداخلية في جنوب السودان منذ عام ١٩٥٥، وفي غرب السودان عام ٢٠٠٣، تعبر عن مدى الازمة الداخلية التي يعانيها النظام السوداني والتي جعلته في مواقف محرجة ومنكشفة امام الضغوط والمساومات الخارجية التي بدات تمارسها الولايات المتحدة والدول الغربية تحت اسم مساعدة اللاجئين والهاربين من جحيم النزاعات الداخلية.

سابعا- توزيع غيرعادل:

يعد توزيع المنافع السياسية والموارد الاقتصادية بشكل عادل ومتساوي بين أبناء وأقاليم الدولة من أولى واهم واجبات النظام السياسي ومرتكزا أساسيا من مرتكزان بناء شرعيته السياسية. وفي اغلب دول ومجتمعات العالم الثالث فان توزيع المغانم بالتساوي على ابناء البلد يعد من اعقد المشاكل التي تعوق وتعرقل بناء الكثير من الدول على اساس عصري وديمقراطي نظرا لتعدد ابعادها، فهي تنطوي على كيفية وجوب استخدام السلطات الحكومية في التاثير على توزيع المنافع والخدمات والقيم بين اجزاء المجتمع،كما تنطوي على حتمية شرطي العدالة والنزاهة في توزيع تلك المنافع والخدمات والا انقلب الوضع الى حالة من التأزم والاضطراب. وهذا ماتعانيه الكثير من نظم ومجتمعات العالم الثالث،حيث تبرز ازمة واضحة في توزيع السلع والخدمات ومخرجات الثروة الاقتصادية، فضلا عن توزيع المناصب السياسية والمراكز الأمنية والإدارية وكل ماله قيمة بين المواطنين داخل إطار الجماعة الوطنية الواحدة. والازمة التوزيعية في العالم الثالث لها جذورها الناتجة عن المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من البلدان داخليا وخارجيا والتفسخ الاجتماعي والسياسي والفساد الإداري وانتشار المحسوبية والعلاقات الشخصية والعشائرية وضياع هيبة المال العام في نفوس شرائح كبيرة من ابناء البلد فضلا عن أزمة المشاركة التي تضع قيودا على سعي

المواطن من اجل نيل حقوقه داخل مجتمعه وبلده. ومن الواضح ان كل العوامل السابقة أفرزت عدم عدالة او سوء في توزيع الدخل والثروة والمكانة والمركز بين مواطني الدولة وأقاليمها. وهناك امثلة كثيرة يمكن ان تعكس لنا الصورة العامة لمشكلة التوزيع غير العادل في العالم الثالث، ففي ساحل العاج مثلا يبلغ متوسط الدخل الفردي لسكان شرق البلاد خمسة أمثال نظائرهم من الفلاحين في شمالي البلاد[1] وفي باكستان يعاني أبناء بعض الاقليات والجماعات العرقية والدينية من الحرمان وانعدام العدالة في توزيع الموارد والمشاريع الاقتصادية والتنموية نتيجة للوضع المميز الذي أعطى لابناء البنجاب على حساب القوميات والطوائف الأخرى المكونة للنسيج الاجتماعي الباكستاني، وفي ماليزيا تحتكر الأقلية الصينية الثروة والصناعة والتجارة في البلاد بينما تحرم الأغلبية وهم من الملايو من الحصول على نصيب متوازن من الثروات الوطنية وهو ما يثير حفيظة الجماعات والأقاليم الأخرى غير الصينية مما يدفع بالتالي الى ظهور مشكلات اجتماعية عديدة ويعمق روح اللاانسجام بين المكونات الاجتماعية للمجتمع الماليزي مما يهيا الأوضاع لقيام توترات اثنية، ورغم ان الحكومة الماليزية قد عملت على ردم فجوات التطور والتوزيع بين أقاليمها بانتهاج مبدا عدالة التوزيع وهو ما نلاحظه في شمولية التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في عموم أجزاء وأقاليم ماليزيا، الا ان من يدقق في حقيقة المجتمع الماليزي لا يمكنه ان يتجاهل التوزيع المتقصد لمصادر القوة بين الجماعتين الرئيسيتين (الصينية والملايو) حيث يسيطر ويحتكر الصينيون كل اوجه النشاط الاقتصادي في حين رضي الملايو بقيادة الدولة سياسيا، ويبدوان هنالك اليوم سكوتا إجباريا لهذه القسمة غير العادلة والتي تؤثر دون شك على مستوى وحجم

---

(١) ابراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في افريقيا والخيار السوداني، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

التعايش بين الجماعتين. وفي السودان احتكر ابناء الشمال ولفترات طويلة منذ الاستقلال الثروة والسلطة والمناصب السياسية والادارية وحرمت منها قطاعات كبيرة من ابناء الجماعات الاخرى في جنوب السودان وغربه (دار فور) ومناطقه الشرقية. ومن المهم الاشارة الى ان حدة هذه التوترات تزداد تعقيدا حينما يساهم النظام السياسي نفسه في خلق مشكلة التوزيع حينما يتجه في كثير من الاحيان الى زيادة اوجه التفاوت الاقتصادي بدلا من التقليل منها عن طريق سعيه لانماء وتطوير بعض المناطق وحرمان بعضها الاخر، ويتمثل ذلك في اتجاه النظام السياسي الى تركيز الاستثمارات في بعض المناطق التي تعيش فيها جماعته او عشيرته او قوميته حيث يتم تحويلها في غالب الأحوال الى مناطق حضرية وعصرية بل ربما تتحول الى عاصمة سياسية للبلاد،وعلى حساب المناطق الاخرى والتي قد تكون اكثر ملائمة من الناحية الاقتصادية او الثقافية او السياسية لمثل هذه الاستثمارات واكثر احتياجا لرفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. والمثال البارز قد نجده في الفلبين حيث تعاني بعض الجماعات الدينية والعرقية القاطنة في المناطق البعيدة في الريف من انحدار مستوياتها وتدني المشاريع الخدمية المقدمة لها في الميادين الصحية والتعليمية وغيرها من الهياكل الأخرى قياسا بالمراكز السكانية والعمرانية الأخرى، وهذا ما ينطبق على واقع المسلمين في جنوب البلاد والذين يعانون كثيرا من إهمال الحكومة الفلبينية وتجاهلها لمطالبهم في الحصول على نصيب متوازن من ثروة مناطقهم الغنية والتي تذهب لتطوير مناطق الشمال والوسط التي تسكنها أغلبية مسيحية. وهكذا يبدو ان جزءا كبيرا من المشكلات قد تعزى الى انعدام التوازن الإقليمي في الموارد والإحساس بالحرمان النسبي الذي تعانيه بعض الجماعات من جراء السياسات التنموية العرجاء وغير المتساوية للأقاليم المختلفة وسياسات التمييز التي يتبعها النظام السياسي لصالح جماعات اثنية معينة مما يؤدي الى تعميق

الفجوة الحضارية بين أقاليم الدولة وظهور حركات انفصالية مناهضة للنظام السياسي وخصوصا في الأقاليم التي تتميز بتدني أوضاعها الاقتصادية، وتزداد خطورة الأمر عندما تتوطن في هذا الإقليم جماعة او اقلية تختلف عن تلك التي تقطن في المراكز الحضرية المتقدمة[1] وبالتالي تتخلف عن غيرها في برامج التنمية الشاملة مما يعد من العوامل المهمة المؤدية الى الصراعات والاضطرابات التي من الممكن ان تتوسع لتصل الى مستوى الحروب الأهلية، حيث تجد بعض القوى التدخلية الخارجية المجال واسعا للتدخل في شؤون البلاد الداخلية بدعوى حماية حقوق بعض الجماعات التي تتعرض الى الحرمان والأبعاد. خلاصة القول ان مشكلة الاندماج الوطني التي تعاني منها الكثير من دول العالم الثالث ترتبط في جانب كبير منها في مرحلة ما بعد الاستقلال بمشكلة نوع العلاقة بين المجتمع بفئاته الاجتماعية والاثنية وبين طبيعة النظام السياسي الذي كان من المفترض ان يمثله. فاغلب النظم السياسية في العالم الثالث عجزت عن استيعاب او تفهم التمايزات الثقافية والاختلافات الجماعية لمجتمعاتها واتجهت بدلا من ذلك الى تأكيد ممارساتها السلطوية والقمعية عبر أفعال سلوكية قائمة على ضرب الديمقراطية وازدراء حقوق الإنسان والحريات العامة وتقليص حجم المشاركة السياسية والاستناد على شرعية ناقصة قوامها تثمير الاختلافات الثقافية بين أبناء البلد الواحد بتقريب جماعة قومية وعشائرية ودينية ومذهبية معينة على حساب إبعاد الجماعات الأخرى المكونة للنسيج الاجتماعي الوطني، والقيام بممارسات تمييزية ضد تلك الجماعات بعدم إعطاءها وضعا متساويا مع الأغلبية في ميدان المشاركة السياسية او الاقتسام العادل للثروات العامة حيث تستخدم في غالب الأحيان عمليات عزل وابعاد مقصود لابناء تلك الجماعات

---

(١) اسبيورن ايده، تقرير ١٩٩٣، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

واستخدام للعنف والإكراه[1]، مما يولد إحساسا حادا بالظلم والغبن لدى أبناء تلك الجماعات يدفعها في نهاية المطاف الى رفع راية التمرد وشق عصا الطاعة على النظام السياسي وقد يدفع في حالة تصاعده لدخول البلاد في دوامة العنف والعنف المضاد وربما الحرب الأهلية التي تفضي بالمحصلة الى تدخل الأطراف الخارجية التي ليس لها مصلحة سوى إذكاء حدة تلك الحرب لأغراض تكون في الغالب ذات طبيعة انتهازية ومصلحية. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة اصبح هذا النوع من التدخلات القائمة على حماية حقوق الإنسان وحماية بعض الجماعات والاقليات السمة الرئيسية لتوجهات الكثير من الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة التي اصبحت شعارات حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية ومحاربة الإرهاب أحد اوجه سياستها الخارجية والتي ترتب على تبنيها الكثير من سياسات التدخل والانتهاك لسيادة الدول وسلطانها الداخلي، كما عرضنا لهذا الأمر في الصفحات السابقة. لذا فان الواقع الدولي بما يتضمنه من انفتاح وتعايش بين شعوب الأرض ودعوات الى التسامح والتلاقي قد بدا يفرض نفسه على الكثير من النظم السياسية في العالم الثالث من اجل المبادرة بالتغيير والانفتاح والتسامح حيال مجتمعاتها عبر الديمقراطية ونبذ سياسة العنف والإبعاد واتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع التعايش السلمي بين أبناء المجتمع الواحد وفتح آفاق الحوار السياسي وبما يؤدي الى الارتقاء بالهوية الوطنية وإلغاء سياسة التعصب والانغلاق على الذات، فتلك الممارسات ستحسن بلاشك من صورة الكثير من النظم السياسية وتبيض سجلاتها الرمادية في ميدان حقوق الإنسان واضطهاد الاقليات وتمنع عنها الكثير من سياسات التدخل باسم حماية حقوق الإنسان وفرض الديمقراطية والتي ترفعها اليوم بعض القوى الفاعلة في الساحة العالمية.

---

(1) International encyclopedia of social sciences,op.cit.p.368.

ثامنا- الاستعمار يعود بأقنعة جديدة:

بيّنا في الصفحات السابقة ان فشل الكثير من النظم السياسية في العالم الثالث في إنماء هوية وطنية واحدة تجمع أبناء الوطن على اختلاف انتماءاتهم تحت خيمة واحدة قد ساهم الى حد بعيد في تكريس مشكلات الوحدة الوطنية في الكثير من بلدان العالم الثالث، حيث ان الكثير من الجماعات والاقليات قد عانت وعلى مدى عقود من الاستقلال وشعارات الوحدة الوطنية من سياسات الإهمال والتهميش والعزل المقصود، وضالة واضحة في فرص المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الوطني، مما ساهم الى حد كبير في تحجيم فرص اندماج غالبية أبناء الاقليات في قالب الهوية الوطنية، وبقاء شعورهم المتأصل بالابتعاد عن القيم العليا للمجتمع، ومما عمق من أزمة المشروع الوطني في كثير من دول العالم الثالث هو تحول نظمها السياسية الى نظم عصبوية مستندة الى هويتها الفرعية المنحدرة منها وخصها بغالبية الامتيازات الاقتصادية والمخرجات السياسية والمناصب الادارية، مما نمى حالة الشعور بالحرمان لدى فئات المجتمع الأخرى التي فضل بعضها الانعزال عن حياة المجتمع في حين فضل بعضها الاخر حمل لواء التمرد والعصيان ضد النظم العصبوية للمطالبة بحقوقهم المغتصبة، مما خلق حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار والحروب الداخلية التي وجدت فيها بعض القوى الكبرى فرصتها للتدخل في الشؤون الداخلية للكثير من تلك الدول بهدف تحقيق مصالحها وتحت ذريعة حماية حقوق الإنسان واسترجاع الحقوق المغتصبة لتلك الجماعات والاقليات. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه اللحظة، هل ان الدول التدخلية والتي تدعي حرصها على صون مبادئ حقوق الإنسان وحماية الاقليات مبراة من انتهاكها وخرقها لقواعد وقوانين حقوق الإنسان الأساسية؟ ومنزهة عن كل شبهة تسند اليها فيما يتعلق بسياسات التمييز العنصري التي تمارسها ضد بعض

فئات شعوبها او فيما يتعلق بسياساتها الخارجية القائمة على الانتقائية وتفضيل مصالحها الذاتية على حساب حقوق الشعوب وحرياتها؟ وهل حقا ان الدول الغربية تعد المرجع الأساس لمبادئ وقواعد حقوق الإنسان والحامل الرئيس للوائه؟ ثم لماذا هذا الإصرار الأمريكي الغربي على نفي وإلغاء الخصوصيات الثقافية والمرجعيات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان ومحاولات تدجين تلك الخصوصيات والمرجعيات في إطار الرؤية الغربية المتعلقة بحقوق الانسان وما يرافقها من حق التدخل الإنساني؟. ان عودة الى البدايات الأولى لعهد السيطرة الاستعمارية الغربية وما نجم عنها من سياسات إفقار وتهميش ونهب للثروات وتخطيط اعتباطي للحدود ومحاولات إشعال الحروب العرقية والطائفية بهدف إدامة السيطرة الاستعمارية تدخلنا في صلب الحقيقة ، تلك الحقيقة التي تحاول الولايات المتحدة اليوم ومعها بعض الدول الغربية تزو يقها وتجميلها بشعارات حقوق الإنسان وحق التدخل الإنساني بهدف التمهيد لعودة الاستعمار المباشر بأقنعة جديدة ومبرقعة باسم الديمقراطية والتعددية ومكافحة الإرهاب ومحاربة النظم الاستبدادية ومساعدة الدول على التخلص من الاستبداد وتحقيق التنمية وحق تقرير المصير واللحاق بركب المدنية والحضارة الغربية ، وتلك ولاشك هي حقيقة الإرث الاستعماري الذي تحاول الدول الغربية القدوم به الى مناطقنا ، ذلك الإرث الذي استعبد دولنا بقوة السلاح فقسم الحدود وفرق الشعوب وانتهك الحقوق وشوه هوياتها الثقافية. فدول العالم الثالث هي الي دفعت في السابق ثمن التراكم الواسع لثروات الغرب الرأسمالي لمئات السنين وما بنته الدول الغربية من قاعدة صناعية متطورة وحضارة مزدهرة استند في أساسه على ثروات شعوب العالم الثالث التي نهبتها الدول الغربية أثناء سيطرتها الاستعمارية التي دامت عقودا طويلة وحتى حينما حصلت بلداننا على استقلالها نجد ان الدول الغربية أصرت على ان يبقى ذلك الاستقلال الوطني عاجزا عن بلوغ مستوى

التكامل بعد ان بقيت تلك الدول الاستعمارية تجهد في سبيل عرقلة مسيرة الاستقلال المكتسب وبطرائق مختلفة ومن خلال خلق مناخات مشوشة وإثارة عوامل الاضطراب الاقتصادي والانقسام الفكري والمشاحنات الطائفية والعشائرية والسعي لاذكاء روح التمرد والانفصال عند أبناء بعض الجماعات والاقليات المتذمرة والقيام بأدوار رئيسية في دعم الحركات الانفصالية التي قاموا بها ماديا ومعنويا، ولنا في التأريخ السياسي لكثير من دول العالم الثالث أمثلة واضحة على الدور التخريبي الذي قامت به الدول الغربية في عرقلة وتفتيت الوحدة الوطنية لتلك الدول، فالدول الغربية هي التي شجعت تقسيم نيجيريا بإثارة الكراهية والتعصب بين القبائل المختلفة، حينما قامت بتأليب قبائل الايبو المسيحية ضد الهوسا المسلمة وضد الاقليات وبقية القبائل الاخرى في شرق نايجيريا. وهي التي غذت الحركة الانفصالية في إقليم كاتانغا او شابا في الكونغو عام ١٩٦٥ وشجعت التمرد الكردي في العراق وجنوبي السودان وفي لبنان وقسمت الهند والباكستان وبنغلادش فأوجدت مشكلة كشمير التي دخلت بسببها الهند والباكستان في ثلاثة حروب عسكرية، وقسمت بشكل اعتباطي الحدود بين رواندة وبوروندي مما أفضى إلى صراعات دموية بين قبائل الهوتو والتوتسي راح ضحيتها مئات الالاف من البشر، والكثير من النماذج التي لا يسعنا التعرض لها هنا والتي تدل على عمق الدور التخريبي للدول الغربية في زعزعة امن واستقرار دول العالم الثالث من اجل إعادة نفوذها ووجودها الاستعماري. وفي المسار الاقتصادي لعبت الدول الغربية دورا كبيرا في تخريب النظم الاقتصادية للكثير من دول العالم الثالث وخلق حالة من التبعية الاقتصادية، فقد وقفت موقفا سلبيا بوجه مساعي دول العالم الثالث لتحقيق حالة من الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسيطرة على ثرواتها ومواردها الوطنية والحصول على تكنولوجيا متقدمة واقامة نظام اقتصادي اكثر عدالة ومساواة، حيث نذكر في هذا

الصدد معارضة الدول الغربية للقرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ والخاص ببناء نظام اقتصادي دولي جديد يتيح لبلدان العالم الثالث الخروج من أوضاعها الاقتصادية المتخلفة ويقوم على ضبط علاقات التبادل التجاري على المستوى الدولي، كذلك معارضتها للقرار الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون أول – نوفمبر ١٩٨٦ بشان إعلان الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان في العالم الثالث، اذ تبرز هنا قضية جوهرية في التعامل الغربي الانتقائي مع قضايا حقوق الإنسان باعتبارها قضايا لها أولويات، حيث يبرز الانحياز الغربي واضحا للحقوق والحريات المدنية والسياسية، في الوقت الذي تغيب فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بسبب الاعتبارات الأيدلوجية والسياسية كون الكثير من دول العالم الثالث لا تتبنى الأيدلوجية الليبرالية، فضلا عن رغبة الدول الغربية في استبعاد قضايا الاستعمار والتخلف والتنمية عن قائمة حقوق الإنسان باعتبارها قضايا تطرح من خلال حقوق الشعوب الاجتماعية والاقتصادية، والتي يوجب الإنصاف ان يكون مكانها بالنسبة للكثير من دول العالم الثالث فوق الحريات والحقوق السياسية والمدنية، ذلك ان الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي يدفع بكثير من حكومات العالم الثالث الى الاهتمام بمشاريع الارتقاء الخدمي،وتحسين البنية التحتية، وتوفير سبل العيش الملائم لقطاعات واسعة من مجتمعاتها، ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة والامية والتضخم السكاني والمديونية، قبل التفكير في توفير المناخ الملائم لانجاح العملية الديمقراطية بإطارها السياسي(*)، فمن المعروف ان الفقر

(*) لا يعني ذلك تجاهلنا لحق الشعوب في النضال والكفاح من اجل الحصول على حقوقها السياسية في الانتخاب والتعبير وحرية التفكير، فلاشك ان البعد السياسي ذو أهمية كبيرة في تمكين الشعوب المقهورة من الحصول على حقها في تقريرا لمصير ونيل ارادتها الشعبية المستقلة بعيدا عن سطوة الحكام المستبدين.

والإهمال والتهميش تولد العنف ولا يمكن لأي تجربة ديمقراطية ان تنجح مع عوامل العنف والتهميش، فما قيمة الحرية التي توفرها الديمقراطية لشعوب فقيرة ومنهكة بسياسات التجويع وانعدام العدالة في التوزيع، وما قيمة ان يشارك فرد ما في الانتخابات او يرشح نفسه لها، في الوقت الذي لا يملك المال ولا التعليم الذي يؤهله للمنافسة والفوز والوصول الى المراكز العليا في الدولة، وكيف يمكن إقناع المواطنين بأهمية الذهاب الى صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم ونسبة كبيرة منهم تعيش في ظلمات الجهل والتخلف ولا تملك مساكن آمنة او ضمانات صحية لهم ولعوائلهم، فإذا كان الخطاب الديمقراطي الغربي يركز في جل تصوراته حول هذه المجموعة من الحقوق فهو أذن خطاب شكلي بالنسبة لكثير من شعوب العالم الثالث وبالتالي فهو خطاب مزيف لا يستند على قراءة لواقع شعوبنا ومجتمعاتنا انما هو خطاب يعكس واقع التطور السياسي والاقتصادي الذي رافق الثورة الليبرالية منذ ظهورها في الغرب في بدايات القرن السادس عشر ذلك التطور الذي مكن الطبقة الوسطى او الطبقة البرجوازية من الوصول الى مراكز القرار السياسي والنفوذ الاقتصادي في أوربا على حساب الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين وعامة الشعب. وهو ما يحول الديمقراطية الغربية الى ديمقراطية نخبوية ذات طبيعة دكتاتورية لانها تعطي الحق في المشاركة والتصويت والانتخاب والوصول الى السلطة للاقلية البرجوازية المالكة للنفوذ والقوة والمال، وتحرم منها الأغلبية التي لا تملك سوى صوتها وتطلعاتها المكبوتة بقوة المال ونفوذ أصحابه. وقد عبر الكاتب الأمريكي الكبير نعوم تشومسكي عن الانتقائية التي تطبع الخطاب الغربي الأمريكي حيال شعوب العالم الثالث في ميدان حقوق الإنسان بتركيزها على الحقوق المدنية والسياسية وإهمالها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حينما اكد على ان حقوق الإنسان في الغرب والولايات المتحدة لا تنحصر بالسكان فقط بل تتعداه الى مفهوم حقوق

الإنسان نفسها، ففي أنحاء كثير من العالم تشمل حقوق الإنسان على حق الحصول على عمل شريف ومأوى ملائم وعناية طبية وطعام للأبناء وما شابه، الا ان هذه الحقوق لا يؤتى على ذكرها إطلاقا في ظل الأخلاقية الجديدة، بل ربما ترفض بعض هذه الحقوق ويعمد الى إنكار وجودها، في الوقت الذي ينبغي ان تكون هذه الحقوق وما يتعلق بها من صلب اهتمام أي مخلص بحقوق الإنسان في أنحاء العالم بما فيها الولايات المتحدة. وباستبعاده لهذه الاهتمامات يكشف الخطاب الأمريكي والغربي ان اهتمامه والتزامه ليس موجها لحقوق الإنسان ذاتها بل الى تلك الحقوق الموجودة في صلب التفكير الرأسمالي[١] ان هذه شهادة من أحد رجال الفكر الأمريكيين، وهو ينظر ببصيرة الى ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية غير مصانة او محفوظة في داخل الولايات المتحدة، بل ويتم انكارها وتجاهلها في كثير من الاحيان، فكيف ستضمن الولايات المتحدة والدول الغربية لنفسها النجاح في دعواتها الجديدة في ميدان الديمقراطية وحقوق الانسان؟.

من جانب اخر يكشف لنا الخطاب الامريكي والغربي المقدم في التدخل الانساني مسالة في غاية الاهمية، وهي المحاولات الامريكية والغربية المستمرة للربط بين المعونات والمساعدات الاقتصادية والمالية وموقف الدول المتلقية لتلك المساعدات من قضايا حقوق الانسان والانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية، اذ كلما كانت الدول المتلقية لتلك المساعدات مطواعة في تنفيذ الاجندة الامريكية المتعلقة بالتغيير السياسي والانفتاح الاقتصادي على الشركات والمؤسسات العالمية كلما كانت اكثر حظوة في الحصول على الرضا والمساعدة الأمريكية والغربية والعكس صحيح تماما، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة الى تصريحات

(١) نعوم تشومسكي، حقوق الانسان والسياسة الخارجية الامريكية، ترجمة عمر الايوبي، مؤسسة الابحاث العربية، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ٩٨.

الكثير من المسؤولين الأمريكان ومنهم مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان الذي أشار إلى ان الولايات المتحدة سوف تعمل على تشريع الكثير من القواعد لمعاقبة الدول المنتهكة لحقوق الإنسان، وستقوم بالربط بين المساعدات الاقتصادية وحماية واحترام حقوق الإنسان. وهو توجه جديد اخذ يبرز في السياسة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة ويعبر عن توظيف سياسي لقضايا حقوق الإنسان اكثر مما هو توظيف أخلاقي، فبدلا من ان تقوم الولايات المتحدة بتسهيل تقديم المساعدات والمعونات لتسريع معدلات النمو المتباطئة في اقتصاديات بعض الدول والحد من مشكلات الفقر والتخلف والمديونية والبطالة وتطوير اقتصادياتها المتهالكة، انبرت الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الى استغلال حاجة الكثير من تلك الدول للمعونات الاقتصادية لتحقيق مقاصدها السياسية باسم حقوق الإنسان والديمقراطية فباتت تضع العراقيل والموانع بوجه الكثير من الدول الفقيرة التي تلجا الى صناديق الإقراض الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتامين حاجتها المادية من المعونات، وعلى هذا الأساس نجد ان من اهم الشروط التي أخذت تضعها صناديق الإقراض الدولية المهيمن عليها أمريكيا وغربيا تلك المتعلقة ببرامج الإصلاح السياسي كتطبيق الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية التعبير عن الرأي والانفتاح الاقتصادي المتعلق بخصخصة مؤسسات القطاع العام وفسح المجال أمام تدفق راس المال الأجنبي الى الأسواق المحلية لاحكام سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على الاقتصاد الوطني وبما يؤدي الى فقدان الدولة لوظيفتها السيادية، فضلا عن تطبيق بعض السياسات السكانية المتعلقة بتحديد النسل والإنجاب وتشجيع الإجهاض وتقييد مفهوم العائلة الذي يحتل مكانة كبيرة في مجتمعات العالم الثالث عبر تشجيع العلاقات الجنسية خارج مؤسسة العائلة، ويأتي ذلك في إطار رؤية غربية تؤكد على أن الارتفاع الكبير وغير المخطط في عدد السكان لاسيما في الدول المنهكة

اقتصاديا سيؤثر بشكل سلبي على الوصفات والخطط التي تضعها مؤسسات الإقراض الدولية لانتشال الكثير من تلك الدول من ضائقتها الاقتصادية.ومما يؤسف له ان الكثير.من دول العالم الثالث وتحت ضغط الحاجة الماسة للمساعدات الاقتصادية بدأت تستجيب لمثل تلك الشروط الضاغطة بهدف الحصول على المساعدات والقروض التي تعينها على تحسين أوضاع شعوبها المعيشية، ونذكر هنا مصروالاردن على سبيل المثال وكذلك زيمبابوي التي حصلت على قروض ومساعدات اقتصادية من البنك الدولي لقاء اتخاذها خطوات عملية لتحديد النسل بناءا على توصيات مركز الإرشاد الأمريكي البريطاني، في الوقت الذي تتجاهل فيه الولايات المتحدة والدول الغربية حقيقة إنما ما قامت وتقوم به الان من سياسات إفقار ونهب وتدمير لاقتصاديات الكثير من بلدان الجنوب عبر شركاتها الرأسمالية المتعددة الجنسيات ومعوناتها الاقتصادية وسياساتها الرامية الى تحطيم منتجات بلدان الجنوب في الأسواق العالمية،والضغط لبيع مؤسسات القطاع العام لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي، إضافة الى ممارساتها وضغوطها السياسية الأخرى هي التي ساهمت الى حد بعيد في تدهور فرص تعزيز حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية في الكثير من تلك البلدان التي ستبقى في ظل تواصل السياسات الغربية والأمريكية تدور في دوامة من الأزمات السياسية والاقتصادية والتي لن تكون نتيجتها سلبية على استقرار تلك الدول فحسب وانما كذلك على الاستقرار والأمن العالميين.

تاسعا- نفاق أمريكي وازدواجية غربية:

ان ما نود التأكيد عليه هنا وبموضوعية ان الولايات المتحدة والدول الغربية التي جعلت من شعارات حقوق الإنسان والتدخل الإنساني وإرساء الديمقراطية كأحد واجهات سياساتها الخارجية في الواقع الدولي المعاصر، هي

اكثر الدول انتهاكا ومصادرة لقضايا حقوق الإنسان، سواء على صعيد واقع مجتمعاتها الداخلية او على مستوى سياساتها الخارجية والتي أفضت الى تأجيج وإثارة الكثير من الحروب والصراعات وفي مناطق مختلفة من العالم، وما سنطرحه من حقائق موضوعية يبين لنا دون لبس ان الولايات المتحدة وكثير من دول الغرب لا تتوانى عن استخدام كل السبل والوسائل لتحقيق مصالحها وأهدافها السياسية والاقتصادية والثقافية وبعيدا عن كل الاعتبارات الأخلاقية والمبدئية، فعلى صعيد التاريخ الأمريكي يمكن الإشارة وبوضوح الى ما مارسته الحكومات الأمريكية من حملات إبادة جماعية ومنظمة ضد سكان أمريكا الأصليين من الهنود الحمر الذين تحولوا الى أقلية مهمشة ومحتقرة في المجتمع الامريكي على الرغم من كونهم السكان الاصليون لأمريكا، وهم يعيشون اليوم في وضع اجتماعي مزر ويتعرضون للاحتقار والإهانة والطعن في إنسانيتهم.كما لازالت المعاملة العنصرية ضد مواطني أمريكا السود واضحة للعيان، حيث يعيشون في وضع متدن بالقياس الى نظرائهم البيض ولم تفلح ثورات السود المتعاقبة في التاريخ الامريكي في نزع ثقافة الكراهية التي يحملها الكثير من البيض ضد نظرائهم السود، ولازالت الحكومة الأمريكية تغذي تلك الثقافة بممارسات تمييزية تصل في أحيان كثيرة الى حد إنكار الحياة عنهم.

وقد أفرزت لنا أحداث لوس أنجلوس في مايو-أيار ١٩٩٢ حقيقة ان الحكومة الأمريكية لا تتوانى عن استخدام كل وسائل القمع والإرهاب ضد السود، لتؤكد من جديد ان التمييز العنصري لازال موجودا فعليا في السياسة الأمريكية بل وفي ثقافة المجتمع الامريكي رغم إلغائه الرسمي في ستينيات القرن المنصرم.

وقد أوضحت لنا أحداث لوس أنجلوس مدى تفشي وانتشار ظاهرة العنصرية والتمييز العنصري في المجتمع الأمريكي ومدى هشاشته الداخلية وهزال نظامه العدلي.

وربما لاول مرة يجد النظام الأمريكي نفسه مضطرا الى ان يتعامل مع هذه الانقسامات والنزاعات على إنها ليست مجرد مسالة أمنية تعالج عن طريق الشرطة وقوات الأمن بل تتعدى ذلك في تفكيرهم لتصبح كما يجب أن تكون مسالة غياب العدالة الاجتماعية، ووجود خلل في البنيان الهيكلي للمجتمع الأمريكي، فعلى صعيد العدالة الاجتماعية نجد على سبيل المثال ان مظاهر العنصرية تتجلى في مطالبة المدعين العامين في جو رجيا بإنزال عقوبة الإعدام في ٧٠% من للدعاوى التي اتهم فيها مواطنون سود بقتل بيض، اما في حالة المواطنين البيض الذين اتهموا بقتل السود فلم يطالب هؤلاء بحكم الإعدام الا في ١٥% فقط من هذه الحالات، كما تتجلى مظاهر التمييز والتفرقة العنصرية ضد السود في مجالات أخرى منها مثلا السلوك الانتخابي للشعب الامريكي ورفضه لزعامة رجل سياسي اسود للولايات المتحدة، وكذلك في العزلة شبه المفروضة على مناطق السود والأحياء التي يقطنونها خاصة في الولايات الجنوبية، كما تبلغ نسبة السود في سجون الولايات المتحدة حوالي ٤٥%.[١]

إضافة الى مجالات أخرى ينوء المجال لذكرها. أما على الصعيد الخارجي فيمكن الإشارة الى النتائج التي خرج بها مؤتمر حقوق الإنسان في بلوسنجر، وهو من أوسع مؤتمرات حقوق الإنسان التي عقدت في الولايات المتحدة والتي ضمنها في بيانه الختامي حيث أكد بالأدلة الدامغة إن الولايات المتحدة هي من بين اكثر الدول انتهاكا ومصادرة لحقوق الإنسان وفي الوقت الذي ترفع شعارات حقوق الإنسان على صعيد سياستها الخارجية فان تلك السياسة ملطخة بدماء الكثير من شعوب العالم، فالولايات المتحدة هي أول دولة استخدمت السلاح النووي في الحرب العالمية الثانية في ابشع أنواع الإبادة الجماعية، كما أنها لم

---

(١) د. حمدان حسن العلكيم، العرب وامريكا والنظام الدولي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الرابعة، العدد الثالث- الرابع، المعهد العربي للدراسات الدولية، بيروت ١٩٩٣، ص ص ٩-١٠.

تتوانى عن قتل ثلاثة ملايين فيتنامي خلال الحرب الفيتنامية التي استخدمت فيها كل أشكال الأسلحة المحرمة دوليا وارتكبت فيها ابشع الجرائم.

وفي الوقت الذي ساهمت فيه الولايات المتحدة في تأسيس الأمم المتحدة وصادقت على الكثير من لوائحها لاسيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان فان علاقة الولايات المتحدة بالمنظمة الدولية اتسمت في كثير من المراحل بالفتور، حيث فضلت الحكومة الأمريكية في كثير من الأحيان تسوية القضايا المهمة خارج إطارها، مثلما حصل في حرب يوغسلافيا ١٩٩٩، والحرب ضد العراق عام ٢٠٠٣. وخلال العقود الأخيرة تراكمت عليها الديون للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، كما وقف الكونغرس الأمريكي ضد التوقيع على معاهدة منع خطر التجارب النووية التي شاركت فيها معظم دول العالم، كما عارضت إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة لأنها تخوفت من متابعة المحكمة لمجرمي الحرب الأمريكان والصهاينة.

والتمييز العنصري وحالات القسر والإبعاد المجتمعي لا تقتصر على الولايات المتحدة، ففي بريطانيا تمارس هذه الحالات بشكل سافر ويتضح ذلك في التعامل البريطاني مع الأفارقة والآسيويين او ما يسمون بالملونين (colours) داخل المجتمع البريطاني بل ان موقف الحكومة البريطانية تجاه القضية الايرلندية يكشف بوضوح ازدواجية التعامل الغربي مع قضايا حقوق الإنسان والاقليات. حيث تعاني الأقلية الكاثوليكية من ضالة فرص المساواة مع الأغلبية البروتستانتية المدعومة من قبل الحكومة البريطانية التي عملت منذ احتلالها للجزء الشمالي من الجزيرة الايرلندية على اتباع سياسة زرع الطائفية وشق شعب أيرلندة بتقريب البروتستانت واستبعاد الكاثوليك ورفض الاعتراف بحقوقهم السياسية.[١]

---

(١) محمد مصطفى، مستقبل السلام في ايرلندا الشمالية، السياسة الدولية، العدد ١١٦، القاهرة، ابريل – نيسان ١٩٩٤ ص ٢٢٠.

إن هذه الحقائق لايمكن ان تطغى على حقائق أخرى اكثر عمقا وإيغالا في المواقف الانتقائية للدول الغربية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والاقليات ونقصد به الموقف الغربي من الاقليات المتعايشة في المجتمع الأوربي.

ففي اجتماع المجلس الأوربي الذي عقد في فيينا في تشرين اول – اكتوبر ١٩٩٣ والذي خصص لبحث قضايا حقوق الإنسان والاقليات في أوربا أفصحت الدول الغربية بجلاء عن موقفها اتجاه هذه المسالة وهو الموقف الذي يعبر بصدق عن حقيقة المواقف الغربية المزدوجة تجاه مسائل حقوق الإنسان والاقليات في العالم الثالث والرامية الى تجزئته وتفتيت دوله.

ففي هذا المؤتمر عملت كل من بريطانيا وفرنسا ومعهما إسبانيا وتركيا الى إعطاء مفهوم حقوق الاقليات تعريفا ضيقا ينصب على الفرد المنتمي الى الأقلية وليس المنتمي للجماعة مما يوصد الباب أمام تلك الأخيرة للمطالبة بالمستقبل بأي حقوق سياسية، ولاشك ان هذه الدول تخشى من تغذية الاتجاهات الانفصالية فيها ان هي وافقت على التعريف الواسع لحقوق الاقليات الذي حاولت ان تتبناه بعض الدول مثل ألمانيا.

وينطبق ذلك بصفة خاصة على وضع أيرلندة الشمالية بالنسبة لبريطانيا والباسك بالنسبة لفرنسا وإسبانيا والأكراد بالنسبة لتركيا. ويشير البعض الى تخوف فرنسا بشكل خاص من منح الاقليات حقوقا سياسية واقتصادية بسبب وجود أقلية عربية واسلامية فيها معظمها من أقطار المغرب العربي. ونتيجة للموقف الفرنسي والبريطاني المتصلب تجاه هذه المسالة اقتصر البيان الختامي للمؤتمر بالنص على الحقوق الثقافية والدينية للاقليات دون الحقوق السياسية[1].

---

(١) د. هشام مراد، مجلس اوربا: التوجه نحو الشرق، السياسة الدولية، العدد ١١٥، القاهرة، كانون اول –نوفمبر ١٩٩٤ ص ص ١١٢– ١١٣.

من جانب آخر لابد من الإشارة الى الوضع المتدني الذي يعيشه العمال والمهاجرون الأجانب الذين قدموا الى البلدان الغربية للبحث عن فرص العمل، حيث يتعرضون الى التمييز بلا رحمة، وترتكب ضدهم أعمال العنف والقتل على نطاق واسع ويساء الى تقاليدهم وعاداتهم ويمنعون من ممارستها بالإكراه كما يحدث للعمال الأتراك في ألمانيا وللمهاجرين العرب والمسلمين في فرنسا وأسبانيا التي يتعرض فيها العمال المغاربة لشتى أنواع المضايقات والعنصرية.

اما في الولايات المتحدة فقد ألقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ بظلالها على واقع الجالية العربية والإسلامية، حيث بدأت الحكومة الأمريكية بممارسة مختلف أنواع المضايقات والإبعاد والحبس ضد الأفراد والمؤسسات والجمعيات الإسلامية بدعوى تمويلها لما بدا يعرف في الأعلام الأمريكي والغربي بالإرهاب الإسلامي، وقد استنت الحكومة الأمريكية الكثير من القوانين والتشريعات التي تنتهك الحقوق والحريات العامة للمسلمين الأمريكيين(١).

ونذكر على سبيل المثال قانون الأدلة السرية الذي أصدرته الإدارة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر والذي يحق بموجبة لوكالة الاستخبارات الأمريكية اعتقال أي شخص دون اتهام او محاكمة وهو ما أدى إلى زج آلاف المسلمين في السجون الأمريكية دون أي تهمة او جريمة حقيقية.

ولا يمكن ان نقصر النفاق الأمريكي والازدواجية الغربية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان داخل إطار المجتمعات الأمريكية والغربية، وانما في سياسات الحكومات على الصعيد الدولي، حيث المصلحة لاغير هي المعيار المتحكم في التوجهات الخارجية لتلك الدول، تلك المصلحة التي مثلتها منذ عقود

---

(١) حول هذا الموضوع انظر مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد ١١ ايلول /سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٢.

طويلة مقولة الرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت الذي قال في أحدى المناسبات لمجموعة من الجنود الأمريكان (أبنائي انه مسموح لكم في الأوقات الخطرة العصيبة ان ترافقوا الشيطان لحين عبوركم)(١)

ففي تلك العبارة تكمن حقيقة المنطق الأمريكي الغربي في التعامل مع القضايا الدولية ومنها بطبيعة الحال قضايا التدخل الإنساني ونشر الديمقراطية وتعزيز فرص حقوق الانسان، فقد اثبت الواقع العملي للسياسات الأمريكية والغربية ان التعامل مع مثل تلك القضايا ينبغي ان يتماشى مع الرؤية والمصلحة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين قبل كل شيء وحتى لو ابتعد ذلك التعامل عن المثل والاعتبارات الأخلاقية المتعارف عليها في القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون الدولي، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وارن كريستوفر حينما سال عن موقف بلاده المتردد حيال التدخل في الصراع الدامي في البوسنة والهرسك ووقف المذابح واعمال التطهير العرقي التي كان يقوم بها الصرب ضد المسلمين، فاجاب بان ليس هناك مصلحة أمريكية في التدخل، وقد كان من نتائج الحصار الأوربي والصمت الأمريكي والدعم الروسي لصربيا وكرواتيا ان ارتكبت افضع المجازر ضد المسلمين الذين اقتطعت مساحات واسعة من أراضيهم وتحولوا الى دولة كانتونية منعزلة تسكنها أقلية مسلمة بعد ان كانوا يحتلون المقام الأول من حيث المساحة والعدد. ولاشك أن الموقف في البوسنة ليس غريبا فقد تكرر في مواقف كثيرة ومناطق متعددة من العالم، حيث المصلحة لاغير هي المتحكمة في أي موقف تتخذه الإدارة الأمريكية حيال أي قضية دولية، فالدول التي لها خصومة وتناقض في المصالح مع أمريكا والغرب ستدخل بلاشك في خانة النقد والتشهير ويقدم نظامها السياسي

---

(١) نقلا عن د. حسن البزاز، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠ ص ٨٠.

على انه أسوء نظام دكتاتوري ومنتهك للحقوق والحريات العامة وفاقد للشرعية السياسية، في الوقت الذي يقدم الحلفاء على انهم افضل الساسة وان نظمهم مستندة على أساس من الشرعية والتعددية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وبالتالي يتم عن قصد تجاهل ما تقوم به تلك النظم من انتهاكات وخروقات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.وهكذا ففي الوقت الذي شدد في الولايات المتحدة من حصارها الاقتصادي ضد شعب العراق منذ عام ١٩٩١ ومنعت عنه أسباب الحياة وشنت عليه حربين لاهداف سياسية واقتصادية لا يملك الشعب العراقي فيها ناقة او جمل، وفي الوقت الذي غزت باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان غرينادا عام ١٩٨٣ وبنما عام ١٩٨٩ واعتقلت حاكمها العسكري نوريغا واسقطت بالضغط السياسي حكومة الساندنيستا في نيكاراغوا، وحاصرت الشعب الليبي اقتصاديا منذ عام ١٩٩٢ ولاكثر من اثنتا عشر عاما، ومارست سياسة ابتزازية ضد الصين في ميدان حقوق الإنسان منذ أحداث تيان ان من عام ١٩٨٩، وتدخلت عسكريا في الصومال وهايتي وافغانستان والعراق، فان الولايات المتحدة التي تبشر العالم بنظام دولي جديد يسوده العدل والسلام والديمقراطية، قد اغمضت طرفها عما جرى في البوسنة والهرسك من عمليات تطهير عرقي وإبادة جماعية ضد المسلمين على يد القوات الصربية، بل انها ساهمت في زيادة معاناة المسلمين حينما منعتهم من الحصول على السلاح والعتاد اللازم للدفاع عن أنفسهم بذريعة ان ذلك الأمر سيزيد من حدة الحرب ويوسع نطاقها، في الوقت الذي كانت فيه المساعدات العسكرية تنهال على الصرب ومن جهات كثيرة، لا لشيء سوى لتصفية الوجود الاسلامي في اوربا ومنطقة البلقان، ولم تكتفي الولايات المتحدة بذلك بل انها سعت الى تجريد الامم المتحدة من فاعليتها في التوصل الى حلول شاملة لوقف الصراع في البوسنة حينما تنصلت من مسؤولياتها والقت بها على عاتق المنظمة الدولية دون ان توفر لها الإمكانات

والقوات الكافية للقيام بتلك المهمة وهو ما أشار اليه الأمين العام السابق للأمم المتحدة د. بطرس غالي حينما ذكر في إحدى رسائله الى مجلس الأمن أن الدول الكبرى لم تكن جادة في موقفها من الصراع في البوسنة والهرسك وإلا لكانت قد وفرت للأمم المتحدة من القوات والعتاد والمواقف السياسية التي تسمح بتنفيذ تلك المهمة(١)، وحينما أرادت التخلص من نفوذ الرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسوفيتش المتزايد في البلقان استطاعت ان تجير حلف شمال الأطلسي ليقوم بشن حرب شاملة ضد يوغسلافيا عام ١٩٩٩، ولكن هذه المرة بذريعة حماية المسلمين في كوسوفو الذين تعرضوا الى حملات إبادة وتصفية على يد القوات الصربية وهي مسرحية سياسية يعلم المسلمون قبل غيرهم زيفها لاسيما وان الولايات المتحدة هي التي سمحت للرئيس اليوغسلافي الراحل ان يرتكب اكبر المجازر في تاريخه ضد المسلمين في البوسنة(***).

لقد كان الموقف في البوسنة نابع بالأساس من انعدام المصلحة الاستراتيجية الأمريكية في التدخل العسكري، كما اكد ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وارن كريستوفر(٢)، فإضافة الى خسائره المادية والبشرية فان هذا التدخل سيفضي الى توتر العلاقات مع روسيا، كما انه سوف يقابل باستياء من جانب اليونان وبعض دول البلقان مثل رومانيا التي كانت تتهيأ لدخول حلف شمال الأطلسي.

---

(١) عماد جاد، ابعاد الصراع في البوسنة والهرسك، السياسة الدولية، العدد، القاهرة ١٩٩٥، ص٢٠٨.

(***) يمكن ان نشير هنا ايضا الى الفضيحة والضجة الكبيرة التي احدثها قرار محكمة العدل الدولية في شباط – فبراير٢٠٠٧ بتبرئة المسؤولين الصرب ولاسيما الرئيس الراحل سلوبودان ميلوسوفيتش من عمليات الابادة الجماعية في مدينة كوسوفو الالبانية.

(٢) د. جمال زهران، النظام الدولي الجديد بين الاستمرارية والتغيير، مصدر سبق ذكره ص ٢١٩.

وإزاء الموقف الأمريكي الغربي التراجعي اتجاه الصراع في البوسنة نجد على صعيد اخر كيف صعدت الولايات المتحدة وبعض القوى الغربية من ضغوطها السياسية والاقتصادية وحملاتها الإعلامية ضد الحكومة السودانية وتدخلت ولازالت في شؤون السودان الداخلية عبر دعم الجيش الشعبي لتحرير السودان سياسيا وعسكريا، وحث الأمم المتحدة على إقامة مناطق آمنة لحماية سكان الجنوب وبذريعة توصيل المساعدات الإنسانية لأولئك السكان فضلا عن إثارة قضية حق تقرير المصير للجنوب بين فترة وأخرى.

ويمكن الإشارة هنا الى الضغوط التي مارسها الكونغرس الأمريكي على الحكومة السودانية والتي تمخضت عن صدور قانون التحرر من الاضطهاد الديني عام ١٩٩٥ والذي وضع السودان على قائمة الدول التي تمارس سياسة التمييز والاضطهاد الديني في الجنوب. وفي مفاوضات نيفاشا في كينيا قامت حكومة الرئيس بوش بممارسة ضغوط كبيرة على الحكومة السودانية لتقديم تنازلات للجيش الشعبي لتحرير السودان فيما يتعلق بتقاسم الثروة والسلطة من اجل إنهاء الصراع في الجنوب وإفساح المجال لدخول الشركات النفطية الأمريكية للتنقيب عن النفط في الجنوب والتي تشير التقارير الى وجوده هناك وبكميات كبيرة، مما يكشف عن السبب الحقيقي وراء الاندفاع الأمريكي لإنهاء النزاع في الجنوب. فالنفط دون غيره هو الذي أسال لعاب الشركات الأمريكية للضغط على الإدارة الأمريكية لحل أطول حرب أهلية في أفريقيا مما هيا لظهور رؤية أمريكية جديدة مفادها تهيئة السودان لولوج مرحلة من الاستقرار عبر الضغط على الحكومة السودانية للقبول بسياسات الانفتاح والانغماس في مشاريع الاستثمار الخارجي والخصخصة والتعامل مع المؤسسات والشركات العالمية ولاسيما الأمريكية منها، الا ان تردد الحكومة السودانية في الاستجابة للضغوط الامريكية قد اعاد العلاقات السودانية الامريكية الى مربعها الاول من العداء

والتصادم عبر حملات الضغط والتشهير والاتهام التي اخذت تمارسـها الادارة الامريكية حيال المسئولين السودانيين والضغط على محكمة العدل الدوليـة فـي لاهاي لاستصدار قرار ادانة واستجواب لبعض اولئك المسئولين بحجة قيـامهم بجرائم حرب في اقليم دارفور الذي بينت الدراسات الاستراتيجية انه يعـد مـن اكبر خزانات النفط في السودان ومنطقة شرق افريقيا.

اما ما حصل في العراق من احتلال امريكي بدعوى تثبيت الديمقراطيـة وحماية الشيعة والاكراد من اضطهاد وارهاب نظام صـدام حـسين وتخلـيص المنطقة من اسلحة التدمير الشامل للعراق، فقد عد من اكبر الكوارث الانـسانية في العصر الحديث نجم عنها تدمير بنية الشعب العراقي السياسية والاقتـصادية والثقافية وادخلته في متاهات الصراعات الداخلية والحرب الاهلية التي شـردت اكثر من اربعة ملايين عراقي وفق احصائيات الامم المتحـدة وبـددت مئـات المليارات من الدولارات مما جعل العراق من اكبر دول العالم في الفساد المالي والاداري وفقا لتصنيفات منظمة الشفافية الدوليـة، وجعلـت العـراق مـسرحا للارهاب العالمي والتدخلات الاقليمية والدوليـة واعمـال الجريمـة الـسياسية المنظمة.

واذا انتقلنا الى جانب اخر لنسترسل في طرح المواقف الانتقائية الأمريكية والغربية للتعامل مع قضايا التدخل الإنساني ، فإننا لايمكـن ان نغفـل الـدور الانتقائي والمنحاز للولايات المتحدة من الصراع العربي الصهيوني ، حيث التأييد المطلق للسياسة الأمريكية لصالح الكيان الـصهيوني وغـض الطـرف عـن ممارساته العنصرية واللاإنسانية ضد أبناء شعبنا العربي في فلـسطين والـذي يتعرض كل يوم الى أقسى أنواع الإرهاب والقمع والتهجير من جانب الحكومات الصهيونية الإرهابية التي فاقت ممارساتها العدوانية المتمثلة بتجريف ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات اليهودية والقتل العشوائي وتهـديم المنـازل فـوق

رؤوس ساكنيها فاقت كل تصور أخلاقي وأنساني وتجاوزت كل الأعراف والمواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف المتعلقة بضحايا الحرب عام ١٩٤٩ وغيرها من الاتفاقيات الأخرى[١].

وكل ذلك يجري بمباركة وتأييد الولايات المتحدة التي لم تدخر جهدا في تقديم كل أشكال الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للكيان الصهيوني ، ولنتذكر هنا الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي من اجل رفع القيود أمام هجرة اكثر من مليون يهودي سوفيتي الى فلسطين المحتلة ، والجهود الأمريكية التي بذلت لإلغاء القرار التي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ والذي يساوي الصهيونية بالعنصرية عدا عن تقديم مختلف أشكال الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي وضمانات القروض التي تساعد الكيان الصهيوني في زيادة أساليبه الإرهابية حيال شعبنا العربي المسلم ، ان الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني يقدم لنا دليلا على ان الولايات المتحدة هي الدولة الإرهابية الأولى في العالم ، فهي التي ترعى الارهاب وتشجع عليه وتغض الطرف عنه اذا ما توافق مع مصالحها، وهناك كما يقول تشومسكي دلائل كثيرة على ان المساعدات الأمريكية والدعم الدبلوماسي يزدادان كلما ازدادت انتهاكات حقوق الإنسان. فالانتهاكات المكثفة لحقوق الإنسان كالتعذيب ، وخفض مستويات المعيشة لقطاعات واسعة من السكان كالسود والملونين ، وتبني السلطة الامريكية لفرق القتل والاغتيال ، وتقويض المؤسسات التمثيلية او النقابات المستقلة.. الخ ، كله يرتبط بدعم الحكومة الأمريكية[٢]، وهو ما أكدته تقارير اللجان الدولية المتخصصة في هذا الميدان ومنها تقرير الفرع الأمريكي

---

(١) د. حسنين المحمدي بوادي ، الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠١.

(٢) نعوم تشومسكي، مصدر سبق ذكره ص ٩٩.

لمنظمة العفو الدولية الصادر في يونيو -حزيران -١٩٩٤ والذي أشار الى ان سياسة المساعدات الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة تشجع على انتهاك حقوق الإنسان في ١٩ دولة ، حيث أكد التقرير ان الحكومة الأمريكية تخلت عن التزامها بعدم تقديم مساعدات عسكرية الى الدول المعروفة بانتهاكها لحقوق الإنسان لان نهجها قائم على تحقيق الأرباح اكثر من اهتمامها باحترام حقوق الإنسان(١).

وهكذا يبدو ان الانتقائية في المعايير قد اصبحت سمة من سمات التعامل الأمريكي الغربي مع قضايا حقوق الإنسان والتدخل الإنساني ، بسبب النظرة الأحادية الجانب التي يمتلكها الغرب تجاه هذه القضايا وتهافته وراء تحقيق مصالحه الاقتصادية والسياسية على حساب الاعتبارات الأخلاقية.

والأمر المثير للغرابة هو ما بدأت تطرحه الولايات المتحدة والدول الغربية في ظل الواقع الدولي المعاصر من اعتبار نموذجها في الديمقراطية وحقوق الإنسان النموذج الوحيد للعلاقات الدولية والذي يتوجب على دول العالم السير في هديه والاقتداء بمبادئه واعتبار مرجعيتها الفكرية والروحية المنبع الأساس لقيم ومبادئ حقوق الانسان ، حتى باتت هذه الحقوق وكأنها لصيقة بالفكر الأمريكي والغربي وأنها نتاج من نتاجات الفكر الليبرالي ، في الوقت الذي يمكننا القول فيه ان هذه القيم ليست حكرا لمرجعية فكرية معينة وانما هي نتاج لنضال البشرية جمعاء عبر تأريخها الطويل ضد الظلم والاضطهاد والعبودية ، فمبادئ حقوق الإنسان هي تعبير عن عمق المعاني ورسوخ المبادئ التي جاءت بها الديانات السماوية والحركات الفكرية والفلسفية عبر مراحل التأريخ المختلفة.

فقد وجدنا المعاني الأولى لحقوق الإنسان في حضارات الشرق القديمة

---

(١) ورد في صحيفة الرأي، عمان في ١٩٩٤/٦/٢٤.

الفرعونية والسومرية والبابلية، حيث لازال العالم يتذكر شريعة حمورابي التي قال في بعض فقراتها انه سيجعل العدل يسود على الأرض حتى لا يجرؤ القوي على ظلم الضعيف، كما وجدنا تلك القيم تستقر في الغرب حيث الإغريق وتراثهم الغني بالديمقراطية ، ثم جاءت الديانات السماوية لتؤسس عبر تعاليمها السمحاء أنظمة وقواعد بقيت راسخة عبر الأجيال بنيت على العدل والمساواة ونبذ الظلم والاضطهاد وتحريم التمييز والمفاضلة بين البشر.

فتعاليم الديانة المسيحية بما فيها من قيم روحية وقواعد أخلاقية أثرت في الكثير من القوانين المدنية الغربية تأثيرا مباشرا لاسيما فيما يتعلق بمبدأ الكرامة الإنسانية وحرمة الملكية الفردية وحرية العقيدة والإخاء الإنساني، اما الدين الإسلامي الحنيف فقد كان دوره رياديا في الارتقاء بحقوق الإنسان الى مرتبة الضرورات الإنسانية الواجبة والتي لا يستقيم الدين بدون توفرها.

فالارتفاع بقيمة الإنسان وتفضيله على سائر المخلوقات والإقرار له بحق المساواة مع سائر أقرانه ونبذ التمييز والتفرقة العنصرية والاعتراف له بحرية الفكر والاعتقاد والتعبير والعلم والتعليم، والمشاركة في صياغة النظام العام للمجتمع والمراقبة والمحاسبة لأولياء الأمور والثورة لتغيير نظم الضعف او الجور والفسق والفساد... الخ كلها من الأمور التي لم يجعلها الإسلام حقوقا للإنسان من حقه ان يطلبها ويسعى في سبيل الحصول عليها فحسب، وانما رفعها الى مرتبة الضرورات الواجبة لهذا الإنسان[1]، يقول الله سبحانه وتعالى في تقديس الذات الإنسانية ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الاسراء: ٧٠]، وقال كذلك في

(١) د. محمد عمارة، الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات... لا حقوق، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥ ص١٥.

نبذ التمييز والدعوة الى المساواة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ ﴾ [الحجرات: ١٣]، ويقول الرسول محمد ﷺ: (**لا فضل لعربي على أعجمي ولا ابيض على اسود الا بالتقوى**)[١]

ومما يضاعف من عظمة التجربة الإسلامية انها طبقت وسط أقوام كانت حياتها قائمة على التمايز والتفاخر بالأنساب والألقاب. فكانت المرأة منتهكة الحقوق وغير مصانة في آدميتها اما حقوق الأرقاء فكانت مهدرة لصالح الأحرار.

فقيام مجتمع موحد على مبدا العقيدة، مجتمع يظهر فيه بلال الحبشي مع صهيب الرومي وسلمان الفارسي مع اجلاء الصحابة كابي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الرحمن ابن عوف لدليل ثابت على انصهار القوميات والأجناس تحت لواء واحد وقانون واحد هو الإسلام[٢].

ولقد ادرك الكثير من الباحثين الغربيين ممن انصفوا الإسلام هذه الحقيقة.

فهذا جورج برناردشو يقول إن الإسلام يوحد بين أهل العقيدة المشتركة دون ان يجعل أي فرق بينهم بسبب أوطانهم والو انهم وجنسياتهم، وقد قرر اخوة الإسلام منذ ألف وثلاثمائة وخمسين سنة)[٣]

خلاصة القول ان كثير من الشعارات التي تروج لها اليوم مراكز صنع القرار الأمريكي الغربي في ميدان حقوق الإنسان والتدخل الإنساني لحماية

---

(١) انظر القرطبي، الجامع الكبير، المجلد التاسع.

(٢) فاروق سلوم، حقوق الإنسان في القران الكريم، منشور في: مجموعة باحثين، حقوق الإنسان في الفكر العربي: دراسة في النصوص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٢ ص ٧٧.

(٣) نقلا عن د. غازي الحسن، مصدر سبق ذكره ص٢٢٦.

الاقليات والجماعات الاثنية، لا تستند في كثير من وقائعها الى اعتبارت أخلاقية وإنسانية، بقدر ما تقوم على معايير واهداف سياسية واقتصادية.والدليل هو ما تتعرض له شعوب وأمم كثيرة من انتهاكات صريحة وواضحة لحقوق الإنسان كما عرضناها سابقا، دون ان تتبنى الولايات المتحدة والدول الغربية أي مواقف سياسية مبد أية وأخلاقية ضد هذه الانتهاكات.

ان شعارات حقوق الإنسان موجهة بالأساس ضد دول الجنوب لاسيما تلك الدول التي تعتز بتراثها الثقافي في ميدان حقوق الإنسان وتسعى الى ان تتمايز في هذا الإرث القيمي عن المرجعية الامريكية والغربية في هذا الميدان.

ولا يعني ذلك ان بعض نظم الجنوب مبراة مما يشاع حول انتهاكها المستمر لحقوق الإنسان، ففي بعض الدول لايمكن التغاضي اطلاقا عما يجري من تجاوزات فضة لحقوق الانسان ومطالب الكثير من الجماعات والاقليات الاثنية التي يميز ضدها في الكثير من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، حتى ليمكننا القول ان وصف النظم الاستبدادية والدكتاتورية لم يعد ينطبق على بعض النظم التي فاقت في انتهاكاتها لحقوق الانسان اشد النظم الفاشستية والنازية في العالم. ولكن الأمر المحزن ان المناشدات الدولية لتعديل مسارات تلك النظم لا تتسم كلها بالأخلاقية بل ان الكثير منها لاسيما تلك الصادرة عن القوى الكبرى والفاعلة في العلاقات الدولية يتسم بالانتقائية والازدواجية التي تفقد المطالب الدولية الأخرى فاعليتها ومصداقيتها. ان العلاج الأساس لنمو هذه الظاهرة في العلاقات الدولية هو ان تقوم الدول المتهمة بانتهاكها لحقوق الإنسان بتبييض سجلها في هذا الميدان والتجاوب مع الطروحات التي تطرحها الكثير من القوى الداخلية المعارضة حول الارتقاء بمؤسسات المجتمع المدني والسماح بالمشاركة في السلطة واحترام التعددية السياسية والثقافية من اجل مشاركة فاعلة لجميع قطاعات الشعب وفئاته المختلفة في

صياغة المشروع الوطني، ولا باس من ان تسمح تلك النظم لبعض المنظمات الدولية المتخصصة والمحايدة في حقوق الإنسان بالتواجد في دولها وتقديم جهودها ومساعدتها في إزالة أسباب الفقر والتخلف والامية والمجاعة لكثير من الفئات الاجتماعية التي تحتاج في ظل ضعف الإمكانات الوطنية الى مساعدة المجتمع الدولي ومؤسساته النزيهة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان وعلى النحو الذي يساعد في سد الثغرات وقطع الحجج التي تنفذ منها القوى التدخلية بدعوى حماية حقوق الإنسان وحماية الاقليات.لذا فهي دعوة لتلك الدول والنظم التي تجد في بنيانها وسياساتها ثغرات تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان ان تحصن نفسها بوجه الأغطية الجديدة للهيمنة، وكما يقول أحد الكتاب العرب توظيف شعارات الخصم نفسها في الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان لتعرية وتجريد الخصم من أسباب قوته[١]

فهذه القيم إنما هي في كثير منها وكما بينا قيم عالمية مشتركة في التاريخ والتراث الإنساني المتداخل، وفي القيم الروحية للشعوب والأمم، فهي ليست حكرا على دولة دون أخرى وتطبيقها لا يعني بأي حال خضوع واستسلام للإرادة الغربية بقدر ما يعني تحقيقا لمبادئ إنسانية منصوص عليها في الشرائع السماوية والمواثيق والنصوص الدولية والإقليمية.

عاشرا: من اجل ثقافة وطنية واحدة:

قبل ان نسترسل في موضوع المعالجات المقترحة لحل اشكالية حقوق الانسان وقضايا التدخل الانساني لحماية الاقليات على صعيد المجتمعات الوطنية لدول العالم الثالث علينا ان نضع في الاعتبار مسألة في غاية الاهمية وهي ان

---

(١) د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره ص ٢١٣.

التمسك باحترام حقوق انسان وتهيئة السبل الكفيلة بمعالجة مسائل التعدد القومي والديني والطائفي عبر ايجاد ثقافة وطنية واحدة انما هي التزامات وطنية يقع امر تحقيقها قبل كل شئ على النظم السياسية المستهدفة ذلك لان تلك الالتزامات باتت تشكل احدى دعائم واسس الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي لتلك الدول ، اذ ينبغي علينا التفريق هنا بين الغايات السياسية التي تهدف لهـا بعض القوى التدخلية ولاسيما الولايات المتحدة في طرح هذا الموضوع ضد الدول والنظم التي لديها خصومة سياسية معها ، وبين مبدأ حقوق الانسان وحماية الاقليات كضرورة لازمة تقتضيها مبررات الوحدة الوطنية لتلك الدول.

فتلك السياسة الوصائية التي تعتمد التفتيت والتجزئة عبر التلاعب بقضايا التعدد والتنوع الاثني والتي تتصف في كثير منها بالازدواجية والانحيازية لا يمكن ان تصدنا عن البحث في جادات الحلول المفضية الى تعزيز التلاحم الوطني واتخاذ الاجراءات الوقائية او العلاجية لمنع التدخل الامريكي الغربي في شؤوننا الداخلية تحت ذريعة حماية حقوق الانسان وتعزيز الديمقراطية ومنع الارهاب والتمييز العنصري ضد بعض الاقليات والجماعات ، هذا من جانب ، ومن جانب اخر فان تعزيز فرص حقوق الانسان والاقرار بالتنوع الثقافي للمجتمعات الوطنية وتهيئة مناخات العمل الديمقراطي في بلدان العالم الثالث باتت تدعو اليه عوامل كثيرة أهمها ضرورات الانغماس في الواقع الدولي المعاصر فالبقاء بعيدا عما يجري في عالم اليوم من أحداث وتطورات سياسية واقتصادية وثقافية لم يعد مقبولا ذلك ان مفردات الديمقراطية وحقوق الإنسان والانفتاح الثقافي والقبول بالتعددية اصبحت مفردات أساسية ذات طبيعة عالمية تحرص الكثير من الدول والشعوب على تطبيقها بهدف تيسير انغماسها في السياسة العالمية اذ ان تلك القيم والحقوق والاهتمامات لا يمكن ان تكون ملكا خالصا لدولة او مجموعة دول او حضارة او إقليم او شعوب معينة فهي حصيلة الجهد

الإنساني كله وتهم البشرية بأسرها وتلك ولاشك حقيقة ينبغي الإقرار بها وبغض النظر عن استخدام تلك المفردات كأغطية سياسية في خدمة بعض السياسات العالمية للقوى الكبرى.

فمن حق دول وشعوب العالم الثالث ان تتمسك بقيم ومبادئ حقوق الإنسان حتى تعبر عن إيمانها بروح العصر وتجرد خصومها من أسلحتهم التي رفعوها ويرفعونها الان تحت واجهة المتغيرات الدولية الجديدة[1].

من هذا المنطلق يتوجب على الكثير من النظم السياسية المتهمة بإساءة معاملة رعاياها وانتهاك حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية، ان تسعى حثيثا لتبني الخطوات العملية التي تكفل تمتع أبناء الوطن لاسيما أبناء الاقليات والجماعات الاثنية بحقوقهم المقرة دستوريا وأخلاقيا، وان تتيح لهم نوعا من الانفتاح ليعبروا عن آرائهم في الفكر والمعتقد، استنادا الى مبدا المساواة وعدم التمييز لكل شخص يعيش في الدولة بوصفها منزله المشترك الذي لا بديل عنه وانطلاقا من الرغبة الأكيدة في بناء مجتمع وطني متماسك ومندمج يسوده الأمن والاستقرار بدلا من حالة التوتر وعدم الاستقرار.

ان المنطلق الأول في تحقيق ذلك الأمر هو تجرد النظم السياسية من طابعها العصبوي والانحيازي ضد بعض الجماعات والاقليات المتعايشة في إطار الجماعة الوطنية الواحدة، واقرار مبدا التعايش السلمي المستند على الاعتراف بحق الاقليات في التفرد بخصوصيتها الثقافية طالما ان ذلك التفرد او التميز موجود في الاصل ولا يؤدي الى الإخلال بالوحدة الوطنية للدولة او انهيارها، فالنظام السياسي ينبغي ان يعبر عن الوعي والضمير الجماعي والمصالح العليا للمجتمع بحيث يسعى الى احتواء كل ما من شانه ان يثير أسباب التنافر والتنابز

---

(١) المصدر نفسه.

بين الاقليات والجماعات المتعايشة في المجتمع الواحد والتقريب بينها ووضعها في قالب وطني عام عبر تعزيز شعور أفرادها بانتمائهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا الى الدولة القائمة.

من هنا تصبح قضية بناء وتعميق الثقافة الوطنية الواحدة الشاملة قضية جوهرية ينبغي ان ينوء النظام السياسي بحملها وتحقيقها، فبناء الرموز والمؤسسات والقواعد والسلوكيات المشتركة المقبولة على نطاق واسع في المجتمع وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة، هي من القضايا المساعدة على تحقيق الاندماج والانسجام داخل الجسد السياسي والاجتماعي.

ومن البديهي القول ان تنمية القيم والروابط المشتركة المفضية الى إنماء ثقافة وطنية شاملة لا يمكن ان تتم باستخدام وسائل القسر والإكراه والإجهاز على الوحدات الاجتماعية الفرعية والقضاء على شخصيتها ومقوماتها الذاتية، فهذه الطريقة أثبتت فشلها في الكثير من تجارب العالم كما في الاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا، وهي لا تفضي في حال التعويل عليها إلا الى تأكيد الهوية الذاتية للاقليات والجماعات الفرعية والتي تبين عبر التجربة انها ليست ظاهرة انتقالية وانما هي ظاهرة حيوية مرتبطة أساسا بالطبيعة البشرية وبحياة الجماعات والشعوب، وقد تدفع الاقليات للجنوح نحو استخدام وسائل العنف وربما التشبث بالدعم الخارجي الذي يضمن لها نوعا من الحصانة إزاء محاولات تهميشها وتذويبها. فاستخدام الوسائل السلمية لبناء وتطوير ثقافة وطنية شاملة يعد الطريق الأمثل لخلق الانسجام والتماثل بين فئات المجتمع الوطني الواحد. ومن المفيد القول ان الطريقة المثلى التي تلجا اليها النظم السياسية غالبا ما تعتمد على تبني إحدى الثقافات الوطنية السائدة داخل الجماعة الوطنية وهي عادة ما تكون ثقافة الأغلبية بما تحتويه تلك الثقافة من لغة وعادات وتقاليد وقيم واتجاهات مشتركة ومحاولة تعميمها على جميع أبناء البلد بعد الاتفاق على ذلك مع الجماعات

الفرعية والتي يمكن لها ان تقبل بذلك الاتفاق شريطة احتفاظها بثقافاتها الفرعية التي تؤمن لها عدم الذوبان في الثقافة الوطنية المهيمنة، وهو ما يعني الارتكان الى استراتيجية الوحدة من خلال التنوع (unity in diversity) والتي تضمن وحدها اقامة نوع من التوازن والاتفاق بين مختلف الجماعات المكونة للنسيج الاجتماعي والثقافي للدولة، وتضمن الاعتراف بوجود تمايزات ثقافية واجتماعية بين تلك الاقليات مع وجود سمات وروابط مشتركة بينها[1]، اذ ان من حق تلك الاقليات ان تحتفظ بهويتها الفرعية ضمن إطار الثقافة الوطنية الشاملة ومن واجب النظام السياسي ان يعمل على حماية وتنمية وتشجيع ظروف النهوض بواقع تلك الثقافات الفرعية، عبر اتخاذ التدابير الفعالة لإفساح المجال أمام أبناء تلك الاقليات للتعلم بلغتهم الخاصة في بعض مراحل التعليم وفتح القنوات التلفزيونية والاعلامية المعبرة عن تلك اللغة، فلكل ثقافة ولغة قيمة ومعنى لدى المتكلمين بها، مما يوجب احترامها والمحافظة عليها تماشيا مع متطلبات بناء الثقافة الشاملة للدولة والمجتمع الاكبر من جانب، وتماشيا مع مبادئ ووثائق حقوق الانسان المعترف بها عالميا من جانب اخر. ومن المهم الإشارة هنا الى ما اوردته المادة الخامسة من اتفاقية اليونسكو الخاصة بمناهضة التمييز في ميدان التعليم والصادرة في كانون الاول- ديسمبر ١٩٦٠، والتي نصت على ضرورة الاعتراف بحق ابناء الاقليات الوطنية في ممارسة أنشطتهم التعليمية الخاصة بهم، فضلا عن استخدام او تعليم لغتهم الخاصة تبعا للسياسة التعليمية لكل دولة وبشروط معينة أهمها الا يمارس هذا الحق بطريقة تمنع أعضاء هذه الاقليات من فهم ثقافة ولغة المجتمع ككل، او من المشاركة في أنشطته، او بطريقة تمس السيادة الوطنية. وهكذا ففي الوقت الذي ينبغي ان يظهر القادة والسياسيون احترامهم للاختلافات الثقافية، عليهم ان يشجعوا الجماعات المختلفة

---

(١) د. إكرام بدر الدين، مصدر سبق ذكره ص ٥٢.

ليس على احترام وتقديس التماثل والتشابه الموجود بينهم فحسب وانما على تحقيق وحدة تستند الى الاتفاق على الأهداف والقيم المشتركة العليا للمجتمع الشامل، اذ ان بناء ثقافة وطنية موحدة وفقا لهذا التصور لا يعني مطلقا القضاء على الثقافات الفرعية القائمة، فتلك الثقافات ستحافظ حتما على نمط حياتها وسلوكياتها ومرجعياتها الذاتية ولكنها ستتمفصل مع الثقافة العليا للمجتمع كثقافة فرعية إضافية مقوية ومعززة لها.

اذن فنحن بحاجة اليوم الى ثقافة وطنية نابعة من شخصية الشعب وتراثه وقواه الذاتية التي تشده الى الأمام، فنمو مثل هذه الثقافة يعد حجر الزاوية في ترصين الوحدة الوطنية، ومن الواضح ان التفاعل والتمازج بين الثقافة الوطنية الشاملة وبقية الثقافات الفرعية المتعايشة في إطار المجتمع الوطني الواحد، سوف يؤدي إلى إنماء ما يسمى بالثقافة المدنية (civil culture) والتي تنطوي على مساهمة كل مواطني الدولة وبغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية في البنى والأطر والمرجعيات المشتركة وعلى نطاق واسع، وبالتالي فان هذه الثقافة سوف تساعد ابناء المجتمع على المساهمة في الفعاليات الاجتماعية والسياسية ومؤسسات المجتمع المدني، مما يعزز من مفهوم المواطنة ويرفع درجة الوعي بالمسؤولية المشتركة حيال الوطن وهمومه الداخلية حتى يتساوى ذلك الوعي عند أبناء الأغلبية والأقلية على حد سواء[1].

ومن الأهمية بمكان الإشارة الى ان الثقافة الوطنية الشاملة التي يتم تبنيها من قبل النظام السياسي ينبغي ان تتضمن سمات علمية وموضوعية تحقق العدالة والحرية والولاء الوطني وتتجرد من كل ولاء طائفي وتعصب عرقي او قبلي او اقليمي، وتخلق شروط انسجام متنام للعلاقات الاجتماعية، وان تنمي في داخلها قيم الانفتاح والحوار والعدالة وبما يرسي قيم الانتماء والولاء الى الوطن الواحد

---

(١) د. عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧.

والانتساب للجماعة الوطنية الواحدة والهوية المشتركة على حساب الولاءات والانتماءات المحلية الطائفية والقبلية والعرقية وغيرها، بمعنى اخر يتوجب على النظام السياسي السعي الحثيث لخلق الأطر الرضائية الجامعة (consensual frameworks) وتشجيع كل أشكال التعاون والتقارب المشتركة والنأي بعيدا عن كل ما يثير الشقاق والتباعد ويدفع الى تنمية روح التعصب والانعزال او الانكماش بين أبناء الجماعة الوطنية[١].

ومن الأطر الجامعة التي يمكن استخدامها من الناحية الواقعية في بناء ثقافة وطنية شاملة تلك الأدوات المرتبطة بالثقافة السياسية كالتعليم ووسائل الاتصال والأيدلوجيا،إضافة الى الأدوات المرتبطة بالمؤسسات والتنظيمات السياسية كالأحزاب السياسية ذات التوجهات الوطنية، إضافة الى دور كل من الجيش والجهاز البيروقراطي وغيرها. فالنظم السياسية في العالم الثالث بحاجة الى تعزيز فرص نجاح هذه الأطر في بث وخلق ثقافة وطنية تلتف حولها كافة فئات وشرائح المجتمع السياسي. فتطوير شبكة الاتصال والمواصلات على سبيل المثال يساعد الى حد بعيد في تقريب أجزاء البلاد المتباعدة ويسهل على السلطة المركزية عملية الوصول الى المناطق المنعزلة جغرافيا، ويرتبط بذلك ربط مناطق تواجد هذه الاقليات اقتصاديا بالجسد الوطني من منطلق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المتوازنة والشاملة لكافة أقاليم الدولة وسكانها، ومن الواضح ان ذلك سيوفر الأسس المادية لتحقيق الوحدة الوطنية. كما ان زيادة الاهتمام بتطوير الجيش وترسيخ مؤسساته على أسس وطنية يساعد الى حد بعيد في تحقيق التلاحم والاندماج بين أعضاء الجماعة الوطنية وذلك بسبب ما يشار الى قدرته على إدماج وصهر الأفراد ذوي الأصول والانتماءات العرقية والقبلية

(١) د. صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٢.

والدينية في بودقة واحدة[١] ومن المفيد القول ان نجاح النظام السياسي في بناء ثقافة وطنية شاملة سيفضي حتما الى أيجاد أرضية خصبة لانجاح العملية الديمقراطية والتي لا يمكن ان يكتب لها النجاح الا في ظل درجة عالية من التلاحم الوطني المصيري بين فئات وجماعات المجتمع الواحد. فالديمقراطية وبما تقتضيه من حرية التعبير عن الراي والمشاركة السياسية والمساواة في الفرص المتاحة أمام المواطنين تستند بطبيعتها على أساس الإقرار بحتمية التنوع في إطار الدولة والمجتمع، لذا فان تطبيقها يستلزم ان يكون قد سبقها إنجاز بناء الهوية الوطنية الموحدة للمجتمع من خلال مجموعة الرموز الوطنية والقيم والروابط المشتركة التي تبعثها الدولة ونظامها السياسي وتغرسها في نفوس وعقول مواطنيها وتشجعهم على الالتفاف حولها والاعتزاز بها كتعبير عن انتمائهم للوطن الواحد.

من هنا فان الأيمان بالخيار الديمقراطي القائم على التعددية واحترام الرأي الآخر وإزالة أسباب التمييز العنصري وتحقيق المساواة ينبغي ان يكون في مقدمة الأولويات التي تسعى النظم السياسية الى تحقيقها وتطبيقها.

فكما بينا سابقا فان ترافق الفقر وانعدام فرص المساواة مع الإبعاد والتهميش الاجتماعي والسياسي لبعض الجماعات قد ساهم الى حد بعيد في خلق الكثير من المشكلات والصراعات الاثنية، وان امتصاص زخم هذه الصراعات لا يمكن ان يتم الا بإفساح المجال للممارسة الديمقراطية السياسية والفكرية والتي تمنح تلك الجماعات نوعا من الثقة والطمأنينة وتدفعها الى التعايش السلمي مع الجماعة الوطنية، فالمجتمعات التي لا تملك المؤسسات الديمقراطية والانفتاح الثقافي المناسب ستجد صعوبة بالغة في امتصاص زخم العنف والثورة والغليان

---

(١) د. عبد السلام بغدادي، مصدر سبق ذكره ص ٣٤٨.

والخلافات الحادة الناجمة عن عدم الاتفاق والتناحر بين فئات المجتمع الواحد[١].

ونحن حينما نشدد هنا على الخيار الديمقراطي كضرورة لازمة فلأننا لا نرى بديلا عنه سوى حالة التنافر والاقتتال والحروب الداخلية التي لا ينتصر فيها طرف على آخر انتصارا تاريخيا يقفز بالمجتمع خطوات الى الأمام بل بالعكس فالحروب الأهلية تنتهي دوما وعلى حد تعبير الجابري الى نتيجة واحدة وهي هزيمة جميع الأطراف[٢]

وفي مقدمتها الوطن. وقد عانت الكثير من دول العالم الثالث من مرارة الحروب الأهلية والتدخلات الأجنبية المغذية لها ووجدت بعد حين من الوقت ان لامناص من الركون الى الخيار السلمي كطريق ناجح ومفض الى حل الخلافات،لذلك لا ضير من التشديد على ضرورة ان تسلك النظم السياسية في العالم الثالث طريق الديمقراطية والانفتاح والاستيعاب الفكري والسياسي والثقافي،فنهج الديمقراطية قد اثبت جدارته في حل مشكلات الوحدة الوطنية عبر تعزيز الحوار الوطني بين الجماعات المختلفة وتحقيق المصالحة التاريخية بينها، فهو نهج واقعي لا يتعالى على الواقع الاجتماعي والثقافي، بل يعترف به ويتعامل معه سعيا الى تطويره في المستقبل، وبما يساعد المجتمع على التغلب على مخاطر التفكيك والانزلاق الى الحروب الأهلية باتجاه التماسك والاندماج [٣]

وفي اجواء الديمقراطية ستتمكن الجماعات والهويات الفرعية من تحقيق ذاتها وكرامتها أمنها وتحافظ على وجودها في الخريطة السياسية للمجتمع

---

(١) د. دهام العزاوي، الاقليات والأمن القومي العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٨٢- ٣٨٣.

(٢) د. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ١٦٧، بيروت، كانون الثاني / يناير ١٩٩٣ ص ١٣.

(٣) علي خليفة الكواري، الديمقراطية طوق نجاة، منشور في مجموعة باحثين، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره ص ٨.

الوطني، وفي أجواء الديمقراطية تتاح كذلك للنظام السياسي فرصة إعادة تقييم مواقفه السابقة ازاء بعض الجماعات،والعمل على تحسين ظروفها المعيشية في إطار من المساواة القانونية مع الأغلبية،وعلى نحو يشعرها بالطمأنينة على مستقبلها السياسي والثقافي ويزيل عنها مخاوف التهديد بالتهميش والانقراض، ويتيح أمامها فرص ممارسة ثقافتها وهويتها ودينها الخاص، ويمنع عنها الممارسات التي تهدف الى استيعابها فكريا وسياسيا.كما تتاح امام النظام السياسي فرصة اثبات شرعيته امام مواطنيه ولكتساب احترامهم وتاييدهم في مواجهة سياسات التضييق والتدخل التي اخذت تمارسها بعض القوى الكبرى باسم حقوق الانسان وحماية الاقليات(١)

فالقضاء على التمييز العنصري وتحقيق المساواة بين أبناء المجتمع الواحد وإتاحة الفرصة أمام أبناء الاقليات للمشاركة مع أبناء الشعب الآخرين في تقرير مصير البلاد، من خلال احترام سيادة الدولة ووحدتها الإقليمية، وتيسير ظروف اندماجهم السياسي الاقتصادي والاجتماعي في قالب المجتمع الوطني الواحد، سيشكل سبيلا قويا لتوسيع نطاق مفهوم المواطنة الحقيقية التي تقوم على أساس ان اصل المواطن الاجتماعي أو عقيدته او ديانته، او مذهبه لا يجوز ان يوظف سياسيا وبما يجعل منه شكلا من أشكال التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات وفي توزيع الثروة والمناصب وكل مظاهر السلطة الأخرى(٢).

وبالمقابل وازاء قيام النظم السياسية بتوفير الشروط المطلوبة لانجاح عملية التعايش السلمي بين الجماعات الوطنية وتحقيق قدر معين من الاندماج الوطني،

---

(١) على خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور، المستقبل العربي، العدد ١٧٣، بيروت، تموز / يوليو ١٩٩٣ ص ٦٠.

(٢) يوسف ابو سيف ن الاقباط والقومية العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦ ص ٣١١.

يتوجب على ابناء الاقليات ان يدركوا ويحترموا واجباتهم حيال المجتمع الوطني بصورة عامة، وان يعوا ان تحقيق مطاليبهم والحصول على اهدافهم في اطار المجتمع الواحد، لايمكن ان يتم باستخدام وسائل العنف ضد مؤسسات المجتمع الوطني ورموزه المشتركة فتلك الممارسات قد تثير حفيظة أبناء الوطن الآخرين ممن هم ليسو في لعبة المواجهة مع الاقلية وتوسع بالتالي من دائرة الاحتقان وتزيد من الانطباع بان أبناء الاقلية ماهم الا أدوات منفذة لسياسات القوى المعادية ومنفذا لعبور مؤامراتها ضد الوطن والشعب، وهو ما يؤدي بلاشك الى زرع بذور الشك في توجهات الاقلية عند ابناء الوطن الآخرين ويكون سببا في قطع الحوار والتفاهم مع القوى والتيارات السياسية الأخرى المناهضة للنظام وسد منافذ الحوار الوطني، مما يفقد الأقلية حليفا شعبيا قد تحتاجه في أي مواجهة سياسية مع النظام للحصول على مطالبها وأهدافها، وعلى هذا فان الولاء للوطن وللشعب الذي ارتبط به ابناء الاقليات تاريخيا ينبغي ان يكون المحفز لهم لالقاء السلاح ونبذ طريق العنف واللجوء الى طريق النضال والحوار الوطني السليم لتصفية الحسابات والوصول الى الأهداف المنشودة، كما ان على ابناء الاقليات الإدراك بان الاستقواء بالدعم الخارجي ومحاولة التشبث به كطريق موصل الى الأهداف لن يجدهم نفعا طالما ان هنالك افتراقا في اصل المصالح والأهداف بين الفريقين فحتى لو التقت المصالح مؤقتا فستختلف بعد حين حينما يدرك قادة الأقلية ان هدف القوى التدخلية لم يكن لصالح مشروعهم السياسي وانما لمصالح وسياسيات ومشاريع ابعد عمقا واثرا وقد يدفع قادة وابناء الأقلية الثمن في مراحل لاحقة اذا ما تعارضت مصالحهم مع مصالح تلك القوى التدخلية وهذا ما حصل في نماذج كثيرة من التدخلات التي كانت نهاياتها كارثية على الكثير من الجماعات والاقليات التي دفعت الثمن غاليا قتلا وتشريدا وتهجيرا. وخلاصة القول ان حجم التحدي الخارجي المطروح أمام الكثير من بلدان الجنوب يفرض

عليها اليوم اكثر مما مضى، حتمية الإسراع باتخاذ الخطوات العملية التي تعزز من أبعاد العملية السياسية الوطنية وتقوي من فرص الانفتاح والتنوع وتضمن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان وتوفر الضمانات التي تحقق من خلالها الاقليات حقوقها عبر توسيع الأجواء الديمقراطية وتعميق روح الحوار الوطني المفتوح بين كافة الفئات والأطراف المتنافرة ليصبح الحوار والمكاشفة المظلة الشرعية التي تنطلق منها النوايا المخلصة الرامية الى بناء مجتمعات وطنية مندمجة وحصينة بوجه محاولات التفتيت والتجزئة الخارجية، فكثير من بلدان الجنوب بحاجة اليوم الى صحوة وارادة تحرر جديدة تعيد للشعوب حقوقها ولحقوق الإنسان فيها ظروف التحقق والممارسة دون تدخل من قبل طرف خارجي.

الخاتمة

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص عدد من الملاحظات العامة وعلى النحو الآتي:

١- إن ظاهرة التعدد الاثني، هي الصفة المميزة لغالبية شعوب العالم اذ انها لا تقتصر على دولة واحدة ولا تنحصر في منطقة جغرافية محددة، وانما تمتد لتشمل بآثارها غالبية دول العالم المتقدمة ومنها والمتخلفة على حد سواء.

٢- ان بروز الظاهرة الاثنية والمشكلات الناجمة عنها في الكثير من بلدان العالم تعود بشكل أساس الى تداخل بعدين، الأول داخلي مرتبط باقتران المشكلة بتفاوت اجتماعي – اقتصادي وتمايز سياسي ضمن إطار المجتمع الوطني الواحد وعدم حصول الكثير من ابناء الاقليات على حقوقهم الطبيعية في السلطة والثروة والاعتقاد، والثاني هو البعد الخارجي المتمثل بسعي القوى الدولية الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة وبعض القوى الغربية المتحالفة معها لاستخدام قضايا حقوق الانسان وحماية الاقليات كوسيلة من وسائل التدخل لتفكيك الكثير من مجتمعات العالم الثالث وتقسيمها وفقا لمصالح سياسية واقتصادية، عبر السيطرة عليها ومحاولة التحكم في مقدراتها ومساراتها الشاملة، وهو الهدف العام، أما الهدف الخاص فيتمثل باستخدام المشكلات الاثنية للضغط والمساومة والابتزاز ضد الحكومات التي تنتهج في سياساتها خطا مغايرا للمصالح الأمريكية والغربية، ولانتصاع للكثير من الشروط السياسية والاقتصادية التي تسعى القوى الراسمالية الى تثبيتها كاحد اركان النظام الدولي الجديد، بمعنى اخر ان الجانب المصلحي هو المعيار المحدد لتعامل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين مع قضايا الاقليات ومشكلاتها الاثنية في كثير من مجتمعات دول

الجنوب، فهذه القضايا هي سلاح ذو حدين يستخدم ضد النظم او الدول التي تقف بالضد من المصالح الأمريكية والغربية في الوقت الذي يجمد هذا السلاح مع الدول الحليفة والتي تتماشى في سياساتها مع الأهداف والمصالح والتوجهات الأمريكية والغربية، وقد أثبتت الكثير من الحالات التدخلية صحة هذه الرؤية. من جانب آخر لابد من التذكير بان بعض قيادات الاقليات قد تلعب دورا في تأجيج حدة المشكلات الاثنية في بلادها ومن ثم تسهيل عملية التدخل الأجنبي في البلدان المتعايشة فيها عبر تشبث تلك القيادات بالدعم الأجنبي والتعويل عليه لتحقيق مقاصد واهداف تضر في نهايتها بالمصالح الوطنية العليا للمجتمع وبما فيها مصالح الاقليات، ضنا من تلك القيادات ان ذلك الدعم سيجبر الحكومات المركزية على الاستجابة لمطالبها وأهدافها، في الوقت الذي بينت الكثير من التجارب ان القوى التدخلية لم تلتفت سوى الى مصالحها وان ابناء الاقليات كانوا أول ضحايا المساومات والتنازلات المترتبة على ذلك التدخل.

٣- ان التدخل الدولي الإنساني لحماية الاقليات ليس أمرا مستجدا وإنما له جذوره الممتدة على الأقل الى بداية حصول بلدان العالم الثالث على استقلالها الوطني، ا لا ان تصاعد حدة المشكلات الاثنية بالشكل الذي عليه الان ومن ثم تصاعد الدعوات الأمريكية الغربية لإيجاد آليات دولية جديدة تبرر لها سبيل التدخل الانساني لحماية بعض الاقليات والجماعات، قد ارتبط بتغير الظروف الدولية الراهنة نتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي وانكشاف الساحة الدولية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وتحكمها بصنع القرار الدولي ومن ثم السير بحرية ودون قيود في رسم وتبرير سياساتها التدخلية في الكثير من بلدان العالم تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان وتوفير الملاذ الامن وحق تقرير المصير لبعض الجماعات الاثنية

التي تتعرض الى حملات تصفية وإبادة جماعية !!!؟ ومن المهم القول ان الواقع الدولي الراهن قد ارتبط بدعوات أمريكية وغربية أخذت تتعالى لاعادة التفكير في الكثير من الأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتي تعارض مفاهيم التدخل في الشؤون الداخلية، وبالتالي التقليل من أهمية مفهوم سيادة الدول باتجاه حق المجتمع الدولي في التدخل ووقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان. ونحن اذ شددنا على عدم جعل مفهوم السيادة غطاءا تتستر به بعض النظم العنصرية الاستبدادية لانتهاك حقوق الإنسان واغتصاب حقوق بعض الجماعات، فإننا كذلك نتحفظ على الدعوات الأمريكية والغربية الرامية الى إضعاف مفهوم السيادة وإرخاءه حيال أي محاولة تدخلية تقوم بها بعض القوى الدولية المؤثرة لتحقيق بعض المصالح السياسية والاقتصادية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الاقليات.

٤- وازاء ذلك فان من المتوقع ان التدخلات الامريكية والغربية تحت ذريعة حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية ومساعدة الاقليات سوف تزداد في ظل الواقع الدولي المعاصر، انطلاقا من حقائق عدة منها استمرار الهيمنة الأمريكية على توجهات الأمم المتحدة وبالتالي اتخاذ العمليات العسكرية والسياسية التدخلية طابعها الشرعي والمؤسسي المزعوم، وعدم توقع بروز قوى دولية خارج إطار المنظومة الغربية تتصدى للمنهج الأمريكي- الغربي التدخلي، إضافة الى استمرار حدة المشكلات الاقتصادية والسياسية في الكثير من دول العالم المستهدفة، وهو ما سينعكس على تدهور واقع حقوق الانسان وتصاعد حالات التهميش والعزل للكثير من الاقليات والجماعات التي لا تجد في ظل ضعف الإمكانات واستمرار سياسات الإبعاد فرصة للمشاركة او الحصول على

نصيبها المتوازن في السلطة والثروة، فضلا عن دخول العالم في شبكة واسعة من المعلومات المعتمدة على الانترنيت وشبكات الأعلام والفضائيات والتي أخذت تفسح المجال للكثير من الاقليات المتذمرة لاستثارة المجتمع الدولي وطلب المساعدة من بعض القوى الكبرى للتدخل وتوفير الحماية لها والضغط لتحقيق مطالبها السياسية والاقتصادية والثقافية.

٥- ان التسليم بحتمية ان عصر السيادة قد انتهى كما تدعي الدوائر الأمريكية والغربية، أمر لا يمكن القبول به. كما ان العيش بمعزل عما يجري في العالم من تطورات سياسية واقتصادية وتكنولوجية هو أمر مرفوض أيضا. فدول العالم تعيش اليوم في ظل ثورة معلوماتية واتصالاتية جعلت من العالم أشبه بالمدينة الصغيرة، لذا فان التفاعل مع ما يجري في العالم من تطورات وتحولات نحو التعددية والديمقراطية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الارهاب العالمي بجميع اشكاله بات أمرا حتميا ومطلوبا للتعبير عن الإيمان بروح العصر وحتى تتمكن الدول المستهدفة من إبطال مفعول الشعارات المسيّسة باسم حقوق الإنسان والتدخل الإنساني. فالتمسك بمنهجية حقوق الإنسان كما وردت في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها معظم دول العالم واحترام الالتزامات النابعة منها والإيمان بالخيار الديمقراطي وضمان تمتع الاقليات بحقوقها المتعارف عليها لا يعني باي حال من الأحوال الارتكان للشروط الأمريكية – الغربية ومطالبهم الضاغطة بقدر ما يعني تحقيق الشروط الواجبة لا نجاح متطلبات البناء الوطني والوحدة الوطنية حتى تنأى تلك البلدان عن محاولات الاستهداف والتدخل وتحافظ على وحدتها الوطنية وفق أسس سياسية وقانونية سليمة.

المحتويات

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

سيرة ذاتية

- دكتور دهام محمد العزاوي

- ولد في العراق عام ١٩٧٠.
- دكتوراه في العلوم السياسية.
- عمل باحثا متفرغا في مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد للمدة من ١٩٩٥الى٢٠٠١.
- عمل لذات المدة محاضرا في الجامعات العراقية التالية:
- جامعة بغداد
- جامعة النهرين
- جامعة اليرموك
- عمل تدريسيا وباحثا في قسم العلوم السياسية /كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة المرقب - ليبيا للفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥
- يعمل منذ ٢٠٠٥ تدريسيا وباحثا في قسم العلوم السياسية/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -مصراته -بني وليد
- قام بتدريس المواد التالية:
- مبادئ العلوم السياسية
- العلاقات الدولية
- السياسة الخارجية
- الفكر السياسي
- التحليل السياسي
- الراي العام والاعلام الدولي

- الدبلوماسية
- النظم السياسية المقارنة
- الامن القومي العربي
- مبادئ حقوق الإنسان
- التنشئة السياسية
- الجغرافية السياسية
- الثقافة الاسلامية
- تاريخ الوطن العربي
- التنمية السياسية
- التنظيم الدولي
- صدر له عدد من الكتب والبحوث العلمية:

اولا- الكتب:

- الاقليات والامن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي، دار وائل، عمان، ٢٠٠٣
- الإسلام والاقليات الدينية: دراسة سياسية مقارنة (تحت الطبع)
- الاحتلال الامريكي وابعاد الفيدرالية الكردية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،(تحت الطبع)

ثانيا- البحوث العلمية:

- التدخل الصهيوني في مشكلة جنوبي السودان، مجلة قضايا دولية، العدد٣٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد١٩٩٩
- الامم المتحدة والتدخل الانساني: رؤية نقدية في ظل الواقع الدولي

المعاصر، مجلة الاداب والعلوم العدد الاول، جامعة ناصر، ليبيا ٢٠٠١.

- البعد الديني لمفهوم الارهاب في السياسة الصهيونية، مجلة التواصل، العدد ٢،جمعية الدعوة الاسلامية، طرابلس، يونيو ٢٠٠٤.
- المسالة الكردية في العلاقات العراقية التركية واثرها في الامن القومي العربي، مجلة شؤون عربية،العدد١٢٠، جامعة الدول العربية، القاهرة، يناير ٢٠٠٤.
- مستقبل المسالة الكردية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق، مجلة شؤون عربية، العدد١٢٤، جامعة الدول العربية، القاهرة ٢٠٠.
- البعد الاسرائيلي في الاحتلال الامريكي للعراق، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، تحت النشر
- الاحتلال الامريكي وابعاد الدور الاقليمي في العراق (تحت النشر)
- صورة الاسلام في الغرب: بين التبرير الديني والتوظيف السياسي، مجلة التواصل، جمعية الدعوة الاسلامية طرابلس ٢٠٠٧.
- صدرت له عشرات المقالات في الصحف العراقية والعربية والمواقع الاليكترونية ولاسيما موقع الجزيرة نت.

للتواصل مع المؤلف:

Email : Dhaam3@yahoo.com

٠٠٢١٨٩٢٦٨١٣١٧٧ - ٠٠٢١٨٩٢٥٨٤٠٥٤٠

مطابع الدار الهندسية

موبايل: ٠١٢٢٢٣٤٩٠١١ تليفاكس: ٢٩٧٠٣٧١٦



صدر أيضاً للناشر

نظريات حديثة فى التقويم التربوى	د. سعاد الفجال
علم النفس العصبى المعرفى	د. سُليمان عبدالواحد
صعوبات التعلم النمائية	د. سُليمان عبدالواحد
علم نفس النمو	د. حسام أبو سيف
علم نفس التربوى	د. حسام أبو سيف
الطفل التوحدي	د. حسام أبو سيف
النـــوم المشكلات - التشخيص - العلاج	د. ألفت كحلة & د. طارق أسعد
المدخل إلى علم النفس المعاصر	د. سُليمان عبدالواحد
سيكولوجية الألم	د. أحمد حسانين أحمد
نموذج مستقبلى لمنهج التربية المدنية فى المدرسة الثانوية	د. عزه فتحي على

إيتراك للطباعة والنشر والتوزي
١٢ شارع حسين كامل سليم - ألماظة - مصر الجديدة - القاهرة - ت ، ٢٢٧٤٩
فاكس ٢٤١٧٢٧٤٩ - ص.ب ، ٥٦٦٢ هليوبوليس غرب - رمز بريدى ، ١١٧٧١
Website ، www.etracpublishing.com
E-mail ، etraccom@gmail.com